سلسلة الأبحاث والدراسات

أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية في العالم العربي

الأساتذة المشاركون

أ.د. أبو يعرب المرزوقي
أ.د. أحمد مونة
أ.د. إدريس مقبول
أ.د. بشير موسى نافع
أ.د. حسين السوداني
أ.د. عبد الجبار سعيد
أ.د. عبد الرحمن بودرع
أ.د. عبد القادر بخوش
أ.د. عبد المجيد باعكريم
أ.د. مصطفى بخوش
أ.د. مصطفى عمر التير
أ.د. نور الدين الخادمي
أ.د. وليد عبد الحي

سلسلة علمية تصدر عن



مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities & Social Sciences / Qatar University





اسم الكتاب: أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية.

تأليف: مجموعة باحثين.

الناشر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

بلد النشر: دولة قطر

سنة النشر: 2020

الطبعة: الأولى





الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز ابن خلدون.







أولويات البحث
في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية
في العالم العربي

الباحثون المشاركون

أ.د. أبو يعرب المرزوقي
أ.د. أحمد مونة
أ.د. إدريس مقبول
أ.د. بشير موسى نافع
أ.د. حسين السوداني
أ.د. عبد الجبار سعيد
أ.د. عبد الرحمن بودرع
أ.د. عبد القادر بخوش
أ.د. عبد المجيد باعكريم
أ.د. مصطفى بخوش
أ.د. مصطفى عمر التير
أ.د. نور الدين الخادمي
أ.د. وليد عبد الحي




بسم الله الرحمن الرحیم





فهرس

العلوم الإنسانية

العلوم الاجتماعية

العلوم الشرعية



أولويات البحث

في العلوم الإنسانية

(الفلسفة - اللسانيات - التاريخ)



أولويات البحث
في الفلسفة



- أ.د. أبو يعرب المرزوقي
- أ.د. عبد المجيد باعكريم



أوليات البحث الفلسفي في الوطن العربي

أ. د. أبو يعرب المرزوقي

■ ملخص الورقة

□ **مقدمة: مشكل شروط الفكر والإبداع الفلسفيين.**

١- الكوني والخصوصي في الفلسفة. ٢- علاقة الكوني والخصوصي فيهما.

■ المسألة العامة: العلاقة الفلسفية بين المفهومي والتاريخي.

□ **القسم الأول: في العلاقة بين الفلسفة وعلوم الآلة**

أ. المسألة الأولى: علوم الآلة شرط ضروري للبحث الفلسفي

١- اللغة ٢- المنطق ٣- الرياضيات ٤- التاريخ ٥- الوسميات أو السيميوتكس.

ب. المسألة الثانية: علوم الآلة أو موضوعات البحث الفلسفي

١-فلسفة اللغة ٢-فلسفة المنطق ٣-فلسفة الرياضيات ٤-فلسفة التكوينيات التاريخية ٥-فلسفة السيميوتكس.



□ **القسم الثاني وفيه مسألتان: في العلاقة بين الفلسفة وعلوم الغاية**

أ. المسألة الأولى: علوم الغاية المباشرة في الفلسفة

١-علم العالم الطبيعي وإشكالية الضرورة ٢-علم العالم التاريخي وإشكالية الحرية. ٣-وما بعد العالم الطبيعي أو الميتافيزيقا. ٤-ومابعد العالم التاريخي أو الميتاثيقا. ٥-الوجود الإنساني الجامع بين العالمين.

ب. المسألة الثانية وفيه مسألتان: علوم الغاية غير المباشرة في الفلسفة

إبستمولوجية أو نظرية المعرفة:

١- في الطبيعيات ٢- في الإنسانيات.

وأكسيولوجية أو نظرية القيمة:

١- في قيام الإنسان المادي فردا وجماعة (الاقتصاديات)

٢- في قيام الإنسان المعنوي فردا وجماعة (الثقافيات).



■ تمهيد:

تحديد المطلوب وخطة العلاج

من مفارقات هذه المسألة -أوليات البحث الفلسفي في الوطن العربي- أن المطلوب علاجه عسير بسبب يسره في بادئ الرأي، فهي مسألة تتضمن قضية ملتبسة تجمع بين عاملين: كونية الفلسفي وخصوصية الحضاري. وهو التباس قد يجعل أحدهما يطغىٰ علىٰ الآخر، وقد يتمانعان فيصعب إيجاد المعادلة المناسبة:

١. موضوع البحث الفلسفي عامة.

٢. تحييزه في الوطن العربي خاصة.

فالتحييز الحضاري قد يفهم منه مقابلة بين الكوني والخصوصي يمكن أن يلغي أحدهما الثاني، وقد يفهم منه تطويع الأول للثاني دون إلغائه أو الثاني للأول دون إلغائه؛ فيترتب العسر علىٰ يسر العلاج التبسيطي إذا لم نوضح القصد بالجمع بين هذين المقومين للمسألة، خاصة في ثقافة تعطل الإبداع عامة والإبداع الفلسفي خاصة في ثقافتها لقرون، إذ لا بد من تخليص المطلوب مما قد ينجر عن إغفال هذا الالتباس، فالبحث الفلسفي هو ما تمارسه الجامعات في تعليمها اللصيق بالبحث العلمي، والاقتصار عليه مع التحييز في حضارة بعينها هو الذي قد يظهر الحل وكأنه يسير فيكتفي من يفعل باستعارة «كوريكولوم» من جامعة مشهورة.

لذلك فينبغي ألا تغيب هذه المسألة عن بالنا لأننا في حقبة لم تعد فيها العربية لغة الفلسفة الجامعة، حتىٰ للحضارة الإسلامية المشتركة بين العرب وغيرهم من المسلمين، فضلا عن دورها في العالم كله، بخلاف ما كانت عليه لما كانت هي لغة الفلسفة والعلم الكونية لمدة ثمانية قرون، ذلك أن المسلمين اليوم وحتىٰ من كانوا يسمون عربا صاروا ناطقين بعدة ألسن فلسفية -بعدد شعوبها تقريبا- بعد أن عجزنا عن إحياء الوحدة



الثقافية والسياسية وبعد أن فقدت العربية دور اللغة العلمية الشاملة، وتبنّي جل الأنظمة لغة المستعمر حاملة لمواد التعليم والتكوين في المواد العلمية.

فأفول دور العربية أو تضاؤله قد يجعل كل شعب مسلم عامة وعربي خاصة يميل إلىٰ اعتماد الـ«كوريكولومـ»ـات السائدة في الجامعات الكبرىٰ والمشهورة التي لها ما يشبه هذا الدور الكوني الذي فقدته لغتنا فيختار منها ما يراه أفضل لجامعاته، ويكتفي باستعمال اللسان الذي تبنىٰ مفكروه الكتابة به بعد أن صارت العربية لغة لا يتجاوز دورها الدور القومي بل هي نكصت دونه، فحتىٰ هذا الدور القومي لم يعد مضمونا بسبب سيطرة لغات المستعمر والتردد في استعمال العربية لغة التعليم العلمي والفلسفي بعد ما يسمىٰ استقلالا، فممثلو الاستعمار غير المباشر من أبناء جلدتنا فرضوا لسان المستعمر علىٰ الثقافة الأكاديمية وعلىٰ التعليم والبحث العلمي.

ولهذه العلة، فلا بد أن أحيي هذه المبادرة لأني لا أظن أصحابها غافلين عن هذه الإشكالية، وهم يعلمون دون شك أن تحديد الـ«كوريكولوم» لتدريس الفلسفة وما يصحبه من البحث لا يطرح أدنىٰ مشكل لو كان الأمر مقصورا علىٰ سد حاجة عادية، وليس علاج مسألة: التدارك الموصل إلىٰ المشاركة مع الجماعة العلمية في العالم، وكلنا يعلم أن المؤسسات الأكاديمية العربية مترددة بين التشجيع علىٰ الحل اليسير، فإما الانطواء علىٰ الماضي والتاريخ لإبداعات الشعوب التي تجاوزتنا بسبب انحطاطنا، أو الاكتفاء بأخذ الموجود دون طلب المنشود بدعوىٰ الانفتاح علىٰ اللغات وبحجة الاستفادة من خبرة من سبقنا بالاقتصار علىٰ المحاكاة التي تلغي التجريب، شرط أن تكون الخبرة بالممارسة والتجريب وليس باستيراد الجاهز، لكن التقليد الغالب والحل السائد هو استيراد الجاهز.

إنها إذن مبادرة تنبع دون شك من هذا الهم الحقيقي لما عليه البحث العلمي عامة والإنساني خاصة والفلسفي بصورة أخص في مرحلتنا التاريخية، مع مواكبتها الاتجاه نحو تعميم تدريس الفلسفة في البلاد العربية التي كانت تعتبرها أقرب إلىٰ الكفر منها إلىٰ الفكر، وفي ذلك الكثير مما يبشر بالخير ما صدقت العزائم.

والمبدأ الذي أنطلق منه هو أن المضمون الذي تمثله موضوعات الفكر الفلسفي والعلمي مهما كان خصوصيا (أو حتىٰ تداركيا في حالتنا بسبب الانحطاط لقرون) فليس هو المحدد لحقيقة أي بحث علمي أو فلسفي، حتىٰ وإن لم يكن ليس عديم الأهمية، فلعمّية البحث وفلسفيته؛ تتحدد بشكله وبأدواته ومناهجه الكونية وليس بمضمونه الذي يمكن أن تغلب عليه الخصوصية، وحتىٰ الخصوصي المضموني، فالعلم لا يطلب فيه خصوصيته بل ما فيه من قوانين أو سنن كلية تحدد طبيعته، ويبقىٰ اللسان أهم ما يرمز إلىٰ الخصوصية، لأن اللساني ليس مجرد أداة تواصل بل هو كذلك رؤية للوجود والعالم، فالظواهر الاجتماعية التي تبدو شديدة الخصوصية ليس علمها علما اجتماعيا بخصوصيتها بل هو بما يجعله ينتسب إلىٰ هذا العلم من حيث مناهجه وأدواته والقوانين أو السنن التي يبحث فيها وعنها.

ودون أن أهمل الخصوصي في المضامين، سأركز في هذه المحاولة علىٰ ما هو كوني وكلي في الأشكال والمناهج، وعلىٰ أهمية وحدة اللسان في الوظيفة العلمية والفلسفية -الرمز الأهم للخصوصية دون أن يكون الوحيد- إما بما كان حاصلا في ماضي الحضارة العربية الإسلامية لمّا كانت لغتها الجامعة هي العربية، وهي ما ينبغي أن يستعاد ليحول دون التفتت الناتج عن تفتت لغات الأمة إما بنعرة القوميات أو بتبني لغة مستعمرها، والقضية كلها هي كيف لا يكون الجواب في هذه المسألة ممثلا لنوع من الانغلاق الحضاري بدعوىٰ الخصوصية دون الوقوع في



التفتت اللساني الذي أحدثه تعدد المستعمرين الأربعة للإقليم الذي نسميه الوطن العربي: الفرنسي والإيطالي والإنجليزي والإسباني.

وما كنت لأشير إلىٰ إشكالية العلاقة بين الكوني بالخصوصي لو لم أر ميلا متزايدا لتغليب الخيار الذي يقدم الخصوصية علىٰ الكونية في الدراسات العربية فيغلبها علىٰ جل المشروعات التي يعتبرها أصحابها فلسفية عربية، وقد تصح هذه الملاحظة علىٰ غالب العلوم الإنسانية في الدراسات الأكاديمية العربية، فمثلا قد يصبح الكلام علىٰ «علم الاجتماع العربي» أو علىٰ «الفلسفة العربية» مسهلا للخلط بين خصوصية مضمون العلوم الاجتماعية والفلسفة مثلا وكونية علاجها العلمي والفلسفي علاجا من دونه لا تكون علمية.

والمعلوم أن الفلسفة لا تبحث في الظواهر، طبيعية كانت أو إنسانية، بحثا مباشرا بوصفها ظواهر بكرا لم يتقدم عليها في فهمها ممارسات علمية، فحتىٰ في حقبتها الأولىٰ، أعني حتىٰ في عصر أفلاطون وأرسطو، لم تكن الفلسفة علاجا مباشرا للظواهر بل كانت تالية عن ممارسة علمية سابقة، وابن خلدون مثلا لم يسم علمه بموضوعه المتعين بل بكونيته «علم العمران البشري والاجتماع الإنساني» أي بموضوعين كونيين وليس بخصوصيتهما رغم أن الحالات التي درسها جلها وأحيانا كلها إسلامية؛ ما يدرسه ليس خصوصيتها بل كونيتها، والكونية ليست عينية أو ظواهر بكرا بل هي ما صار مادة لعلاج عقلي سابق نقله من العينية إلىٰ الكلية، وليس صحيحا أن الفلسفة كانت جامعة لكل العلوم أو حتىٰ علما من العلوم في بدايتها، فقد بدأت «ما بعد علمية» باحثة في أسس العلوم وعلاقاتها بموضوعاتها بعد نشأة ممارسات علمية متطورة قبلها، كالرياضيات والمنطق والتاريخ الطبيعي قبلها.

ومعنىٰ ذلك أن الفلسفة حتىٰ عندما تكون متعلقة بما يمكن وصفه بكونه وجوديا بمعنيي الكلمة، أي باعتباره تجربة معيشة مباشرة أو ظاهرة أصلية متقدمة حتىٰ علىٰ الممارسة العملية والعلمية -معناها في الفلسفة الوجودية خاصة ومعناها في نظرية الوجود عامة- لم تكن في علاقة مباشرة حقا بالأشياء بل هي تتناولها من خلال العودة من علاج معرفي وممارسة عملية متقدمين بحثا عن المباشر من موضوعاتها لتكون بالقياس إليهما بحثا يغلب عليه الوجه النقدي الناظر في مدىٰ علميتها وعمليتها، وفي مدىٰ تجاوزها لأحوال نفس الباحث سعيا للكشف عن طبائع الظواهر التي هي كونية بالقوانين.

لذلك فالمطلوب ليس حصر المسألة في خطط تدريس الفلسفة من حيث المضامين الخاصة بالوطن العربي، إما من حيث هي موضوع عامة أو من حيث قصد التدارك باكتشاف علل توقف الإبداع فيها، وهو الحل السهل، بل المطلوب هو تحديد استراتيجية بعث البحث الفلسفي، أو استراتيجية إحياء الفكر الفلسفي في حضارتنا هو الحل الصعب وذلك بضرورة:

١. إعداد شروط الفكر الفلسفي عامة.

٢. إعداد شروط الإبداع الفلسفي عامة.

وهتان الغايتان تتضمنان استراتيجية إحياء قدرة الإبداع ذات فرعين، فهي استراتيجية تربوية لتكوين مفكرين، وهي استراتيجية تنموية لتكوين مبدعين، وذلكما هما شرطا إمكان المشاركة في الإبداع الإنساني للحضارة الكونية أيا كانت الحضارة الخصوصية التي ينتسب إليها الباحثون، فيبرز حينئذ العسر في المسألة ونتجاوز اليسر الموهوم، وبهذا المعنىٰ فليس من اليسير تحديد خطط للبحث لتكوين فلاسفة لا يقتصر فكرهم علىٰ التاريخ لفكر الفلاسفة المتنسبين بالطبع إلىٰ حضارة معينة.



وأوليات البحث في أي اختصاص بهذا المعنىٰ الهادف لتحقيق شروط تكوين الفلاسفة وشروط إمكان الإبداع الفلسفي بصورة عامة يكون العمل فيها مقصورا دائما علىٰ خطاطة عامة يتقدم فيها شكل الفكر وعلوم الآلة علىٰ مضمون الفكر وعلوم الغاية، فالتدريس الجامعي والبحث العلمي ليس من جنس التعليم الابتدائي أو حتىٰ الثانوي، والباحث لا يتقيد بخطط مسبقة إلا بصورة عامة دون نفي ضرورتها من عدة منطلقات قد تساعد علىٰ الجواب رغم عسره، وهو ما سأركز عليه دون الاقتصار علىٰ أحد وجهي العلاج، أعني:

١. العلاج المفهومي؛ وهو ما يشتق من مفهوم الفلسفة في أعم تعريفاتها وتعريفات همومها التي يدور حولها الخطاب الفلسفي في حقبه المتوالية.

٢. والعلاج التاريخي؛ وهو ما يشتق من محددات تكوينية متنها وتراثها اللذين يعتبران ممثلين لأهم فتوحاتها ومراحلها.

والمحاولة التي يسعدني تقديمها تجمع بين هذين العلاجين المنهجيين وتفاعلهما لتحقيق الهدفين الاستراتيجيين، أعني التربوي والتنموي، فتكون محاولتي بذلك مؤلفة من المسائل التالية:



المسألة العامة: مدخل في هموم البحث الفلسفي عامة، كونيها وخصوصيها.

القسم الأول: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: علوم الآلة الضرورية في البحث بمقتضى الشكل والمنهج.

المسألة الثانية: فلسفة علوم الآلة في البحث الفلسفي وفي العلم عامة.

القسم الثاني وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المجالات الغائية المباشرة: ١-العالم الطبيعي ٢-العالم التاريخي.

المسألة الثانية: المجالات الغائية غير المباشرة: إبستمولوجيا وأسكيولوجيا.



■ المسألة العامة

في استراتيجية البحث الفلسفي،
أو هموم الفلسفة بين الكونية والخصوصية

تحديد الأوليات يقتضي علاج قضيتين:

١. **حصر المجال موضوع البحث.**

٢. **ترتيب عناصر المجال المقومة.**

وإشكالية البحث الفلسفي تتعلق بمداخل الاستراتيجية البحثية فيها من حيث هي ما هي خلال عودتها علىٰ ذاتها لتحديد همومها، وأهم هذه الهموم التلازم بين كونيتها وخصوصيتها مداخل تستند إلىٰ المنطلقات التالية التي أحددها بمنطق بنيوي:

١. منطلق عام مفهومي بوصف الخطة إطارا عاما للبحث تقتضيه طبيعة المجال أولا وما يتفطن إليه الباحثون بمنظورهم الحر من ثغرات فيه توجه بحثهم وتفرض المسائل بسبب ما تبرزه من نتوءات إشكالية في نظام المعرفة العام.

٢. منطلق خاص تاريخي بوصف الخطة تعالج ثغرات في ثقافة معينة هي هنا الثقافة العربية الإسلامية التي علينا أن نحدد ثغراتها بالقياس إلىٰ المنطلق المفهومي، وهدف الخطة تدارك ما ينقصها بالقياس إليه وإبراز ما يميز تقاليدها حتىٰ يكون لها ما يقتضيه المجال أولا وما يجعل مفكريها أندادا لنظرائهم في الحضارات التي هي بصدد الإبداع فيه.

٣. منطلق يجمع بين الأولين بتحديد التفاضل بين المفهومي والتاريخي إذ إن فضل الأول علىٰ الثاني هو الذي يحرر البحث من



المحاكاة سواء محاكاة ماضي الذات أو ماضي الغير أو حاضره، وفضل الثاني علىٰ الأول هو الذي يحيز الكوني فلا يبقيه مجردا بل يعينه تاريخيا، والمحاكاة تفسد التعيين لأنها قد تجعل تجربة حضارة أخرىٰ نموذجا وكأنها ممثلة للكلي المفهومي، في حين أنها قد لا تكون إلا تعميما لخصوصيات من نحاكيه ولا يؤيدها البحث المفهومي في الأمر نفسه، والهدف يكون في الغالب هو الوصل بين مرحلتين من فكر حضارة معينة بسبب انقطاع فيها، خاصة بعد مرحلة انحطاط أفقدتها الندية مع ما يجري في العالم ناهيك عن الريادة فيه، والثقافة العربية كانت لها تجربة مع الفلسفة نعتز بها، لكنها تحتاج إلىٰ تقويم، لأن اكتشاف ثغراتها من شروط استئنافها بتجاوزها.

٤. منطلق رابع يعالج ما ينتج عما يكتشفه البحث في هذه الحضارة من بون شاسع بين المفهومي والتاريخي في الفلسفي يرجع إلىٰ عيوب في الإعداد لهذا الاختصاص، عيوب لا تقتصر علىٰ المضمون بل تتعداه إلىٰ شروط الولوج إليه، وهذه الشروط هي العلوم المساعدة أو العلوم الآلية فضلا عن المناخ الفكري المتلعق بحرية الفكر وبمنزلة الإبداع بدل الاتباع فيه، لكن الأهم هو ما يسمىٰ بعلوم الآلة خاصة، فمن دونها يصبح الفكر الفلسفي كما نراه حاليا في الكثير من المحاولات مجرد مضغ لموضات أيديولوجية، فترىٰ البعض يلهث وراء موضات متوالية ويصبح موقفه الفكري من جنس الباحثين عن آخر صيحاتها مع غياب الذوق المبدع.

٥. وبذلك يكون المنطلق الشامل لكل ما سبق هو حصيلة تبين أن المطلوب في النهاية ليس كوريكولوم الفلسفة كاختصاص فحسب، فالمطلوب حقا هو ما يقتضيه الفكر الفلسفي من علوم



آلة ومن علوم غاية من دونهما لامعنىٰ للكوريكولوم المضموني، إذ هو يتحدد دائما في ضوء ما يفضل به المفهومي علىٰ التاريخي، فالتاريخي سعي فعلي، واشرئباب للوصول إلىٰ معنىٰ مثالي يحدده المفهومي في كل بحث علمي أو فلسفي، والأمر هو كذلك خاصة في البحث العلمي في الإنسانيات، والفلسفة من أهمها بوصف عودتها علىٰ ذاتها مقومًا من مقوماتها: فكل علوم الإنسان فيها دائما «صبغة» فلسفية.

والمنطلق الأول والأخير كافيان للمطلوب الكوني أو للمطلوب مفهوميا، بمعنىٰ ما يترتب علىٰ الفلسفة من حيث هي فلسفة بصرف النظر عن نسبتها إلىٰ حضارة بعينها، لكن المطلوب الخاص أو المطلوب تاريخيا يتعلق بوضعية معينة يكون عليها البحث الفلسفي في بلاد محتاجة إلىٰ اكتشاف ما ينقص بالمقارنة هذين المنطلقين وهو ما يقتضي المنطلقات الثلاثة الوسطىٰ. إنها المنطلقات التي تحتاج إليها الثقافة العربية اليوم لتكون في مستوىٰ المنطلقين الأول والأخير، فعلوم الآلة تشكو نقصا مهولا في ثقافتنا عامة وفي ثقافتنا الفلسفية خاصة، ولعل ذلك هو سر سطحية البحوث واقتصارها علىٰ الاستناد إلىٰ بحوث المستشرقين الذين لهم سبق علينا فيها:

١. اللغة الفلسفية وخاصة اللغات الثلاث التي مثلت كونية الفلسفة في حقبها الثلاث القديمة (اليونانية) والوسيطة الأولىٰ (العربية) والوسيطة الثانية (اللاتينية)، فمن حسن حظنا أن لغتنا هي الوحيدة من بينها التي ما تزال حية، وينبغي أن نعترف أن هذا الحظ يحملنا مسؤولية كبرىٰ توجب علينا تكوين نخب في الفلسفة متمكنة من اللغتين الأخريين، فاليونانية هي منبع فلسفتنا الأول، واللاتينية هي مصب فلسفتنا الأول، كما أن اللغات الإسلامية التي أصبح لها دور في شروح النصوص العربية الأساسية في الفلسفة



صارت أيضا ضرورية مثل الفارسية والتركية خاصة.

٢. التاريخيات التكوينية للظاهرة الفلسفية المصاحبة لهذه اللغات من حيث صيرورتها فلسفية بتوسط نوعَي الترجمة، الترجمة غير المدونة بين اليونان ومن تقدم عليهم -وهم يعترفون بذلك في نصوصهم التأسيسية- ثم الترجمة المدونة من اليونانية إلىٰ العربية وما بينهما من وسائط، ومن العربية إلىٰ اللاتينية وما بينهما من وسائط ثم ما تلا ذلك في العصر الحديث عندما عدنا إلىٰ التواصل مع الجماعة العلمية والفلسفية في لقائنا الثاني معها.

٣. المنطقيات أو نظام الخطاب الفلسفي الأساسي.

٤. الرياضيات أو غاية لغة الخطاب الفلسفي الأساسي.

٥. الوسميات وهي أصل العلوم الأربعة المتقدمة عليها فروعا منها.

وهكذا نكون قد عللنا الخطة التي تقود تحديدنا للأوليات في البحث الفلسفي جمعا بين الكوني والخصوصي. فبعد إشكالية تحديد الخطة:

١. يأتي القسم الأول وفيه مسألتان: فعلوم الآلة الضرورية من شروط القدرة علىٰ التمكن من الاختصاص وشرط إمكان الإبداع فيه، ولها مستويان هما: ١- تحديدها ما هي وما دورها في تكوين الفيلسوف. ٢- جعلها مادة للبحث الفلسفي بل هي أهم مواده.

٢. ثم يأتي القسم الثاني وفيه مسألتان كذلك: فعلوم الغاية المباشرة هي عين القدرة في الاختصاص، وعلوم الغاية غير المباشرة هي شروط إمكان الإبداع فيه: ١-هموم الفلسفة عامة ٢-تكوينية هذه الهموم.



■ القسم الأول

□ المسألة الأولى: علوم الآلة الضرورية للبحث الفلسفي

ويتعلق المستوىٰ الأول لعلوم الآلة بشروط القدرة والتمكن من الاختصاص وشروط إمكان الإبداع فيه، والمؤسف أننا ما زلنا عاجزين حتىٰ في تعاملنا مع تراثنا الفلسفي، لعدم التمكن من علوم الآلة الضرورية بما في ذلك أولها، أي اللسانين المكملين للعربية: اليونانية واللاتينية. ففلاسفتنا القدامىٰ كلهم دون استثناء كانوا فاقدين للحد الأدنىٰ في هذا المضمار وجل اعتمادهم علىٰ مترجمين لجهلهم بلغة الفلسفة والعلوم التي تمثل مصادر فكرنا الوسيط، وأخشىٰ أن تكون وضعية أجيالنا الحالية والمقبلة مماثلة، وتلك هي العلة الرئيسة للاعتماد علىٰ المستشرقين المتمكنين من علوم الآلة:

١. الألسن الطبيعية الضرورية لقراءة التراث الفلسفي أداة العبارة الغالبة علىٰ الفلسفة، فعند الالتفات إلىٰ ماضي التراث الفلسفي نعاني من نقص مهول في اليونانية واللاتينية وحتىٰ في العربية، وهي عند الالتفات إلىٰ التراث الحديث والمستقبلي الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويمكن أن نضيف لغات شراح الفلسفة العربية عند المسلمين (مثل الفارسية والتركية) بعد أن فقدت العربية دورها؛ لغة علم عامة بالنسبة إلىٰ المسلمين.

٢. مميزات التكوينيات المتوالية للتراث الفلسفي في إطار التاريخ الحدثي للمدونة الفلسفية وللأعلام من كبار الفلاسفة، فالتاريخ الحدثي ليس بمؤثر إلا عرضيا، إذ إن المؤثر الحقيقي منه هو ما فيه من محددات التكوينية وغالبا ما تكون راجعة إلىٰ علاقتها بحال العلوم وتقنيات التعبير عن الحقيقية العلمية.



٣. الألسن الصناعية لقراءة التراث الفلسفي وخاصة الرياضيات أداة للعبارة العلمية، فأغلب الباحثين في الفلسفة من العرب حاليا من خريجي أقسام الآداب وعلاقتهم بالعلوم التي تمثل المادة الأولىٰ للفكر الفلسفي عامة وللفكر الفلسفي المتعلق بالعلوم الآلية شديدة الضعف إن لم تكن منعدمة أصلا.

٤. أصناف المنطق أداة التحليل المفهومي الذي توالت أشكاله في تاريخ الأساليب الفلسفية، وأكاد أجزم أن جل المتفلسفين العرب الحاليين ليس لهم التكوين المنطقي الكافي للكلام في الفلسفة كلاما له شروط البناء المعرفي الذي تتوفر فيه الشروط المنطقية الدنيا، وحتىٰ من يزعمون الاختصاص في المنطق، لم أسمع بأحد منهم أنتج بحثا أضاف شيئا معتبرا لعدم توفر شروط الآلة، أعني الرياضيات والوسميات، ومما يشجع هذا النقص هو الأساليب التي فرضتها بعض المدارس إذ جعلت الفكر الفلسفي أقرب إلىٰ الوجدانيات الصوفية والجماليات الأسلوبية بدعوىٰ محاكاة الطريقة النيتشوية والهيدجرية، فلا تتعدىٰ فيض الخاطر وتوارد الأفكار والتشقيق اللغوي الفضفاض الذي يشبه اعتبار الأثيمولوجيا الغرائبية أساسا كافيا للفكر.

٥. الوسميات أو السيميوتكس التي هي محاولة لتأسيس ظاهرة الترميز وأساليبه في تاريخ الإبداع الإنساني عامة والفلسفي خاصة بوصفه ما بعد كل إبداع عقلي إنساني، وهذا الفن الذي يجمع بين المضموني والشكلي بمنظور فعل الترميز من حيث هو بناء للموضوع وللقول فيه يعد من أقل الآلات الفكرية حضورا في الكتابات الفلسفية العربية أو التي تسمي نفسها بهذا الاسم دون توفر شروط مطابقة الاسم للمسمىٰ.



□ **المسألة الثانية: فلسفة العلوم المساعدة مطلوبة لذاتها**

إن لعلوم الآلة مستوىٰ ثانٍ لا يتعلق بها من حيث هي مجرد أدوات حيازتها مشروطة في تعلم الفكر الفلسفي وإنجازه، فالمستوىٰ الثاني هو البحث فيها وليس بها، فهي موضوع للفكر الفلسفي بل هي جزء لا يتجزأ من البحث الفلسفي، ويمكن القول إنها أهم موضوعات شكله الحديث وخاصة منذ أن أصبح بيّنا أن الكلام الفلسفي مداره:

١. فلسفة العلم مسيطرا علىٰ الفكر الفلسفي كما هو بين من المدرسة التحليلية (رسل مثلا).

٢. فلسفة العمل ودور الخطاب فيه كما هو بين في المدرسة التأويلية (هابرماس مثلا).

ولعل مدرسة فرنكفورت قد جمعت بين الميلين نقدا للأول وتأسيسا للثاني، ويمكن أن نعتبر فتجنشتاين جامعا بين التوجهين القاري التأويلي في مرحلته الثانية والسكسوني التحليلي في مرحلته الأولىٰ دون أن يقبل التصنيف ضمن أي من المدرستين، وهذه البحوث تقبل التصنيف إلىٰ البحوث التالية:

١. فلسفة اللغة الطبيعية عامة دون الاقتصار علىٰ ما استعمل منها في القول الفلسفي.

٢. فلسفة اللغة الصناعية أو الرياضيات عامة دون الاقتصار علىٰ ما استعمل منها في المتن الفلسفي.

٣. فلسفة المنطق، بمعنىٰ العلاقة المفهومية عامة دون الاقتصار علىٰ ما استعمل منها في الخطاب الفلسفي (مثل الأرسطي والهيجلي).



٤. فلسفة التاريخ، بمعنىٰ العلاقة التكوينية لأي ظاهرة تحدث فعلا دون الاقتصار علىٰ تكوينية التراث الفلسفي.

٥. فلسفة الوسميات، وهي نظرية الرمز وتجمع بين الميتافيزيقا والمنطق والرياضيات كما يتبين ذلك من محاولات سندرس بيرس.

وبهذا المعنىٰ فما نظرنا فيه من حيث هو شروط آلية في الفصل السابق، يصبح في هذا الفصل موضوعا مثله مثل غيره من الموضوعات ولعله مفضل عليها، ففي الحالة السابقة كان الأمر متعلقا بما يشبه استعمال المهندس المعماري أو المدني للرياضيات التي هي من آلاته وليست من موضوعاته، أما في هذه الحالة فالآلات تصبح مادة بحث وموضوع علم واختصاص مطلوب لذاته وليس مجرد آلة في علم يستعمله بوصفه حصيلة جاهزة.

وكلما تقدم البحث المختص في هذه العلوم الآلية تقدمت العلوم الموضوعية التي تستعملها، ويكفي أن أضرب مثال علم المناظر، فهو علم رياضي فيزيائي في البصريات، لكنه شرط إنتاج أدوات الملاحظة العلمية (المجاهر مثلا) سواء في الرصد الفلكي للامتناهي الكبر أو في استكشاف بنية المادة للامتناهي الصغر، وقياسا عليه فإن علوم الآلة من حيث هي موضوع بحث مطلوب لذاته تعد من شروط أي بحث علمي وخاصة في الفلسفة والإنسانيات.

وهذه العلوم الآلية متداخلة، فمثلا لم يعد أحد يقبل أن يكون اللساني جاهلا بالمنطق والرياضيات، ولم يعد أحد يقبل أن يكون اللساني جاهلا بتكوينية الألسن وخاصة في الفيلولوجيا والأثيمولوجيا ومقارنة الألسن وتفرعها بعضها عن البعض، لكن الأمر الأهم هو أن دور الوسميات ما يزال مغفولا عنه فيها جميعا رغم أن علم الترميز عامة وكل علوم الآلة



تقبل الرد إلى نوعين هما وظيفة الرمز:

١. الآلة الرمزية، وأهمها إبداع العمليات المنطقية والرياضية ثم ترجمتها بمكننة العمليات المنطقية والرياضية وهي أساس البرمجات الإعلامية.

٢. الآلة الإدراكية الحسية (وخاصة البصر والسمع)، وهي أدوات تقوية الحواس لإدراك ما لا يمكن إدراكه بها مباشرة في الرصد الفلكي وبنية المادة.



■ القسم الثاني

□ المسألة الأولى: علوم الغاية أو البحث الفلسفي المطلوب لذاته

المستوىٰ الأول من البحث الفلسفي المضموني هو الموضوعات المباشرة وهي مضمون الفلسفة التقليدي وقد صارت ثانوية في الفلسفة الحالية:

١. فلسفة العالم الطبيعي وإشكالية الضرورة من خلال درس النظام في العالم الطبيعي، وقد كان التركيز علىٰ الفلك قديما وهو اليوم يجمع بين لامتناهي الكبر في الفلك ولا متناهي الصغر في بنية المادة والحياة.

٢. فلسفة العالم التاريخي وإشكالية الحرية، وقد كان التركيز علىٰ التاريخ القصير والسياسة، وصار منذ ثورة ابن خلدون مهتما بالتاريخ المديد والعمران والاجتماع والإبداع الإنساني في المعرفة والتقنية والفنون.

٣. فلسفة ما بعد العالم الطبيعي أو الميتافيزيقا، وقد كان قديما بحثا في نظام أنظمة العالم الطبيعي والإلهيات بالمعنىٰ الأرسطي ثم أصبح يعتبر ذلك كله من جنس السرديات التي هي بالأحرىٰ من إبداع العقل الإنساني أكثر مما هي وصف للموجود.

٤. فلسفة ما بعد العالم التاريخي أو الميتاثيقا، وهي التي كانت شبه ميثولوجيا ثم صارت أهم موضوعات العلوم الإنسانية باعتبارها ما يبدعه الإنسان ليضفي شيئا من العقلانية علىٰ وجوده الذي يبدو مغرقا في السيلان الأبدي لا يكاد يفصل بين الواقع والخيال فيه إلا فعل التعقيل الصناعي.



٥. فلسفة الرؤىٰ الوجودية، وهي فلسفة علاقة الأول بالثاني في الاتجاهين وفلسفة علاقة الثالث بالرابع في الاتجاهين، وكلها تتعين بوصفها رؤية الإنسان للوجود ولمنزلته فيه لما في الإنسان من جمع بين العالمين الطبيعي والتاريخي وبين ما بعديهما، وذلك هو مصدر البنية العامة للفكر الإنساني في جميع عصوره لأنها هي التي تحدد بحثه الرؤيوي سواء كان بأسلوب فلسفي أو بأسلوب ديني، ويبدو أن كلا المسارين يمثل غاية الثاني:

فالرؤية الفلسفية تنتهي إلىٰ رؤية دينية إيجابا أو سلبا.

والرؤية الدينية تنتهي إلىٰ رؤية فلسفية إيجابا أو سلبا.

والإيجابي في الحالتين هو التعارف بين الرؤيتين.

والسلبي في الحالتين هو التناكر بين الرؤيتين.

والحصيلة هي أن الوعي الإنساني بمنزلة الإنسان الوجودية هو الوعي الذي يحدد حقب الفلسفة ومنعرجات تاريخها، لأنه في آن حقب رؤية العقل لذاته وإمكاناته، وذلك هو جوهر الهم الفلسفي الأول والأخير في حقب تاريخ الفلسفة التي مثلت منعرجاته.

□ المسألة الثانية: الموضوعات البعدية: إبستمولوجية وأكسيولوجية

المستوىٰ الثاني من العلوم الغائية، أي من موضوعات البحث الفلسفي اللامباشرة هو الطاغي حاليا بعد أن تبين لجل الباحثين في الفلسفة أن المجال الذي بيناه في الفصل الرابع لم يعد في متناولهم إلا في القليل النادر، بسبب تعقد البحث في الطبيعيات والإنسانيات وتكاثر التخصصات التي تتنافىٰ مع الموسوعية المشروطة في الفكر الفلسفي ولو بالحد الأدنىٰ، وهذه البحوث متغيرة بحسب حقب تكوينية الفكر الفلسفي في علاقة بمجالاته التالية:



١. فلسفة النظر والعقد: فما علة الجمع بين النظر والعقد؟ لما كان الفكر الوسيط يقابل بين العقل والنقل؛ كان أصحابه يتصورون العقلي خاليا من النقلي والنقلي خاليا من العقلي، والعلة أنهم كانوا يظنون مضمون المعرفة العقلية ليس نقليا، بسبب إغفال حاجة العقل إلىٰ المعطيات التجريبية الطبيعية التي هي نقل معطيات الموضوع لصوغها عقليا، وكانوا يظنون النقلي غنيا عن العقل بسبب إغفال حاجة المعطيات التجريبية الروحية في الدين إلىٰ الصوغ العقلي مثل المعطيات التجريبية في الفلسفة، لكن هذه الرؤية تجاوزتها الفلسفة بعد أن تحررت من نظرية المعرفة القائلة بالمطابقة بين المعرفة وموضوعها (أثر المدرسة الكنطية خاصة)، والنتيجة هي أن النظر غايته العقد أي إثبات أن ما يصل إليه بعقله موجود فعلا كما يعتقد صاحبه سواء تعلق بالتجربة الطبيعية أو بالتجربة الروحية.

٢. فلسفة العمل والشرع: فما علة الجمع بين العمل والشرع؟ نفس المقابلة هنا أيضا، فالعمل سواء كان مبنيا علىٰ عقد تحقق بالنظر الفلسفي أو بالعمل الديني فهو دائما مؤسس علىٰ رؤية قانونية بالمعنىٰ التشريعي وليس بالمعنىٰ الطبيعي؛ نظام للموضوع من وضع الإنسان، ومعنىٰ ذلك أن العمل الإنساني غير قابل للتصور من دون استراتيجية عملية هي نظام تشريعي ينظم العمل من حيث هو استراتيجية إنجازية لخطة يتقدم فيها النظر علىٰ العمل، وذلك هو الفرق بين المجريات الطبيعية الخاضعة للضرورة والمجريات الإنسانية التي تتحرر منها بالتأثير في المقدمات (الأسباب) للتأثير في النتائج (المسببات).



٣. فلسفة القيم بكل أصنافها وخاصة الجمالي منها: وهذه شرط في العمل الإنساني لأن العمل هو دائما استجابة للذوق من حيث هو العلة الغائية لكل أنشطة الإنسان، في حين أن فلسفة النظر تتعلق بالعلة الفاعلية لكل الأنشطة الإنسانية.

٤. فلسفة التاريخ بالمعنىٰ العام الحدثي والتكويني: ويتعلق بثمرة الفلسفات الثلاث المتقدمة.

٥. فلسفة الدين بل أصناف الدين المنزّل والطبيعي: وهي من جنس ما تقدم إلىٰ حدود أربعة، لكنها تنسبه إلىٰ ما وراء ربوبي متعال عليها وعلىٰ التاريخ في شكل تعاليم أساسها الوحيد الإيمان والتسليم، وهذه الخاصية تشترك فيها الأديان المنزلة في الشرق الأدنىٰ والأديان الطبيعية في الشرق الأقصىٰ.

أما ما يسمىٰ بالفلسفة العامة؛ فهي بالأساس محاولة للجمع بين مضمون الفصلين، أعني الآلي والمضموني باعتبارهما متعينين في فعاليات الإنسان، من حيث إن أفعاله (المضمون) وأدوات فعله (الآلة) هما موضوع الفلسفة من حيث هي بحث عام في الوجود عامة ووجود الإنسان خاصة.

فيكون المشروع عادة إما رؤية تنشئ أمة أو تصاحب نهضة أمة ذات طموح كوني كما حدث في ثلاث حالات كونية، ولهذه العلة، فدراسة هذه التجارب من أهم موضوعات الفكر الفلسفي ليس تأريخا لأحداثها، بل فهما لتكوينيتها وعلاقتها بما تميزت به الحضارة من سهم في الكونية، ومعنىٰ ذلك أن الهم الفلسفي لا يتعلق بالخصوصية بل بالسهم في الكونية، وهو ما يمكن أن يعتبر خصوصيا بمعنىٰ أن الوعي بهذه السهم هو مدىٰ الترقي نحو الكلية:



١. التجربة اليونانية وعلاقتها بما قبلها وبما بعدها: كيف تم الانتقال من التجربتين البابلية والفرعونية والتأسيس الواعي للتنظير.

٢. التجربة الإسلامية وعلاقتها بما قبله وما بعدها: كيف تم الانتقال من التجربة اليونانية التي امتزجت من جديد بالفكر الشرقي وكيف أعادتها الحضارة العربية إلىٰ التنظير المعير بالتجريب.

٣. التجربة اللاتينية الوسطىٰ وعلاقتها بما قبلها وبما بعدها: كيف تمت العودة إلىٰ اليونان بالمنظور الذي تأسس في الحضارة الإسلامية.

٤. تجربة اللغات القومية الأوروبية وعلاقتها بما قبلها وبما بعدها: كيف تواصلت التجربة اللاتينية والعربية واليونانية مع تعدد التجارب القومية الثلاث بالترتيب التالي: الإنجليز فالفرنسيين فالألمان.

٥. تجربة بقية شعوب العالم في مرحلة العولمة: والحصيلة هي الجماعة الفلسفية العالمية، وحتىٰ لا ننكر أن شعوبا أخرىٰ حاولت الوصول إلىٰ منزلة الكونية قد صاحبت هذه التجارب الكونية، فتفلسفت وكان تفلسفها شبه وسيط بينها وأدىٰ دورا مهما في الترجمة من اليونانية إلىٰ العربية (السريان) ومن العربية إلىٰ اللاتينية (اليهود).



لكن إنتاجها لم يصل إلىٰ الكونية بسبب حجمها الحضاري الذي حال دونها والوصول إلىٰ الكونية، كما حدث للغات الأمم التي بلغت تجاربها الفلسفية الكونية بفضل تفردها في حقب تاريخية معلومة؛ اليونان والعرب واللاتين.

ويعسر أن توجد في عصرنا لغة فلسفية كونية -بما في ذلك الإنجليزية- بسبب تعدد الأقطاب الحضارية وبسبب تعدد اللغات الفلسفية الآن، ولم تعد كونية التفرد كما كانت في حقب ثلاث من تاريخ الفلسفة، أعني في التجربة اليونانية والتجربة الإسلامية واللاتينية، لذلك فرغم الوزن الاقتصادي والثقافي الذي حصلت عليه الإنجليزية حاليا؛ فإنها لم تصبح لغة الفلسفة الكونية بل ما تزال لغات أخرىٰ تنافسها وقد تكون متفوقة عليها كالحال مع الألمانية، ما يجعل المدارس التابعة للحضارات تبرز وكأنها بديل من الكونية.



الخاتــمة

والحصيلة هي أن المطلوب هو استراتيجية البحث الفلسفي الذي يحقق غايتين هما:

١. إعداد شروط الفكر الفلسفي.

٢. إعداد شروط الإبداع الفلسفي.

وذلك من منظورين للكلام في الفلسفي مفهوميا وتاريخيا، ومن التفاعل بينهما في الاتجاهين وحصيلتها جميعا علىٰ النحو التالي:

١. فالمنظور الأول، هو البحث في الفلسفي من حيث هو فلسفي دون اعتبار لما يترتب علىٰ النسبة إلىٰ حضارة معينة، وهو إذن البحث المفهومي وليس التاريخي.

٢. والمنظور الثاني، هو البحث في الفلسفي باعتبار ما يترتب علىٰ النسبة إلىٰ حضارة معينة، أي باعتبار التاريخي وليس المضموني.

٣. أثر المنظور المفهومي في المنظور التاريخي ولكن بتغليب محاولات الجماعة في سعيها للارتقاء إلىٰ الكلي المتجاوز للخصوصي.

٤. أثر المنظور التاريخي في المنظور المفهومي، أي طلب ما أضافته الرؤية الحضارية للجماعة من مقومات تثري الكلي الإنساني.

وبذلك تصبح الفلسفة أساس حوار الحضارات بمنطق عقلاني، الأصل فيه هو علاقة المفهومي الكوني (أي الفلسفي من حيث هو فلسفي دون ارتهان بحضارة بعينها) بالتاريخي الخصوصي (أي الفلسفي الخصوصي من حيث هو خصوصي دون انغلاق علىٰ حضارة بعينها) فتكون التعددية الحضارية شبه ينابيع مختلفة متحدة في المنبع والمصب



أو في البداية والغاية خلال محاولات الإنسان لفهم الوجود ومنزلته فيه، وهذه العلاقة هي سعي الكلي المجرد للتعين في تراث حضارة معينة وسعي الخصوصي المتعين للتجرد في الارتقاء إلىٰ المشترك الإنساني.

فيلتقي السعيان في كون الفكر الفلسفي فعلا تاريخيا للمفهوم؛ علاقة بين التاريخ والبنية بلغة المعضلة الأساسية في الأنثروبولوجيا، أي السيلان المتعين في المسار التاريخي والبنوي المتعالي الثابت في التاريخ، وهما وجها كينونة الإنسان.

وهذا المشروع يعتبر استراتيجية حضارية لبناء أمة ذات طموح كوني، لأن الفلسفة رؤية وجودية:١- فعل إرادة فردية وجماعية تتجاذبها الحرية والعبودية. ٢-فعل معرفة فردي وجماعي يتجاذبه الصدق والكذب. ٣-فعل قدرة فردية وجماعية يتجاذبها الخير والشر. ٤- فعل ذوق فردي وجماعي يتجاذبه الحسن والقبح. ٥-فعل رؤية فردية وجماعية يتجاذبها الجليل والذليل.

فتكون الإشكالية في ذاتها ومن حيث المضمون؛ هي البحث عن جواب مداره ماذا ندرس تحت مسمىٰ فلسفة، وكيف ندرسه لنجمع بين الكوني والخصوصي في أنشطة الإنسان النظرية والعقدية والعملية والتشريعية باعتبار ذلك يتحدد بالرؤىٰ الوجودية ويحددها ويتحدد بما يسمىٰ رؤىٰ العالم ويحددها.



أولويات البحث في علم الفلسفة

أ. د. عبد المجيد باعكريم

إن المشكلة الأساسية التي تكابدها أمتنا في الزمن الحاضر، والمعضلة النشاز التي تشكو منها ثقافتنا العربية الإسلامية، منذ حصول الوعي الشقي بتأخرنا النظري الشامل، وإثر الوقوف المؤلم على تخلفنا العملي الكامل، هي دون ريب، وبالقصد الأول، مسألة تأصيل مقومات الفكر العلمي والفلسفي الحديث في تربتنا النظرية والثقافية. هي مقومات نروم تأصيلها لدى صناع المعرفة لدينا، ثم تفكير عقلاني وحداثي نرمي استنباته في بادئ رأي وسلوك مستهلكي هذه المعرفة، حتى يصير جاريا في حياتنا النظرية والعملية مجرى الدم في الشرايين. ذلك أن المفارقة الكبرى التي نلاحظها بخصوص مناخنا الفكري والتربوي اليوم، مقارنة مع الغرب، تكمن فيما يعيشه هذا الأخير من ضيق الهوة المتزايد بين الخاصة والعامة، لكن من جهة توسع دائرة النخبة، في مقابل ما نعاينه نحن من كون هذا الفارق، وإن كان لدينا أيضا يعرف ذات التقلص، فهو من جانب توسع رقعة العامة. وهو ما يضيف إلى المشكلة مشكلات، ويزيد الصعوبة صعوبات، إذ بقدر ما تتفاقم المعضلة عمقا وامتدادا، تنسد أبواب الحل وتضيق. وعلى هذا الحال، صار مجرد استدراك التأخر النظري عن الغرب، وردم الفجوة الفاصلة بيننا وبينه، أمرا غير كاف، إذ تلك مسألة تخص الخاصة وقد يسهل مفاوضتها، ولكن ما يصعب تدبيره هو المشكلة التي تعم العامة، وهنا يخرج الأمر من نطاق العمل النظري البسيط، ليمتد إلى مجال الفكر العملي المعقد، مع ما يقتضيه من حلول ذات بعد أنثربولوجي، وتربوي حتما.



هذه هي الإشكالية التي يتعين علينا الانكباب عليها، إذا أردنا قلب المعادلة بحيث أن الفجوة بين الشرق والغرب تصغر، والهوة بين الأقلية والأكثرية تنكمش، لكن لصالح النخبة.

وفق التاريخ العام، حصل وعي مجتمعاتنا بذاتها وبحجم ضعفها ووهنها، عندما اصطدمت بتفوق الغرب وقوة جبروته، وحينما وجدت نفسها مُراكِمة لتأخر لا يستثني أي صعيد، وتبين لها بالملموس عجزها علىٰ مجاراته، ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر، وقد اقترن بالأساس بحملة نابليون علىٰ مصر. ومنذ ذلك الحين، والتقصي جار والنظر مشتغل، بحثا عن حل للمشكلة، وتلمسا لمنافذ الخروج من الورطة.

وحسب التاريخ النظري، فقد صادف انطلاق مسلسل تأخرنا، مغادرتنا دائرة الإسهام العلمي والفلسفي في القرن الثاني عشر تقريبا، وهو البراح الذي زامن خروج الفيلسوف أرسطو والشارح ابن رشد من بيئتنا الفكرية، مطرودين بمنطق القوة، لا مهزومين بقوة المنطق، في نزال نظري نزيه ومتكافئ، سلاحه الحجة والبرهان لا الضبة والسنان، الأمر الذي سيحدث في بيئة أخرىٰ وعصر آخر (أوروبا القرن السابع عشر). وهكذا، سيسود عندنا منذ ذلك الحين، التقليد الفقهي بدلا عن النظر الفلسفي، وعوض الفكر العلمي والرياضي، سينتصر الانكماش التصوفي والانزواء الارتياضي.

في هذه الأثناء، وفي غفلة منا، كان يعرف العالم الغربي -بفضل ترجمة التراث اليوناني والعربي الإسلامي إلىٰ اللغة اللاتينية- سلسلة محطات نظرية، كانت بمثابة نقلات علمية وفلسفية، ورجات فكرية وثقافية، أعادت رسم طوبولوجية العقل «الغربي»، وجددت صوغ إشكالاته النظرية، وأعادت سبك مفاهيمه الإبستمولوجية؛ فكان أن تشكلت لديه أطر ذهنية جديدة وقيم عملية متجددة.

نوجز هذه المحطات في ثلاث لحظات حاسمة: القرن الرابع عشر (المدرسة الاسمية في جامعة أوكسفورد بالأساس)، والقرن السابع عشر (النقلة العلمية من كوبرنيكوس إلىٰ نيوتن، والفلسفية من ديكارت إلىٰ كانط)، والقرن العشرون (من هيجل وداروين إلىٰ فرويد وأينشتاين). بالإضافة إلىٰ محطة رابعة تتم الآن تحت أعيننا، ولكننا نعمل وسعنا، للأسف، لتفويت فرصتها، وهي النقلة المعلوماتية والرقمية.

بيد أننا نلمس تأخرا مضافا إلىٰ ما أومأنا إليه أعلاه، وهو تأخر نظري مركب يمتد حتىٰ إلىٰ طريقة طرحنا للمشكلة تلك ذاتها، إذ غالبا ما نعالجها بمفاهيم مختلطة ومناهج ملتبسة ومستويات غير متميزة، نكاد لا نجد فيها أثرا لما اكتسبه الفضاء الفكري الكوني من مفاهيم دقيقة وأدوات مشحوذة، وما بلغته الساحة البحثية من مناهج مسكوكة وطرائق مختبرة، وكأن علوم الإنسان لا قامت ولا وُجِدَت.

من جهة أخرىٰ، تعيش مجتمعاتنا توزعا بين النزوع الأكيد إلىٰ التطور والالتحاق بالركب السوسيو-اقتصادي والعلمي للغرب، وبين إرادة ليست أقل إلحاحا، تروم الحفاظ علىٰ هويتنا الثقافية وقيمنا الأخلاقية. من هنا النظرة المتناقضة إلىٰ الغرب وإلىٰ الحداثة، إذ نجد أنفسنا نرغب في التحديث العلمي والتقني، لكننا نرغب عن الحداثة الفكرية والثقافية، والحال أنه كل لا ينفصم. وعموما يمكن تصنيف المواقف بهذا الشأن، إلىٰ داع إلىٰ الأخذ بأسباب الحداثة كما تتجسد في الغرب، مؤمنا علىٰ ما يبدو بكونيتها وضرورتها التاريخية، لكن دون وضع برامج إجرائية لبلوغها. وإلىٰ نابذ لها جملة وتفصيلا، باحثا ومنقبا عن حداثة بديلة نابعة من تاريخنا الماضي وثقافتنا الراهنة، معتقدا اعتقادا راسخا عدم كونية الحداثة الغربية وارتفاع ضرورة الأخذ بمقوماتها، خصوصا أنه اتضح عدم تلاؤمها وهويتنا الثقافية والدينية، لما تفرزه اليوم لدىٰ الغرب من



قيم متفسخة ومن أخلاق منحلة ومتردية.[1] ثم هناك فريق ثالث يذهب مذهبا وسطا، يجمع بين إرادة تبني الحداثة الغربية، وضرورة البحث عما من شأنه أن يؤصِّلها في تراثنا العربي الإسلامي ويضمن تبيئتها واستنباتها، حتىٰ لا تحل علينا غربية غريبة فيذبل عودها وتذهب ريحها، وهو الآخر لا يتجاوز عتبة النوايا وخطاب العظة.

وفي الجملة، هي مواقف معيارية المقاربة وضحلة البضاعة المنهجية، ولعلنا هنا نجد السر في كونها ظلت مراوحة مكانها ومكررة قولها، وغير متوفقة في تثبيت أقدامها وتجذيرها، بما يسمح انتعاشها وتطورها، عبر رسم برنامج عمل بحثي طويل النفَس، بيد أن السؤال الأساسي، لا يكمن في تشخيص الداء، فواقع الحال يصرخ به ويكاد ينطق به من فرط وضوحه، وإنما يكمن في توصيف الدواء وتصريف العلاج، وهذا ما لا نعثر عليه عندهم جميعا، وفي ذلك كله يتفقون، وفي كل الحالات لا يسع المرء، وهو يتأمل حاضر واقعنا النظري والثقافي، إلا أن يقر بفشل كل مشروعات التنمية الفكرية المنطلقة منذ عشرات السنين، والسبب عائد في تقديرنا

(١) ونحن هاهنا، لن نترك الفرصة تمضي، دون أن نقوم بتصحيح مجموعة من المغالطات المنتشرة في أدبياتنا، ومن أفكار مسبقة وعنيدة محفورة في أذهاننا وذهنيتنا، والتي قد تنطلي حتىٰ علىٰ العقول النبيهة. من بينها أنه، خلافا للأمم الغربية، نحن أمة تعيش ملاء روحيا، وأن الانحلال الأخلاقي واليأس الوجودي الذي يعيشه الغرب، آت من الفراغ الروحي الذي يعرفه، منذ أن هجر الدين دنياه. قد يكون هذا صحيحا، ولكن جزئيا فقط. الغرب يعيش فراغا دينيا، بحصر المعنىٰ، أي نعم، لكنه يحيا ملاء روحيا شاملا، فلديه الفنون والعلوم والآداب والقراءة والتربية المدنية والحضارة مزدهرة. أما نحن، فنعيش فراغا روحيا مهولا وتاما. فراغ ديني لأن الممارسة الدينية لدىٰ أغلبنا، لا تتعدىٰ كونها مجرد طقوس، والدليل علىٰ ذلك، الهوة السحيقة القائمة عندنا بين الفكر والقول، والشرخ الحاصل بين القول والفعل، حتىٰ أضحىٰ القول يغني عن الفعل،= = بل يسد مسده. وهكذا تعطل الفكر والفعل، وتضخم ما بينهما، أي القول. من جهة أخرىٰ، نعيش كذلك فراغا دنيويا، والدليل علىٰ ما نقول، تخلف حسّنا الفني، ووهن إنتاجنا الأدبي، وتعطل فضولنا العلمي، والنتيجة؛ تدني مساحة القراء إلىٰ درجة مخجلة، مع ما يستتبع ذلك من كساد سوق الكتاب إلىٰ حدود شاتمة وشامتة، بحيث أضحت المؤسسة التربوية بكل أسلاكها مجرد كيانات لمحاربة الأمية فحسب، فأقصىٰ ما تبلغه معاهدنا وجامعاتنا، تخريج جحافل من الممتثلين، نظريا وتقنيا، دون أدنىٰ مسعىٰ علمي متطلع أو أفق حضاري متنور.

وبالقصد الأول، إلىٰ الغموض الواضح الذي يلف تشخيصنا للمشكلة، والالتباس البين الذي يكتنف تأطيرها الاستشكالي، وأخيرا إلىٰ الغياب شبه التام لمنهج صارم متميز المراقي والمستويات.

في هذا السياق يندرج المشروع النظري الذي نقترحه، والذي يمكن تلخيصه في نقطتين: **معرفة الشروط النظرية التي أفضت إلىٰ الحداثة الفكرية في الغرب، ثم الوقوف علىٰ السبل التربوية التي من شأنها استنبات هذه الشروط في ثقافتنا بالطرق العلمية**. يتطلب الحل إذن بحثا نظريا علميا وتصريفا عمليا بيداغوجيا.

إذا كان الإجماع قائما بخصوص المشكلة التي تشغلنا هاهنا، فقد رأينا أن الحلول المقدمة لم تبارح مبدئية الموقف إزاء الحداثة، أخذا أو نبذا، والحال أن الأمر لا يتصل باتخاذ موقف لصالح أو ضد، فالمسألة النظرية هي بدون صلة بالإرادة وبالناس، وإنما تتعلق بالأفكار وبالحقيقة، لذلك فالاختيار لا يعنينا في شيء، لأن الأمر لا يرتبط بتبني موقف من عدمه، فهذا قرار لا يخص جمهور النظار، لأنه ذو طبيعة عملية وليس نظرية، قرار يخص الذين يضعون السياسات والمشروعات المجتمعية المستقبلية، بعد أن يكون العلم قد اتخذ القرار النظري، بعد الفراغ من البحث والتقصي.

الأفكار في مجال النظر، تتمتع بوجود موضوعي مستقل، لا تخضع لإرادة الذوات ولا تحمل نواياها، وإنما تذعن لقوانينها المنطقية الخالصة فحسب. ولذلك، فإن تبني لغة الاختيار بخصوص التراث أو الحداثة، إن كان يدل علىٰ شيء، فإنما ينم عن جهل بلغة الأفكار وآلياتها، ومن يعتقد أن له سلطة عليها -اللهم إلا إذا حصل له علم بهذه الآليات- فسيكون أشبه بمن يريد السيطرة علىٰ الطبيعة، عبر ترديد جملة من التعاويذ والتخاريف، ثم إننا نعلم أن تسخير المادة لمصلحة الإنسان لم يتم إلا بالإمساك بناصية لغتها وهي اللغة الرياضية، كما سبق أن نادىٰ بذلك غاليليو (Galileo) في



القرن السابع عشر، وللأفكار كذلك قوانين.

هاهنا أول معالم سوء طرح الإشكالية، إذ غالبا ما نبدأ باختيار نموذجنا الفكري، قبل معرفة قوانين الأفكار معرفة نظرية خالصة، ونحسم في نموذجنا المجتمعي، قبل النفاذ إلىٰ نواميس ثقافتنا نفاذا أنثربولوجيا.

بناء علىٰ ما سلف، نقول إن المشروع النظري الذي نعرض هنا بعض معالمه، والذي نعتبره من أولويات البحث الفلسفي في الوطن العربي، يقوم علىٰ استقصاء سبل تأصيل قيم العقلانية، وطرق تثبيت مقومات الحداثة الفكرية في ثقافتنا، دون الإخلال بمعاني هويتنا الدينية وثوابتنا القيمية، وتأتي ضرورة هذا العمل، اعتبارا لعدم كفاية المشاريع المطروحة في الساحة الفكرية منذ عقود، وضعفها الواضح في ترسيخ أقدامها واستمرار وهجها.

إلا أن الأمر الذي يجدر بنا الانتباه إليه، هو أنه إذا كانت مشكلتنا اليوم تتمثل في اللحاق بالركب الحضاري والعلمي للغرب، وكان هاجسنا هو مطلب العقلانية والحداثة، لا ننسىٰ أنه سبق أن عشنا نفس الوضع في السابق في العهد العباسي، لكن من موقع قوة، ومسعىٰ ولوج المنظومة النظرية هو الذي كان وراء إرادة تملك الفلسفة والعلم اليونانيَّيْن، ولهذا الغرض تم رصد مؤسسة مخصوصة، وهي بيت الحكمة، فما أشبه الماضي بالحاضر، مع وجود فارق آخر، وهو أن الفلسفة اليونانية آنذاك، كانت متعارضة جملة وتفصيلا مع مقتضيات أهم الديانات السماوية، المسيحية والإسلام، وتم رفع التناقض بينهما علىٰ نحو متظافر، وبالتتابع بين الشرق والغرب، من الفارابي وابن سينا إلىٰ طوماس الأكويني وديكارت، بل وإلىٰ كانط، الأمر الذي يدعونا إلىٰ العودة إلىٰ جذور المشكلة، حيث كان الشرق هو البادئ بحصر المعنىٰ، وعلىٰ نحو مؤسساتي منسق، بمباشرة فحص الإشكالية الأساسية حينئذ، وهي ردم الهوة بين الفلسفة والدين، غير أنه لم يكملها، وأتمها الغرب المسيحي، واستمر في تطوير مفاهيمه

وعلومه إلىٰ اليوم[1]. وهذا يعني أنه علينا أولا تملك ما أتمه الغرب بعدنا بخصوص هذه الإشكالية الوسيطية، والذي يشكل العصر الحديث منتهاها، حيث من التعارض الكامل بين الفلسفة والدين تم تحقيق التطابق التام مع ديكارت ثم مع كانط بعده.

من علامات سوء طرحنا للمشكلة، حصرها في مطلب الحداثة وحدها، ونغفل أنها انطلقت منذ القرن الثاني عشر، وهكذا نقفز علىٰ حقبة ما قبل الحداثة والتي تمتد علىٰ مساحة معادلة لما يفصلنا عنها اليوم، وهي أربعة قرون، وإشكالية الفلسفة والدين ظلت معلقة عندنا وبدون حل، وما زلنا نعيش حاليا تداعياتها الوخيمة منذ خروجنا من المنظومة النظرية، لذلك يجب البحث في مشكلة ما قبل الحداثة أولا، ثم نباشر مسألة الحداثة. فمهمتنا إذن مضاعفة ومركبة ومعقدة.

إن تاريخ العلم والفلسفة هو تاريخ تبلور العقل وتشكل أطره المعرفية، من خلال تصحيح الأخطاء وتجاوز العوائق الإبستمولوجية، مثلما هو تاريخ نحت المفاهيم وحل الإشكالات، وواجبنا الفلسفي والحضاري يقتضي الانكباب علىٰ هذا التاريخ لمدنا بسبل فهم طبيعة الأفكار وقوانينها، بقصد السيطرة عليها لحرق المراحل التاريخية، وهكذا يكون البحث في هذا الماضي النظري هو أحد أولويات البحث الفلسفي، أما فيما يتصل بحاضرنا الثقافي فيشكل موضوع العلوم الإنسانية الأخرىٰ، وعلىٰ رأسها علم الأنثروبولوجيا، الذي من شأنه أن يمدنا بخريطة العقل العربي الحالية، ووضع الإصبع علىٰ عوائقه وأدوات قراءة نظم اشتغاله.

---

(١) وجب التذكير أن الغرب عرف في العصر الوسيط إزاءنا، تأخرا شبيها بما نعرفه إزاءه حاليا، وتدارك التفاوت بتمثل الفكر العربي واليوناني. غير أن الأمر كان أهون آنذاك مما هو عليه اليوم.



لذلك، فنحن في حاجة أكثر من غيرنا إلىٰ بلورة صناعة تختص بدراسة عالم الأفكار النظرية الخالصة بمختلف طبائعها وأنواعها، وبغض النظر عن أصولها ومصادرها، ومحاولة سبر أغوار قوانينها، والنفاذ ما أمكن إلىٰ منطقها الداخلي للإمساك بآلياتها، في أفق تسخيرها لحوائجنا المجتمعية ولانعتاقنا الفكري، وبما أن العالم الغربي كان هو السبّاق إلىٰ بلوغ هذه القيم، والنجاح في تمثلها وتبنيها، فإن غايتنا تحتم علينا فحص تاريخه النظري لفهم القوانين المتحكمة فيه، ومن ثم محاولة ترجمة نتائج الأبحاث المتوصل إليها إلىٰ سياسة تعليمية وقرارات بيداغوجية تزود وتغذي -أولا بأول- البرامج والمناهج التربوية في بلداننا.

بيد أننا لن نبلغ المراد إلا بمصاحبة ذلك بالبحث في ماضينا النظري كذلك، لعلنا نقف علىٰ عوائقنا الإبستمولوجية وأسباب خروجنا من عالم النظر، ومن جهة أخرىٰ، بتقصي حاضرنا، عسانا نضع الإصبع علىٰ كوابحنا الثقافية. ثم من جهة ثالثة، علينا العمل علىٰ وصل ماضينا بماضيهم وحاضرنا بحاضرهم، بتتبع مآل تراثنا عندهم واستمراره بهم، فكما فعلنا بتراث الإغريق فعلوا بتراثنا، والأمل معقود علىٰ ثمرات أبحاثنا ودراساتنا، لمواكبة جهود التنمية الشاملة التي نأمل أن تشهدها مجتمعاتنا، حتىٰ نكون في موعد مع التاريخ، وحتىٰ ننهض بدورنا المقدس وبواجبنا الجليل علىٰ الوجه الأجمل.

انطلاقا مما سلف، يمكننا حصر أهم أولويات البحث في المجال الفلسفي.

أولىٰ الأولويات في البحث الفلسفي بالوطن العربي: تدارك التأخر التاريخي، النظري والثقافي، بالقياس إلىٰ الغرب المتقدم.

إن القصد من المشروع الذي نبسطه هاهنا باقتضاب شديد، هو محاولة ضبط آليات تأصيل الفكر النظري، العلمي والفلسفي، تأصيلا تاريخيا، لعلنا نعثر علىٰ سبل تأصيله حاضرا في ثقافتنا العربية الإسلامية، لأن أي تأصيل لهذا الفكر في أرضنا، يمر عبر معرفة أصله في تربته، فبالوقوف علىٰ قوانين صناعة الفكر، قد نفلح في تتمة وتكملة ما لم يتم ويكتمل لدينا في الماضي، خصوصا أننا نحوز اليوم علىٰ الوعي التاريخي المطلوب، ونملك أدوات إبستمولوجية تمدنا بها العلوم الإنسانية كل يوم، **وهكذا يكون تشخيص المشكلة هو أولىٰ أهم مشكلاتنا.**

ودونك الأسئلة الواجب وضعها:

١. هل أجبنا فعلا عن السؤال المتصل بالأسباب الماثلة وراء استقدام الفلسفة اليونانية قديما، وأرسطو بالذات، إلىٰ الفضاء الثقافي العربي الإسلامي؟ وهل كانت الأسباب علمية محضة أم سياسية صرفة، أم كلاهما معا؟ وبناء عليه، كيف كان تعاملنا في الماضي مع شؤون النظر، هل مارسنا العلم لذاته وبحثنا عن الحقيقة لوجهها، أم هيمن علىٰ أسلافنا منطق المنفعة، كما كان شأن أسلاف أسلافنا المصريين والبابليين؟

٢. لماذا بعد أن دخل أرسطو إلىٰ ديارنا مطلوبا ومرحبا به، خرج مطرودا ومعرضا عنه، وليس مهزوما في نزال نظري فاصل ومبارزة علمية عادلة، في إطار صراع النظريات لا صراع الحضارات، عكس ما حدث في الغرب المسيحي، في القرنين السادس والسابع عشر،



علىٰ يد كوبرنيكوس وتيكو براهي وجاليليو وديكارت...إيذانا بميلاد عهد علمي وفلسفي جديد؟

٣. أليس السؤال الحقيقي هو: لماذا لم نَتَبَنَّ أرسطو تماما، ولم نستمر في تطويع مفاهيمه لاستيعاب المقتضيات الدينية إلا جزئيا؟ وليس لماذا لم نتجاوزه؟ ومن ثم، لماذا لم تترسخ لدينا الحاجة الملحة والدائمة إلىٰ نظرية علمية وفلسفية، وطِقْنا الحياة في فراغ نظري موصوف امتد لقرون؟ هذا هو السؤال الذي يفتح علىٰ مشاريع بحثية هائلة، ويظل سؤال التجاوز بطبيعته سؤالا غير علمي، إذ يقيس القدرات والمؤهلات للذوات الفردية والجماعية ولا ينصب علىٰ قوانين الأفكار، ويفضي بالضرورة إلىٰ تفسيرات عرقية، يقف عندها البحث ويضع حدا نهائيا لأي أفق علمي.

٤. لماذا كان طوماس الأكويني رمزا لنجاح عملية استيعاب وتبيئة فلسفة أرسطو، وإدماجه في الثقافة المسيحية، وضامن استمرار إقامة الغرب في المسكن النظري، وكان الغزالي وابن رشد، كل حسب أسلوبه الخاص، عنوان «فشل وإجهاض» هذه العملية في ثقافتنا الإسلامية؟

٥. ما هي أسباب «العجز» النظري و«القصور» التنظيري الملاحظ في الثقافة الإسلامية؟ والذي تلبس أوجها متنوعة، علمية وفلسفية، وحتىٰ مؤسساتية (لم نعرف خلال تاريخنا الطويل جامعات ومؤسسات سياسية أو قانونية كما عرفها الغرب منذ قرون).

٦. لماذا ظلت المعارف العلمية التي بلغها أجدادنا في مختلف فروع العلم، مجرد معارف مبعثرة ومتفرقة، دون ظهور الحاجة إلىٰ ضم أطرافها وجمع شتاتها في أنساق نظرية كبرىٰ، اللهم إلا في حالات معزولة ونسبية؟



٧. لماذا ظهر كوبرنيكوس في الغرب المسيحي ولم يعرف العالم الإسلامي له نظيرا، مع أن علم الفلك بلغ علىٰ يد أقطابه المسلمين وعند مدرسة مراغة بالخصوص مبلغا يبدو كافيا لمثل هذا الظهور. وبعبارة أخرىٰ، لماذا لم يتحول التراكم التقني والرياضي لدىٰ المسلمين إلىٰ نقلة مفهومية، كما كان مع الفلكي البولوني. هم الذين توفر لهم قبل الغرب الشرط المفهومي الذي جعل فرضية دوران الأرض ممكنة، الأمر الذي أخرجها من دائرة اللامعقول بل والحماقة، ليدمجها في مملكة المعقولية، ألا وهي نظرية الاندفاع الحيوي (L'impetus)؟

لقد آن الأوان للإجابة علىٰ الأسئلة أعلاه، وأخرىٰ أدناه، إذا أُريد لنا أن نكون بالتاريخ متوسلين لا متسولين، فكثير من أسئلة الحاضر مشروطة بالجواب علىٰ أسئلة الماضي، ناهيك عن أننا، من الناحية المنهجية، نوجد في وضعية امتيازية، تتمثل في اشتراكنا مع الغرب في هذا التاريخ الفلسفي والعلمي، إذ مثلهم، نحن ورثة الفكر اليوناني، وهو ما يسمح بإمكانية إجراء دراسة مقارنة لا تتوفر لغيرنا، ولم يتم إلىٰ اليوم استثمارها بالصورة المطلوبة.

سنحاول الإجابة علىٰ بعض هذه الأسئلة، وأخرىٰ نكتفي بطرحها، إذكاء للنقاش وإغناء للحوار وتحفيزا للهمم علىٰ البحث العلمي البناء.

إن السؤال: لماذا أبدع الغرب في المجال العلمي أو الفلسفي دون العرب؟ بالإضافة إلىٰ ما يحمل من مغالطة نظرية، كما مر بنا، ينطوي أيضا علىٰ مفارقة تاريخية، ويكفي لتصويبه، توسيع دائرته التاريخية وتضييق مجاله النظري، ليصير:

لماذا ظلت الفلسفة المشائية قائمة، وبدون منازع، نظرية علمية كاملة ومذهبا فلسفيا متكاملا ومحورا رئيسيا لمنظومة فكرية متناسقة،



ليس فحسب في الشرق ولكن كذلك في الغرب، إلىٰ حدود القرن السابع عشر؟ وبناء عليه: لو كان مفهوم التجاوز مفهوما مناسبا، لانطبق كذلك علىٰ الغرب، فنحن نعلم أن أرسطو ظل بين ظهرانيه مهيمنا منذ القرن الثاني والثالث عشر إلىٰ حدود القرن السابع عشر، هذا الغرب الذي حقق مع ذلك النهضة المعلومة، وهي فترة، إن لم تكن أطول من تلك التي ساد أثناءها في الشرق، فهي تعادلها علىٰ الأقل؟

مما يدل علىٰ عدم صلاحية سؤال التجاوز وعلىٰ عوزه للوجاهة، هو المستند إلىٰ منطق الإبداع لا الاكتشاف. وهكذا، بتعميمنا لسؤال «التجاوز» التقليدي، نقوم بنسفه من الأساس.

إن الإجابة علىٰ السؤال الرئيس المطروح أعلاه، بعد أن تم تقويمه وتعديله، رهين بالإجابة علىٰ أسئلة أخرىٰ، أهمها:

١. إذا كان تاريخ الفكر هو تاريخ منظومات نظرية، وإذا كانت الإشكالات النظرية، وما يرتبط بها من أسئلة، هي محرك هذا التاريخ، فكيف تنشأ هذه الإشكالات؟

٢. ما الذي جعل ظهور مختلف الإشكالات النظرية أمرا ممكنا أول مرة؟ وبعبارة أخرىٰ، ما هي الخصائص الذهنية التي لا يمكن لغيرها أن تصادف هذا النوع من الإشكالات، وما هي أسباب ظهور الفكر النظري عموما في بيئة بعينها دون أخرىٰ؟

٣. إذا كانت الفرضية القائلة بوجود نظرية علمية وراء كل فلسفة، وعملية تهييئ وتأهيل فلسفي وراء كل نظرية علمية، فيجب أن تكون أسباب بزوغ فلسفة أرسطو خصوصا، من نفس الطبيعة التي أدت إلىٰ اختفاء هذه الأخيرة، أي من طبيعة علمية، فما هي أسباب هذا الظهور؟ إذ إن القضايا الميتافيزيقية هي قضايا غير قابلة للتكذيب، وبناء عليه، لا تكذب ميتافيزيقا ميتافيزيقا أخرىٰ، وإنما يتم تكذيب



ميتافيزيقا معينة بتكذيب الأساس العلمي الذي تستند إليه، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي أسباب انهيار المنظومة المشائية في القرن السابع عشر وظهور فلسفات جديدة، بدءًا بالفلسفة الديكارتية؟

اعتبارا لما سبق، نقول إنه لا يمكن للمرء مباشرة بحث، كائنا ما كان، ويدعي لنفسه نزرا يسيرا من العلمية، دون تحديد معالم المنهج المزمع اتباعه والمفاهيم المستند إليها، لذلك سننطلق من مبدأ عام، مفاده أن أي مذهب فلسفي شأنه شأن أي تصور علمي منسق هو بمثابة نظرية، أي مجموعة فرضيات وجملة مبادئ نقوم عبرها باستنباط الواقع الذي نروم إخضاعه للمفهمة، ونبغي منحه المعقولية. وبناء عليه، فالنظرية التي تتم لها السيادة، هي تلك التي تقدم لنا صرحا عقليا متناسقا يستوعب بصورة أشمل وأبسط من غيرها، «كتاب» العقل المبسوط بداخلنا و«كتاب» الطبيعة المفتوح أمامنا، ثم «كتاب» ما بعد الطبيعة الآتي من فوقنا، في نسق واحد وموحد، تتغير طوبولوجيته وتتفاعل مكوناته تأثيرا وتأثرا، وتتبادل عناصره الأدوار والأولويات، وفق تجدد الإشكاليات وتبدلها.

انطلاقا من هذا المبدأ، فإن العلم قد ينهض بالأدوار الرئيسة ضمن المنظومة النظرية في فترة من الفترات، وهي لحظات حاسمة يضطلع فيها بدور المحرك الإبستمولوجي، مثلما قد تقوم الفلسفة بدور طلائعي في الفترات البينية أي بين ثورة علمية وأخرىٰ، عبر تأهيل المفاهيم، الفلسفية والعلمية علىٰ حد سواء، وهو ما نسميه بالعبارة الشائعة انفصال العلوم عن الفلسفة.

وبين اللحظات الحاسمة والفترات البينية، قام الدين السماوي بدور المُسرِّع الإبستمولوجي، إذ نعتقد -وبأمر من المنهج وإعمالا له- أن ظهور الأديان السماوية يعني، من هذا المنظور، ظهور كتاب آخر -لكن ليس بالمعنىٰ المجازي للكلمة هذه المرة- كتاب يمثل الحقيقة المطلقة والقطعية، ويكشف أسرار الكون كما يفشي دلالاته، بلغة واضحة،



تفصل الخطاب بخصوص أصله ومآله، وفي الجملة يمنح العالم المعنىٰ والمعقولية، ويقدم للإنسان الأجوبة عن التساؤلات الأبدية، وهكذا كان علىٰ النظرية الفلسفية في العصر الوسيط استيعاب إقرارات الدين، باعتباره مجموعة معطيات، استيعابا مفهوميا واستشكاليا قائما علىٰ الحجة والبرهان، شأنه شأن أي مستجد، نظريا كان أو عينيا.



I- البحث الفلسفي الأكاديمي:

تتلخص الإشكالية في هذا الباب -حسب تقديرنا- في استدراك التأخر النظري، العلمي والفلسفي، المتراكم منذ العصر الوسيط، وما يقابله من تفاوت فكري وقيمي جعلنا نجتر إلى اليوم إشكالية الفلسفة والدين، فضلا عن العوائق الإبستمولوجية التي انضافت، وما زالت تتوافد منذ حدوث الثورة الفلكية الحديثة، وتتجلى في كون الغرب قام بثورته الكوبرنيكية، بالمعنى الكانطي للعبارة، وهو المطلوب منا إنجازه اليوم.

إنها ثورتنا الثقافية الأكثر أولوية واستعجالا، فنحن لم نحقق بعد ثورتنا الكوبرنيكية، وما زال فكرنا عموما، وحتى في لا شعور الكثير من مثقفينا، فكر الأرض الثابتة، وبناء عليه، فعلى أي مشروع علمي وتربوي مستقبلي أن يضع نصب عينيه هذا المسعى، وتصريفه بالطرق العلمية والبيداغوجية الرصينة، والذي بدونه لا أمل في الدخول إلى العصر، ومهمتنا الأولى شبيهة إلى حد بعيد بتلك التي نهض بها ديكارت، الوجه الفلسفي والمفهومي للفلك الجديد، والمتمثلة في إصلاح العقل وتقويمه وإعادة تقليب أرضيته، حتى يتلاءم مع المنظومة النظرية قيد التشكيل آنذاك، وهو العمل الذي اضطلع به الفيلسوف الفرنسي باقتدار وحنكة، واستحق بمقتضاه لقب أب الفلسفة الحديثة.

بعبارة أوضح، إننا في حاجة اليوم إلى مقالة في المنهج، عربية اللغة وكونية الروح.

باختصار، يمر الطريق إلى إصلاح العقل، عبر البحث العلمي الأكاديمي أولا، من خلال معرفة منطق الأفكار وقواعد تطورها، وعبر الاطلاع على الشروط النظرية لظهور الإشكالات الجديدة وسيرورات حلها، بهدف الإمساك بالمسوغات النظرية لتوافدها، وكذا حيثيات انبثاق العلوم الجديدة وآليات توسعها، وبذلك يحصل لنا تملك أسس وضوابط



نحت المفاهيم الفلسفية، وانعكاسها المباشر علىٰ القيم الأخلاقية والفكرية، ومن ضمنها قيم الحداثة.

بعد هذه الخطوة، ينطلق العمل بمقتضىٰ نتائج البحث في اتجاه نقل التاريخ النظري إلىٰ الفصل المدرسي، بحصر السبل العملية، عبر البحث التربوي الجاد، لغرس هذه الشروط والظروف في فكرنا وثقافتنا، بالمناهج العلمية المحكمة، بعيدا عن الخطاب الأخلاقي العقيم السائد حاليا، حتىٰ يتم لنا حرق المراحل التاريخية بيداغوجيا، ويتأتىٰ لفكرنا وسلوكنا تبني التطور النظري، العلمي والفلسفي، الذي استمر بعدنا وبدوننا، في غيابنا وفي غفلة منا.

وهكذا تقودنا الرغبة في إثبات كونية قيم الحداثة الفكرية إلىٰ البحث في أسسها، دحضا للمعترضين عليها بدعوىٰ محليتها(١)، وقد وجدناها: دينية وفلسفية وعلمية.

تجد الحداثة أساسها العلمي القريب في الثورة الفلكية الكوبرنيكية، أصلها البعيد في النقلة البصرية الهيثمية (نسبة إلىٰ الحسن بن الهيثم، القرن الحادي عشر الميلادي)، كما تجد انطلاقتها الأبعد في الديانات السماوية، وخصوصا في أول لقاء حقيقي لها مع الفلسفة الأرسطية، والذي حصل في الحقبة الإسلامية، وما ترتب عن هذين الأصلين من عمل مفهومي قام به الفلاسفة من الفارابي إلىٰ طوماس الأكويني، ومن ديكارت إلىٰ كانط.

---

(١) وهي الدعوىٰ المستندة بدورها إلىٰ عدم كونية الفلسفة ذاتها، مما يقتضي إعادة النظر في حيثيات ظهور الفلسفة ذاتها لدىٰ اليونان، وعلاقة هذا الظهور بالإشكالات الرياضية التي هزت الفكر في القرن السابع قبل الميلاد، والتي أفرزت مشكلات من طبيعة غير رياضية، أي فلسفية، بما أنها خصت مبادئ العقل نفسه. لكن تلك حكاية أخرىٰ.

ينصب بحثنا الأكاديمي إذن، علىٰ الطرق الكفيلة بجعلنا نجسر فجوتين نظريتين هائلتين: تلك التي تمتد من القرن الثالث عشر إلىٰ القرن السابع عشر، وتلك التي تغطي الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلىٰ اليوم.

إن مشروعنا القاضي بالبحث في أصول الحداثة، دينيا (إسلاميا ومسيحيا)، وعلميا وفلسفيا (شرقا وغربا)، سيكون في الآن نفسه، بمثابة دحض لدعوىٰ الرافضين للحداثة الفكرية باسم الدين، وتفنيدا للزعم القاضي بعدم كونيتها وغربتها عن تاريخنا وقيمنا العلمية والفلسفية، وكذلك تعزيزا لجانب الداعين إليها.

وهكذا تكتسي إشكاليتنا وجهين: الماضي النظري (ماضينا وماضي الغرب في صيغتهما الكونية) ثم حاضرنا الثقافي (في بعده الأنثربولوجي). بيد أن اختلاف طبيعة كل من الوجهين اختلافا جذريا، يجعل كلا منهما يقتضي وسائل استقصائية مخصوصة. وبيان ذلك، أن التاريخ النظري هو تاريخ العقل المفهومي كما تَقَوَّمَ وتبلور عبر الأحقاب التاريخية، وعلىٰ وجه التحديد أثناء اللحظات الفاصلة والحاسمة، اللحظة الوسيطية التي عرفت أزمتين اثنتين، تتمثل الأولىٰ في اللقاء المتوتر الذي حصل بين الفلسفة المشائية والديانات السماوية، والثانية فيما أحدثه علم البصريات بقيادة الحسن بن الهيثم من رجة فلسفية طالت مبادئ التفكير الأولىٰ، واقتضت تعديل نظرية المعرفة المشائية، ما شكل خطوة هامة ومركزة في طريق الفكر الحديث.[١]

(١) قام الحسن بن الهيثم بثورة كوبرنيكية في مجال البصريات، مثلما قام بها قبله طاليس في الرياضيات، من منطلق مفهوم الثورة الكوبرنيكية بالمعنىٰ الكانطي للمقولة، حينما اكتشف أن العقل، أي الذات، هي مركز الإدراك البصري والمعرفة الحسية عموما. وبيان ذلك، أن عملية الإبصار كما بسطها في كتاب المناظر، هي أعقد مما تصوره القدماء، ومن ضمنهم أرسطو والمشائيين عموما، فهي ليست عملية حسية محضة كما ذهبوا إليه، بل عملية عقلية أكثر بكثير مما هي حسية. فالبصر بما هو بصر، لا يدرك سوىٰ الضوء بما هو ضوء واللون بما هو =



نرىٰ إذن أن موضوع الانعكاسات الفلسفية لنظرية الإبصار الهيثمية ودورها في بزوغ النظرية الفلكية الحديثة، وفي انبثاق مفهوم الذات؛ يمثل مجالا خصبا للبحث في الإسهام العربي الإسلامي في ظهور قيم الحداثة، وهو مبحث مازال بكرا.

وأخيرا نجد اللحظة الكوبرنيكية، التي كان من نتائجها المباشرة إعادة رسم نظام العالم، ومراجعة خريطة العقل ذاته[١]، والتي تُوجت بقيام الفلسفة الحديثة علىٰ يد ديكارت.

ودونك تفصيل أولويات البحث الفلسفي في الوطن العربي.

=لون، أما باقي الخصائص الأخرىٰ من قبيل نوعية الأضواء والألوان وشدتها وضعفها والتشابه والاختلاف والشكل والبعد والعظم والحركة والسكون... أي ما مجموعه اثنين وعشرين معنىٰ، فهي من شأن قوىٰ التمييز والمقارنة والقياس، أي من شأن العقل، بل إن جميع إدراكاتنا البصرية مُحَمَّلَة بمضمرات عقلية. وعلاوة علىٰ العمليات المنطقية المتوارية وراء كل عملية إبصار، هناك أيضا عمليات حسابية، ويتجلىٰ ذلك في إدراك مجموعة من المعاني. إن منح العقل دورا فاعلا في بناء المعرفة هو إعلاء لدور الذات ولفاعليتها، بينما هي في المنظومة الأرسطية مجرد مستقبلة سلبية للإحساسات. مع ابن الهيثم انهارت الثنائية اليونانية القائمة علىٰ كون الحواس تدرك المحسوسات والعقل يدرك المعقولات، وصرنا إلىٰ ثنائية حضور الموضوع وغيابه، وإلىٰ نظرية في المعرفة تجعل العقل يدرك المحسوسات والمعقولات علىٰ حد سواء، وهو ما اختزله، في القرن الرابع عشر، دانس سكوت (Duns scot) ووليام الأوكامي (William d'Ockam) في ثنائية المعرفة الحدسية (حضور الموضوع) والمعرفة المجردة (غياب الموضوع)، بصرف النظر عن حسيته أو عقليته. جاء ابن الهيثم بمفهوم الملاحظ العاقل أو الناظر النظري، مثلما سيأتي كوبرنيكوس بمفهوم الملاحظ المتحرك. تجدر الإشارة في هذا الإطار، أن الأبعاد الفلسفية لهذه النظرية ظلت بدون غد، ولم يستنتج منها آخر الفلاسفة، ابن رشد، أهم ما كانت تحفل به خزائنها من أسباب تصدع النظرية المشائية، الأمر الذي سيقوم به الغرب المسيحي بقيادة الفلسفة الاسمية. إخفاق ابن رشد حيث أفلح دانس سكوت، هو كذلك موضوع بحث قد يفيد في إماطة اللثام عن عوائقنا.

(١) بجعل الأرض سماوية، ألغىٰ كوبرنيكوس ثنائية فوق-تحت، ومن ثم أهم مصدر ومغذ للفكر الخرافي وهو «علم التنجيم»، وقد كان يعتبر إلىٰ تلك اللحظة علما قائم الأركان.

■ ملء الهوة النظرية الفاصلة بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر: حل إشكالية الفلسفة والدين.

ظهر الدين السماوي بإشكالات جديدة كل الجدة، تمتد من ضرورة البرهنة علىٰ وجود الله ﷻ ووحدانيته إلىٰ علمه بجزئيات الخلق ودقائقه، مرورا بالتدليل علىٰ بقاء النفوس الفردية بعد فساد الجسد، بهذه الصورة طرحت علىٰ الفلسفة إشكالات آتية من الدين، لم تفتأ أن صارت موضوعات فلسفية بامتياز[1]، إذ رسمت الطريق صوب العصر الحديث، وفي نفس الآن اختصرته. هكذا انطلق مفهوم الفرد انطلاقة دينية محضة، وانتهىٰ ذاتا فلسفية خالصة، عماد الفكر الحديث والمعاصر بمختلف تلويناته. مثلما بدأت إشكالية العلم بداية لاهوتية واختتمت فلسفية إبستمولوجية، وكذلك كان شأن مسألة الخلق التي انتهت فلكية كوسمولوجية.

لهذه الاعتبارات، نعتقد أن الدين السماوي قام بدور حاسم، عبر إحداثه تغييرا جذريا في خريطة النسق الفلسفي، إذ رسم له وجهة جديدة، ما كان ليتبعها لولاه، وأهدافا أخرىٰ ما كان ليحققها بدونه، علىٰ الأقل في الوقت وبالسرعة التي تمت بها.

ولذلك، فلن نجانب الصواب كثيرا، إذا قلنا إنه لولا الأديان السماوية، لتأخرت الحداثة ردحا من الزمن، لأن غيابها كان سيمدد في عمر الفلسفة المشائية، التي لم تحجز بين جنباتها أي مكان لمفهوم الفرد. فلم

---

(١) هناك آفة تشكو منها أغلب الدراسات الصادرة في البلاد العربية حول تاريخ الفلسفة الإسلامية، وتتمثل في حصرها في الرقعة الجغرافية الإسلامية، وفي الفترة التاريخية الممتدة من القرن التاسع أو العاشر إلىٰ القرن الثاني عشر. والحال أن هذا البتر التاريخي هو أيضا بتر مفهومي، ولا يسمح بالكشف عن معقولية مسار هذه الفلسفة، الذي لا سبيل لانكشافها إلا بتتبع مآلها لدىٰ الغرب المسيحي، من القرن الثاني عشر إلىٰ القرن السابع والثامن عشر. ولعل اطلاع المستشرقين علىٰ تاريخ الفلسفة في العصر الوسيط، من الحقبة الإسلامية إلىٰ الفترة الحديثة، هو ما يفسر، ولو جزئيا، كونهم أقدر علىٰ فهم تاريخنا منا.



يكن الفرد في الفكر الأرسطي حتىٰ مفهوما فلسفيا، فضلا عن كونه مشكلة فلسفية، إذ لم توجد ضرورة نظرية لتأسيس فردانية الإنسان، بل ولا حتىٰ لإنسانيته، فلا الفرد ولا الإنسان كانا مشكلة يونانية. فمن مفهوم الفرد الديني المحض، إلىٰ مفهوم الذات الفلسفي، الطريق سالكة.

هناك إذن لحظتان حاسمتان تخصان إشكاليتنا اليوم: لحظة القرن الثاني عشر، الذي تصادف بداية انهيارنا الفلسفي والعلمي، لكنها تطابق نهضة الغرب المسيحي، والتي يدعوها بيير دوهيم (Pierre Duhem) بحق النهضة الأولىٰ، ثم لحظة ثانية هي العصر الحديث.

□ **إشكالية وجود الله ووحدانيته:**

لم يعرف اليونان عموما فكرة الخلق، وإنما في أحسن الأحوال، مفهوم الصنع (Démiurge) مع أفلاطون، أما أرسطو فقال بقدم العالم، ومن ثمة أسقط أي علاقة بين العالم والمبدأ الأول، واعتبر هذا الأخير مجرد محرك أول لا يتحرك، وإمعانا في تنزيه هذا الذي يقوم مقام الإله عن أي نقصان، أسقط عنه أدنىٰ معرفة بالعالم، ومن ثم أية علاقة به، وحصر ماهيته في كونه عقلا وعاقلا ومعقولا في نفس الآن، وإذا افترضنا أية علاقة بين الله والعالم، فلن تكون إلا من جهة العالم، وبذلك يكون الله علة غائية فحسب.

مع وفود الدين السماوي، ومعه فكرة الخلق، صارت مقولة العلاقة من أهم المقولات لدىٰ الفلاسفة المسلمين والمسيحيين، ولتصير الفلسفة المشائية مستوعبة لمفهوم الخلق، جعل ابن سينا مفهوم العلة الفاعلة يمتد إلىٰ الميتافيزيقا، بعد أن كان قصرا علىٰ الطبيعة عند أرسطو، مستلهما في ذلك من ندعوهم اليوم بالأفلاطونيين المحدثين، وعبر عن مفهوم الخلق الديني بالمفهوم الفلسفي علة الوجود.

ظهرت كذلك ضرورة البرهنة علىٰ وحدانية الإله، ما دام تصور أرسطو بهذا الخصوص يلفه الكثير من اللبس، لقوله بالعقول المفارقة العشرة، والتي لا مجال للتمييز بينها وبين المحرك الأول، لكون المادة هي مبدأ التفرد، وهي من المادة براء.

هاهنا كذلك، للبرهنة علىٰ وحدانية الله، استلهم ابن سينا الفلاسفة السابقين، بتفعيله آلية العلية، وابتدع مفهومي واجب الوجود بذاته (الله) وواجب الوجود بغيره (مفهوم يسري علىٰ كل المخلوقات، المحسوسة والمعقولة). ونعلم أن مفهوم العلة الفاعلة في دلالته الميتافيزيقية، هو الذي سيعرف مسارا سيؤدي انطلاقا من ابن سينا ومن ارتباطه بالوجود، ليصل إلىٰ ديكارت ولايبنتز، ومرورا بمحطة دافيد هيوم إلىٰ كانط، حيث سيرتبط بالعقل والمعقولية.[1] إنه تاريخ التطور الميتافيزيقي لمبدأ السببية، من مفهوم العلة (cause) إلىٰ مفهوم المعقولية. (Raison)

□ **إشكالية العلم الإلهي:**

ما يفرض طرح إشكالية العلم الإلهي، هو ارتباطها العضوي ببداية العالم، أي بالخلق، وضرورة أسبقية علم الله القديم بما سيخلق، وأيضا اتصالها بنهاية العالم، أي بالبعث والحساب، الذي بدوره يقتضي علم الله بتفاصيل مخلوقاته، أي بجزئيات أفعالها، الظاهر منها والباطن. وهذا التصور للعلم الإلهي سيصطدم بالمذهب الفلسفي حول مفهوم العلم، كما وضع أرسطو أسسه في مصنفاته المنطقية، وبخاصة في كتاب البرهان، المستند إلىٰ مبدأ لا علم إلا بما هو كلي. وهكذا ستطرح إشكالية العلم الحقيقي، والذي لا مراء في أنه هو العلم الإلهي، القائم علىٰ مبدأ لا علم إلا بالجزئيات. السؤال هو كيف يمكن أن نجعل الهوة بين التصورين

(١) المطلوب هاهنا توضيح هذا المسار المفهومي، تاريخ مبدأ المعقولية الكافية (Principe de la raison suffisante)، لربط الماضي بالحاضر، ووصل الشرق بالغرب.



تتقلص إلىٰ حد الإمحاء؟ أو بعبارة أدق، كيف يمكن منح الإقرار الديني أساسا مفهوميا، فيصير بمثابة نتيجة استنباط منطقي انطلاقا من مقدمات فلسفية؟ هكذا انطلقت إشكالية العلم منظورا إليه من جهة الذات الإلهية (الدين) والذات الإنسانية (الفلسفة)، ومن جهة الموضوع الجزئي (الدين) والموضوع الكلي (الفلسفة).

تطورت المسألة إلىٰ أن صرنا مع بداية العصر الحديث نتحدث عن العلم بإطلاق، بغض النظر عن أي ذات وأي موضوع، وأضحىٰ العلم يستمد مقوماته من ذاته، ويتحدد من داخله، العلم هو الممكن، أي غير الممتنع وغير المتناقض، وهو الذي يسمىٰ الآن لدىٰ فريجه (Frege) وبوبر (Popper) بالعالم الثالث، عالم الأفكار، الذي لا يدين إلا بقوانينه الخالصة، عالم العلم هو عالم موضوعي ومستقل عن الذات وعن الموضوع علىٰ حد سواء.

هكذا انطلق مفهوم العلم انطلاقته الحقيقية لاهوتيا، بمقتضىٰ بُعد أنطولوجي مرتبط بالخلق، وانتهىٰ منطقيا، بمقتضىٰ بعد إبستمولوجي محض. إنها حكاية تاريخ مفهوم العلم، من الفلسفة المشائية في العصر الوسيط إلىٰ الفلسفة التحليلية في الحقبة المعاصرة.

□ مسألة الخلق:

يتصل الأمر هاهنا بعلاقة الإله بالعالم، وهي علاقة تكاد تكون منعدمة في المذهب الأرسطي، اللهم إلا من جهة العالم، الذي يتشوق إلىٰ المبدأ الأول، وما الإله سوىٰ محرك سلبي للعالم، غير آبه به ولا يعلم عنه شيئا، ولا يفكر فيه، إذ التفكير في غير ذاته، حسب الإستاجيري نقصان، وتنم عن وجود بالقوة، بينما الأول فعل محض، وكل هذا يتعارض مع فكرة الخلق الدينية، بما تشترطه من علم إلهي سباق ومن غائية، وما تشرطه من حدوث للعالم ومن عناية، ثم ما يستتبع كل ذلك من معاذ وحساب.

في هذا السياق، وبإيعاز من الدين السماوي، سيعرف الفكر الفيزيائي الحديث، تطورا توفرت إثره شروط مباشرة مسألة الخلق بأدوات علمية، وهذا ما قام به ديكارت في كتاب العالم أو في النور، حيث انطلق من مبدأ أورده في كتابه مقالة في المنهج، مفاده أن معرفة طبيعة الأشياء وقوانينها ومن ثمة السيطرة عليها، تكون أسهل وأجدىٰ، عندما نلاحظها تنشأ بهذه الصورة شيئا فشيئا، عوض اعتبارها تامة الاكتمال.

كانت هذه المحاولة نقطة انطلاق منظومة نظرية جديدة، تقوم علىٰ منهج تكويني، وأخذت تتجلىٰ في بزوغ نظريات كوسمولوجية مستقصية لأصل العالم، ومن ثمراتها اليوم نظرية الانفجار الأعظم (Big Bang). لكن ما فتئ أن اتخذ هذا المنهج بعدا تاريخيا مكونا رئيسيا من مكونات معقولية الأشياء، وعنه نشأت علوم تاريخية عديدة من قبيل البيولوجيا، القائمة علىٰ تاريخية الكائنات الحية، مما أفرز نظريات التطور، والحال ذاته ينطبق علىٰ الجيولوجيا، المستندة إلىٰ تاريخية الأرض تكشف عنها طبقاتها، مثلما سينسحب الأمر علىٰ علوم أخرىٰ كثيرة، بل وعلىٰ الفلسفة ذاتها، حيث تبلورت أنساق تاريخية من قبيل الهيجيلية والماركسية...

▫ إشكالية خلود النفوس الفردية:

في ارتباط مع إشكالية العلم الإلهي، جاءت الديانات السماوية بمفهوم الفرد، بمقتضىٰ البعث والحساب، ومن ثم مسؤولية كل شخص عما أتته يداه من أفعال، يتحدد بمقتضاها مصيره بعد الموت، وفق ما أقرته الكتب المقدسة. مثال علىٰ ذلك ما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام- ٩٤].



طرح الدين إذن على الفلسفة إشكالية الفرد والفردانية، التي تقتضي البرهنة على بقاء النفس بعد فساد الجسد، عكس ما تقر به الفلسفة الأرسطية، التي لم تر لتلك البرهنة أي مبرر، نظرا لغياب أخرويات (Eschatologie) في مذهبها، وهو إثبات يتطلب شروطا مخصوصة، وعلى رأسها تمييز النفس عن الجسد وفك ارتباطها به، حتى لا يكون مصيرها هو مصيره، بعد ذلك إثبات فردانيتها، بتمييزها عن النفوس الفردية الأخرى، علما أن مبدأ التمييز عند أرسطو هو المادة، كما مر بنا، والنفس ليست بمادية؛ مما يقتضي التنقيب عن مبدأ التفرد خارج المادة، ومن هنا نفهم أن إشكالية خلود النفس، هي غاية في التركيب والتعقيد.

ولا يسعنا هاهنا إلا أن نسجل تماثلا بين إشكالية فردانية النفس الإنسانية، ووحدانية الذات الإلهية، غير أن المبدأ الذي استثمره ابن سينا بنجاح، في تمييز الله عن العقول المفارقة العشر، والمستند إلى مفهوم السببية، لا يمكن أن يتوفق في حل إشكالية تمييز النفوس الفردية، حيث لا مجال لاشتغال قانون العلية.

كان على الفلسفة إذن أن تحجز مكانا لمفهومي الفرد والجزء، ضمن منظومة أرسطية انبنت إشكالاتها على مفهوم الإنسان لا الفرد، وصيغت أسسها وفق مبدأ «لا علم إلا بما هو كلي».

يمثل تاريخ مفهوم النفس النموذج الأسطع للمسار الذي تقطعه القضايا الفلسفية، ففي البدء تنطلق المفاهيم ككتلة ممتزجة ومتشابكة، ثم ما تفتأ أن تنفك خيوطها وترتسم ملامحها، فيكون تاريخها بمثابة عملية توضيح بعضها البعض على نحو جدلي، فتحتفظ بما يتبين داخلا في مملكتها، وتعيد إلى أصحابها ما نسب إليها على سبيل الخطأ، في جنح العتمة المفهومية.

هكذا نشأ مفهوم النفس غامضا ومختلطا، إذ كان متصلا ومشترك الخصائص مع مفهوم الجسد، ثم بدأ يتحدد كل منهما بالقياس إلىٰ الآخر، فتاريخ المفهومين هو تاريخ عملية ضبط لكل منهما وتمييزه عن الآخر، وما تم سحبه علىٰ الواحد يتم حذفه من الآخر، وهكذا كانت النفس حية غادية وحسية، والفكر ممتدا وذا أبعاد[1]، وانتهت متماهية مع الفكر في النهاية.

مع ديكارت، اكتمل التمييز بين الجوهرين، وتم تطهير النفس من خصائص الجسد، كما تم تفريغ المادة من صفات الفكر واختزلت في الامتداد، ولذلك، فلا عجب أن يكون مفهوم الذات المفكرة، الأصل في ظهور نظرية الإنسان، ومفهوم المادة العاطلة، أساس الفيزياء الحديثة؛ ثمرة عمل لنفس الشخص وهو ديكارت.

بتحديد وتوضيح مفهوم النفس، وبتماهيها مع الفكر، انحلت إشكالية خلود النفس، فبعد أن نُزعَت عنها سمة الحياة، ألغيت عنها خاصية الموت، وبذلك ماتت الإشكالية بميتتها الطبيعية، وبذات الفعل وفي نفس الوقت، اتضح مفهوم الجسد وبان قصور المادة الذاتي، وبنفس الصورة اتضحت كل المفاهيم الدائرة في محيط المادة، مثل الحركة والقوة... وبظهور مفهوم الذات ستتأسس مع كانط نظرية للمعرفة جديدة، تقوم علىٰ اعتبار الذات فاعلة وبانية للموضوع، الذي صار انعكاسا لها، بدلا من النظرية المشائية المبنية علىٰ افتراض الذات منفعلة وعاكسة للموضوع.[2]

---

(١) حتىٰ عالم المثل الأفلاطونية الذي هو عالم المعقولات بامتياز، وإن كان عالما بريئا من المادة، فهو غير خال من الامتداد، فالشجرة تشبه وتحاكي مثال الشجرة، والإنسان يشبه مثال الإنسان.

(٢) الدليل علىٰ أن الأفكار تشرط بعضها البعض في نسقية تامة، هو أن نظرية المعرفة الكانطية هذه، هي التي ستؤسس لولوج التاريخ دائرة الفلسفة، منهجا ومذهبا، بعد أن أبعد من دائرة المعقولية مع أرسطو.



نفس المبدأ الإبستمولوجي يسري على مختلف الصناعات والعلوم، فعملية توضيح المفاهيم تفضي إلى تميز الموضوعات المنضوية تحت لواء الفلسفة، والتي كانت بدورها عبارة عن كتلة غير متميزة الملامح، ولكن على نحو منسجم، إذ تنتمي إلى المنظومة النظرية الخالصة.

فكما تنفصل المفاهيم عن بعضها، تتميز أيضا الموضوعات والمناهج، الشيء الذي يؤدي في النهاية إلى فصل الصناعات وعزلها عن بعضها، وهو ما دعوناه أعلاه باستقلال العلوم عن الفلسفة، وهكذا كانت النفس موضوعا طبيعيا، وكان مبحث الطبيعة شأنا فلسفيا، مثلما كانت الحركة موضوعا فلسفيا قبل أن يستقل علمها في العصر الحديث مع جاليليو.

نفس الأمر سيقع للفلسفة ذاتها ككتلة مستقلة في مواجهة تحديات آتية من الخارج، من الدين بالتحديد، وبيان ذلك؛ أن موضوعات وتصورات الفلسفة والدين ستنطلق هي الأخرى متداخلة ومزدحمة، ولكن على نحو متناقض، وهو ما دأبنا على تسميته بإشكالية الفلسفة والدين، وكما ارتبطت الفلسفة بالدين في العصر الوسيط، واتسعت قضاياها وتسارع تطور مفاهيمها، كذلك احتك الدين بالفلسفة، وبذلك صار له تاريخ، بأن تأسست إقراراته مفهوميا، واكتسبت معطياته معقولية، والنتيجة؛ استفادة متبادلة.

وهكذا صار تاريخ الفلسفة والدين تاريخا واحدا، إنه تاريخ رفع التناقض بين مقوماتهما وإحلال التناغم بينهما، فقد انتهت الفلسفة والدين، في نهاية العصر الوسيط، إلى الالتحام ضمن كيان منطقي استنباطي واحد، وقد انطلقا منفصلين ومتعارضين، مقدمات فلسفية مشائية من جهة، مقابل نتائج دينية من جهة أخرى، وهذا موضوع في غاية الأهمية لحاضرنا، لم يمط عنه أحد اللثام حسب علمنا.

ولمزيد من الإيضاح بخصوص هذه النقطة، لنعد إلىٰ إشكالية خلود النفس ونفحصها في ضوء ما قلناه، إن قضية خلود النفس باعتبارها ضرورة دينية، انطلقت متناقضة مع الفلسفة الأرسطية السائدة والمهيمنة، لتصير مع ديكارت، بعد سيرورة مفهومية طويلة؛ ضرورة ميتافيزيقية، وتنتهي مع كانط ضرورة أخلاقية، تقتضيها معقولية العقل العملي، وهكذا، فمن الأساس الديني ستتحول إلىٰ التأسيس الفلسفي، والأمر ذاته يسري علىٰ باقي القضايا الدينية الأصل.

حاصل القول، تطور الفكر الديني بموازاة مع تطور الفكر الفلسفي، فقد مَدَّ الدين الفلسفة بالمعطيات، ومَدَّت الفلسفة الدين بالمفاهيم، لكن بعد أن نهض الدين السماوي بدور المنشط التاريخي، انسحب من دائرة النظر الفلسفي ابتداء من ديكارت، ليأخذ مكانه الدين الطبيعي القائم علىٰ العقل، مع حلول القرن السابع عشر. ودلالات ذلك واضحة، فبعد أن صارت الإقرارات الدينية مفاهيم فلسفية، أضحىٰ الدين في مجموعه معقولا، وكان من الطبيعي أن يظهر مفهوم الدين الطبيعي، انطلاقا من دافيد هيوم (David Hume)، وما كان له أن يظهر قبل هذا التاريخ.

بعبارة واحدة، انتهت إشكالية الفلسفة والدين، بأن صارت أهم القضايا الدينية، والتي تمثل روح الدين، قضايا فلسفية، وهذا جانب بالغ الأهمية، إذ يعني أن الدين صار موضوعا فلسفيا، والنتيجة، ظهور نظرية الدين أو فلسفة الدين مع كانط ثم هيجل، من لاهوتية الفلسفة إلىٰ فلسفة اللاهوت، ومن الدين السماوي إلىٰ الدين الطبيعي، ذاك هو عنوان مغامرة الدين والفلسفة، وعنوان حقبة تاريخية -العصر الوسيط- التي كانت من أكثر فترات تاريخ الفلسفة والدين ثراء وغنىٰ، مثلما يعني هذا الأمر من الناحية الإبستمولوجية أن الفلسفة تنحت المفاهيم وتؤهلها، ومن ضمنها المفاهيم الدينية والعلمية، وقد تثمر هذه العملية، ظهور موضوع جديد أو نظرية جديدة، كما هو الشأن هاهنا، أو علم جديد.



في هذا السياق، نحن أمام أهم أولويات البحث الفلسفي، إذ من شأن تمثل هذا المسلسل النظري وتبليغه بالسبل العلمية، أن يساعدنا علىٰ استئناف النظر في إشكالية الفلسفة والدين، بعد توقف دام ثمانية قرون، علىٰ أمل تخطيها وتجاوزها، خصوصا ونحن نعيش اليوم تبعاتها الخطيرة، فالمعول عليه أن يحصل للفلسفة وللدين عندنا ما طرأ عليهما في الغرب من تطور، وإذا تحقق لنا ذلك، سنكون قد أصبنا عصفورين بحجر واحد، فباستحضار المسلسل النظري الذي أفضىٰ إلىٰ حل وتجاوز إشكالية الفلسفة والدين، قد ننهي نحن كذلك هذه الإشكالية، التي تقطعت بها السبل في منتصف الطريق.

ولأن هذا الأمر حصل في الغرب ولم يحصل في الشرق، فمن المرجح أننا واجدون فيه تفسيرا، لاستشراء التعصب والعنف الديني عندنا ولغيابه عندهم علىٰ حد سواء[1]، فقد انعكس هذا التطور الذي لحق الفكر الديني علىٰ الممارسة الروحية في الغرب، التي صارت أكثر عقلانية وأوسع أفقا، وكان ذلك من الأسباب الرئيسة لظهور مفهوم التسامح في القرن السابع عشر علىٰ نحو طبيعي، بينما ظل هذا الفكر عندنا ضيقا، لا يبارح الممارسة الشعائرية، وحبيس دور العبادة.

---

(١) ما زالت إشكالية الفلسفة والدين عندنا قائمة، ونجد لها تجليات متنوعة بدء بموقف المجتمعات العربية من الفلسفة، وانتهاء بالمؤسسة التربوية، حيث التطاحن بينها وبين مادة التربية الإسلامية، وحيث حرب ضروس تدور رحاها بينهما ساحتها ذهن التلميذ.



■ ملء الهوة النظرية الفاصلة بين القرن السابع عشر والعصر الحالي:

بعد جسر الهوة بين القرن الثاني عشر والسابع عشر وإنهاء إشكالية الفلسفة والدين، يتعين ردم الهوة النظرية والثقافية بين القرن السابع عشر وعصرنا الحاضر، وتدشين دخولنا إلىٰ الحداثة الفكرية، وربما العودة إلىٰ الساحة النظرية.

□ التأصيل العلمي للحداثة: كونية الحداثة من كونية العلم والفلسفة:

بادئ ذي بدء، لا بأس من الإشارة إلىٰ المفاهيم المؤصِّلة للمنهج وفي مقدمتها مفهوم النسق، فهو مفهوم أملته عدم كفاية القراءة المعزولة لتاريخ العلم أو تاريخ الفلسفة، أي قصور التفسير الذاتي لمفهوم من المفاهيم أو إشكالية من الإشكاليات أو مذهب من المذاهب، ناهيك عن تفسير وتعليل ظهور علوم جديدة، فإذا نظرنا إلىٰ النقلات المفهومية التي عرفها تاريخ الفلسفة، فإننا لا نجد لها تفسيرا مقنعا دون العودة إلىٰ العلوم التي شرطتها واقترنت بها، فقد تَعَلَّمنا منذ إيمانويل كانط أن القضايا الميتافيزيقية لا تقع تحت طائلة التناقض المنطقي، ولا تخضع للتكذيب التجريبي، والنتيجة هي أن كل ميتافيزيقا تستند إلىٰ علم معين، تقوم بقيامه وتسقط بسقوطه، فوراء كل ميتافيزيقا عظيمة علم قوي، والأمر ذاته يسري علىٰ علاقة العلم بالفلسفة، إذ تفرز الفلسفة كذلك إشكالات ذات طبيعة علمية، وبذلك تدفع بعجلة العلم إلىٰ الأمام، فوراء كل نظرية علمية قوية فلسفة عظيمة.



انطلاقا من هذه العلاقة النسقية بين العلم والفلسفة، وبغية التأسيس لكونية قيم الحداثة، يحق لنا الانطلاق من مبدأ عام، عنه يتفرع مبدآن خاصان:

- **المبدأ العام:**

لا تفرز المشكلات العملية إشكالات نظرية، وحدها ذهنية نظرية خالصة تصادف إشكالات نظرية.

من هذا المبدأ العام نستنبط مبدأين فرعيين لازمين، هما:

- **المبدأ الخاص الأول:**

تظهر الصناعات النظرية الجديدة إثر ظهور إشكالات مفهومية جديدة، لا جراء توافد معطيات عينية حادثة، هذه الإشكالات، بمقتضىٰ المبدأ العام، تفرزها العلوم القائمة، لكنها تكون حتما ذات طبيعة من غير طبيعتها، كما تكشف عن موضوع جديد مختلف عن موضوعاتها، مما يتطلب ظهور صناعة جديدة تختص بالموضوع الجديد، من هنا:

- **المبدأ الخاص الثاني:**

تمثل الثورات العلمية من هذه الزاوية تقلبات مفهومية بالأساس، لأنه لو كانت هذه التقلبات ذات طبيعة تقنية بحتة، لما تجاوزت العلم الذي ظهرت ضمنه، فالمفهوم وحده يخترق الحدود والصناعات، ولذلك لا تكون هذه اللحظات الحاسمة وليدة ظهور معطيات إمبريقية جديدة، وإنما نتيجة موقف جديد، يترجمه التموقع في زاوية نظر جديدة، منها يتم اعتبار -أو إعادة اعتبار- المعطيات القديمة.

لذلك كانت نظرية كوبرنيكوس الفلكية مستندة إلىٰ نفس المعطيات التي كانت متداولة في المدرسة البطليمية التي سادت إلىٰ تاريخه، فقط اعتبرت الملاحظ المتحرك بدل الملاحظ الثابت، ولهذا تجاوزت الإطار



الضيق لعلم الفلك، وامتد أثرها إلىٰ أرضية النسق النظري برمته.

من هذه المنطلقات المنهجية يتعين البحث عن إجابات لمشكلات ذات طابع حضاري وأخلاقي وديني، والتي لم تلق إلىٰ اليوم إلا إجابات، هي الأخرىٰ ذات بعد حضاري وأخلاقي وديني، والحال أن المطلوب هو تقديم إجابات علمية صرفة، وغياب هذه الأخيرة هو الذي جعلها لا تتجاوز عتبة الديباجة الأدبية والتفسيرات اللفظية والإقناع الوجداني، ولم ترتق إلىٰ مستوىٰ اللغة العلمية والبرهان الصارم[1]، وبينما تسود في مجالنا الثقافي مقاربات عملية للمشكلات النظرية، وتهيمن تصورات أخلاقية بخصوص المشكلات العلمية، نرىٰ أن المقاربة الفعالة الوحيدة لكل المشكلات، بما فيها المشكلات الأخلاقية، هي المقاربة العلمية، وبهذه الأدوات يجب محاولة الإجابة علىٰ الإشكالات المطروحة علينا لبيان كونية قيم الحداثة وحتميتها، عبر بيان أسسها العلمية والفلسفية، إلىٰ جانب الدعائم الدينية.

□ **النظرية الكوبرنيكية:**

تقدم كوبرنيكوس عبر نظريته الفلكية بجملة من المفاهيم الجديدة، ستكون بمثابة الدعامة الصلبة التي ستقوم عليها المنظومة الفكرية الجديدة، والأساس العلمي الذي ستنهض عليه قيم الحداثة، إذ دشن لمفهوم الذات منهجا علميا، قبل أن يتحول من بعده إلىٰ مذهب فلسفي.

تبلور مفهوم الذات أولا في صورة الملاحظ المتحرك كحل لمشكلة الكواكب المتحيرة، لكنه لم يلبث أن تحول إلىٰ مصدر لإشكالات فلسفية

---

(١) والحال أن المنهج العلمي والمقاربة النسقية عَلّمانا، منذ مدة غير يسيرة، أن الاقتصاد مثلا لا يفسره الاقتصاد وإنما يفسره فكر، وقد يكون فكرا بعيدا كل البعد عن الهواجس الاقتصادية، مثل الدين، كما استفاض في ذلك ماكس فيبر (Max Weber) في كتابه روح الرأسمالية والبروتستانتية، وقد نختلف مع فيبر من جهة مادة التفسير، لكن لا يسعنا إلا الاتفاق معه من حيث صورته، أي من جهة المنهج.



جديدة، تخص مكانة الإنسان في الكون، وعدم تناسب حجمهما، فالعالم وقد تم حل مشكلاته العلمية الفلكية بالارتداد إلىٰ الذات الناظرة الحسية، سيفرز مشكلات فلسفية ميتافيزيقية آتية من شساعة العالم الرهيبة، التي سيتم حلها بدورها، بالارتداد إلىٰ الذات، لكن هذه المرة إلىٰ الذات النظرية المفكرة مع ديكارت.

مع كوبرنيكوس وكبلر (Kepler) سيتبين أن الكون في المنظومة الفلكية الجديدة يعادل في حجمه ألفي مرة علىٰ الأقل عالم بطليموس، وهو الحدث الذي سيضع التصورات الدينية في مأزق حقيقي، إذ من تناسب في الحجم بين الإنسان والعالم في التصور التقليدي، والمنسجم غاية الانسجام مع المبدأ الديني القائل إن العالم خلق من أجل الإنسان، ها نحن أمام نفس الإنسان، لكن بدون مقياس مشترك مع الكون، بل ينزل فيه منزلة العدم.

بعد ذلك سيأتي منظار جاليليو ليزيد الطين بلة، بأن كشف عن أجرام ونجوم لم تكن مرئية بالعين المجردة، وأخرىٰ ما زالت في طي الجهل، فليس هناك معقولية كافية لوجودها، والإنسان في غير حاجة إليها، ولا يدركها حتىٰ. ضمن هذا السياق، يحق للإنسان أن يقول، مستلهما الكوجيطو الديكارتي: أنا جسد؛ إذن أنا غير موجود. ولذلك ارتأىٰ ديكارت، والحالة هذه، لكي يعيد للإنسان الوجود وجب اختزاله في الفكر، أنا أفكر إذن أنا موجود، وبهذا المقتضىٰ العالم هو الذي سيسقط في دائرة العدم، لأنه رغم عظمته وشساعته، فهو لا يستطيع أن ينتج فكرة واحدة، وأبله إنسان هو أكثر وجودا منه لأنه ينتج أفكارا، بهذه الصورة، تم حل المشكلات الفلسفية المترتبة عن الكوبرنيكية، باستدعاء مفهوم الذات المفكرة.

بعد الفلسفة سيتم مد الثورة الكوبرنيكية إلىٰ باقي مكونات النسق النظري السياسية والقانونية والاقتصادية والفنية والأدبية... بيد أن الثورة الكوبرنيكية، بقدر ما كانت بداية مسلسل نظري هائل، ونعتقد أن ما تلاها من نظريات -الداروينية والفرويدية بالأساس- شكلت كذلك تتويجا لمسلسل سابق، انطلق مع الحسن ابن الهيثم ونظريته في الإبصار، حيث منذ ذلك الحين، بدأت الذات تنهض بدور فاعل وفعال في بناء المعرفة، وفي ذلك جواب علىٰ من يرىٰ في الحداثة منتجا غربيا محضا دخيلا علينا.

من أولويات البحث عندنا كذلك بيان دور نظرية الإبصار في بلورة الفلسفة والعلم الفيزيائي الحديث.

إنها الأصول العلمية والفلسفية، الشرقية والغربية للحداثة.

□ **مفهوم التاريخ ومترتباته:**

نعلم أن أرسطو أخرج التاريخ من دائرة النظر الفلسفي، في كتابه فن الشعر، لسببين رئيسيين: سرد لأحداث جزئية أبطالها أفراد. وبيان ذلك، أنه عملا بمبدأ «لا علم إلا بما هو كلي»، فإن موضوع التاريخ لا يتمتع بتاتا بالمقومات الفلسفية المطلوبة، فضلا عن كون الأحداث التاريخية لا يحكمها العقل، إذ يخبرنا بوقائع يطبعها الفوضىٰ والعنف، وتتعلق بالحروب والدسائس ونزوات الأباطرة.

أتىٰ الدين بتصور للعالم تحكم أحداثه معقولية معينة، بدءا بحكاية الخلق، أبطالها أفراد آدم وحواء. لا شيء خلق سدىٰ أو يطرأ عبثا، فالتاريخ هو حكاية العالم من بدايته إلىٰ نهايته، ومثلما خلق الكون وفق غاية معقولة، كذلك نهايته محكومة بما سيؤول إليه، جراء الفعل البشري، وقد كان القديس أوغسطين (٣٤٥- ٤٣٠) في كتابه مدينة الله، أول من حاول تفسير الأحداث التاريخية وفق تصور لاهوتي.



خلاصة القول، إنه في إطار إشكالية الفلسفة والدين، لا يصح الحديث عن إشكالية التاريخ، ما دام التصور اللاهوتي للتاريخ، لم يجد قولا فلسفيا محددا يقابله ويصطدم به، لذلك فإن مفهوم التاريخ هو إسهام ديني بامتياز، ستستوعبه الفلسفة، عندما تتوفر شروط ولوجه دائرة المعقولية، لكن في نهاية العصر الحديث، مع كانط، بل سيمتد إلىٰ ما بعده، مع هيجل وماركس... لذلك فمن الخطأ المنهجي الجسيم حصر علاقة الفلسفة بالدين في العصر الوسيط وحده، فنحن نرتكب مغالطة مفهومية بإخراجنا التاريخ من تاريخ هذه العلاقة، وسبب هذا الخطأ يرجع إلىٰ كوننا دأبنا علىٰ تصورها من زاوية سلبية، من منظور الصراع، ولهذا، لم نستعمل هاهنا عبارة إشكالية التاريخ، وإنما مفهوم التاريخ فحسب.

بعد أن نكون قد وقفنا علىٰ منطق الأفكار وقوانينها، وأسسنا لقيم الحداثة، تأتي ضرورة البحث في كيفية جعل هذه الحصيلة النظرية تجيد لغة بيداغوجية، بالتنقيب عن طريقة مثلىٰ لغرس هذه القيم في وعي الأفراد وفي لا شعورهم، وتلك مشكلة أخرىٰ.[1]

---

(١) نروم فيما نروم، عبر المشروع الذي نعرضه للنظر، محاولة إعادة الأمور إلىٰ نصابها، معيدين وضع مسألة الإنتاج الفلسفي، بلغة الاكتشاف لا الإبداع والابتكار، ومنتصرين لمنطق النظر والحقيقة، عوض منطق التقنية والمنفعة. إن مجال الحقيقة، الذي هو مجال العلم وكذلك الفلسفة، بوصفها من الآداب الحقة والدقيقة، هو مجال الاكتشاف. ليس من شأن مقاربة شؤون الفكر بمنطق شؤون الحياة، أن يفتح الباب أمام البحث والتقصي، إذ ينتهي هذا المنطق إلىٰ تفسيرات نهائية لا عد لها. إنها التفسيرات العرقية، والثقافية في أحسن الأحوال. إذ بدلا من تكلم لغة العوائق الإبستمولوجية وامتلاك ناصيتها، لا يجيد هذا المنطق سوىٰ لغة العوائق البيولوجية.



II- البحث التربوي والبيداغوجي:

إن الدور الذي نهض به ديكارت في القرن السابع عشر، والذي تممه الفلاسفة بعده، ثم الموسوعيون الأوروبيون، وبذلك دعي بحق عصر الأنوار، هو الذي سيتوجه ظهور المدرسة العمومية الحديثة، فمنذ ذلك الحين، والبحث العلمي يغذي المدرسة والجامعة دون توقف.

يدعو الغرب هذه العملية المستمرة بإصلاح منظومة التربية والتكوين، وهكذا، فعملية الإصلاح هذه لا تنتهي أبدا، ما دام الفكر النظري يتطور، إذ لا يجب ترك الهوة تتسع بين الخاصة والعامة، وهذا الذي يقوم به العالم الغربي بصورة تكاد تكون سنوية، والذي يستحق وسمه بإصلاح الصالح، نحن اليوم أبعد ما نكون عنه، إذ الإصلاح لدينا حينما يكون إصلاحا، هو إصلاح للفاسد في أحسن الحالات، وإلا فقد يتخذ في بعض الأحيان، وجه إفساد الصالح -إذا لم يكن وبدون مجازفة أو مبالغة- إفسادا للفاسد.(١)

لبلوغ مرادنا، يتعين علينا الاقتداء بالغرب، فالمؤسسة التعليمية، هي أفضل وسيلة لتبليغ الخبر السعيد إلىٰ عامة الناس بالطرق العلمية، وأنجع أداة متوفرة لدينا، لجعل التاريخ ينتقل إلىٰ الفصل الدراسي، ويتحدث لغة البيداغوجيا، تلك اللغة، التي لم نفلح إلىٰ حد الآن في الإمساك بناصيتها، فالمؤسسة التربوية، تبقىٰ المعبر الأساسي والمنبر الفعال، لجعل العقلانية تنفذ إلىٰ مبادئ فكرنا، وتنغرس في بادئ سلوكنا، فلا يعقل ألا نجد في مقررات مادة الفلسفة، علىٰ سبيل المثال، في الأدوار الثانوية، وفي مختلف الشعب العلمية والأدبية في تعليمنا العالي، موضوعات تخص شروط ظهور الفكر النظري عند اليونان أولا، ثم عندنا ثانيا، ومقومات الثورة العلمية الحديثة، ثم المفاهيم الفلسفية الرئيسة المستجيبة لحاجاتنا، من

---

(١) هي مؤشرات علىٰ غياب الوعي التاريخي في ثقافتنا وطرق تفكيرنا، إذ التاريخ لدينا يقوم علىٰ فكرة التقهقر وليس التقدم كما صار في الغرب منذ كانط. وهذا مجال خصب للبحث الفلسفي والأنثربولوجي في الوطن العربي.



قبيل مفاهيم الذات، والمكان، والزمان، والتاريخ، والنظرية العلمية، والسببية[1]، والحرية، والمسؤولية، والإبداع، وأنماط التفكير... إلخ.

اليوم، لا يمكن ألا نلاحظ ما يعانيه فكرنا من نقص حاد في مؤهلاته العلمية، من خلال غموض وتهافت مفاهيم رئيسة من قبيل مفهوم السببية، كما لا يمكن ألا نعاين ما يشكو منه فعلنا من شرخ بَيِّن في مقوماته المدنية والأخلاقية، عبر التباس وإفلاس مفهوم المسؤولية، المرتبط أشد الارتباط بمفهوم السببية، بل إن مبدأ السببية في العلوم التجريبية والطبيعية، ينزل منزلة المسؤولية في العلوم الأخلاقية، والمفهومان معا غير واضحين في أذهاننا، ومن نتائج ذلك، ضعف الإحساس بالواجب وضمور الضمير المهني وغياب حب العمل المتقن. فللمفاهيم الأخلاقية تاريخ، تماما مثل المفاهيم الفلسفية الأخرىٰ، وعلىٰ قدم المساواة مع المفاهيم العلمية، ولذلك فإن تخلفنا الاجتماعي والأخلاقي هو من تخلف فكرنا العلمي.

(١) نعاني بخصوص مفهوم السببية من خلل خطير ينعكس سلبا علىٰ علاقتنا بالعالم، الدنيوي= = والأخروي، وبالغير، البعيد والقريب، وبالمكان والزمان، ومن ثمة يؤثر في سلوكنا اليومي ويرهنه. من شأن البحث الأنثربولوجي أن يكشف النقاب عن تصورنا لهذا المفهوم، وللمفاهيم الأخرىٰ التي اتضحت عبر التاريخ، وما زالت عندنا في غاية الغموض.



من أولويات البحث كذلك:

- ترجمة النصوص المؤسسة للحداثة الفكرية، لتدارك التأخر المفهومي، (ترجمة أو إعادة ترجمة ديكارت ولوك وكانط)، فنحن في حاجة مستعجلة إلىٰ المقومات الفكرية للحداثة، وأما ما نراه اليوم في أدبياتنا الفلسفية من دعوة بالأخذ بأسباب ما بعد الحداثة، فهو ضرب من الخيال الفلسفي.
- وصل الدرس الفلسفي بالحاجات الفكرية للمجتمعات العربية.
- تأسيس مفاهيم من قبيل التسامح تأسيسا تاريخيا وفلسفيا.
- القيام بثورتنا الكوبرنيكية، علىٰ الصعيدين، الأكاديمي والتربوي.
- وصل البحث الفلسفي بالبحث التربوي.



■ خاتمة:

لقد تبين جليا تهافت الرافضين للحداثة، لأسباب أخلاقية بالأساس، معتقدين أننا في حِلٍّ من قوانين العقل ومنطق العلم، ونملك حرية الرفض، وبنفس الصورة، اتضح إفلاس الآخذين بها، لعدم إمساكهم كفاية بقوانين الأفكار، وكأننا في طلاق من حتمية التاريخ، ونحوز حرية القبول.

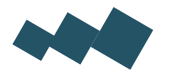
لقد رأينا بنوع من الوضوح، بقدر ما يسمح به سياق هذه الورقة، أنه لا يتأتىٰ الرفض ولا القبول، إلا بسلطان، وهذا السلطان يمر عبر المعرفة العلمية لتاريخنا وتاريخهم، وحاضرنا وحاضرهم، معرفة تتضافر فيها مختلف العلوم الإنسانية المتصلة بأحوال الماضي، من تاريخ للعلوم والفلسفة، وللأفكار عموما، إضافة إلىٰ العلوم الإنسانية الأخرىٰ المرتبطة بأحوال الحاضر، من سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا وغيرها. ونحن، هاهنا، لم نقدم سوىٰ برنامج بحث منهجي، ويحذونا الأمل، كل الأمل، أن يجد اقتراحنا المتواضع وطموحنا الكبير، الاهتمام الذي يستحقه، من ذوي الاختصاص، وذوي النوايا الصادقة من أهل القرار.

إننا بدعوتنا هذه، لا ندعي تقديم ترياق لكل أدوائنا وأجوبة لكل أسئلتنا وحلولا لكل هواجسنا، لكنه مسلك لا مناص من ركوبه، فإن لم يكن فيه الحل كله، فمن المؤكد أن فيه بعضه وجزءا هاما منه، والحلول كما نعلم، لا توجد جاهزة، بل تُبنىٰ بناء، وما علينا إلا الانطلاق وإصلاح السفينة في البحر، فلا وقت للعودة إلىٰ البر.

ولا يفوتنا في نهاية هذا المشروع المتواضع، أن ندعو إلىٰ إنشاء هيئة تختص بالبحث العلمي المتشعب والمتعدد الاختصاصات، وفق مخطط محكم البنيان، يقوده هاجس ربط الماضي بالحاضر.



أولويات البحث في اللسانيات




أ.د. إدريس مقبول


أ.د. حسين السوداني


أ.د. عبد الرحمن بودرع





أوليات البحث في اللسانيات العربية

أ. د. إدريس مقبول

المطلب الأول فيما هي الأولوية؟

«الأَوَّلُ» في كل ترتيب المتقدمُ الذي ليس قبله شيء، و«الأَوْلىٰ» المُقدَّم علىٰ غيره لأي سبب معتبر، و«الأولوية» صفة الشيء الذي يُعطاه الاعتبار بالتقدم الذاتي أو الموضوعي أو بهما معا، فيقال: «قضية أولوية»، و«الأولويات» بالجمع؛ الموضوعات والمسائل الجديرة دون غيرها بالعناية والاهتمام علما وعملا. وعند الأصوليين اشتهر الكلام عن «طريق الأولوية» أو «قياس الأولوية» وهو ضرب من القياس استعمله القرآن في الاستدلال والبرهان علىٰ الغيبيات، وفي الفقهيات يكون فيه الغائب أولىٰ بالحكم من الشاهد كما ذكر ابن تيمية.(١)

وفي التحليل الاستراتيجي يجري الكلام علىٰ الأولويات باعتبارها أساسا لأي إرادة في النهوض والإقلاع، يسبقها التفكير فيما يجب البدء به إما لأنه المقدمة الضرورية أو الشرط اللازم لغيره من النتائج، وإما لأنه بمنزلة المراحل التمهيدية التي لا تُتَجاوز لحساسيتها وأهميتها أو لاستعجاليتها في أي بناء مستقبلي.(2)

(١) يراجع: ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق محمد رشاد سالم (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود،١٩٩١) ج ٧، ص١٥٤؛ **والرد علىٰ المنطقيين** (بيروت: دار المعرفة) ص١٥٠؛ وشرح **العقيدة الأصفهانية**، تحقيق محمد بن رياض الأحمد (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ) ص٩٥.

(2) Susan Barksdale, Teri Lund, *Rapid Strategic Planning*, ASTD Learning and Performance Workbook Series , Association for Talent Development 2007, p78 .



■ المطلب الثاني في أن المستقبل يقتضي التفكير بالأولويات:

و تحديد الأولويات Prioritizing ورسمها هو في واقع الحال نشاط فكري يرتبط بالمستقبل في العموم، أو لنقل هو من المهارات الفكرية، التي «يتم عن طريقها وضع الأشياء أو الأمور في ترتيب معين حسب أهميتها» ومن بين الكلمات أو المفاهيم المرادفة لها علىٰ جهة التقريب مفهوم الترتيب Ranking،(١) ولكن التفكير من خلال الأولويات يتجاوز في الواقع عملية الترتيب إلىٰ الاستدلال والبناء.

ولا يقوم تفكير استراتيجي مستقبلي في سائر الأنظمة والنماذج النظرية أو التطبيقية في العالم إلا بالاستناد إلىٰ الأولويات وتوازنها أو ما يسمىٰ بتوازن الأولويات الاستراتيجية Balance of the Strategic Priorities.(٢)

وسواء باعتباره علما أو فقها أو حتىٰ مجرد مهارات، يُمَكِّننا من ترجمة قدرتنا علىٰ البناء المتدرج الصاعد بِتَوَسُّل الإمكانات المتاحة نحو الغايات والمطالب المنتظرة، لهذا كان نضوجه دليلا علىٰ نضوج وعينا الحضاري بما يستوجب التقديم علىٰ غيره من المصالح المستعجلة وتقرير الإجراءات الأكثر إلحاحا.

والتفكير بالأولويات هو في جوهره أيضا جزء من برنامج اقتصاد المعرفة الذي يرمي إلىٰ تقليص الخسائر والمصاريف في مجال القيم والعلوم وتوسيع وعاء الأرباح والمداخيل ورفع معدلات التنمية المستدامة علىٰ المدىٰ الطويل، وذلك ضمن سياسة متسقة يكون فيها الاقتصاد ذا طابع إبداعي وابتكاري ومنتج، أساسه التفكير الاستراتيجي

(١) عماد حسين حافظ، **التفكير المستقبلي، المفهوم-المهارات-الاستريتيجيات** (دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥) ص ١٧٦.

(٢) عماد الصادق، **دليل نجاح الإدارة المؤسسية للمشاريع** (مكتبة جرير، ٢٠١٥) ص ١١٨.



بما هو عملية مستمرة تقوم علىٰ ابتكار حلول غير تقليدية للعقبات[١] وأيضا الاستثمار الأمثل للفرص وللموارد المادية وغير المادية.

■ المطلب الثالث في أن الأولويات تُبْنى ولا تستعار؟

مما يرقىٰ لأن يكون مسلّمة حضارية أنَّ لكل مجتمع ولكل أمة خصوصيتها الثقافية التي تعتبر سر وجودها وفرادتها، حتىٰ إن هذه الأمة لا تُذكر إلا ومعها هذه الخصوصية التي تنزل منزلة الطابع الذي لا يزول عنها، وهذا الطابع ذو ميزة تطورية وحيوية؛ يعكس في التاريخ ما مرت به هذه الأمة من تجارب، وما حققته من نجاحات أو منيت به من إخفاقات.

والجماعات البشرية التي يسود فيها الوعي الحضاري -كما تعلمنا تجارب التاريخ- تصوغ كل مرحلة من مراحل تطورها صياغة خاصة، تراعي فيها ضروراتها ومصالحها الوقتية، وتتقي فيها ما يحدق بها من شرور وأعداء ماديين ورمزيين يستهدفون كينونتها ووجودها، ومن ذلك وجودها الرمزي الذي بات موضوعُ الأمن اللساني واحدا من مظاهر تجليه.[٢]

وليس يخفىٰ أن الأمر يتجاوز مسألة الأمن اللساني، إلىٰ آفاق أوسع من بناء المستقبل الجيواستراتيجي للغات العالمية حيث يجب التفكير والعمل علىٰ التهيئة العلمية والاقتصادية والسياسية له، إذ في الوقت الذي تؤكد دراسات جيو-استراتيجية كثيرة أن مؤشرات عديدة تتنبأ بأن اللغة العربية ستتبوأ موقعا محوريا في المجرة اللغوية الكونية بحلول ٢٠٥٠

---

(١) محمد أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل** (دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)ص ٦٦.

(٢) يراجع: المسدي عبد السلام، **الهوية العربية والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٤).



(انظر أبحاث دافيد كرادول Gradoll، مثلا)،[١] وستكون من بين اللغات الخمس الرئيسة العملاقة، لا تأخذ الدول العربية هذه السيناريوهات البحثية مأخذ الجد، بل ما فتئت النخب «المسلوبة» تشكك في أهلية اللغة العربية وفي قدرتها علىٰ أن تكون لغة «المستقبل و«العلم».[٢]

إن موضوع «العلم» ليس قضية معرفية وتقنية بحثة، وإنما هو قرار «سياسي» استراتيجي متحرر من أوهاق «التبعية» وأغلال «الكولونيالية الثقافية»، وهو إرادة حضارية صلبة واثقة ومنفتحة ذات أفق واضح، لأن المشهد العلمي العالمي وخريطة توزيع العقول التي تصنع الخبرة والعلم اليوم في العالم جزء مهم منها هو نتيجة لتسرب المادة الرمادية العربية[٣] أوكما يقال سيلان ونزيف العقول العربية إلىٰ المختبرات ومراكز البحث الأوربية والكندية والأمريكية[٤] مما يتطلب -استعجاليا- استعادة وإعادة توظيف هذا الرأسمال البشري وتوزيعه قوميًا، بدلاً من الاستثمار العربي في الخارج أو الاستثمار الأجنبي في الوطن العربي.[٥]

---

(١) يراجع دراسته عن مستقبل اللغات واللغة الإنجليزية خصوصا:

Graddol, David, *The future of English? A guide to forecasting the popularity of the English language in the 21st century*. London: British Council, 1997.

(٢) يراجع: عبد القادر الفاسي الفهري، **السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة** (بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠١٣) ص ٢٤٣.

(٣) علي ليلة، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة** (مكتبة الأنجلو مصرية، الكتاب ٢، ٢٠١٢) ص ٧٠.

(٤) يراجع: علاء الدين صادق الأعرجي، **أزمة التطور الحضاري العربي بين العقل الفاعل والعقل المنفعل، بحث في تشريح العقل المجتمعي العربي الممزق بين سطوة الماضي وضرورات الحاضر** (لندن: ط٥، ٢٠١٥) ص٤٢-٤٤.

(٥) فتحي سرحان، **نزيف الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثمارها بين الجنة المفقودة والموعودة** (القاهرة: مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، ٢٠١١) ص٦٢-٦٣.

وجدير بالذكر أن الخبرة المستقبلية تقتضي أن يتم تصميم البرامج ذات الأولوية بناء علىٰ الحاجات المجتمعية والتنموية، وباعتبار متطلبات الجودة وباستحضار قدرتها علىٰ التنافسية وإنتاجيتها ومردوديتها.

■ **المطلب الرابع في أن الأولويات تُرَاجَع:**

ولا شك أن إعادة ترتيب الأولويات قضية كبيرة في حياة كل أمة حية، ولا عبرة بكثرة الأعمال ولا بتكدسها وتراكمها كما علمنا مالك بن نبي، بل بتنظيمها وترتيبها بحسب الحاجة إليها في الزمان والمكان، و «ما هو أولىٰ» في النهوض إليه وفي اعتباره وتقديره دليل علىٰ يقظة الوعي وحسن التخطيط وآية علىٰ التفاعل الإيجابي والمثمر مع أسئلة العصر ومتطلبات المرحلة الحضارية التي تعيشها الأمة في مجموعها، وبقدر وضوح الأولويات في العقول وقوة الخطط في السياسات يكون السير سريعا وقاصدا نحو المستقبل.

والبحث العلمي العربي في الجملة «لما لم توضع فيه أولويات العمل التي ينبغي أن تكون الأساس الذي ينطلق منه، فإن الأقدام قد زلت، والأفكار قد اعتلت، وصار كل باحث يصيح علىٰ طريقته من غير أن يدرك أهو في المبدأ أم في المنتهىٰ؟».[1]

إن الفجوة الواسعة بين البلدان المتقدمة والنامية في مجال البحث العلمي، لا يكفي فيها أن تقوم البلدان النامية بالاستثمار في نتائج بحوث الأقطار المتقدمة وتطبيقها؛ لأنها ستبقىٰ دائما وأبدا تابعة لتلك الأقطار تستجدي منها العلم والمعرفة، عليها أن تساهم بقسط واف في إجراء البحوث الخاصة، من خلال توفر مستلزمات البحث، حتىٰ يتم استثمار نتائج البحوث الوطنية التي تنبع من حاجة البيئة المحلية ومتطلبات التقدم

---

(١) رياح عبد السلام، **البحث العلمي وأثره في التنمية الشاملة، من التأرجح بين التراث والتجديد إلىٰ رصد المصلحة** (بيروت: دار الكتب العلمية) ص ١٨٩.



والازدهار في شتىٰ المجالات.(١)

إن مكانة العلم والمعرفة في المجتمع تلعب دورا هاما وكبيرا في عملية انتشار المعرفة والبحث العلمي، كما أن مواقف المجتمع والأفراد تجاه الإبداع والتغيير والإصلاح هي عناصر أساسية للتنمية والتقدم العلمي، وأن تحقيق نسق فعال للبحث العلمي يتطلب توافر النيات الصادقة والرغبة الحقيقية في تحقيق العناصر الثلاثة مجتمعة؛ التزام جاد من قبل صانعي القرار بتبني حد أدنىٰ من الشروط الواجب توفرها لتعزيز ودعم مسيرة العمل في مجال البحث، واحترام حقيقي للعلم والمعرفة من جانب أفراد المجتمع، ورغبة صادقة في استمرار مواكبة التقدم العلمي.(٢)

ومما يجب أن يكون موضع مراجعة استراتيجية، هو وضع اللغة القومية -اليوم- في الحياة العامة وفي دينامية التنمية وما يحيط بهذا الوضع من دراسات وأبحاث تخدم هذه الغاية، لأن استعمال الألسنة الأجنبية في التعليم والإدارة والتدبير يؤدي إلىٰ ضمور الحس القومي وانكماش الثقافة المحلية وتراجع القيم الحضارية لصالح ما هو أجنبي، وهو ما يسميه البعض بالانسحاب الحضاري(3)، الذي تصبح معه الغلبة للهندسة اللسانية الأجنبية في تشكيل العقل والوجدان.

---

(١) الفريجات غالب عبد المعطي، **ثقافة البحث العلمي** (دار اليازوري العلمية، ٢٠١٢) ص ٢٠٠.

(٢) أحمد محمود الزنفلىٰ، **التخطيط الاستراتيجىٰ للتعليم الجامعىٰ، دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة** (سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو مصرية) ص ٢١٦.

(3) Kwesi Kwaa Prah, *African Languages for the Mass Education of Africans* (Bonn: German Fondation for International Devlopment, 1995), P65.



■ المطلب الخامس في أن الأولويات اللسانية استعادة لسلطة المعرفة:

لا شك أن التفكير في إعادة النظر في أولويات البحث اللساني هو ضرب من البحث عن الذات وإعادة تنظيم سلطة المعرفة وسلطة الثقافة، بما هي قيمة رمزية تفوق باقي السلط، بل يمكن أن تحررها أو ترهنها، وبدون هذه الذاتية الرمزية لا يمكن أن تكون لنا «ذاتية» حضارية، فالأمة التي لا تحترم لسانها ولا تشتغل عليه ولا تطوره، ولا تنزله المنزلة اللائقة به في المحيط اللساني توشك أن تتلاشىٰ بمنطق ابن خلدون في المقدمة، فاحترام أي أمة منوط باحترام لسانها، ومقامه من مقامها، بل إن قوة اللغة بما هي أحد أدوات تشكيل الثقافة جزء من قوة السياسة كما تقر اللسانية هيلاري جانكس.[1] ولا يمكن أن تتطور أمة ولا أن تنهض مستعيرة لسان غيرها، بل إن الانتكاسة هي حين يسعىٰ المسؤولون عن النهضة باستعارة أدوات وهمية لا تزيد جسمنا الحضاري إلا تبعية وتأخرا، ومن ذلكم اللغة، وهذا ليس موقفا سلبيا من اللغات الأجنبية، ولكنه موقف علمي يميز بين لغات التعليم والإبداع ولغات التواصل والانفتاح، ولله در صفي الدين الحلي حين قال:

بقدرِ لغاتِ المرءِ يكثُر نفعهُ	فتلكَ لهُ عندَ الملماتِ أعوانُ
تَهافَتْ على حِفْظِ اللّغاتِ مُجاهداً	فكلُ لِسانٍ في الحَقيقَةِ إنسانُ

(١) يراجع فصل اللغة والقوة من كتاب:
Hilary Janks , *Literacy and Power,* (Language, Culture, and Teaching Series) 1st Edition, Routledge, 2009.





واليوم نحن في المجتمع الأكاديمي محتاجون للتمكن من أكثر من لغة بحسب الحاجة النوعية[١]، لكن من غير أن تسرق منا هذه اللغات مكانة العربية في التواصل والتدريس وإنتاج المعرفة والخلق والابتكار(مثالنا في ذلك ألمانيا والدول الاسكندنافية وإسرائيل وتركيا وهولندا وغيرها ممن تدرس بلغاتها القومية من دون أي شعور بالنقص)، فنحن محتاجون لأن نتجاوز هذه العقدة النفسية وأن ننتج بالعربية أبحاثا ذات قيمة، ولا بأس من العمل علىٰ ترجمتها مؤقتا، فلن تستطيع العربية مواكبة التطور ما لم تدخل ميدان العلم، وستظل تعاني من الإعاقة في مجال بناء المعرفة.

و لو أرادت الأمة أن تنهض فإن شرط صحة نهوضها وشرط كماله هو تقوية لغتها القومية أولا، ومنحها الصدارة في ميادين الحياة العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتيسير سبل انتشارها وتداولها، ومقاومة سياسات التبخيس والعنصرية والتغريب اللساني التي تنتهجها «النخب المُغَرّبة» التي تكرس ثقافة الإلحاق وسياسة الاستتباع والذيلية.

إن النهوض بمشاريع البحث اللساني هو جزء من النهوض باللغة القومية بالدرجة الأولىٰ من خلال منحها القدرة علىٰ مواكبة العصر، وهو أمر يحتاج إلىٰ أن يكون أولوية ليس فقط لدىٰ وزارة التربية والتعليم أو وزارة الثقافة أو وزارة الشؤون الدينية بحكم ارتباط اللغة بالدين، وإنما «قضية وطنية»، تساهم فيها كافة القطاعات الحيوية في الدولة، من خلال برمجة دعمها في استراتيجيات التمويل داخل كافة المؤسسات، ومن خلال ابتداع طرق تمويلية مبتكرة وشاملة لترقيتها، لأن مؤسسات الدولة الرسمية هي أول من يجب أن يكون في برامجها وخططها دعم اللغة

(١) الحاجات النوعية هي تلك التي تمليها خصوصية البحث وتستلزمها، فقد تكون إلىٰ جانب العربية إحدىٰ اللغات الصينية أو الهندية أو الروسية أو إحدىٰ اللغات الإفريقية (الهوسا -السواحلية-الفلاني علىٰ سبيل المثال) أو غيرها.

القومية، الغريب أنه في الغرب يتم تمويل الدراسات الثقافية واللغوية من قبل القطاع الخاص أكثر من القطاعات الحكومية في إطار رؤية تنموية شاملة، ولا بأس من التذكير كيف أن عددا من دراسات اللساني الأمريكي نوام تشومسكي مولتها وزارة الدفاع الأمريكية كما يذكر في هامش بعض دراساته، والمؤسسة العسكرية قد تبدو بعيدة في الظاهر عن الاهتمام بشؤون اللغة.(١)

■ المطلب السادس: النهوض بالعربية وجه من وجوه التنمية:

لقد كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتىٰ نهاية عقد الثمانينيات قاصرًا علىٰ كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة ١٩٩٠ عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها. فصار الحديث يتناسل عن المؤشرات الجديدة علىٰ هذا المفهوم، وكيف السبيل إلىٰ تحقيق جودة حياة لهذا الإنسان، من خلال الارتقاء بمستويات عيشه المادية والمعنوية في توازن مع محيطه وثقافته وتاريخه ولغته. فمفهوم التنمية البشرية يستند إلىٰ الإنسان وتكون غايته الإنسان، فهدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان في مجتمع ما، من كل النواحي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والفكرية.(٢)

---

(١) في الواقع اشتغل تشومسكي ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٥ مستشارا في مشروع سلاح الجو الأمريكي، من أجل تهيئة الإنجليزية -حاسوبيا- كلغة للقيادة والسيطرة، وإلىٰ حدود الستينيات من القرن الماضي كانت أكثر من ٩٠ في المائة من ميزانية MIT تأتيها من وزارة الدفاع الأمريكية، ولكن هذا لم يمنع تشومسكي من أن يكون له مواقف -متقدمة- في نقد السياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد. يراجع:

Anthony Debons, "*Command and Control: Technology and Social Impact,*" *Advances in Computers*, vol. 11, 1971, p. 354.

(٢) عن مفاهيم التنمية تراجع الندوة التي نظمها برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، تحت عنوان «**الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**» تقديم عبد الحميد أبو سليمان (دار السلام: ط١، ٢٠٠٧).



وفي اللسان العربي نجد التنمية كلمة مشتقة تعني الزيادة والانتشار، ومن هنا نعرف أن التنمية يجب أن تعني زيادة ورفعة وتحسين ما هو موجود أصلاً ونشره وتعديه إلىٰ غيره، بحيث يساهم في رفعة غيره وتحسينه أيضـًا.

ونحن ممن يعتقد أن التنمية البشرية إذا كانت تبدأ بالإنسان وتنتهي به، فإنها لا ينبغي أن تتجاهل أهم معطىٰ تواصلي يربط هذا الإنسان بمحيطه ويرسم له علاقاته ويحددها بل ويختزن خريطته عن العالم والوجود ألا وهو اللغة.

ومهما اجتهد الإنسان في تلبية سائر احتياجاته المادية وتنميتها متغافلا عن العناية بلسانه فإنه يكون كمن يتحرك تحركا أعرج متعثرا.

ولما كانت اللغة هي مرآة الحياة، فإنها تتأثر بكل أحداثها[(١)]، وهي كما تتأثر بالأحداث فإنها تؤثر فيها، بل وتصنعها علىٰ ما يعرفه أصحاب نظرية الأفعال اللغوية، والعربية بإمكانها أن تكون لسانا مساهما في التنمية بالمعنىٰ الشمولي، وذلك أن مخاطبة الناس المعنيين ببرامج التنمية إذا كانت بغير لسانهم فإن اللغة حينئذ تصير معيقا تنمويا يعطل عجلة التطوير والتقدم، لما تشكله إجراءات التواصل بغير اللسان العربي بين العرب من إعاقة نفسية وعملية تظهر من خلال تأخر سيرورات الفهم والتفاهم في نفس الآن والحاجة للترجمة المكلفة من غير فائدة.

كما أن تعطيل اللغة العربية واستبعادها من الحياة العامة، أي من الإدارة والقضاء والتجارة والإعلام وغيرها، يتعطل معه جزء كبير من التفاعل النفسي الذي تحتاجه برامج التنمية، إذ التنمية ليست عمليات ميكانيكية أو برامج قسرية نخضع لها الإنسان قصد تحقيق نمو مطرد أو ازدهار محسوب، وإنما هي قضية تفاعل ومشاركة وجدانية جماهيرية

---

(١) محمد، محمد داود، **اللغة والسياسة في عالم ما بعد ١١ سبتمبر** (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٣) ص٥٧.



يساهم فيها اللسان العربي بقدر وافر في الدفع بكافة الأطراف وتشجيعهم علىٰ المضي والاستمرار في تطبيق هذه البرامج التنموية.

إن ربط اللغة العربية بالتنمية البشرية له ما يبرره علىٰ مستوىٰ توطين المعرفة واتخاذ ما يلزم لتمكين اللغة العربية من استرجاع وظيفتها وجعلها لغة العلم والإدارة والتعليم والتسيير والاقتصاد، وشأن التعامل باللغة العربية في هذه القطاعات الحيوية داخليا علىٰ الأقل شأن التعامل بعملة موحدة في مجال التجارة، فكلما كانت العملة واحدة موحدة كانت المعاملات أكثر يسرا وأبعد عن التعقيدات وأنجع في الفائدة والتبادل والتفاهم.

وحاصل العلاقة بين اللغة العربية والتنمية يمكن أن يكون ذا بعدين نصوغهما في السؤالين التاليين:

الأول: كيف تخدم اللغة العربية باعتبارها لسان الأمة مسارات التنمية؟

والثاني: كيف يدخل تطوير اللغة نفسها ضمن مشاريع التنمية؟

فيظهر من خلال المدخلين قيام نوع من التخادم بين اللسان والإنسان (أداةً وغايةَ كل تنمية بشرية). وذلك لأن اللسان العربي يحتاج حتىٰ يواكب متطلبات التنمية تطويرا لأساليب تدريسه وتوسيعا لوعائه بانفتاحه علىٰ ما جد في عالم المعرفة وتقنياتها. كما أن عملية التطوير هذه أو التجديد اللساني قصد إعداد اللغة العربية لمتطلبات الحياة المتغيرة مرتهن أيضا بنهوض الأمة، وبضرورة تقوية الأواصر بين أقطارها المختلفة تحقيقا لاتحادها.[١]

---

(١) يراجع دراستنا: إدريس مقبول، **اللغة العربية من سؤال الهوية إلىٰ رهان التنمية**، ضمن أعمال المؤتمر الدولي «اللغة العربية والتنمية البشرية» المنعقد بمركز البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية بوجدة (ط١، ٢٠١١) ج١، ص١٤٥-١٥٥.



والأولويات الخادمة في نظرنا للغة العربية، يجب أن تنسحب عليها من خلال شبكة خوادمها:[1]

١. اللغة والحياة الاجتماعية، بوصف اللغة صانعة للمجتمع

٢. اللغة والحضارة، بوصف اللغة حاملة وامينة علىٰ الحضارة.

٣. اللغة والدين، بوصف اللغة أداة عبادة.

٤. اللغة والفكر، بوصف اللغة تعبيرا عن الفكر.

٥. اللغة والثقافة، بوصف اللغة وعاء الثقافة.

(١) بوجمعة وعلي، **اللغة العربية والتنمية، الميسرات والمعيقات** (ط١، ٢٠١٨) ص ٥٣.



أولويات في مجال المنهج أو في الحاجة إلى نظرية لسانية عربية:

لا بد من التذكير أن الحضارة العربية الإسلامية بدأت مع «الكتاب»[١] بمعنييه و«الكتابة»[٢] بمعنييها، فقد بدأ الاهتمام باللسان بالاهتمام بالكتاب العظيم (النص القرآني)، وقد ترسخ لدى البعض في الدرس اللساني الحديث أن ارتباط اللسانيات القديمة بالنصوص المقدسة حد من تطورها ومن علميتها، مثلما جرى القول قديما عند بعض النقاد حول ضعف الشعر مع دخول الإسلام، وهو قول غير دقيق شأنه شأن الأول، كان له بالغ الأثر على استخفاف قطاع كبير من الدارسين والباحثين بالتراث اللغوي والتفسيري والفقهي (الثقافي عامة)، ذلكم التراث الذي نشأ على ضفاف النص المؤسس، وغفل كثير من الدارسين على أن النظرية اللسانية العربية القديمة نشأت في رحم الفقه والأصول وعلم الكلام وعلوم الحديث، وأن شبكة هذه العلوم والمعارف كما يسميها ميكائيل كارتر[3] قد أنتج لنا زخما هائلا من الأفكار عن اللسان وعن توظيفاته واستعمالاته ما تزال تنتظر من يكشف عنها ويعيد الاعتبار لها على ضوء أدوات العلم ومناهجه الحديثة.

وترسخ مع هذا الوهم لدى نفر من الباحثين أن الشرط الإبستيمي لتأسيس نظرية لسانية عربية يتوقف على إحداث ما سماه غاستون باشلار «قطيعة إبستيمولوجية»[4] مثلما حصل مع اللسانيات التاريخية المقارنة في

---

(١) الكتاب بمعناه «القرآن»، والكتاب بمعناه كتاب سيبويه أول تأليف في التنظير والوصف اللساني بما هو وضع للمبادئ وللقواعد المنظمة والواصفة للعربية في القرن الثاني الهجري.

(٢) الكتابة بمعنى «التأليف» الذي يتوجه للمستقبل، والكتابة بمعنى «التدوين» الذي يشتغل على الماضي.

(3) Michael Carter, *Sibawayhi's Principles: Arabic Grammar and Law in Early Islamic Thought* (Resources in Arabic and Islamic Studies), Lockwood Press, 2016, p10.

(4) Gaston Bachelard, *La formation de l'esprit scientifique: contribution à une psychanalyse de la connaissance*, paris, Librairie Philosophique, 2004, p14_18.



الغرب مع فيردناند دوسيسير في كتابه «محاضرات في اللسانيات العامة»، وهو أمر ظلت تردده الكراريس التعليمية والمدرسية بشكل ببغائي لسنوات وما تزال مع نَفَسٍ أيديولوجي أحيانا(١)؛ مما أدىٰ إلىٰ نوع من العزوف عن التراث أو معاداته ومجافاته(٢)، جر معه ضعفا شديدا في فهم واستيعاب مضامينه ونظرياته المتقدمة بالنظر إلىٰ زمنها كما جر سوء تقدير لمركزية القرآن الكريم في إعطاء اللغة العربية بعدا عالميا، إذ انتشلها من المحلية والإقليمية، وحماها من الموت ودفع بها إلىٰ العالمية في المكان وإلىٰ الخلود في الزمان، وأطلق بها ألسنة عدد من الشعوب التي تبنت صوتها وحروفها، واعتبرتها جسرا ضروريا للوصول إلىٰ مصادر المعرفة.

لقد تقلص البحث العلمي -اليوم- في معظم المؤسسة العلمية كما يقول الأستاذ الأوراغي حتىٰ انتهىٰ إلىٰ مجرد الاطلاع علىٰ المكتوب في موضوع البحث وتجميعه، وعرض المفهوم من المقروء بصرف النظر عن أوجه الانتفاع به في التنمية القطاعية أو تطوير الدراسات اللسانية بما يخدم العربية ويطورها، كما استحال الوضع إلىٰ انتفاء أي تأثير متبادل بين المؤسسة العلمية ومثلها الإنتاجية.(٣)

---

(1) Michel Jannot, *La pratique linguistique: science ou idéologie?*, ébauche pour une histoire conceptuelle de la formation des concepts linguistiques, Dunod, 1975 . p7.

(٢) ممن يمثلون هذا المنحىٰ عبد القادر الفاسي الفهري، حيث يعتبر أنه «لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلىٰ الفكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة» يراجع كتابه: **اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية و دلالية** (الدار البيضاء: دار توبقال، ط٣، ١٩٩٣) ص ٥٢.

(٣) محمد الأوراغي، «**اللغة العربية أساس التنمية في وطنها**»، ضمن مؤتمر اللغة العربية والتنمية البشرية، مرجع سابق، ج١، ص٤٩.

إننا نعتقد أن بناء نظرية لسانية عربية من خلال توجيه البحوث في مستوىٰ الدراسات العليا يتوقف علىٰ رؤية علمية تؤمن بالتراكم والاتصال وبالجدوىٰ والمردودية، كما يتوقف علىٰ استيعاب عميق للأنحاء التراثية قبل أن يكون استيحاء وترجمة «متعسفة» لنماذج تفسيرية غربية، من غير أن يعني في ذات الوقت السعي لنوع من التلفيق أو الإسقاط، لأن إجراءات البناء النظري تتطلب الوعي بأوجه الاتصال والانفصال وبالفلسفات الثاوية خلف كل إطار نظري وبإمكانات الاستثمار النوعي وحدود التوظيف الواعي.

إن ما أنتجناه لحد الساعة من أطر لسانية -لا يخرج في الغالب- عن تبني كل باحث لنموذج نظري من إحدىٰ المدارس اللسانية الغربية (بنيوية، وظيفية، غلوسيماتية، توليدية، تداولية، إلخ)، دون التفكير في تجاوزه إلىٰ أفق بناء نموذج وصفي متكامل عدا بعض الاستثناءات القليلة التي لا تنفي القاعدة.[١]

(١) يراجع علىٰ سبيل الاستثناء جهود محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة** (الدار العربية للعلوم ناشرون - منشورات الاختلاف، ٢٠١٠)؛ وكتابه: **الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية** (الرباط: دار الأمان، ٢٠٠١)؛ ولسان **حضارة القرآن** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠).



▪ الفيلولوجيا واللسانيات العربية الخاصة بالمخطوط: (التحقيق)

لابد من الانتباه إلىٰ أن اللسانيات العربية القديمة ما تزال تحتاج لمزيد من الدراسة والبحث خصوصا فيما يتعلق بالفيلولوجيا أو تحقيق النصوص(١)، ونُذَكِّر هنا بأهمية تحقيق النصوص التي طبعت من غير تحقيق أو التي لم تحقق بعد، مع ما يستلزم من إحاطتها بالدراسة الوافية والمقارنة، بالإضافة إلىٰ إعادة تحقيق النصوص التي سجل عليها الباحثون ملاحظات منهجية وتقنية وعلمية تستدعي العودة لتحقيقها إما علىٰ ضوء ما استجد من نسخ مخطوطة لم تكن معروفة من قبل لدىٰ المختصين تفيد في عمليات المقارنة والتصحيح، أو بسبب الطابع الاستشراقي(٢) الخارجي أو الاستعجالي الداخلي الذي غلف عمليات التحقيق السابقة وعلىٰ رأسها الطبعات التجارية التي لا تراعي في كثير من الأحيان أصول التحقيق وقواعده.

يحضرنا في هذا المقام علىٰ سبيل المثال: الحاجة إلىٰ إعادة تحقيق كتابين؛ العين للخليل لما أثاره في القديم ويثيره في الحديث من جهة نسبته والاجتماع علىٰ تأليفه ومشاكله التي تبدأ ولا تنتهي، ويكفي الإصغاء لما قاله ابن جني في الخصائص: «كتاب العين، ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل علىٰ أصغر أتباع الخليل فضلاً عن نفسه»(٣)، والمقارنة بين ما ورد فيه من آراء للخليل وما نقله سيبويه عنه في الكتاب يطرح أكثر من إشكال في أكثر من قضية.

---

(١) يراجع عن التراث المخطوط الذي طبع: محمد عيسىٰ صالحية، **المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع** (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٢-١٩٩٥)؛ وصلاح الدين المنجد، **معجم المخطوطات المطبوعة** (دار الكتاب الجديد، ١٩٧٨) من خمسة أجزاء.

(٢) يراجع : جورج كرباج، **المستشرقون وتحقيق التراث** (مجلة آفاق عربية، ع١٠، ١٩٨٢) ص ٨١.

(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج ٣، ص ٢٨٨.

وكتاب سيبويه نفسه في نسخته المطبوعة المنتشرة من تحقيق عبد السلام هارون رَحِمَهُ اللَّهُ يحتاج لإعادة تحقيق، وقد رأينا أن «العين» و«الكتاب» تحديدا هما من أمّات كتب العربية، وليس مقبولا أن يعتمد في تحقيقهما علىٰ نسخ متأخرة مليئة بالتحريفات مع ظهور أخرىٰ متقدمة عليها (مخطوطة كوتاهية ومخطوطة كوبلي)، وقد سبق لنا أن سجلنا في دراساتنا السابقة ملاحظات وفوائت تستدعي النهوض لإعادة تحقيقهما، لأنهما الأساس الذي بني عليه غيره، وهذا الأمر لم نتفرد به، بل أشار إليه كثير من أهل الاختصاص.[1]

ومع التحقيق هناك حاجة ملحة لتأسيس دراسات مقارنة وعابرة لشبكة المعارف والعلوم الإسلامية (عربية وأصول وفقه وكلام وتفسير وحديث وغيرها) في القرنين الثاني الهجري والثالث علىٰ الخصوص للبحث عن أصول النظرية اللسانية العربية ونماذجها التحليلية والتمثيلية.

كما تجدر الإشارة إلىٰ الحاجة الملحة لقاعدة معطيات وبيانات عالمية تخص كل ما له علاقة بتحقيق التراث اللغوي العربي والدراسات التي أنجزت بصدده باللغات العالمية المشهورة، وفي جملته ما أنتجته المؤسسات الأكاديمية البحثية في العالم العربي من جامعات ومراكز بحثية متخصصة ليكون أساسا للتطوير ويغنينا عن الاجترار والتكرار.

---

(١) يراجع علىٰ سبيل المثال عملنا: **منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها** (عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠) ص١٧٧؛ ومقال صلاح الدين المنجد «**من مشكلات التراث العربي**» (مجلة عالم الكتب، مج١، ع٢، ١٩٨٠) ص١٤٢-١٤٧؛ ومقال «**مخطوطات كتاب سيبويه في العالم مع ملاحظات علىٰ طبعة الكتاب الأخيرة**» (الرباط: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، مجلة دعوة الحق، ع١٦٠).



أولويات في ميدان اللسانيات البيداغوجية:

من المجالات التي تحتاج إلىٰ التطوير والاهتمام ضمن أولويات البحث اللساني، ضرب من الدراسات التي تجمع بين المناهج البيداغوجية والديداكتيكية واللسانيات (نسميه أحيانا ديداكتيك اللغات)[1] من أجل إحداث تقدم في الممارسة التعليمية وتدريس اللغات عموما، واللغة العربية خصوصا وأساسا، سواء باعتبارها لغة أولىٰ أو لغة ثانية (بالنسبة للناطقين بغيرها)، فمناهج تدريس العربية قراءة وكتابة ومحادثة في وطننا العربي ما تزال تعاني من كثير من المشاكل والأعطاب بسبب التخبط في تبني مقاربات متضادة أحيانا (بيداغوجيا الأهداف والكفايات والإدماج وغيرها) دفعة واحدة.

تطوير تعليم اللغات واللغة العربية يتوقف علىٰ فتح الجسور بين مراكز البحث الجامعي ومختبراته والفصول الدراسية لإجراء تجارب ورصد المتغيرات وبناء نماذج تعليمية للغة داخل المدارس تنطلق من صميم الحاجيات المحلية وتنفتح علىٰ الإضافات العالمية تجريبا واستثمارا وملاءمة بين اللغة والثقافة.

والحاجة ملحة لهذا النوع من البحث لأنه من البدهيات المقررة عندنا أن التطورات التي تقع في مجال اللسانيات كانت دائما مواكَبَة بظهور طرق تعليمية جديدة تستغل معطيات ومفاهيم تلك النظريات حول اللغة وطرق إدراكها وتخزينها وتوظيفها، وقد شكلت اللسانيات التطبيقية وسيطا يجمع بين النماذج النظرية للسانيات العامة وطرق تدريس اللغات، حيث تتوسل اللسانيات التطبيقية بالنظريات اللغوية لتمدها برؤىٰ وحلول

---

(١) يراجع: علي أيت أوشان، **اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي - الأسس المعرفية والديداكتيكية** (مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨).



للمشكلات التي تطرحها ديداكتيك اللغات.[1]

وتتوسل اليوم هذه اللسانيات بالعلوم المعرفية (فيطلق عليها اللسانيات المعرفية) وما أنتجته من خبرات تساعد في تفسير مشاكل التواصل الصفي واضطرابات الإدراك والأداء اللغويين[2]، وذلك بالاستعانة بما حصلته من نتائج علىٰ صعيد المعجم الذهني ونشاطه وكذلك فهم عمليات التخزين والذاكرة والتمثيل والحوسبة والاسترجاع.

من ميزات هذه الأولوية البحثية أنها تعيد القيمة للمقاربات التكاملية والتفاعلية والعابرة للتخصصات[3]، والتي تمنح فرصا لفهم منفتح وموسع، إذ تكسر الحدود العازلة بين مجالات البحث اللساني والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم الإدراك (وهي تنتمي لدائرة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية) ومجالات البحث العلمي الدقيق (علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي والطب العصبي وطب الدماغ)، وهي موزعة بين كليات الطب والإعلاميات والرياضيات والمنطق وغيرها؛ مما يتطلب إعادة النظر في الهندسة البيداغوجية المستقبلية التي تعزز تعاون العلوم علىٰ حل المشكلات وإيجاد الإجابات وصياغة المقترحات.

ولا ننسىٰ التذكير أن هذا النمط من الدراسات (ونقصد ديداكتيك اللغات واللسانيات البيداغوجية) هو الذي مهد الطريق في بداياته التقليدية لانتشار اللغة الإنجليزية في المستعمرات خصوصا في شبه القارة الهندية،

---

(١) يراجع: الفارابي عبد اللطيف، **خطاب اللسانيات في التربية: حول الأصول اللسانية لديداكتيك اللغات**، ضمن ديداكتيكا (الجديدة: مجلة البحث البيداغوجي، ع٣، ١٩٩٢) ص٤٠-٥٠؛ ومحمود أحمد السيد، **اللسانيات وتعليم اللغة** (تونس: دار المعارف، ١٩٩٨).

(٢) يراجع العمل الذي أشرف عليه: مصطفىٰ بوعناني، **اللسانيات والمعرفية والتربية بين الأوليات والأولويات** (فاس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس ظهر المهراز، ٢٠١٥).

(٣) عزيزة محمد السيد، **أسرار الذاكرة وإمكانات العقل البشري** (دار النشر للجامعات، ٢٠١٥) ص١٥٢.



فقد بدأت دراسات ديداكتيك اللغة الإنجليزية علىٰ أيدي خبراء لسانيين وعسكريين في ذات الوقت انشغلوا بموضوع تسهيل نطق وكتابة هذه اللغة في الهند وباقي المستعمرات.(١)

إن تطوير العربية وتأهيلها لتكون لغة التدريس والبحث وإنتاج المعرفة؛ هو تدبير استراتيجي لمواكبة إيقاع المعرفة المتسارع والمساهمة في بنائها، فليس بخاف أن التناسب موجود بين سرعة الشعوب في النهوض وبين مستوىٰ إتقان أفرادها للمعرفة، إذ ينمو المجتمع علىٰ قدر انتشار العلم والخبرة بين أفراده، وهذا التناسب من الثوابت التي يمكن التحقق منها بسهولة.(٢)

---

(١) يراجع للمزيد عن الموضوع الكتاب الذي اعتنىٰ بتفصيل القضية علىٰ جميع المستويات علىٰ امتداد عشرة فصول: روبرت فيليبسون، **الهيمنة اللغوية** (جامعة الملك سعود: ترجمة سعد بن هادي الحشاش، ٢٠٠٧).

(٢) يراجع للتفصيل: محمد الأوراغي، **لسان حضارة القرآن**، مرجع سابق.



■ **أولويات في مجال اللسانيات الحاسوبية:**

من أجل تحقيق تطوير فعلي للغة العربية في ميادين المعرفة والتواصل الرقمي وإنتاج المعرفة وأيضا على مستوى طرق التدريس، تحتاج مؤسساتنا البحثية أن تهتم بهذا النوع من الدراسات، ذات البعد التطبيقي، التي تُيَسِّر للعربية وبياناتها، بعد نمذجتها رياضيا، ولوجا سهلا للفضاء الرقمي وللفضاء التعليمي عبر حوسبة معطياتها[1]، من ذلك تطوير التعرف الآلي على الأصوات العربية[2] وتطبيقات التعرف الضوئي على الحرف العربي وحل المشكلات التي ما تزال تعترضه، والرفع من جودة التطبيقات وبرامج البحث عن المعطيات وتخزينها وتحويلها ومعالجتها، وإيجاد تطبيقات تحليلية مناسبة للطبيعة الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية للغة العربية، وهو بحث لا يقوم إلا بتزاوج بين الدراسات اللسانية خصوصا في شقها المعرفي وعلوم الذكاء الاصطناعي والإعلاميات وتقنيات الرقمنة.[3]

كما أن الاهتمام بهذا النوع من الدراسات سيمكننا من حل مشكلات الأخطاء المطبعية والتشكيل الآلي، وأيضا الترجمة الآلية من اللغة العربية

(1) Ali Ahmed Sabry Farghaly, *Arabic Computational Linguistics,* CSLI Publications, Center for the Study of Language and Information, 2010,p12.

(٢) من النماذج الأكثر شهرة الآن نموذج ماركوف المخفي The Hidden Markov Model والشبكات العصبية Neural Networks. وجدير بالذكر أن الحاجات الأمنية والاستخباراتية هي التي دفعت لتطوير التعرف الآلي على اللغات الطبيعية، لهذا تشتغل وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتقدمة دارب على برنامج لغة عالمية مستقلة للترجمة الفورية للأخبار والمعلومات. يراجع:
Defense Technical Information Center, *Image Sensor Data Base for the DARPA ALV* (Defense Advanced Research Projects Agency Autonomous Land Vehicle) Program,1986 .

(3) Mohamed Zakaria Kurdi, *Traitement automatique des langues et linguistique informatique,* ISTE Editions, Great Britain, 2017, P22.



وإليها، وهي قضية تتجاوز المدرسة إلىٰ مؤسسات أخرىٰ أمنية وسياحية وخِدَمِية، بما يسمح برفع معدلات الاستفادة من مدونات العربية وسجلاتها الثقافية داخل العالم العربي وخارجه[١]، وهو أمر يتطلب حل إشكالات «الفهم في الترجمة» ومقاييس التحليل والتوليد في النظام الترجمي الآلي للتغلب علىٰ ما يميز اللغات الطبيعية من مجازات واستعارات علىٰ مستوىٰ التركيب، وأشكال الحذف والإضمار وأنواع الجناس أو الاشتراك الدلالي والمشتركات الخطية التي تنتج اللبس[2] وتفرض تحديات حقيقية لكنها جديرة بالاهتمام والبحث في مجال محاكاة الذكاء الطبيعي داخل منظومة معالجات الذكاء الاصطناعي.

■ أولويات في مجال اللسانيات المقارنة الأفريقية:

نظرا للتأثير الكبير للغة العربية في المنطقة الإفريقية، بسبب الوضع الجغرافي والحضاري والديني عبر التاريخ[٣]، وأيضا نظرا للبعد الاستراتيجي للعمق الأفريقي اقتصاديا بالنسبة للمنطقة العربية، إذا ما استحضرنا ما تمثله من سوق واعدة للاقتصاد العربي وما تتوفر عليه من مواد أولية وطاقية غاية في الحساسية والأهمية، فإن التفكير في تنمية العلاقات العربية الأفريقية وتصحيحها واحد من مداخل النهوض والإقلاع المشترك، الذي تبنىٰ فيه العلاقة علىٰ أساس رابح رابح Win-Win، مقاربة تقوم علىٰ منطق المساواة والمنفعة المتبادلة، علىٰ أساس تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي من أجل

(١) بدأت فكرة الاستعانة بالحاسوب في الترجمة الآلية في أربعينيات القرن الماضي بأمريكا، ثم تحولت إلىٰ مشروع علمي سنة ١٩٥١م، وكان عام ١٩٥٤م ميلاد الترجمة الآلية الفعلي.

(2) Alexander Franz, *Automatic Ambiguity Resolution in Natural Language Processing: An Empirical Approach*, Springer, 1996.

(٣) يراجع: **العربية في اللغات الأفريقية**: وقائع الملتقىٰ العربي الأفريقي حول العلاقات بين اللغة العربية واللغات الأفريقية (داكار: ٨-١١ رجب ١٤٠٤/ ٩-١٢ أبريل/ نيسان ١٩٨٤).

شراكة فاعلة، وليس كما هو الشأن في الرهان علىٰ العلاقات العربية الغربية التي يخرج منها العرب أكبر خاسر. وكما قال الرئيس السنغالي مرة: فإنه لا مستقبل لأفريقيا من دون العالم العربي، ولا مستقبل للعالم العربي من دون أفريقيا، فهناك مصير مشترك ورصيد حضاري أيضا مشترك، والتحديات التي تواجههما معا مشتركة.

إن العمق الأفريقي اليوم فرصة اقتصادية بالنسبة للصين يجب أن نتعلم منها[١]، وأوروبا أيضا وأمريكا[٢] وتركيا[٣] وغيرها من القوىٰ التي استيقظت علىٰ ما تتيحه الجغرافيا السوداء من إمكانات وموارد غنية جدا. وقد آن للعرب أن يولوا وجوههم إلىٰ الجنوب بدل الشمال؛ لاستعادة المبادرة الضائعة كما يعبر رأفت إجلال.[٤]

إن الرجوع لأفريقيا يتطلب التمهيد بدراسات وأبحاث ثقافية ولسانية وحضارية تفتش عن المشترك وتسلط الضوء عليه، تسلط الضوء علىٰ لغة عربية غدت لغة تخاطب بين قبائل نصف القارة الأفريقية كما يقول توماس أرنولد.[٥]

---

(١) ميمون مدهون، **الصين في أفريقيا: محددات الشراكة ومرتكزاتها**، ضمن السياسة الدولية (ع٢٠٣، ٢٠١٦) ص٢٥٠.

(٢) هادي محمد برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠١٠** (زهران للنشر) ص١٢١.

(٣) يراجع للمزيد: **أوراق مؤتمر العلاقات الأفريقية التركية: رؤية مستقبلية** (مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠١٥).

(٤) إجلال رأفت، «**تقاطع المصالح القومية للدول العربية المطلة علىٰ البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي**» ضمن العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣) ص٢٥٠.

(٥) توماس أرنولد، **الدعوة إلىٰ الإسلام**، ترجمة حسن إبراهيم وعبد المجيد عابدين والنحراوي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط١) ص١٠٦.



لقد سبق الغرب إلىٰ تأسيس دراسات لسانية مهمة ووضع تصنيفات للعائلات اللغوية قبل أن يهتم بغزو أفريقيا، وجدير بالذكر أن هذه التصنيفات ليست نهائية بل تحتاج لمراجعات وتصويبات لأنها لم تخل من نفَس مركزي متحيز إمبريالي.[١]

من هذا المنطلق، فإن قيام دراسات مقارنة بين العربية واللغات واللهجات الأفريقية سيكون مهما خصوصا أن جزءا منها يكتب بالعربية[٢]، بل ويتضمن عددا من المفردات ذات الأصول الإيتيمولوجية العربية التي انتقلت بفعل التلاقح الحضاري الذي ساهمت فيه قوة الروح وقوة الاقتصاد؛ لغة القرآن والنشاط التجاري بين الدول العربية والأفريقية، وقد حاول الأستاذ سرجيو بالدي Sergio Baldi في قسم اللغات والثقافات الأفريقية في جامعة نابولي أن يجمع الألفاظ التي استعارتها بعض اللهجات الأفريقية من اللغة العربية في معجم سماه «معجم استعارات اللغات الغرب أفريقية من اللغة العربية»[3]، وطبعته دار كارتالا للنشر عام ٢٠٠٨، لكن الحاجة أبعد من هذا الجهد.

(١) من الذين اهتموا باللسانيات الأفريقية المبشر اليسوعي سيكزموند كوله، وكارل ماينهوف، وفريدريش مولر، وكارل ليبسوس، وجوزيف جرينبورج وغيرهم.

(٢) قدرماري، بابكر حسن محمد، **كتابة اللغات الأفريقية بالحرف العربي: فلاني، هوسا، سواحيلي** (منظمة الدعوة الإسلامية، معهد مبارك قسام للبحوث والتدريب، ٢٠١٤).

(3) Sergio Baldi. *Dictionnaire des emprunts arabes dans les langues de l'Afrique de l'Ouest et en swahili*. Paris, Editions Karthala. 2008.



■ **أولويات في مجال اللسانيات اللهجية:**

اهتم علماء اللغة القدماء بتوصيف «اللغات» العربية التي كانت تتكلمها القبائل العربية متأثرة بمحيطها الجغرافي[1]، وقد كان هاجس التوصيف علميا بالنظر للسياق الثقافي والحضاري عامة، وكذلك اهتم المستشرقون، في أعمال رائدة، بهذا النوع من البحث بهواجس مختلفة لا تخلو من أغراض، كما اهتمت دراسات أخرىٰ بتتبع لغات القبائل في القرآن الكريم[2]، معتنية برصد التشاكلات والفروقات الصوتية والمعجمية والدلالية التي بين لهجات القبائل وما بين عربية القرآن والعربية الفصحىٰ وما يدخل في الاستعمالات اللسانية العامية[3]، وقد تراجع هذا النوع من الدراسات لأسباب ثقافية وسياسية وأحيانا أيديولوجية خارج دائرة العلم، واليوم هناك حاجة للعودة لتأسيس مشروع خريطة للهجات العربية من منطلق علمي، مع دراسة وصفية وتحليلية لمعجم المدن والبوادي وتركيبها وأصواتها، ومقارنة ذلك بأصولها وما تفرعت إليه من تلوينات لهجية داخل المجالات الحضرية والقروية؛ لأن هذه اللهجات تتصل اتصالا شديدا بالعربية الفصحىٰ وبتطور مجتمعاتنا وديناميتها، ومن العناية بالعربية عموما العناية بها وإدراجها ضمن برامج التخطيط اللغوي.

وهذه الدراسات السوسيولسانية يحكمها تقليدان أحدهما كمي إحصائي والآخر كيفي تحليلي، وعادة ما تعتمد معايير خاصة في انتقاء سجلاتها ومتونها ضمانا لسلامة الوصف من التركيب اللهجي أو الاختلاط علىٰ أساس السمات البنيوية لكل لهجة علىٰ حدة.

---

(١) يراجع: أبو عبيد القاسم ابن سلام، **لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم رواية عن الصحابي الجليل ابن عباس**، شرح وتعليق وتحقيق عبد الحميد السيد طلب (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٤)؛ جميل سعيد، **معجم لغات القبائل والأمصار** (المجمع اللغوي العراقي، ١٩٧٨).

(٢) يراجع: أحمامو عبد العالي، **اللهجات العربية في الفكر الاستشراقي** (كربلاء: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، دراسات استشراقية، ع. ١٥، ٢٠١٨) ص ١٦٣-١٩٢.

(٣) خضير باسم خيري، **اللهجات العربية في كتب لحن العامة** (عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع ٢٠١٦).



كما أن هذه الدراسات ذات الطابع الأولوي في نظرنا تسعىٰ لرصد التعالق بين التغيرات الاجتماعية من جهة والتغيرات اللسانية من جهة أخرىٰ، مستعينة بأدوات التحليل المشتركة ومفاهيم التصنيف اللهجي[1] فيما يسمىٰ باللسانيات الديموغرافية واللسانيات الجغرافية.

■ أولويات في مجال اللسانيات المعجمية: (المعجم التاريخي للغة العربية):

من أوجه العناية بأي لسان، يمكن اعتبار النشاط المعجمي واحدا من أهمها، خصوصا إذا أخذ طابع الحفاظ علىٰ ذاكرة المعنىٰ عبر التاريخ، وهو ما يعتبر بحق عملا «استثنائيا» لا يضاهيه أي عمل آخر في سياق المحافظة علىٰ وجود اللغة المادي والمعنوي من الضياع والاندثار.

ويعتبر مشروع «المعجم التاريخي»، الذي حازت قطر شرف رعايته، واحدا من أضخم الأولويات الاستراتيجية وأعظمها علىٰ الإطلاق في عالمنا العربي إن لم نقل أضخم متن لساني في العالم برمته مستقبلا عند إتمامه[2]، نظرا لتاريخية اللغة التي يشتغل عليها، وارتباطها العميق بالحضارة العربية الإسلامية المتشعبة الروافد، وهو يأخذ أهميته من جهات كثيرة منها:

---

(١) من قبيل اللهجة المهيمنة واللهجة الشعبية واللهجة الوسطىٰ واللهجة العليا واللهجة المعيار والقريبة من المعيار. يراجع للمزيد:
Peter Trudgil, *On Dialect ,Social and Geographical Perspectives,* Oxford, Black well, 1983, p187.

(٢) هناك عدد من المتون الرائدة اليوم التي سبقت في هذا المجال منها ANC أو American National Corpus وهو متن مؤدىٰ عنه وليس مجانيا، ومنها OEC أو Oxford English Corpus والذي نشرته مطابع أكسفورد الجامعية بما يفوق اثنين مليار كلمة، ويعد الأكبر من نوعه لحد الساعة، ومكون من نصوص متنوعة تتوزع بين أجناس الأدب والمقالات الصحفية واليوميات ونصوص رقمية علىٰ الشبكة.





١. سعيه لتجسيد حلم لغوي تاريخي بعد أن ظل لسنين عديدة يراود علماء ومؤسسات ودولا، ولم يجد طريقه للتنفيذ إلا مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢. قيادته من قبل طاقم عربي متخصص، مقتحم ومبدع يحمل رؤية مستقبلية ومتسلح بروح علمية وتعاونية.

٣. قيام علماء متخصصين ذوي خبرة عالمية علىٰ هذا المشروع من مختلف الدول العربية.

٤. تمتعه برعاية رسمية تستشعر قيمة الاستثمار في المعرفة وفي الرأسمال البشري وتولي اقتصاد المعرفة عناية بالغة.

٥. اعتماده معالجة تتبعية وتصاعدية لمعاني الكلمات المختلفة في اللسان العربي، مع تسجيل تطور استعمالاتها في مراحل تاريخية من خلال الشواهد والنصوص.

إن أهمية هذا المشروع الذي انطلق شطره الأول علىٰ منصة رقمية مفتوحة للباحثين تستدعي استحضار الحاجة للوقت الكافي لمشروع بهذه الضخامة، ولمزيد من الطاقات والكفاءات التي تساهم في بنائه وإتمامه وتدقيق شقه المتعلق بالمصطلحات ومراجعته، فقد أخذ معجم أوكسفورد ما يزيد علىٰ سبعين عاما منذ بدأت فكرته، وهو ثمرة جهد عشرات من العلماء واللغويين علىٰ رأسهم؛ ترنش وفورنيفال وكولريدج وموري، كان ثمرة جهد عشرات من المساعدين والمراجعين ومئات من المتطوعين، بلغ عددهم ما يقرب من ثمانمائة متطوع في كل من بريطانيا والولايات المتحدة أسهموا بدافع من حبهم للغتهم في جمع مواد المعجم، والشواهد الدالة علىٰ وجودها واستعمالاتها المختلفة عبر التاريخ وتسجيلها في بطاقات موحدة الشكل والبيانات زودتهم بها إدارة تحرير المعجم.[١]

(١) محمد حسن عبد العزيز، **المعجم التاريخي للغة العربية، وثائق ونماذج** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٨) ص ٤٥.





■ على سبيل الختم:

أما بعد، فإن هذه جملة مقترحات متواضعة غايتها العودة بالعربية إلىٰ سالف مجدها بعد أن يعود لمتكلميها الوعي بأهميتها، فإن الأمم إنما تتمايز بألسنتها بالدرجة الأولىٰ كما ذكر الفارابي في السياسة المدنية يعني «اللغة التي بها تكون العبارة».[1]

والأولويات اللسانية كما ظهر معنا لا تنفصل عن أولويات في السياسة والاقتصاد والاجتماع، لأنها كلّ متداخل، به تكون الكينونة أولا تكون، ولله در ابن حزم حين قال مجملا هذه الفلسفة: «إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم، فإنما يقيد لغةَ الأمة وعلومَها وأخبارَها قوةُ دولتها ونشاط أهلها وفراغهم. وأما من تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل، وخدنة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سببًا لذهاب لغتهم، ونسيان أخبارهم وأنسابهم، وبيود علومهم. هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة».[2]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) الفارابي أبو نصر، **السياسة المدنية** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤) ص ٧٠.

(٢) ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص ٣١.



اللسانيات في سياق اتصاليّ جديد: الرهانات وأوليات البحث

أ. د. حسين السوداني

■ ملخّص

نهدف من هذه الورقة إلىٰ دراسة الرهانات العلمية الحقيقية للباحث العربي في حقل اللسانيات اليوم، ونعالج ذلك انطلاقًا من إطار منهجيّ نوطِّئ فيه للمسألة برصد منزلة المنجَز العربي الحديث إزاء البحث اللساني الكوني، وذلك حتىٰ نبيّن درجة المواكبة العربية للناشئ الجديد في علوم اللسان في الكون، ثم ننتقل من ذلك إلىٰ تبيّن الأرضية التي تأسست في إطارها اللسانيات وتظلّ تعدّ رهان هذا العلم وأساس راهنيَّتِه وقدرته علىٰ مواكبة الحادث في ظواهر التواصل، وسيقتضي منا هذا الأمر أن ندْرس في قسم آخر من البحث الخصوصيات اللسانية والسيميائية للتواصل في الفضاء الاتصالي الجديد، وفي ضوء تلك المعطيات نخلص في القسم الأخير من الورقة إلىٰ تفصيل القول في الأولويات البحثية والرهانات العلمية للسانيات إزاء الواقع التواصلي الجديد.



Abstract

In this study, we examine the major scientific priorities in the Arabic research in the current field of linguistics. The paper explores three fields: First, we will compare what is achieved in contemporary Arabic research with the main concerns in modern linguistics, with the aim of assessing the extent to which Arab linguists are engaged in with the developments currently happening in the field. Second, we will shed light on the foundations of linguistics which will remain the cause of this discipline's success and spread. Third, we will explain the main properties of communication nowadays, which will help us to outline the challenges and possibilities for Arab linguists today.



■ مقدمة

استقرت للسانيات في التقدير العلمي المعاصر منزلة مفتاح العلوم في المباحث الإنسانية والاجتماعية، حتىٰ إنّ درجة الجدة العلمية والجدية الأكاديمية كثيرا ما تقاسان في الأوساط البحثية برصيد الدراسات من الخلفيات المنهجية اللسانية، فنشأت عن هذا التقدير قيمة اعتبارية للسانيات بوَّأتها منزلة الخلفية العلمية الصلبة في البحوث الإنسانية والاجتماعية الرصينة، علىٰ أن هذا العلم لا يعدو في أحيان كثيرة أن يكون مجرَّد مَزعم يزعمه صاحبه لادّعاء حداثة علميّة قد لا يكون له من شروطها ما يؤهله لإسهام حقيقي في البحث.

لذلك يتصاحب في الأوساط العلمية الغربية نشاطان علميان؛ الأول مخبريّ، وهو المتمثل في السياقات المعرفية التقنية لتوظيف المفاهيم والمناهج العلمية، والثاني رصديّ، وهو الذي يواكب حركة المعرفة العلمية، فيضبط سياقات توظيفها ويرشّد حركتها. ولهذا الوجه الثاني من النشاط العلمي قيمة منهجية مؤثرة في حياة العلوم، علىٰ أن الأوساط البحثية العربية كثيرا ما تنصرف إلىٰ استيراد النظريات العلمية دون أن تسيّج ذلك بإطار إبستيمولوجي يسبر حركة العلم وحياة النظرية.

وتقديرنا أنّ هذا الأمر أوكد في سياق اللسانيات، فلهذا العلم عمر يتجاوز القرن اليوم، علىٰ أن عمر اهتمام الإنسانية باللغة يساوي عمر الإنسانية نفسها. وإذا كان شأن العربي إزاء النظريات اللسانية هو عمومًا شأن المتلقي الذي يسعىٰ إلىٰ حسن التمثل أوّلًا، فإنّ رصد المسارات البحثية العربية قياسًا بنظائرها في العالم تقتضي من الباحث العربي أن يمعن النظر في رصيد أوساطنا البحثية من المنجز اللساني الحديث، فإذا تحقق للباحث تبصّر عميق بالمنجَز اتضحت له حركة المعرفة المختصة



في وسطه البحثي، وبذلك يتسنىٰ له تشكيل تصوّر لأولويات البحث في راهن العلم.

١- المنجَز العربي الحديث إزاء البحث اللساني الكوني

ما إن تقرر لعلم اللسانيات مكان ومكانة بين العلوم الاجتماعية في مطلع القرن العشرين حتىٰ انقادت له بقية العلوم مستعينة بأدواته المنهجية في تطوير أسسها النظرية وصياغة مفاهيمها. ولم يكن للسانيات أن تتحقق لها تلك الحظوة إلا عبر مسار تاريخيّ آل بالعلم اللساني إلىٰ أن يكون حاضنة منهجية ومفاهيمية لغيره من العلوم، فاستطاعت اللسانيات بمركزية موضوعها -وهو اللغة- أن تكون مركز كل العلوم التي لموضوعها علاقة باللغة علىٰ نحو مّا.

وبمقدور الباحث اليوم -وقد مضىٰ علىٰ استقرار العلم اللساني ما يربو علىٰ القرن- أن يراجع العدّ التصاعديّ لاندراج اللسانيات في غيرها من العلوم منهجا ومفاهيم، وهو أمر جسدت المقاربات البنيوية ذروته، حتىٰ إنّ الدارسين غدوا، بتشبّعهم بالبنيوية، يرون أنّها نهاية أفق اللسانيات، غير أنّ العلم اللسانيّ أبدىٰ من المرونة ما جعل البنيوية نفسها لا تكون إلا أساسا طُوّر فأثرىٰ بالموافقة بنيويات، وأثمر بالمخالفة تيارات لسانية أهمها ما يقوده نوام تشومسكي منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين وما تفرّع عنه من مقاربات نقدت آراء تشومسكي وطوّرتها علىٰ نحو ما.

ومن حرج الباحث العربي اليوم أنّه -إذ يروم الانخراط في حركية البحث اللسانيّ- يحدد موضعه من مسار اللسانيات في مدرجين متراكبين؛ أولهما راهن البحث اللغوي العربيّ من حيث الاهتمامات البحثية التي ينشغل بها الدارسون العرب، والثاني هو مسار الدراسات اللغوية في العالم. وفي المستويين قضايا كبيرة كثيرة؛ ففي المستوىٰ الأوّل لا يتكافأ



واقع الدراسات اللغوية العربية في المشرق والمغرب العربيين[١] بحكم معطيات تتعلق باختلاف الأطر الحاضنة للمعرفة اللسانية. وفي المستوىٰ الثاني يجد الباحثون العرب أنفسهم دائما محكومين بضرب من الاتّباع إزاء المنجَز اللساني الأوربي والأمريكي علىٰ نحو يضاهي تبعيتهم الحضارية والثقافية، ومن المنطقيّ أنّ الاكتفاء بالسير وراء سابق يجعل التابع كثيرا ما يحدّ أفق تعامله مع النظريات الجديدة بأن يُحسن فهمها وتمثّلها، فلا يبلغ طور توظيف المعرفة وتطويرها إلا نادرا.

علىٰ هذا الأساس، يحدد الباحث العربي موقعه ضمن إطارين: محلّيّ وكونيّ، وتكون حصيلة الإطارين بالضرورة أنه يسير في خطّ يوازي البحث اللساني الكونيّ، لكن علىٰ نحو غير متزامن من جهة، ودون انخراط حقيقي منتج في المستوىٰ الكوني من جهة أخرىٰ. والذي ينجم عن ذلك أنّ تأخر البحث اللسانيّ الكوني عن مواكبة الظواهر المعاصرة له يغدو تأخرا مضاعفا في السياق العربيّ؛ إذ التلقّي تابع بالضرورة لمنشأ المعرفة.

وللاستدلال علىٰ درجة التوازي بين الدراسات اللغوية العربية ونظائرها الغربية، يمكن رصد درجة التجديد في السياق العربي انطلاقا من لحظتين مفصليتين في تطور الدراسات اللغوية الحديثة، فالأولىٰ هي القرن التاسع عشر وما ارتبط به من دراسات تطوّرية، والثانية هي المنعرج السوسيريّ الذي نقد تلك المقاربات التطورية وأرسىٰ أسس المقاربة الآنية التي وطّأت لمنشأ البنيوية بكل اتجاهاتها في مطلع القرن العشرين.

---

(١) أشبعنا هذا الموضوع درسا في بحث بعنوان: أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي. انظر: حسين السوداني، **أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي**، رسالة أنجزت في إطار شهادة الدراسات المعمقة، إشراف: عبد السلام المسدي، مخطوط بكلية الآداب بمنوبة، تونس (١٩٩٧).

لقد ارتبط التجديد في الدراسات اللغوية العربية الحديثة بالثورة التي شهدتها العلوم الإنسانية في القرن التاسع عشر، وهو القرن المرتبط في أذهان المؤرخين للعلوم بانتشار منزعين بهما تحددت فلسفة المناهج المعرفية قاطبة؛ فأما أولهما فمنزع الوعي بأثر التاريخ وفعله في سيرورة الإنسان، وأما ثانيهما فمنزع البحث عن القوانين المتحكمة في كل الظواهر الطبيعية منها والإنسانية.[١]

في هذا المناخ العلميّ والحضاريّ تبلورت ونمت الاتجاهات المجددة في دراسة اللغات، وتقديرنا أنّ النهضة العلمية والصناعية في أوربا صاحبَها اكتشاف تدريجي متنام للخطر الجليل للمسألة اللغوية، وقد انطلق ذلك من حاجيات عمَلية صاحبت الاكتشافات الجغرافية الكبرىٰ، ثم تدرّج الأمر ليتمخّض عن أسئلة نظريّة شغلت الباحثين، حتىٰ خرجت المسألة اللغوية من ضيق الإطار الإقليميّ والاحتياجات العملية، وغدا الباحثون ينظرون في اللغة في إطار أوسع، أول تجلياته المقارنة بين الألسنة البشرية. فانطلاقا من الاكتشافات الجغرافية الكبرىٰ انفتح الأوربيون علىٰ لغات الشعوب الأخرىٰ وثقافاتها بفضل مستكشفين كانت المسألة اللغوية إحدىٰ الهواجس الأساسية في رحلاتهم، وهو ما يبينه تزفتان تودوروف (Tzvetan Todorov) علىٰ نحو سرديّ طريف في كتابه عن اكتشاف كريستوفر كولومبوس (Christopher Columbus) (١٤٥١-١٥٠٦) لأمريكا.[2] ولا يختلف الأمر عن ذلك مع سلَف كولومبوس ومعاصريه من المستكشفين الأوربيين مثل ماركو بولو (Marco Polo) (١٢٥٤- ١٣٢٤)، ماجلان (Ferdinand Magellan) (١٥٢١)، وفاسكو

(١) عبد السّلام المسدّي، **اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة** (الدّار التّونسيّة للنّشر، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب الجزائر- تونس، ١٩٨٦) ص ١٠٠.

(2) Tzvetan Todorov, *La Conquête de l'Amérique,* La Question de l'autre, éditions du Seuil, 1982.





دي غاما (Vasco da Gama) (١٤٩٧ – ١٥٢٤).

لذلك يقدّر المؤرخون للعلم اللسانيِّ الحديثِ بأنّ إرهاصات نشأة علم اللسانيات إنما بدأت في إطار هذا المثاقفة التي فرضتها الاكتشافات الجغرافية الكبرىٰ. فالذي يراجع تاريخ الدراسات اللسانية يجد أنّ البعثات العسكرية والجغرافية والعلمية قد مثلت إطارا مُهمّا حمل الأوروبيين علىٰ مقارنة ثقافتهم بثقافات الشعوب التي اطلعوا عليها، فكان لذلك أثران علميان مهمّان؛ أولهما نشأة الأنثروبولوجيا باعتبارها علما يدرس الإنسان من حيث هو كائن اجتماعي، فتأسس اتجاه بحثيّ في القرن التاسع عشر ينشغل بدراسة الشعوب لاسيما ما كان منها بعيدا عن أوروبا مركز الحضارة الحديثة. وتزامن ذلك مع شغف شديد لدىٰ الأوروبيين باكتشاف كلّ جديد والتطلع إلىٰ كل غريب قادم من بعيد، واختُصر ذلك في هالة تضفَىٰ علىٰ كلّ وافد غريب ماديا كان أو معنويا، فيوصف علىٰ سبيل الدهشة بأنه «exotic».

أما الأثر الثاني فيتمثل في عمليات مقارنة كانت بداياتها عفويّة وبسيطة انطلاقا من ملاحظات مستكشفين أوروبيين، ثمّ تطوّرت فكانت هذه المقارنات أرضية للدراسات التاريخية المقارنة في القرن التاسع عشر لاسيما بعد أن نشر فرانز بوب (Franz Bopp) (١٧٩١ – ١٨٦٧) باكورة بحوثه سنة ١٨١٦ بعنوان «عن نظام التصريف في اللغة السنسكريتية مقارَنـًا بنظيره في كل من اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية». فمن البدايات الأولىٰ للمنهج التاريخي المقارن ما قام به الأب الفرنسي كوردو (Gaston Laurent Coeurdoux) (١٦٩١ – ١٧٧٩) حين أعلن سنة ١٧٦٧ عن العلاقة بين السنسكريتية واليونانية واللاتينية ثم نشر ذلك في بحث أظهره للناس قُبيْل وفاته. وبالتزامن مع ذلك أبدىٰ السير وليام جونز Sir William Jones (١٧٤٦ – ١٧٩٤) القاضي بالمحكمة العليا بالبنغال إشارة لغوية دقيقة ما إن ذكرها في تقرير له سنة ١٧٨٦ حتىٰ أذكت روح البحث العلمي



المقارن في لغات الشعوب في مطلع القرن التاسع عشر، ومفاد ملاحظة وليام جونز؛ أنّ السّنسكريتية واليونانيّة واللاّتينيّة بينها أوجه قرابة قويّة لا يمكن أن تُردّ إلىٰ محض الصّدفة.

علىٰ هذا النحو كان احتكاك الأوربيين بغيرهم من الشعوب مقدمة لنهضة علوم اللسان والإنسان، وهي النهضة التي نَدِين إليها بما حصل من تطور في العلوم الإنسانية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

لقد تأسست الضوابط المنهجية للمقاربة التطورية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في وجهيها التاريخي والمقارن انطلاقا من مسارات بحثية تنْظمها خلفية منهجية واحدة هي فكرة التطوّر، ولكنّ مبدأ التطوّر تجلىٰ في دراسة الظواهر اللغوية والإنسانية بخلفيتين منهجيتين من أرومة واحدة، ولكنّ مآلاتهما البحثية مختلفة، فقد ارتبط الخوض في تطوّر اللغات بمجموعة من الخيارات المنهجية التي تكرست حتىٰ غدت بمثابة الأعراف البحثية الضاغطة، وحسْب الباحث من ذلك أمران؛ أولهما بعض الخيارات المدرسية التي غدت بمثابة التقليعات التي ينبغي أن يلتزم بها المقبلون علىٰ البحث اللساني، فمن ذلك أنّ تعلم اللسان السنسكريتي غدا يعدّ بمثابة الشرط لمن يروم التخصص في قضايا اللغة. والأمر الثاني هو اتجاه الباحثين إلىٰ البحث عن اللغة التي يُفترض أنها اللسان الأقدم، ومن كلّ ذلك خرج الباحثون من دائرة العلم إلىٰ تهويمات ليست من روح العلم في شيء، حتىٰ إن الجمعية اللسانية الفرنسية قررت حظْر البحث في أصل اللغات في إطار أكاديمي بداية من سنة ١٨٦٦.[1]

(1) Deborah Levine Gera, *Ancient Greek Ideas on Speech, Language, and Civilization*, Oxford University Press, 2003, p IX.

ولكنّ الضابط المنهجيّ الذي ظلّ أجْلىٰ أثرا وأجلّ خطرا علىٰ دراسات الباحثين هو أنّ فكرة التطوّر التي سادت في القرن التاسع عشر في ألمانيا ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمناخ العلمي السائد في القرن التاسع عشر في سياق علوم الأحياء لاسيما بعد نشر داروين لكتابه «أصل الأنواع»، وهو الكتاب الذي لقي إقبالا منقطع النظير حتىٰ غدا دستور الدراسات التطوّرية، وانتهىٰ الأمر في دراسة اللغة إلىٰ مقاربتها من حيث هي ظاهرة طبيعية خاضعة لقوانين التطوّر الطبيعي، مع ما يعنيه ذلك من اعتبار اللغة كائنا طبيعيا تنسحب عليه نواميس الحتمية الطبيعية، فلذلك نجد أنّ ما صاغه جاكوب غريم من قوانين صوتية ظلّ مشروعا منفتحا حتىٰ اكتمل بمجهودات خَلَفه الذين كوّنوا حلقة النحاة الجدد (Neogrammarians) لاسيما مع كلّ من كارل بروغمان (Karl Brugmann) (١٨٤٩-١٩١٩)، وهيرمان أوستوف (Hermann Osthoff) (١٨٤٧-١٩٠٩)، وأوغست لسكيان (August Leskien) (١٨٤٠-١٩١٦).

وبضرب من التراكم والتطوّر تأسست في القرن التاسع عشر مقاربة تاريخية تطورية للغة، أساسها النظريّ أنّ اللغة كائن حيّ ينطبق عليه ما ينطبق علىٰ الظواهر والكائنات الطبيعية من نواميس الحياة، ولقد سادت هذه الفكرة الدراسات اللغوية متأثرة في ذلك بازدهار علوم الأحياء لاسيما بعد ظهور كتاب شارلز داروين (Charles Darwin) (١٨٠٩-١٨٨٢) عن أصل الأنواع (On the Origins of Species) سنة ١٨٥٩.[1] وهو الكتاب الذي صدرت منه إلىٰ حدود ١٨٩٠ تسع وثلاثون طبعة. وقد لقي المنظور الدارويني تطبيقات مبكرة له في سياق اللغة انطلاقا من بحوث دارسين مثل شلايشر (Kurt Von Schleicher) (١٨٨٢-١٩٣٤) في سعيه إلىٰ صياغة مشجَّر للألسنة البشرية.

(1) Charles Darwin, *On the Origin of Species by Means of Natural Selection, or the Preservation of Favoured Races in the Struggle for Life*, London, 1959.



من كلّ ذلك استقرت فكرة التطوّر عمادا لدراسة اللغة في لسانيات القرن التاسع عشر بشقيها المتمثلين في اللسانيات التاريخية والنحو المقارن. وغدا البحث عن القوانين المتحكمة في التطوّر العمود الفقريّ لبحوث الدراسين. وخلال هذه الفترة رسخ تصور للغة في تقدير اللسانيين ظاهرةً طبيعية تنطبق عليها نواميس الطبيعة، فاللغة من منظورهم تولد ثم تنمو ويشتد عودها ويعتريها ما يعتري الكائنات الطبيعية من ضعف وقوّة، ثم تكبر فتهرم وتتداعىٰ للاندثار والتلاشي، فتكتمل دورتها الطبيعية.

وهذا المنظور التطوّري الذي ساد مناهج البحث في ألمانيا سرعان ما انتقل إلىٰ الأوساط الأكاديمية لا في أوربا وحدها، بل وفي غيرها من الأوساط الجامعية والعلمية بما فيها الأوساط العربية، وسنبيّن لاحقا كيف أنّ الدراسات اللسانية العربية ظلت متأثرة خلال النصف الأوّل من القرن العشرين في الوجه التحديثي منها بهذا المنهج التاريخي الوافد من ألمانيا حتىٰ استقرّ ظنّ في الأوساط البحثية العربية أنّ ذلك هو ما يكوّن علم اللسانيات.

وإذ نذكر هذه المسارات العلمية فلنبيّن أنّ للمعرفة المختصة ضوابط تحكم حركتها عبر التاريخ، وذلك انطلاقا من قنوات هجرة تتيح حركة المعارف وتحدّد فضاءات اشتغالها، فالذي يراجع تاريخ الدراسات اللغوية يجد أنّ الدرس اللغوي التاريخي المقارن حاز مرتبة الإطار المرجعي لما سواه في القرن التاسع عشر، فصار سلطة منهجية ضاغطة، ولم يخرج الدارسون من أسر هذه المقاربة المنغلقة إلا مع فردينان دي سوسير حين أرسىٰ قواعد منوال تفسيريّ جديد متأثرا في ذلك بصعود العلوم الاجتماعية والتاريخية لاسيما انطلاقا مما كتب إيميل دوركايم (Émile Durkheim) (١٨٥٨-١٩١٧) في دراسته للأبنية الاجتماعية. فقد أرجع سوسير أوجه الحيف والشطط في لسانيات القرن التاسع عشر إلىٰ الخطأ في اعتبار اللغة ظاهرة طبيعية، إذ اللغة ظاهرة تاريخية اجتماعية؛ ولذلك تخضع لقوانين

المجتمع والتاريخ لا لقوانين الطبيعة. وهو ما يقتضي إخضاع تصورنا لمفهوم التطوّر لإطار نظريّ جديد، من أسسه إحلال الحتمية التاريخية محلّ الحتمية الطبيعية في المنوال التفسيري الجديد الدارس للغة. والفرق بين السياقين أنّ الظواهر المحتكمة إلىٰ حتمية طبيعية لا سلطان للإنسان بأن يتدخل في مساراتها، ومثال ذلك فيزيولوجيا الكائن البشري، فالإنسان يولد رضيعا فطفلا فشابا فكهلا وينتهي بالهرم والموت، ولا يمكن قلب هذا المسار. أما الظواهر التاريخية، فتنسحب عليها قوانين التاريخ، ولذلك تتسم بخصيصتين؛ أولاهما قيامها علىٰ هامش توقع أقلّ من الذي تخضع له ظواهر الطبيعة، وأما الخاصية الثانية فتتمثل في أنّ للقرار البشري قدرة علىٰ تحويل مساراتها والتحكم فيها إبطاء أو تسريعا، وفي أحيان كثيرة إماتةً أو إحياءً. ومثال ذلك في اللغة أنّ من الألسنة ما مات ولكنه أُحييَ بقرار كالعبرية التي تقرر إحياؤها لتكون لسان دولة إسرائيل عند قيامها سنة ١٩٤٨، ومن الألسنة ما يكون حيا، فيتخذ أصحاب القرار حكما لإحلال غيره محله، كالذي وقع في الاتحاد السوفيتي وفي فيتنام وكوريا، إذ تقرر في كل منها أن يوحّد الدولةَ لسانٌ رسميٌّ واحد، ويكون غيره مما يلهج به الناس في درجة ثانية.

علىٰ هذا الأساس، يعدّ الدرس السوسيري في اللسانيات حدثا تعديليا مهمّا في تاريخ فكرة التطوّر، علىٰ أنّ الدرس السوسيريّ نفسه لم يكن ظهوره باليسير، ناهيك أنّ سوسير واكب غلواء الدراسات التاريخية في ألمانيا وكان له رأي فيها، فقد أتمّ سوسير دراسته الثانوية في جنيف ودرَس لمدة سنةٍ الألسنة اللاتينية والإغريقية والسنسكريتية. وفي سنة ١٨٧٦ انتقل إلىٰ ليبزغ حيث أشهر جامعة في تدريس الفيلولوجيا. وقد جسّدت المدة التي قضاها في ليبزغ مع الإقامة القصيرة التي قضاها في برلين الفترة الأساسية في تحصيله العلمي، فقد استطاع الاطلاع علىٰ السنسكريتية والإيرانية والليتوانية وكلاّ من الإيرلندية والسلافية القديمتين. وكانت له خلال ذلك مساهمة فعالة في الجدل العلمي الذي كان يقوده النحاة الجدد

مثل كارل بروغمان (Karl Brugmann) (١٨٤٩-١٩١٩)، وهيرمان أوستوف (Hermann Osthoff) (١٨٤٧-١٩٠٩)، وأوغست لسكيان (August Leskien) (١٨٤٠-١٩١٦). وفي سنة ١٨٧٧ تقدم سوسير إلىٰ الجمعية اللسانية بباريس بمقال طوّره لاحقا ليكون موضوع مذكّرة بحث قدَّمه وعمرُه ٢١ سنة في ليبزغ عن «النظام الأوّلي للحركات في الألسنة الهندية الأوروبية».[1] وبعد سنتين ناقش أطروحة دكتورا عن «استعمال المضاف المطلق في اللسان السنسكريتي».[2]

وإذ نذكر هذه المعطيات فلنبين أنّ فردينان دي سوسير قد استطاع نقد اللسانيات الألمانية من الداخل، فكان نقده لها نقد الملمّ بسياقها وأسسها من جهة والعارف بأهمّ نقاط ضعفها من جهة ثانية. ولبيان درجة الغلوّ التي أصبحت عليها المقاربة التاريخية المقارنة في ألمانيا يمكن للباحث أن يستدلّ بالمسيرة العلمية لسوسير نفسها علىٰ ذلك. فقد أورد توليو دي مورو في حواشيه علىٰ دروس سوسير أن الخصومة احتدّت بعد الاعتراض الشّديد الذي أبداه أوستوف (Hermann Osthoff) (١٨٤٧-١٩٠٩) رافضا مقولة النّظام عند سوسير، ثمّ النّقد الذي أنجزه وارتبورغ (Wartberg) لتمييز سوسير بين الآنية والزّمانيّة.

علىٰ هذا الأساس نوافق الرأي الذي يرىٰ أنه بِاستثناء سترايتبورغ (Wilhelm Streitberg) (١٨٦٤-١٩٢٥) ويونكر (Junker) ولومل (Lommel) (١٨٨٥-١٩٦٨) مترجم دروس سوسير، فإنّ من أسهموا في نشر أثر سوسير في الدّول الناطقة بالألمانيّة كانوا من خصومه؛ من ذلك أنّ

(1) Ferdinand de Saussure, *Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes.* Leipsick: B. G. Teubner, 1879. In-8, p 303.

(2) Ferdinand de Saussure, *De l'emploi du génitif absolu en sanscrit,* Impr. J.G. Fick, Genève, 1881.

وارتبورغ نقد عدّة مرّات تمييز سوسير بين الآنيّة والزمانيّة، كما أنّ أمار (Karl Ammer) (١٩١١-١٩٧٠) وروجر (K. Rogger) نقدا عدّة مسائل من دروس سوسير (...) وإنّما أعارت الجامعات الألمانيّة لسوسير بعض الاهتمام بعد الحرب العالميّة الثانيّة.[1]

في ضوء ذلك، يتضح للباحث في تاريخ العلوم أنّ النظريات المعرفية إذ تستقر في الأطر البحثية والأكاديمية تصبح في كثير من الأحيان بمثابة الحاضنة المنغلقة التي لا تقبل ما يكون من غير أرومة تصوراتها المنهجية والعلمية، وهو أمر له أثران جليلان؛ أولهما أن الأطر البحثية كثيرا ما تكوّن سياجا للنظرية يعزلها عما يمكن أن يحققه لها غيرها من النظريات من تعديل وإغناء، وأما الأثر الثاني فيتمثل في أنّ كلّ إطار علميّ تتوفر له قنوات هجرة لمقولاته وتصوراته، وهذه القنوات كثيرا ما تغدو قيدا للنظرية يمنع الأطر التي تنتشر فيها من أن تستقبل غير تلك النظرية، وهو الأمر الذي راج لدىٰ جيل الرواد العرب المجددين في البحث اللغوي، إذ استقر في أذهان الكثير منهم أنّ اللسانيات هي المنهج التاريخيّ دون ما سواه.

لقد أفضنا القول في مسار التخلّقات التي وطّأت لتبلور المقاربات التاريخية في القرن التاسع عشر، وإنما ذلك لنبيّن أنّ قوانين المقارنة التي استقرت في القرن التاسع لم تتبلور منقطعة عمّا قبلها ولم تنشئها صدفة. فإذا قارنا ذلك بالإطار العربيّ، فإنّ التجديد قد ارتبط في القرن التاسع عشر بالإطار النظري التطوّريّ، وهو مسار بلغ أوجه مع ظهور كتاب شارل داروين.[٢]

(1) Ferdinand de Saussure, *Cours de linguistique générale*, préparée par Tulio de Mauro (Paris: Payot, 1974), p 374-375.

(٢) يعدّ كتاب داروين عن أصل الأنواع دستور الدراسات التطورية في القرن التاسع عشر، فما إن ظهر سنة (١٨٥٩) حتىٰ تُرجم إلىٰ عدة لغات، وكثير من هذه الترجمات أنجز في حياة=



وقد كان الفضل للطبيب اللبناني شبلي شميل (١٨٦٠ -١٩١٧) في ترجمة كتاب داروين وإصداره سنة ١٨٨٤ بعنوان «فلسفة النشوء والارتقاء» معزَّزا بمجموعة من البحوث التي يذهب فيها مذهب داروين والفلسفة الوضعية. ويعدّ شبلي شميل عينة من إطار المثاقفة في المخيال العربي في القرن التاسع عشر، فقد ارتبط التجديد بشكل عام بأوروبا أساسا. وفي هذا الجانب نجد أنّ الاتصال كان أسبق وأرسخ وأوضح بين منطقة الشام وأوروبا، فقد كانت منطقة الشام مهيّأة أكثر من غيرها للاتصال النشط بالغرب الأوروبي، ولا يفسَّر ذلك بالقرب الجغرافي فحسب، بل كذلك بعوامل ثقافية منها تأصُّل هذا التواصل بحكم عامل الدين نفسه، فالوجود الديني المسيحي في الشام كان أحد العوامل التي تحيّد الحاجز النفسي الذي قد يعوق التواصل أو يبطئه.

كان المسيحيون العرب في منطقة الشام السباقين إلىٰ التفاعل الثقافي والعلميّ مع أوروبا بحكم عوامل لعل أهمها عامل الدين، فقد كانت النخب المسيحية الأكثر انفتاحا علىٰ أوروبا. فلذلك نجد أنه بالتّوازي مع انتشار المقاربات التطورية في أوروبا نشأ توجّه في البلاد العربيّة محاولا دراسة اللّغة العربيّة من وجهة نظر تاريخيّة مقارنة، وقد تجسّد هذا التّوجّه في لبنان أساسا حيث كان الاتّصال بالغرب نشيطا[1]، ومن أعلام هذا الاتّجاه جرجي زيدان (١٨٦١-١٩١٤) فقد أنجز في هذا المضمار بحثا عن حياة اللّغة العربيّة في أطوارها المختلفة بدءًا بالعصر الجاهليّ وانتهاء بعصر النّهضة الحديثة، وعنوان كتابه هو «اللغة العربية كائن

=داروين وبإيعاز وإشراف منه، فمن ذلك الترجمة إلىٰ الفرنسية (١٨٦٢) والهولندية (١٨٦٠)، والروسية والإيطالية (١٨٦٤)، والسويدية (١٨٧٤) والدنماركية (١٨٧٢) والبولونية (١٨٧٣)، والنمساوية (١٨٧٣)، والإسبانية (١٨٧٧)، والصربية (١٨٧٨). فلم يمرّ عشرون عاما علىٰ ظهور الكتاب إلا وقد ظهرت له حوالي ثلاثين ترجمة.

(١) لمراجعة ملابسات الاتّصال النّشيط وظروفه انظر: عبد الله صولة ومحمد القاضي، **الفكر الإصلاحي عند العرب في عصر النهضة، القسم الأوّل** (تونس: دار الجنوب للنشر، ١٩٩٢).



حيّ»، وقد صدّر البحثَ بتمهيد عن نواميس الحياة وجريانها على اللّغة. ولهذا الكتاب أهمية خاصة فيما نحن بصدده؛ فرغم قلة ذات اليد أبدى جرجي زيدان نبوغا وتطلعا إلى المعرفة، وتجلى ذلك انطلاقا من رغبته في الاحتكاك بخريجي الكلية الأمريكية ورجال الصحافة وأهل الفكر من معاصريه، ومنهم يعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧)، وفارس نمر (١٨٥٦ - ١٩٥١)، وسليم البستاني (١٨٤٨ -١٨٨٤)، ونخصّ بالذكر الناقد اللغويّ اللبنانيّ إبراهيم اليازجي (١٨٤٧ -١٩٠٦).

وتتجلى الخلفية اللغوية التاريخية لدى جرجي زيدان بشكل واضح انطلاقا من كتاباته اللغوية التي تبدو فيها خلفية تاريخية تنسجم ورصيدَه المهم من الروايات التاريخية؛ فلجرجي زيدان ثلاثة كتب في اللغة؛ أولها صدر ببيروت في ١٨٨٩ بعنوان «الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية»، والكتاب الثاني في أربعة أجزاء، وعنوانه «تاريخ آداب اللغة العربية» وقد صدر بمصر في ١٩١١، والكتاب الثالث عنوانه «اللغة العربية كائن حي» وقد صدر ببيروت في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

وممن حذوا حذو جرجي زيدان نذكر أنستاس ماري الكرملي (١٨٦٦- ١٩٤٧)، وإبراهيم اليازجي (١٨٤٧-١٩٠٦)، وشكيب أرسلان (١٨٧١ -١٩٤٦)، وجبر ضومط (١٨٥٩-١٩٣٠)، وقد تزامن مع هذا الاتجاه التاريخي بروز بعض العائلات التي عُرفت بنشاطها المعجميّ، فظهر سنة ١٨٦٩ معجم «محيط المحيط» لبطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣)، ثم الطبعة الأولى من تاج العروس للزبيدي (١٧٣٢-١٧٩٠) سنة ١٨٨٨، فمعجم «أقرب الموارد» لسعيد الشرتوني (١٨٤٧ -١٩١٢)، ومعجم البستان لعبد الله البستاني (١٨٥٤-١٩٣٠).[1]

---

(١) حسين السوداني، **أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي**، مرجع سابق، مخطوط بكلية الآداب بمنوبة، تونس (١٩٩٧).



لقد كان هذا الإطار الحضاري والثقافي هو الموجه العام لروح التجديد في الدراسات اللغوية، وهو ما يتجلىٰ في مصر انطلاقا من البعثات الطلابية الأولىٰ إلىٰ أوروبا، ويعدّ رفاعة رافع الطّهطاويّ (١٨٠١-١٨٧٣) أهمّ رواد التجديد في القرن التاسع عشر فيما نحن بصدده. ومن الطريف في مسيرة الطهطاوي أنه أُرسل بترشيح من الشيخ حسن العطار (١٧٦٦-١٨٣٦) ليؤُمّ بعثة الأربعين طالبا الذين أرسلهم محمد علي باشا للدراسة في فرنسا سنة ١٨٢٦، بيد أنّ الطهطاوي فاق رفاقه في الاطلاع علىٰ المجتمع الباريسيّ وفي الإلمام بأسس نهضة فرنسا وقتئذ. وبعد عودته إلىٰ مصر اشتغل بالترجمة في مدرسة الطب، فسعىٰ إلىٰ تطوير مناهج تدريس الطبّ فيها، وفي ١٩٣٥ أسس مدرسة الترجمة التي أصبحت تسمىٰ لاحقا مدرسة الألسن، فكانت حاضنة لغوية علمية لتدريس الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والتركية والفارسية بالإضافة إلىٰ المواد الدراسية الأخرىٰ. وقد كان الطهطاوي شديد الإعجاب بالمناهج التعليمية في فرنسا، وهو ما عبّر عنه بما كتبه في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»[1]، وجعل لتجديد مناهج التدريس كتابين أحدهما بعنوان «مَبَاهِجِ الأَلْبَابِ المِصْرِيَّةِ فِي مَنَاهِجِ الآدَابِ العَصْرِيَّةِ»[2]، والثاني بعنوان «المُرْشِدُ الأَمِينِ لِلْبَنَاتِ والبَنِينِ».[3]

ويمكن تنزيل المسألة اللغوية في فكر الطهطاويّ في إطار عام هو الإطار الإصلاحيّ، وداخل هذا الإطار الذي رأىٰ الطهطاوي أن التعليم هو المعوَّل عليه في تحقيق أسباب النهضة، فالواضح في فكر الطهطاويّ أنه كان مسكونا بتطوير مناهج التعليم عموما ومناهج تعليم اللغة العربية

(١) رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢).

(٢) رفاعة رافع الطهطاوي، **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية** (لبنان: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

(٣) رفاعة رافع الطهطاوي، **المرشد الأمين للبنات والبنين** (القاهرة: مطبعة المدارس الملكية، ١٨٧٢).



خصوصا، فليست المسألة اللغوية سوىٰ مكوّن من مكونات هذا الإطار العامّ. فقد حُمل الطهطاوي بانبهاره بالتعليم في فرنسا إلىٰ ريادة حركة تجديد في مناهج التعليم علىٰ النحو الذي فصّلناه سابقا.

وداخل هذا الإطار كان تيسير تعليم العربية هاجسا أساسيا لدىٰ الطهطاوي؛ إذ أنجز محاولة لتبسيط قواعد العربيّة وتقريبها من خلال كتاب وضَعه محاكيا فيه الفرنسيّين في أنماط تعليمهم، وهو: التّحفة المكتبيّة في تقريب اللّغة العربيّة.[1] فوضع بذلك اللّبنات الأولىٰ لتيّاريْن مهمّين في القرن العشرين، هما حركة إحياء النّحو وحركة تيسير النّحو. ومن ثمّ تحدّدت معالم الدّرس اللّغويّ في القرن العشرين متمثّلا في الاتّجاه التّاريخيّ المقارن والمنحىٰ التّعليميّ التّيسيريّ، وممّا حدث في مطلع القرن العشرين أنّ هذه الاتّجاهات تدعّمت بإشراف المؤسّسة وحُظوة الدّولة، فتوفّر لها المناخ العلميّ الأوفق للانتشار.

إن هذا الإطار العامّ هو ما مهّد لما نشأ لاحقا من اتجاهات بحثية في القرن العشرين لاسيما بعد أن وقع تبني هذه الاتجاهات في أطر مؤسسية رسمية، والمثال الأبرز لذلك أن الجامعة المصرية قد تأسست منذ البداية علىٰ تعاقد مع الجامعة الألمانية، وبمقتضاه استقطبت مجموعة من المستشرقين الألمانيين لتدريس علوم اللغة علىٰ المنهج السائد في ألمانيا، ومن أبرز هؤلاء المستشرقين جوتهالف برجشتراسر (Gotthelf Bergsträs-ser) (١٨٨٦-١٩٣٣)، ولودفيك ريتشارد أنو ليتمان (Ludwig Richard Enno Littmann) (١٨٧٥-١٩٥٨)، وآرثر شاده (Arthur Schaade) (١٨٨٣-١٩٥٢)، وبول كراوس (Paul Kraus) (١٩٠٤-١٩٤٤).

(١) رفاعة رافع الطهطاوي، **التّحفة المكتبيّة في تقريب اللّغة العربيّة** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٨٧٠).



ويعود الاهتمام بالدراسات اللغوية المقارنة إلىٰ تأسيس الجامعة الأهلية سنة ١٩٠٨؛ وهو اهتمام تدعم لمّا تولت الدولة أمر الجامعة سنة ١٩٢٥ فكان علم اللغة التاريخي المقارن للغات السّاميّة من المواد الأساسية التي تدرس بقسم اللغة العربية واللغات الشرقية بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وكان المشرفون علىٰ تدريس علم اللغة المقارن أساتذةً ألمانيين هم أعلام الدراسات السّاميّة المقارنة في ألمانيا الذين استدعتهم الجامعة للتدريس بها.[1] وكان هؤلاء يدرسون بالمنهج الذي استقر في الجامعة الألمانية، وتولوا تدريس علوم اللغة في قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية ثم جامعة فؤاد الأول وجامعة القاهرة، وكان منهم مراد كامل وفؤاد حسنين علي وخليل نامي ومحمود فهمي حجازي.[2]

وقد تعزز الانفتاح علىٰ اللسانيات لما أمسك بأمور الجامعة في مصر مجموعة من المدرسين الباحثين هم ممن أوفدتهم الجامعة المصرية إلىٰ الجامعة الإنجليزية، وهذا الجيل التالي لجيل الرواد يتكون من أبناء مدرسة لغوية واحدة هي مدرسة لندن التي أسسها العالم اللغوي الإنجليزي جون روبرت فيرث (John Rupert Firth) (١٨٩٠-١٩٦٠)، إذ تخصص أكثرهم في علم اللغة أو أحد فروعه في جامعة لندن. وبعد عودتهم من بعثتهم اتجهوا إلىٰ التدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية، ففي دار العلوم كان عبد الرحمن أيوب وتمام حسان وكمال محمد بشر، وفي جامعة الإسكندرية كان محمود السعران.

(١) حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)، ص ١٣٩-١٤٠.

(٢) محمود فهمي حجازي، «**اتجاهات البحث اللغوي في مصر المعاصرة**»، في: مجموعة مؤلفين، **اللسانيات واللغة العربية**، سلسلة اللسانيات ٤ (تونس: منشورات الجامعة التونسية/ مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس، ١٩٨١)، ص ٣٦١.

إنما جرّنا إلىٰ هذا التفصيل التاريخي أنّ قنوات هجرة المعرفة ذات سلطان علىٰ سياقات تلقيها، فإنّ الذي يراجع المسارات التي أطّرت الاطلاع العربي علىٰ اللسانيات يرىٰ أن من آثار قنوات هجرة المعرفة تأخر الفضاءات العلمية العربية عن السائد في الأوساط الغربية، وهو أمر يمكن قياسه ببعض الروائز الدقيقة مثل الترجمة، والمثال الأبرز لذلك أن دروس فردينان دي سوسير -وهي التي تعدّ في اللسانيات بمنزلة كتاب سيبويه في النحو- قد ظهرت في كتاب خلال العقد الثاني من القرن العشرين، ولكن الكتاب لم يترجم إلىٰ العربية إلا في أواخر العقد التاسع من القرن العشرين.(١)

علىٰ هذا الأساس يمكن قياس المنجَز العربي إزاء البحث اللساني الكوني انطلاقا من خمس مسائل؛ أما المسألة الأولىٰ، فإنّ اتجاهات البحث اللغوي العربي المعاصرة تتقفىٰ أثر الدراسات الغربية علىٰ نحو لا يعكس دائما تفاعلا علميا حقيقيا بين السياقين الغربي والعربي، ولذلك ظلّ الإقبال العربي علىٰ اللسانيات محكوما بنفس ما يحكم الاتصال

---

(١) نشر ألبار سيشهاي (Albert Sechehaye) (١٨٧٠-١٩٤٦)، وشارل بالي (Charles Bally) (١٨٦٥-١٩٤٧)، دروسَ سوسير (١٩١٦)؛ فتُرجمت إلىٰ اليابانية (١٩٢٨)، وإلىٰ الألمانية (١٩٣١)، وإلىٰ الروسية (١٩٣٣)، وإلىٰ الإسبانية (١٩٤٥)، وإلىٰ الإنكليزية (١٩٥٩) ثم (١٩٨٣)، وإلىٰ البولونية (١٩٦١)، وإلىٰ المجرية والإيطالية (١٩٦٧)، وإلىٰ الإستونية (٢٠١٧). أما إلىٰ العربية فقد ظهرت للكتاب خمس ترجمات، هذه الترجمات هي: دي سوسور، علم اللّغة العامّ؛ دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة؛ دي سوسير، فصول في علم اللّغة العامّ؛ دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام؛ دي سوسّر، محاضرات في الألسنيّة العامّة؛ فردينان دي سوسور، علم اللّغة العامّ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلبي (بغداد: دار آفاق عربيّة، ١٩٨٥)؛ فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة (تونس- ليبيا: الدّار العربيّة للكتاب، ١٩٨٥)؛ فردينان دي سوسير، فصول في علم اللّغة العامّ، ترجمة أحمد نعيم الكراعين (الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٨٥)؛ فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، ترجمة عبد القادر قنّيني، مراجعة أحمد حبيبي (الدّار البيضاء: أفريقيا الشّرق، ١٩٨٧)؛ فردينان ده سوسّر، محاضرات في الألسنيّة العامّة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النّصر (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٦).



بالغرب في السياقات الحضارية والمادية، وذلك فيما أصبح يسمىٰ فكر النهضة.

وأما المسألة الثانية فتتمثل في أن التبعية الزمنية للاطلاع العربي علىٰ النظريات تؤول إلىٰ تبعية علمية، فما إن تتمثل أجيال الباحثين نظرية حتىٰ تكون قد نوقشت في منشئها، فيقتصر جهد الباحث العربي في كثير من الأحيان علىٰ تمثل أوجه النقاش.

وتتمثل المسألة الثالثة في أنّ عمق التراث العربي في قضايا اللغة يجعل الباحث العربي في قضايا اللسانيات محكوما بهاجس المقارنة ، فما إن ينخرط في هذه المقارنة حتىٰ يخرج من الدائرة العلمية الوصفية إلىٰ المفاضلة علىٰ نحو يخرجه إلىٰ دائرة الأيديولوجيا.

وأما المسألة الرابعة، فإنّ هاجس التمثل جعل اللغويين العرب يقفون في مستوىٰ تقديم النظريات اللسانية تقديما مدرسيا، فلا يتجاوز الباحث في أكثر الأحيان مجرد العرض، إما وفق اجتهاد شخصي، وإما علىٰ منوال كتب التبسيط الغربية نفسها، والمثال الأبرز لذلك أن تقديم لسانيات سوسير لم يكد يتجاوز التقاليد الغربية في توزيع المفاهيم إلىٰ ثنائيات وثواليث.

ومن كل ذلك تنشأ المسألة الخامسة، وهي المتمثلة في أنّ عدم سير الباحث العربي سيرا محاذيا مواكبا للسانيات في العالم هو ما يجعل الدراسات العربية دون مرتبة الإبداع الذي يحقق إسهاما حقيقيا في المعرفة الكونية.

إن النظر إلىٰ المعرفة اللسانية بعين الذي يكتفي بالتقديم أمر ضروريّ، ولكنه يظل استجابة لحاجة مدرسية ولا يحقق إسهاما حقيقيا في المعرفة، ولذلك نرىٰ أن الباحث العربي اليوم بحاجة إلىٰ أن يكون له إسهام فاعل في الدوائر العلمية العالمية انطلاقا من مناقشة النظريات

العلمية وتطويرها وإيجاد تطبيقات منهجية لها، وهذا الوجه من التفاعل هو ما نراه كفيلا بالخروج من دائرة السلبية والتبعية إلىٰ الإنتاج والإسهام.

إن المساحة المشتركة التي يمكن، من وجهة نظرنا، أن تكون أرضية يبني عليها الباحث العربي اليوم إسهامه في اللسانيات هي تحديد الموضوع، فقد تطوّرت وسائط التواصل حتىٰ غدا تطوير مناهج دراسة التواصل أمرا ضروريا، ومما يسوّغ للمبادرة بدراسة الموضوع في البيئة العربية أن أثر وسائط التواصل الحديثة في وجهها التقني قد شهد أثره في البيئة العربية علىٰ نحو واسع يتجاوز أثر هذه الوسائط في البيئة التي أنتجتها، ومن أبرز أدلة ذلك أثر هذه الوسائط الحديثة في الثورات العربية.

٢- اللسانيات وتثوير الموضوع

من الأساسيات التي بنيت عليها اللسانيات منذ البداية تثوير الموضوع، وقد تجلىٰ ذلك منذ الكتابات التأسيسية؛ والذي يراجع نشوئية اللسانيات يخلص إلىٰ أنّ دروس سوسير ظهرت وقد استقرت في أعراف الباحثين أنّ المكتوب هو وحده الحَريّ بأن يكون موضوعا للسانيات، فكان أن صدّر سوسير محاضراته بقسم مهمّ غدَا من مسلمات البحث من بعده، وهو الذي أُورد في دروسه المطبوعة بعنوان «أولوية المنطوق علىٰ المكتوب»، وأساس الأمر أنّ الفيلولوجيا التي واكبت نشأتها ظهور المطبعة أوْلت التراث المكتوب سلطة فيما ينظر فيه الفيلولوجيون، فاستقر في الأعراف البحثية استبعاد ما كان منطوقا من تراث الشعوب. والحق أنّ الإقصائية يكتنفها سياق علمي وحضاريّ عامّ، هو السياق الذي يستبعد تراثا ويثبت آخر، فكان من مخرجات ذلك أنْ تشكلت الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر علىٰ مجموعة من المسلمات والأفكار المسبقة عاقتها عن التقدم، فبناء المناويل النظرية علىٰ هذا الأساس يخرجها من الوصفية إلىٰ المعيارية، ولذلك انتظرت الأنثروبولوجيا ردحا من الزمن حتىٰ تخرج من معياريتها، وكان الفضل في ذلك إلىٰ استعارة المفاهيم اللسانية



في دراسة الظواهر الإنسانية. وهذه المعيارية هي ما جعل الأنثروبولوجيا أساس ما أصبح يسمىٰ «العنصرية العلمية»، وهي النزعة التي سبق ذيوعها الحربين العالميتين الأولىٰ والثانية وظلت ذريعة الإمبريالية الأوروبية في ما تنظر به من دونية إلىٰ الشعوب المستعمرة.

لم يكن القول بأولوية المنطوق علىٰ المكتوب مجرّد اعتراف بالأسبقية الزمنية للوجه الشفوي من اللغة، وإنما هو مكوّن مركزيّ من إطار نظريّ أوسع بمقتضاه تأسس الدرس اللسانيّ علىٰ وجهة نظر وصفية لا معيارية؛ فمن المنظور اللسانيّ تتكافأ الألسنة البشرية من حيث قدرة كل منها علىٰ الإيفاء بحاجيات مستعمليه، وفي ذلك ما يعني ثلاثة أمور؛ أولها أنّ قسما مهمّا من التراث الإنساني وجد نفسه موضوعا خارج دائرة نظر الباحثين، فحرم منه الباحثون، وكان الفضل للسانيات بأن وفّرت مسوّغا منهجيا متينا لإدراج هذا التراث. والأمر الثاني أنّ المركزية العلمية الحديثة انبنت علىٰ اعتداد بالمكتوب، وفي هذا الخيار إقصاء لرصيد غير هيّن يقوم علىٰ الشفويّ، فحتىٰ إن كان المكتوب قد استقر في التقدير العام حجة لدىٰ تحديد مستقيم الكلام من غيره، فإنّ الشفوية هي الأصل في اللغات، فعلىٰ هذا الأساس نجد أنّ ما ذهب إليه سوسير من أولوية المنطوق علىٰ المكتوب قد جعل للألسنة غير المكتوبة نفس القيمة العلمية التي لغيرها، وهو الإطار الذي وطّأ لتوجه لسانيين وأنثروبولوجيين إلىٰ دراسة ألسنة وثقافات كثيرة لم يسبق أن درست في أطر منهجية تستثمر الخلفيات النظرية اللسانية. وأما الأمر الثالث فيتمثل في قلب المعادلة المعيارية القائمة علىٰ فوقية العنصر الأوروبي، وهو الأمر الذي آل إلىٰ استقرار منظور وصفيّ يسعىٰ أصحابه إلىٰ توصيف الظواهر من حيث كيفية اشتغالها ونهوضها بوظائفها لا من حيث التفاضل بينها وبين غيرها مما يظهر لدىٰ شعوب أخرىٰ.

علىٰ هذا النحو تصاقَب تثوير المنهج مع تثوير الموضوع، حتىٰ إن فردينان دي سوسير يذهب إلىٰ أن وجهة النظر هي التي تحدد الموضوع وأن الموضوع لا يوجد سابقا لوجهة النظر.[1] وبذلك ارتسمت للباحثين آفاق بحثية ومنهجية جديدة، وغدا البحث متجها إلىٰ النظر في الظواهر في ذاتها ولذاتها، وتعزز البعد الوصفيّ في خلفتيه اللسانية السوسيرية ببعد تحليليّ رأىٰ تشومسكي أنه المضمار الأوْلىٰ بنظر الدارسين.

ومن هذه الزاوية لم تستمدّ اللسانيات مشروعيتها من اتخاذها اللغة موضوعا فحسب، وإنما من تمحُّضها لما اتخذته موضوعا، فقبل اللسانيات لم يخْل تاريخ العلوم من مباحث اتخذت اللغة موضوعا، ولكن ظلت اللغة موضوعا ضمن مواضيع أخرىٰ؛ إذ الفلسفة وعلم النفس والفقه وعلم الاجتماع كلها تنظر في اللغة، ولكنّ كلا منها ينظر في هذه الظاهرة جزئيا وبما يقتضيه سياق العلم ضمن دائرة نظره الأساسية.

ومن المعلوم أنه لدىٰ تحديد موضوع العلم ثمة تناسب عكسي بين ضيق دائرة الموضوع وحصيلته العلمية، فكلما ضاقت دائرة الموضوع تركّز النظر علىٰ الزوايا الأهم، فعلىٰ هذا الأساس يعدّ موضوع اللسانيات الأرضية التي بنيت عليها أمهات القضايا الخلافية بين فردينان دي سوسير ونوام تشومسكي.[٢]

إنّ الثمرة المباشرة لضبط موضوع اللسانيات هي تركيز مفاهيم ذات مستوىٰ مجهريّ في البحث، فاللغة التي كانت تُدرَس كتلة واحدة استطاع سوسير أن يحدد فيها مستويات ثلاثة: كوني واجتماعي وفردي، فالمستوىٰ

---

(1) Ferdinand de Saussure, *Cours de linguistique générale*, p.23.

(٢) انظر: حسين السوداني، «من فردينان دي سوسير إلىٰ نوام تشومسكي»، في: مجموعة مؤلفين، **لسانيات تشومسكي: مراجعة نقدية في الأسس المعرفية**، تحرير: يوسف لإسكندر ومؤيّد آل صونيت (بغداد: دار دجلة الأكاديمية، ٢٠١٨)



الكوني هو ما يلاحظ لدىٰ المتكلمين جميعا من خلال استعمالهم لألسنتهم المحلية. والمستوىٰ الاجتماعيّ هو الرابطة اللغوية التي تجمع مجموعة بشرية معينة، وبمقتضاها نتحدث عن تعدد ألسنة نحو لسان العرب أو لسان الفرنسيين أو لسان الصينيين أو غير ذلك. وأما الفردي فيتمثل في ما يصوغه المتكلمون ممتثلين لقواعد ألسنتهم المشتركة.

وهذه المستويات الثلاثة هي ما جسّد أرضية مفهومية بنيت عليها المقاربات المنهجية علىٰ اختلافها إما مجاراة لما بناه سوسير وتطويرا له، أو مخالفة له ونسجا علىٰ غير منواله؛ فلذلك نجد فردينان دي سوسير قد ضبط موضوع اللغة في اللسان من حيث هو المستوىٰ الاجتماعيّ، ورأىٰ تشومسكي أن الأحرىٰ بأن يكون موضوعا للسانيات هو المستوىٰ الكليّ من الظاهرة اللغوية، وعلىٰ هذا الأس المنهجي تتفرع كل الدقائق المنهجية لكليهما.

إن لضبط موضوع اللسانيات أبعادا منهجية مهمة تتجلىٰ في خمسة مستويات؛ أما الأوّل فيتمثل في أنّ التجديد الحاصل في المعرفة لم يتعلق بموضوعها في عمومه، وإنما بالمنهج الذي تُتناول به الظواهر، وفي ضوء ذلك نفهم ما ذهب إليه جورج مونان في تحديد النقلة الحاصلة في اللسانيات حين قال «إن الأمر يتعلق بعلم جديد وبمعرفة قديمة جدا». وأما المستوىٰ الثاني، فإنّ تحديد الموضوع إنشاء لوجهة نظر مخصوصة وليس دفعا ودحضا لغيرها من وجهات النظر، والحقّ أن عدم الوعي بهذا المعطىٰ أدّىٰ إلىٰ كثير من الخلط لدىٰ فئة من الباحثين العرب الذين ظنوا أنّ اللسانيات تطاولُ علىٰ النحو وسلطان قواعده، وذلك فيما يختصر في المعركة الوهمية بين معيارية النحو ووصفية اللسانيات.[١]

---

(١) انظر: عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية** (الجزائر- تونس: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦).

وأما البعد الثالث لحصر موضوع اللسانيات فيتضمن جدلا مع ضرب من المقاربات التي سبقت الدرس السوسيري من حيث النشأة والرواج، ثم واكبت تبلوره وانتشاره، وأهم أوجه ذلك أن الدرس التاريخي المقارن آل إلىٰ ضرب من الشوفينية التي أدّت إلىٰ الأسطورية، وذلك لما أصبح همّ اللسانيين أن يستدلوا علىٰ أن ألسنة معينة هي أقدم الألسنة وأصلها وأفضلها.

وأما البعد الرابع فيتمثل في أنّ توجيه النظر إلىٰ الوجه الاجتماعي من الظاهرة اللغوية مدخل إلىٰ انضباط منهجيّ دقيق، فقد استقر قبل سوسير أن اللغة ظاهرة طبيعية تنسحب عليها النواميس التي تخضع لها الظواهر الطبيعية، وهذا التصوّر يحيّد فاعلية الإنسان في التاريخ ويؤول إلىٰ ضرب من السلبية والجبرية في الشأن اللغوي، فمن هذا المنظور يكون التصور المنهجي الجديد للغة بمنزلة الاسترجاع لفاعلية الإنسان في التاريخ.

وأما البعد الخامس فيتمثل في أنّ المفاهيم الدنيا هي ذرات منهجية تتناسل في إطار حِزم مفهومية ثنائية وثلاثية نحو ثنائية الآنية/ الزمانية وثالوث اللغة/ الكلام/ اللسان، وهذه الحزم المفهومية تؤول إلىٰ ترابط منهجيّ أهم مظاهره أنّ ينفتح المنهج علىٰ ما يقابله ويتكامل معه، وذلك شأن ثنائية الآنية والزمانية التي تبدو متناقضة في المقاربات المدرسية التبسيطية، متكاملة لدىٰ النظر المتأني المتعمق.

إن هذه الأبعاد الخمسة للانضباط المنهجي الناشئ عن ضبط المفهوم هي في تقديرنا ما جعل اللسانيات علما منفتحا منذ البداية في مستويين: داخلي وخارجي؛ ففي المستوىٰ الداخليّ، جسّد سوسير في تسلسل دروسه حيرة التأسيس، فبدا في المتأخر من دروسه مستدركا علىٰ ما أورده في أولها، فأشار إلىٰ أنّ المستويات اللغوية بعضها مرتبط بالبعض الآخر، فيؤثر فيه ويتأثر به، ولذلك أشار سوسير إلىٰ أنّ موضوع اللسانيات هو اللسان من حيث هو المستوىٰ الاجتماعي المشترك من



الظاهرة اللغوية، ثم استدرك، فأشار إلىٰ أن مستوىٰ اللسان ليس منقطعا عن مستوىٰ الكلام، أي المستوىٰ الفردي الذي فيه يتجلىٰ تصرف الفرد في المؤسسة الاجتماعية، وهذا التمييز منشأ مشروعية اعتبار لسانيات الكلام رديفا ورافدا للسانيات الكلام، ولعلّ ذلك هو مدخل شارل بالي (Charles Bally) (١٨٦٥-١٩٤٧) أحد تلاميذ سوسير ليكون مؤسسا في الأسلوبية.

ويتكامل هذا المستوىٰ الداخليّ من تطوير الموضوع بمستوىٰ خارجيّ له في دروس سوسير بذرة، فمنطق التحليل أن اللغة -وهي موضوع اللسانيات- هي فرع من أنظمة تواصل عديدة، فكان من السائغ وجود علم يدرس أدوات التواصل علىٰ اختلافها، فيكون أشمل من اللسانيات من حيث الموضوع، ومن السداد المنهجي أن سوسير استشرف بروز ذلك العلم، وأشار إلىٰ أنه «لما كان هذا العلم غير موجود بعد فإنه لا يمكن أن نتنبأ بما سيكون ولكن يحق له أن يوجد ومكانه محدد سلفا، وليست اللسانيات سوىٰ قسم من هذا العلم العام، والقوانين التي سيكشف عنها علم العلامات سيكون تطبيقها علىٰ اللسانيات ممكنا، وستجد اللسانيات نفسها ملحقة بميدان محدد المعالم مضبوط ضمن مجموع الظواهر البشرية».[1]

وما ذهب إليه سوسير كان أساسا بنىٰ عليه رولان بارت (Roland Barthes) (١٩١٥-١٩٨٠) علىٰ نحو طريف، فقد استند رولان بارت إلىٰ أولوية الظاهرة اللغوية ليقوم مع المشروع السوسيري بنظير ما قام به ماركس إزاء جدل هيجل، فاعتبر أنّ اللسانيات هي الأحرىٰ بأن تكون رأسا منه تستمدّ السيميائيات قوانينها طالما أنه يمكن باللغة أن نتحدث عن كل أنظمة التواصل الأخرىٰ، ولكن لا يمكن الحديث عن اللغة بأي من بقية أنظمة التواصل الأخرىٰ.

---

(1) Ferdinand de Saussure, *Cours de linguistique générale*, p37.

علىٰ هذا النحو تتضح العلاقة التفاعلية بين العلم وموضوعه، وإذا كان ذلك جليا واضحا في التأسيس، فإن موضوع العلم يتحدد في غير لحظة التأسيس انطلاقا مما يتداعىٰ لموضوع العلم علىٰ نحو ما. فمركزية اللغة في التواصل الإنساني هي مصدرُ قطبية العلم الذي يدرسها والمدخلُ الذي منه ارتأىٰ رولان بارت أن اللسانيات أوْلىٰ بأن تكون رأسا ومفتاحا للسيميائيات وإن تأسست لتدرس اللغة وغيرها من أدوات التواصل.

إنّ اتجاه اللسانيات إلىٰ البعد الاجتماعي من الظاهرة اللغوية جعلها ماسكة بناصية القضايا المركزية في التواصل، سيان في ذلك ما كان منها ذهنيا كونيا مشتركا بين كل الألسنة، وما كان منها فرديا خاصا متعددا بتعدد المتكلمين، وفي هذا الانفتاح ما بوّأ اللسانيات خلال القرن العشرين منزلة المفتاح لغيرها من العلوم.

في ضوء ذلك، إنما تؤمّن اللسانياتُ استمراريةَ قطبيّتها العلمية بفضل المرونة التي تجعلها تستوعب الحادث من ظواهر التواصل الإنسانيّ، فإن كفّت عن مواكبة المستجد من ذلك، فإنها ستفقد مسوغات ريادتها، وتقديرنا أنّ اللسانيات اليوم أحوج إلىٰ هذه المواكبة لاسيما في هذا السياق الحضاريّ الذي غدت السرعة فيه سمة الحياة، وانعكست علىٰ لغة إنسان هذا الزمان في كلّ أبعادها.



٣- سيميائية التواصل في الفضاء الاتّصالي الجديد

يجوز من منظور أنثروبولوجي عام اختزال أثر وسائط الاتصال الحديثة فيما أتاحته من سلطان على الأبعاد الأربعة للفضاء التي تحتوي حركة الإنسان؛ فالتحكم في المكان -بأبعاده الثلاثة- وفي الزمان -وهو البعد الرابع- قد أصبح المعيار في تفاضل كلّ ما يتاح من وسائط تقنية حديثة، وبالتالي تغيرت ماهية المكان في وجهيْه؛ من حيث هو فضاء تتحدد به حركتنا من جهة، ومن حيث هو وعاء يستوعب أشياءنا من جهة أخرى، وأصبحت المشابك الإلكترونية تكتنز بمحتويات سمعية وبصرية لا تقدر المخزنات التقليدية على احتواء اليسيرِ اليسيرِ منها، وباكتساب القدرة على التحكم في المكان والزمان نشأ إطار تواصليّ جديد، هو المحدد والمتحكم في المنظومة القيمية الكونية بإطلاق.

إنّ الزمن الذي ظل في إدراك الإنسان بمثابة إطار هلاميّ للحياة هو اليوم موضوع تجزئة لا تكاد تتناهى[1]، وقد بلغ الأمر من التجزئة ما يجعل الوحدة الزمنية الصغرى من المادة ومن الزمان لا تدركان بالحواسّ، فغدونا أقرب إلى القول بأن عمليتين متتاليتين في الواقع هما في الإدراك كالمتزامنتين، والمثال الأبسط لذلك هو البريد الإلكتروني الذي يبدو كأنّ لحظتيْ إرساله وتلقيه متزامنتان، بل إنّ من شركات الاتصالات ما راهن على هذه القياسية في الإرسال على نحو ما سعت إليه شركة بلاك بيري لإقناع عملائها حين ظهرت. وانتهى الأمر إلى كثافة المحتوى في حِواءَيْ الزمان والمكان. فآل الأمر إلى إطار اتصاليّ متسارع من جهة، مكتنز من جهة ثانية. وتجسد الأمر في مقارنة ماضي التواصل الإنساني براهنه في أنّ يوما بمثابة آلاف القرون مما كان الناس يعدّون، كما أنّ شريحة إلكترونية واحدة تقدر على حمل مليارات المرات مما تحوي المكتبات التقليدية.

---

(١) مثال ذلك ما توصل إليه أحمد زويل من اختراع نال لأجله جائزة نوبل.

لقد تجلت استجابة الإنسان لهذه الملابسات الوجودية في سمة السرعة التي غدت حركة الإنسان في الوجود تحتكم إليها، وبمقتضىٰ ذلك يصرّف الإنسان علاقاته علىٰ غير ما كانت تتم عليه الأمور في منظومة الحياة التقليدية من هدوء ودَعَةٍ. ولكن الأهمّ في ملابسات التواصل الحديثة أنّ تحييد عنصريْ المكان والزمان يشهد ذروته في منظومة التواصل التي غدت الوسائط التقنية الحديثة تتيحها. فالتواصل الذي يتم عبر هذه الوسائط الإلكترونية هو في بعض الإحصائيات أضعاف ما يتمّ بشكل تقليديّ، علىٰ أنّ ذلك قد لا يتمّ بحكم إكراهات واقعية وإنما بتفضيل تلقائي يحتكم إلىٰ أسباب نفسية، لا غير.

لذلك غدا مصطلح «الواقع الافتراضي» بديلا شائعا عن مصطلح الواقع كما استقر في المتصورات التقليدية. وهو أمر يقتضي تجديد الإطار النظريّ الذي رسخته التصورات التقليدية في العلوم المهتمة بالتواصل مثل اللسانيات والسيميائيات، وكذلك النظريات النقدية المتعلقة بعلوم الخطاب بشكل عامّ، فهذه النظريات تأسست متعلقة بخطابات تحتويها شبكة تواصل تقليدية ولا تستجيب لمقتضيات ظروف إنتاج نصوص تحققت في الإطار التواصليّ الراهن. والأكيد أنّ استقراء خصائص شبكة التواصل في السياق الافتراضي يمكن أن توضح للباحث طوارئ الإطار الاتصالي الجديد وخصائصه.

تتمثل أركان عملية التواصل عموما من ستة أركان هي الباث والمتلقي والرسالة وقناة التواصل وسَنن التواصل والسياق، فالباث والمتلقي هما طرفان لا تتضح خصائص كل منهما لمخاطَبه إلا من خلال ما يبوح به وعبر ما يتوفر من قرائن يستعين بها في استقراء ملامح الآخر الغائب. لذلك تتحقق لدىٰ طرفيْ الخطاب وبتراكم القرائن صورةٌ ذهنية للقرين هي التي تحدد شخصيته الافتراضية بكلّ ما يكون لها من ملامح ينشئها سير المحاورة إنشاءً، فيبنيها المخاطِب ولا يفتأ يتعهدها بالترميم



والتعديل والتشذيب دون انقطاع لأن لكل محاورةٍ استراتيجيةً وأهدافا غير مستقرة، علىٰ أنّ هذا التعهد والتجدد لا يُطلب فيه إلا الانسجام الخِطابي لا الواقعيّ، لكأنّ كلا المتحاوريْن كائنان من لغة وورقٍ لا غير. وحتىٰ إن تجاوز الأمر اللغة إلىٰ الصورة فإنّ ما ينقله المخاطِب من الصور قد لا يكون حقيقته وإنما هو خلاصة أنشأتها برمجيات معالجة الصور. وعبر الغيب والغياب ينشأ دفق عاطفيّ يتضاعف غالبا وينتكس في أحيان قليلة، هو يتضاعف لأن الآخر يتراءىٰ بما يراد منه لا بما هو هو، ومما يجعل لتلك الصورة الذهنية حميمية مخصوصة أنّ متصوِّرها بناها فسوّاها وقدَّها وركبها في أي صورة ما شاء ركبها.

علىٰ هذا النحو، تتحدد ملامح الباث والمتلقي غيابيا، وبالتخييل تنشأ بينهما مساحة وجدانية غامضة مبنية علىٰ معنييْ الحنين والانتظار، فملامح هذا الغائب ليست نهائية، وقد تتهشم كلّ الانتظارات والتصورات في أوّل لقاء خارج المساحة الافتراضية، فلذلك ربما لجأ كلا المتخاطبيْن إلىٰ إرجاء اللقاء تمسكا بصورة أنشأها إنشاءً وأرادها حية متغيرة يؤْثرها علىٰ صورة حقيقة قد لا يسع خياله الجامح أن يقنع بها، فالذي أَلِف أن يتخذ له من نسج هواه إلْفًا قد لا يجد له بين صور الواقع مستقَرا. أفليس سحر الجنة في أنها توفّر مساحة حلم لا تحدّ؟ وبالتالي تتحدد قيمة كلّ غائب في أنه مما لا عين رأت ولا أذن سمعت، فإن أدركته الحواسّ تشيّأ وضاع سحره. ومقتضىٰ ذلك أنّ للتوهم والخيال جمالية ترتبط بشوق مركوز في الإنسان إلىٰ تعشّق الغيب، فقد تجلىٰ الغيب والغائب عبر التاريخ حلا وملاذا. والمسافة التي تفصل المتباعدين قد تجعل الرائي يرىٰ البعيد إلاها، فإن أخفق ذلك المؤلَّه في أول اختبار كفّ عن أن يكون بما أُضفي إليه من الكمال والجمال والجلال. ولعل صورة النبي إبراهيم عليه السلام تجسّد هذه المراوحة الوجودية في مدركَات الحواس بين تمام افتراضيّ ونقصان حتميّ، ناهيك ما هو معلوم من أنّ الوهم الجميل أشدّ جاذبية من كل حقيقة مؤلمة، علىٰ ذلك النحو تجلت مسيرة النبي إبراهيم



﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ (الأنعام ٧٦-٧٨).

إنّ انقياد التواصل لحركة الشوق يجعل هذا الآخر الغائب عبر العالم الافتراضي موضوعا في ذاته، فهو دائرة المعنىٰ ومستقَرُّ القصد، فكلما ضاق المرء بما يتيحه الفضاء العموميّ من منظومة علاقات كان الانكفاء علىٰ الذات ومحاورة العالم من كوّة افتراضية في حاسوب أو هاتف أو لوح إلكتروني، وبهذا العالم الافتراضيّ يندمج المرء في جُوّانية متضاعفة تؤول به إلىٰ الانكفاء علىٰ نفسه فيكفّ عن سكنىٰ العالم ليصبح هو نفسه سكنا للعالم، وفي ذلك ضرب من إدانة الفضاء العمومي والاحتجاج علىٰ فراغه من المعنىٰ. ويتقابل ذلك مع العالم الافتراضيّ الذي يتم إنشاؤه؛ فإنّ مُنشئه هو واضع قيمه وهو حارسها، فإن شاركه فيها أحد فقرينه علىٰ الطرف الآخر من الغيب الممتد في هذا العالم، وعلىٰ ذلك النحو تكتسح مساحة الجوانية حيّز البرانية، وينخرط المرء في سرديّة لها منطقها المخصوص، فيكون بمنزلة مؤلف رواية هو بطلها وقارئها الوحيد، بل الويل له إن اطلع غيره علىٰ بعض تفاصيلها، وحتىٰ شركاؤه فيها ينبغي أن لا يعرفوا منها إلا بمقدار.

والغريب أنّ الانخراط في هذا العالم الافتراضي يؤول إلىٰ ضرب من التداعي والتوالد في المشاعر والأحداث ومنظومة العلاقات. ذلك أنّ النسق التواصليّ ينشئ منظومته القيمية الخاصة، فهو اختلاط دون محارم، فينقاد لأقصىٰ الحرية إذ الفضاء الافتراضيّ ملجأ من ضوابط الواقع ومن لحظات ضيقه، علىٰ أنّ ما ينشأ فيه من قيم قد ينتهي إلىٰ أعلىٰ درجات الانضباط والانغلاق.



في ضوء ذلك يتحرك التواصل الافتراضي في سياق ذهنيّ ذي طبيعة مخصوصة، فعبر عملية التواصل يتحقق السياق بشكل متنام، بمقتضاه ترتسم صورة أطراف التواصل وتتعزز الثقة أو تهتزّ، ناهيك أن الذهن يتوجه بكليته إلىٰ عملية التواصل فلا يشاركه في الخارج شيء يشتت تركيزه أو يفسد صفاءه، لذلك تجد المتحاورين يلتزمون عبر الوسائط الإلكترونية بحوارية تنسجم والوسائط التي تشتغل وفق خصائص تقنية تدعم التبادل في المحاورة لا التوازي، وبحسب المصطلح التداوليّ يكون المتخاطبان ممتثليْن لأعلىٰ درجات التعاون حتىٰ إن كان المحتوىٰ متوترا، فللتقنية خصائصها التي يذعن لها الجميع.

ومن غريب ما يترجم الحميمية التي ينطوي عليها تواصل الفضاء الافتراضيّ أنّ المتحاورين كثيرا ما يستعيضون عن التواصل الحقيقي التقليدي بمحاورة عبر الوسائط الإلكترونية تمتد لأضعاف الزمن الواقعي، فكأن المتصل يضع مخاطبه في ركن ليس له أن يبرحه، إذ ليس له إلا أن يستمع إليه ويتلقىٰ مضمون خطابه مع ما قد تضفيه عليه الخلوة وتوابعها من جرس الصوت ومسالك المراوغة والاستدراج. ويبدو أن الأمر لم يعد مجرد خيار وإنما هو واقع ذُلّلت له التقانة نفسها، فمن ذلك ما أصبح متداولا من تشبيك وسائل النقل الخاصة والعامة بكلّ ما له علاقة بالاتصال الإلكترونيّ سلكيا أو لا سلكيا، فقد يغادر المرء جليسه قاطعا للمحاورة رافضا استمرارها، ولكنه ما إن يتركه حتىٰ يجدد الاتصال به لكن عبر برنامج في وسيط إلكترونيّ، فتمتدّ المحاورة أضعاف امتدادها في الواقع العينيّ، فعبر الوسائط الإلكترونية يكفّ أثر مشوشات الذهن مما تلتقطه الحواسّ ويشتت الذهن، وفي أحيان كثيرة يغرق المحاور في غيبية أقوىٰ من كل حضور لكأنه يخاطب ذاته لا غيره.

إن أشياء كثيرة أضيفت إلىٰ الإنسان ثم استقرت في حياته كالجزء منه، فقد ظلت الساعة اليدوية إلىٰ زمن قريب أحد أهم الأشياء التي يستعين بها الإنسان ليرتب حياته وينظم حركته وأشياء عالمه، وبالوظيفة الجمالية التي أضيفت إلىٰ الساعة غدت كالجزء من الإنسان، واليوم ها إنّ أشياء لا تحصىٰ تضاف إلىٰ الإنسان أو يضاف إليها حتىٰ أصبحت الحياة لا تتصور دونها. والمثال الأوضح لهذا هو إنترنيت الأشياء (Internet of Things: IOT)، فالجسد اليوم غدت له بحكم الوسائط الإلكترونية ماهية وجمالية مخصوصة، ولذلك نقدّر أن النظر في الإنسان والإنسانيّ يقتضي أن تؤخذ ثلاثة أشياء بعين الاعتبار؛ أما الاعتبار الأوّل فيتمثل في أنّ مفهوم الشيئية نفسه بحاجة إلىٰ إعادة نظر، فالذكاء لم يعد قصرا علىٰ الإنسان، وإنما تجدد تعريفه، فغدت الأشياء نفسها ذكية بالمعنىٰ الأحدث للذكاء، وآل الأمر إلىٰ ضرب من التداخل بين الإنسان وما صنع، فالكثير من الوظائف العليا للإنسان أصبح يشتغل متضافرا مع شرائح إلكترونية تزرع في الجسم الإنسانيّ، حتىٰ إنّ الذاكرة نفسها أصبحت تتحرك بمثيرات أو محفزات إلكترونية، وحتىٰ العمليات الحسابية الأبسط صار يعوّل فيها علىٰ الحاسبة لا علىٰ الذهن الذي كان يُروَّض بالتحفيظ ثم بالمران والمراس.

وأما الاعتبار الثاني، فإنّ المنظومة التواصلية الراهنة فرضت إطارا قيميا ونفسيا، أساسه اعتماد ثالوث الأيسر والأسرع والأخفّ (Easy, Fast and Light). هذا الثالوث التجاريّ النَّسب هو ما يقوّض الحميمي الهادئ في الإنسان. فاليومُ في هذه الحياة المعاصرة مقداره قرونٌ مما كان سلفنا يعدون.



وهذا التسارع في الحياة لم يربك منظومة القيم وحدها وإنما أربك اللغة نفسها، والتغيّرات التي كان طروؤها علىٰ اللغة يستغرق عقودا أو قرونا من حياة المتكلمين أصبحت تحصل خلال اليسير اليسير من الوقت، ولقد تجلىٰ ذلك في كلّ المستويات للغوية: ما كان منها يوميا مشتركا وما كان منها إبداعيا خاصا. والغريب أننا لا نجد إزاء ذلك تطورا في المنظومة النقدية التي تواكب الإبداع، فالأكيد أنّ المنظومة النقدية التقليدية هي منظومة تناسب إطارها اللغويّ المخصوص، في حين أنّ النصّ المعاصر يستجيب لشروط إنتاج تستدعي منظومة نقدية جديدة.

وتقديرنا أنّ مفهوم النقد نفسه بحاجة إلىٰ تطوير، فالأطر التواصلية الحديثة تقتضي نظرية سيميائية عامة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أمور: أولها الثورة المتحققة في راهن الواقع الاتصالي، والثاني هو ما طرأ علىٰ شبكة التواصل التقليدية من عوامل ومعطيات متسارعة، والثالث هو فهم الإطار التقنيّ الحاضن للغة والمتحكم في إمكانات التواصل.



٤- رهانات اللسانيات إزاء الواقع التواصليّ الجديد

إنّ مرونة اللسانيات من إجرائية مفاهيمها، ذلك أنّ «مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوىٰ فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه».[1] ولكنّ هذه الإجرائية هي في واقع الأمر حصيلة مشروطة بمدىٰ التناسب في معادلة طرفاها المفهوم ومجاله الإجرائي، فإعمال المفاهيم في واقع حي متحرك يقتضي أن يلاحق اللسانيّ حركية الواقع وتسارعه، وإن ريادة اللسانيات لعلوم الخطاب تلقي عليها مسؤولية العلم الرائد، والذي يراجع تاريخ علوم اللسان يجد أنّ العلوم التي حافظت علىٰ فعاليتها هي تلك التي تطوّرت مواكبة للمستجد، والمثال الأبرز في علوم الخطاب هو الأسلوبية، فهي التعبيرة الأوضح علىٰ هذه المواكبة، فقد واكبت اللسانيات التاريخية مع هيرمن شتاينهال (Hermann Steinthal) (١٨٢٣- ١٨٩٩)، والبنيوية مع شارل بالي وريفاتار (Michael Riffaterre) (١٩٢٤- ٢٠٠٦)، ثم التوليدية مع ريتشارد أوهمان (Richard Ohmann)، وواكبت اللسانيات الوظيفية مع كونراد بيرو (Conrad Bureau)، وواكبت الدراسات التداولية الحجاجية مع شايم بيرلمان (Chaïm Perleman) وأولبريخت تيتيكا (Lucie Olbre-chts-Tyteca).

إنّ السمة الأساسية للسياق التواصلي الكوني اليوم هي التسارع والتجدد، ويعزز هذين الملمحين تسابق محموم إلىٰ كلّ جديد في عصر يسارع فيه المستهلكُ المنتِجَ؛ فالمنتج للتقنيات الحديثة لم يعد يكتفي بالإنتاج وفق احتياجات المستهلك كما هو الأصل والمألوف، ولكنه أصبح يصنع للمستهلك ما يريد منه أن يحتاجه، فغدت استعدادات المنتج فوق احتياج المستهلك، وليتحقق التوازن يقتضي الأمر إذكاء

(١) عبد السلام المسدي، **قاموس اللسانيات** (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤) ص ١١.



نهم المستهلك. ولا يتعلق الأمر بالجانب المادي الخالص من الحضارة المعاصرة وحده، فللجوانب المادية ملحقات لغوية ليس لإنسان هذا الزمان إلا أن يستهلكها، ومن أبسط مظاهر ذلك أنّ الذي يقدّم المنتوج يفرض أسماء منتجاته علىٰ مستهلكيها، فكل هيمنة تقنية تصاحبها هيمنة علمية وثقافية ولغوية.

وإذا كانت الثقافة المعاصرة تلخَّص عادة بأنها ثقافة الصورة، فإنّ وراء هذه الثقافة تصورات تحركها، وبين نهم المستهلك وحرص المنتج تظهر الصورة وتتخفىٰ التصورات الثاوية وراءها.

لم يحدد منتج التقنية الحديثة طبيعة ما نستهلكه فحسب، بل إنه حدد كذلك طريقة الاستهلاك وزاوية النظر، وقدّ في كلّ الأحوال مصطلحات بلغته للمنتج ولطريقة استهلاكه وتداوله في كل المجتمعات، ولا شك أنه يعسر علىٰ اللسانيّ اليوم مواكبة كلّ ما ينشأ من مصطلحات مرتبطة بمتعلقات الهاتف الجوال: ماديّها ومعنويّها. وحسْب الباحث من أمثلة ذلك أن يراجع ما ارتبط بالهاتف بعد أن أضيفت إلىٰ إمكانية الاتصال به إمكانية التصوير؛ فبعد أن كان الأمر منحصرا في التقاط الصور من زاوية الماسك بالهاتف لما هو أمامه، تطورت زاوية النظر وأصبح بالإمكان قلب زاوية النظر ليصبح في اتجاه الماسك بالهاتف، وأصبح الحديث متعلقا عن (السلْفي) (Selfie) بلام ساكنة، ثم أتاحت التقانة إمكانية التصوير عن طريق طائرة صغيرة ومن زاوية أعلىٰ، فسمي ذلك (نيكسي) (Nixie)، وفي ديسمبر ٢٠١٩ أعلنت شركة آبل تقنية جديدة سمّتها (Slofie)، وقدمتها بأنها تتمثل في التصوير البطيء.

لقد أتاحت وسائل الاتصال الحديثة طريقة جديدة لإقامتنا في العالم ولعلاقتنا بالأشياء، فجددت طرائق فهمنا وتواصلنا ووعينا حتىٰ تغيرت زوايا رؤيتنا لذواتنا ولما حولنا. وإذا كان الهمّ الأساسي للسانيّ والسيميائي أن يفكك كيفية اشتغال أنظمة التواصل الحديثة، فإنّ من الخلل إزاء هذا الوضع أن تظلّ الأدوات قديمة ثابتة والموضوع جديد متجدد.

إنّ شأن اللسانيّ الذي يعالج الجديد بأدوات قديمة كشأن السياسي الذي ظلّ يواجه ثورة الاتصالات الحديثة بفرض رقابة تقليدية على المعلومة؛ فإنّ رؤية كليهما آيلة إلى فشل ذريع، فلذلك من المنطقيّ أنّ التجديد مرتبط بالشباب لأنه هو المستهلك الأساسيّ لمنتجات التقنية الحديثة، وإنّ غير الشباب لمدعوّون بإكراهات التاريخ إما إلى المواكبة والتجدد وإما إلى السكون والاندثار.

ومن خصائص الجدة ومستوياتها أنّها لا تتعلق بالجوانب التقنية المادية من حيث أسماؤها واستهلاكها وانتشارها فحسب، بل بما صاحب ذلك من كيفيات جديدة في صناعة الخطاب، فالذي يستعمل التقانة الحديثة منخرط بالضرورة في شروط إنتاج لغوي جديدة. ولذلك ثلاثة مستويات؛ أولها بسيط، وهو ما يمكن أن يلمحه المرء من منظومة قيمية جديدة حتى أصبح من العسير الانغلاق داخل هوية قيمية محلية، فاللهاث وراء ثالوث «الجديد السريع السهل» صرف النظر عما سوى ذلك.

وأما المستوى الثاني، فإنّ الشأن اللغوي لم يعد شأنا محلّيا يدار في استقلال عن كل مؤثر خارج، فالحسّي والمعنويّ من الحضارة مترابطان ترابطا وثيقا، وهما متجليان بكيفيات متجددة في القيم وفي الحاضنة اللغوية.

وأما المستوى الثالث، فإنّ مجال النظر أصبح متجها إلى صور الأشياء دون التصورات التي تتحكم في صناعتها وإنتاجها، وهو ما جعل مجال النظر خارجيا لا داخليا، حتى أصبح الإنسان منصرفا عن جُوَّانيته الروحانية إلى الإغراق في برّانية مادية جشِعة.

ومن كلّ ذلك تكرّس مفهوم جديد للسعادة، ذلك أنّ «الحضارة العصرية تكرّس مفهوما للسعادة أساسه النزوع إلى التملك في أشكاله وتجلياته المختلفة، وأعتى درجات هذا النزوع هو سلوك الاستهلاك

الذي جعل السعادة شيئا في خارج الإنسان لا داخله، وبالتالي ضعف ذلك التشارط المتين الذي يصل السعادة بالفضيلة علىٰ النحو الذي تعرضنا له آنفا، وحلّت محلّ التعريف الجُوّاني للسعادة فوضىٰ تعريفات برانية لها. ومقابل الفضيلة حلّ مبدأ الفردانية (Individualism) وهو المبدأ الذي يعدّ من منظور ميشال فوكو محركا محددا للقيم في الحياة العصرية. فالسعادة من المنظور المعاصر شديدة الصلة بالتملك، ونقيضه الفقد. وهذا الإحساس هو مجال استثمار الآلة الرأسمالية الجشعة، فهي تجدد جوع الإنسان ورغبته في الجديد علىٰ نحو يغيّبه عن داخله ويدمجه في خارج لا يستقرّ. والغريب في هذا السياق أن تصبح السعادة نفسها شيئا توهم المدنية بأنها تبيعه إما في أشياء مادية أو في وصفات جاهزة تتيح للمواطن أن يقيم علىٰ نحو مّا في المدينة المعاصرة، ومن هذا المنظور ليست حمّىٰ الإشهار سوىٰ وصفات مكثفة لوجبات سعادة سريعة.[١] من رحم هذه المنظومة الحيوية الجديدة تخلّقت منظومة استعارية جديدة هي من جنس الجشع الذي يحرّك الإنسان المعاصر. وهو ما لا شكّ أن اللغة ستكون ضحيته الأولىٰ.

إنّ كثيرا من المفاهيم والتصورات التي رسخت لها تعريفات معينة في التراث الإنساني قد غدت دوالّ لمدلولات متغيرة؛ آية ذلك أنه كثيرا ما عُرّف الذكاء باعتباره خصوصية في الفرد تتجسد في التفاعل الإيجابي مع المحيط. ولكن هذا التعريف القائم علىٰ مفهوم الفرادة لا ينسجم والإطارَ التشاركيَّ الذي أصبح الحديث فيه عن «الذكاء الجماعي» بديلا عن الذكاء

---

(١) اهتم رولان بارت بالبناء الدلالي الكنائي المكثف في إشهار لعجائن بنزاني (panzani) في مقال طريف له بعنوان «بلاغة الصورة».
انظر:
Roland Barthes, *Rhétorique de l'image, Communications*, Année 1964, Volume 4, Numéro 1, 1964.
وانظر: حسين السوداني، **اللغة والسعادة** (مجلة الدوحة، عدد ٩٢، يونيو، ٢٠١٥).

في معناه التقليديّ. وإنما الفرق بين السياقين أن التصور التقليدي مرجعه الذكيّ الناجح في حين أن التصوّر الراهن غايته الذكاء الناجع. لذلك يتقدم البحث التقني اليوم بغاية البحث عن حلول لمشاكل الآلة عتادا وبرمجة، في حين يتمحور المنوال التقليدي لتصوّر الذكاء حول محور مركزيّ هو الإنسان من حيث هو المرجع والمرآة في قيمة الذكاء. ومفهوم النجاعة هو ما به نفسّر ما قد يبدو من نشاز وعدم انسجام بين الحديث عن «ذكاء جماعيّ» من ناحية وما يوسم به إنسان هذا العصر من فردانية (Individua-lism)، فنحن نتعامل مع الآخر في الإطار السيبرنيتيكي باعتباره وسيلة لا باعتباره غاية.

ومن تجسُّدات هذا الإطار التصوّري والقيميّ الجديد أنّ الإنسان نفسَه يغدو شيئا من أشياء عالم إنترنيت الأشياء، حتىٰ إن الباحث يتساءل: إن كان من فضائل هذا الفتح الجديد «تذكية الأشياء» فهل يكون من استتباعاته «تشييء الذكيّ»[(١)] (Human Objectification)؟

وإنما نثير هذه الأسئلة في بعدها التواصليّ بمرجعيتيه: اللسانية الخاصة والسيميائية العامة لأنّ أمّ القضايا إزاء ثورة التقنيات الاتصالية تكمن في رصد مكونات المفارقة التي غدت تسم العلاقة بين المستقرّ الراسخ من العلم اللساني من جهة، والمتجدد المتفلت من الظواهر من جهة أخرىٰ؛ قد تطوّرت مناهج البحث مستثمرة ما أتاحته اللسانيات من أدوات بحث علميّ في المستويَيْن المنهجي والمفاهيميّ، ولئن ارتبطت المقاربات المستثمرة للسانيات علىٰ الوصفية في تناول الظواهر، فإنّ تعصّب المتوسّلين بالأدوات اللسانية جعلهم يتعاملون مع هذه المعرفة

(١) درس فريدريك فنربورغ (Vandenberghe Frédéric) مفهوم التشييء وأصول هذه الظاهرة في مقال مهم. انظر:

Vandenberghe Frédéric. *La notion de réification. Réification sociale et cho-sification méthodologique.* In: L Homme et la société, N. 103, 1992. Al-iénations nationales. pp. 81-93.



كما لو أنهم إزاء معرفة معيارية متكلسة وغير متطوّرة بتطوّر الظواهر. فعلىٰ هذا الأساس يجد الباحث أنّ المناهج التي واكبت صعود التيارات البنيوية قد واكبت تطوّر الظواهر والإبداع علىٰ نحو متوازٍ ومتوازن، ولكن طبيعة الظواهر -ولاسيما اللغوية منها- أنها قُلّب؛ فهي تتجدد وتتفلّت من كلّ قيد وتقدير، فإن لم تتجدد المنظومة المنهجية والنقدية التي تدرس الظواهر اختلّ ما يجب أن يكون عليه البحث في علاقته بالظواهر من حيث المواكبة والاستشراف معا.

إن نصوصا كثيرة تُنتج اليوم فتُستهلك وتتخلّق بها ذائقة جديدة، ولكن المناهج التي استقرت اليوم مدرسيا هي مناهج لا تستوعب شروط إنتاج هذه النصوص ولا تتمثل راهن الظواهر، وحسب الباحث اليوم أن يقارن بين المألوف والراهن من ظروف إنتاج النصوص؛ ومثال ذلك أن النصوص كانت تُنتَج عموما علىٰ نحو خطّيّ من الناظم إلىٰ المتلقّي، فكان من استتباعات هذه الخطية اعتماد جهاز نقديّ من مكوناته «موت المؤلف»، أما اليوم فقد حلّت محلّ تلك الخطية ظروف إنتاج جديدة، من أوجهها التفاعل بين طرفي الخطاب، فمن النصوص ما يعدّ في إطار تفاعل حيّ بين منتجه ومتلقيه، وسيكون من الخلل إسقاط الأدوات النقدية التقليدية علىٰ ظروف الإنتاج الجديدة.

إن الذي يراجع تاريخ تطوّر المناهج المستثمرة للسانيات يجد أنّ وعي الباحثين بتلك الخصوصيات هو أرضية تبصرهم العميق بالظواهر التي درسوها، وحسْب الباحث أن يقيس علىٰ سبيل المثال درجة التساوق بين المقاربات الأنثروبولوجية عند «كلود ليفي ستروس» أو «مرغريت ميد» والمعرفة اللسانية المعاصرة لهما، ثم يقارنها بدرجة مواكبة الباحثين اليوم لظواهر مثل الواقع الاتصالي وما ترتب عنه من تجديد شمل الذائقة المستهلكة نفسها.

إن واقع الأمر أنّ تسارعا كبيرا تحتكم إليه الظواهر الإبداعية اليوم، وذلك على نحو يقتضي من اللسانيّ أن يحرص على تجديد أدوات مقارباته. فإن لم يجدد اللسانيّ من أدواته فسيكون شأنه كشأن الطبيب الذي ما يفتأ اليوم يفسّر كل العلل باضطراب الأخلاط الأربعة، البلغميّ والسوداوي والبيضاوي والصفراوي، في واقع بلغت فيه تقنيات التشخيص ما بلغته من أدوات التصوير الضوئيّ وتوظيف الرنين المغناطيسي وغيرها.



■ خاتمة: في الحاجة إلى منتدى عربيّ للغات والتواصل

تأسست اللسانيات علىٰ مبدأ أساسي هو دراسة التواصل، ومن خواص التواصل تجدده وتطور أوجهه علىٰ نحو يواكب التطورات في الحياة الإنسانية في بعديْها المادي والمعنويّ، فلذلك ليس للساني من قدر إلا أن يواكب عصره، وتقديرنا أنّ خصيصة الوصفية في العلم اللساني هي ما يتيح للسانيات هذه المرونة والقدرة علىٰ المواكبة، وتلك السمة هي أهم ما تختلف به اللسانيات عن النحو في معياريته.

إن مهمة اللسانيات أن تواكب المستجد من ظواهر التواصل، فإن كفّ هذا العلم عن ذلك جانبَ مهمتَه الأساسيةَ. وإنما يتحقق ذلك بيقظة دائمة تلتقط المستجد الحادث في قضايا التواصل، وإن الذي يقارن بين راهن اللسانيات في فضاءاتنا البحثية العربية وراهن اللسانيات في العالم ليجد أنّ الباحث العربي قد اكتفىٰ بالاتباع والسير خلف المنجَز الغربي، وهذا الخيار -علىٰ ما فيه من مكاسب- لا ينتج معرفة أصيلة متأصلة ناهيك عما يرسّخه من تبعية وعجز عن الإبداع.

ومن ملامح القصور في الدراسات اللسانية العربية أن اللسانيات التطبيقية لم تحظ بما يجب أن تحظىٰ به قياسا بالإمكانيات البحثية المهمة لها، فالبعد المدرسي هو الذي ما يزال غالبا علىٰ المهتمين بهذا العلم، ولذلك ظلت اللسانيات علما نخبويّا ضيّق الانتشار خارج الأطر الأكاديمية التقنية.

إننا نقدّر أن أمهات القضايا التي تتعلق ببيئتنا الثقافية والحضارية لها علاقة باللغة والتواصل، ولذلك نرىٰ أنه من الوجاهة تأسيس منتدىٰ عربي للغات والتواصل، فتكون له مهمة تجسير العلاقة بين الباحثين العرب في قضايا اللغة والتواصل، ويكون نافذة تؤسس وعيا أصيلا بكل ما يتعلق بالتواصل في بعده العام، وسيكون من مهام هذا المنتدىٰ أن ييسّر علىٰ

الباحث العربي معرفة ما أنجز من بحوث عربيا حتىٰ لا يقع في تكراره دون فائدة، وسيسهّل علىٰ الباحثين أن ينخرطوا في مشاريع عالمية ذات قيمة علمية عالية، فتتاح إمكانيات المقارنة والاستفادة من رؤًىٰ غيرِ التي أَلِفْناها في أطرنا المدرسية والأكاديمية الضيقة.

إن لتضييق دائرة البحث أثرين مهمين علىٰ الباحث العربي؛ أولهما حرمان الباحث من ثمار رؤىٰ علمية أخرىٰ تختلف عنه في منطلقاتها ونتائجها، وثاني الأثرين هو إضاعة الفرصة علىٰ الباحث في أن ينخرط مع الأوساط البحثية العالمية من موقع المتفاعل لا من موقع المتعلم التابع. وقد أوضحت التجارب عبر التاريخ أن الاحتكاك العلمي القائم علىٰ النِدّيّة كان ذا ثمار علمية علىٰ كل أطراف العملية، كما أن هذه الثمار أرجح في كفة الطرف الذي ربما كان يُظنّ أنه الأضعف.



■ المراجع العربية المذكورة في البحث

١. برجشتراسر، **التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة**، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبد التّواب (مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالقاهرة: ١٩٨٢).

٢. حسين السوداني، «**من فردينان دي سوسير إلىٰ نوام تشومسكي**»، في: مجموعة مؤلفين، لسانيات تشومسكي: مراجعة نقدية في الأسس المعرفية، تحرير: يوسف لإسكندر ومؤيّد آل صونيت (بغداد: دار دجلة الأكاديمية، ٢٠١٨).

٣. حسين السوداني، **أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي** (رسالة أنجزت في إطار شهادة الدراسات المعمقة، إشراف: عبد السلام المسدي، مخطوط بكلية الآداب بمنوبة، تونس، ١٩٩٧).

٤. حسين السوداني، **اللغة والسعادة** (عدد ٩٢، مجلة الدوحة، يونيو، ٢٠١٥).

٥. حسين السوداني، **إنترنت الأشياء: تذكية الشيء وتشييء الذّكيّ** (مجلة الدوحة، العدد ٩٦، أكتوبر ٢٠١٥).

٦. حسين السوداني، **حروب اللغات** (مجلة الدوحة، العدد ٩٨، ديسمبر ٢٠١٥).

٧. حسين السوداني، **سيميائية الشم** (مجلة الدوحة، العدد ٩٠ أفريل ٢٠١٥).

٨. حسين السوداني، **نهاية الجغرافيا وعودة التاريخ** (مجلة الدوحة، العدد ٩٤، أغسطس، ٢٠١٥).




٩.حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨).

١٠. رفاعة رافع الطهطاوي، **التّحفة المكتبيّة في تقريب اللّغة العربيّة** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٨٧٠).

١١. رفاعة رافع الطهطاوي، **المرشد الأمين للبنات والبنين** (القاهرة: مطبعة المدارس الملكية، ١٨٧٢).

١٢. رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢).

١٣. رفاعة رافع الطهطاوي، **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية** (لبنان: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

١٤. رمضان عبد التواب، **التّطوّر اللّغويّ: مظاهره، علله وقوانينه** (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٩٧).

١٥. رمضان عبد التواب، **فصول في فقه اللّغة العربيّة** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٦، ١٩٩٩).

١٦. عبد السّلام المسدّي، **اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة** (تونس: الدّار التّونسيّة للنّشر، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب الجزائر- تونس ١٩٨٦).

١٧. عبد السلام المسدي، **قاموس اللسانيات** (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤).

١٨. عبد الله صولة ومحمد القاضي، **الفكر الإصلاحي عند العرب في عصر النهضة، القسم الأوّل** (تونس: دار الجنوب للنشر، ١٩٩٢).

١٩. محمود فهمي حجازي، «**اتجاهات البحث اللغوي في مصر المعاصرة**»، في: مجموعة مؤلفين، اللسانيات واللغة العربية، سلسلة

اللسانيات ٤ (تونس: منشورات الجامعة التونسية/ مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس، ١٩٨١).

٢٠. فردينان دي سوسير، **دروس في الألسنيّة العامّة**، ترجمة: صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة (تونس- ليبيا: الدّار العربيّة للكتاب، ١٩٨٥).

■ المراجع الأعجمية المذكورة في البحث

1. 1. Charles Darwin, On the Origin of Species by Means of Natural Selection, or the Preservation of Favoured Races in the Struggle for Life, London, 1959.
2. Deborah Levine Gera, Ancient Greek Ideas on Speech, Language, and Civilization, Oxford University Press, 2003.
3. Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, préparée par Tulio de Mauro (Paris: Payot, 1974),,Tzvetan Todorov, La Conquête de l'Amérique, La Question de l'autre, éditions du Seuil, 1982.
4. Ferdinand de Saussure, De l'emploi du génitif absolu en sanscrit, Impr. J.G. Fick, Genève, 1881.
5. Ferdinand de Saussure, Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes. Leipsick: B. G. Teubner, 1879.
6. Roland Barthes, Rhétorique de l’image, Communications, Année 1964, Volume 4, Numéro 1, 1964.
7. Vandenberghe Frédéric, La notion de réification. Réification sociale et chosification méthodologique. In: L Homme et la société, N. 103, 1992. Aliénations nationales. pp. 81-93.



مِن أولياتِ البحث في اللسانياتِ في العالَم العربي

أ. د. عبد الرحمن بودرع

يذهبُ كثيرٌ من الباحثينَ إلىٰ أنّ اللسانياتِ المُعاصرةَ تقعُ في مركز العلوم، نظراً إلىٰ كونها دراسةً علميّةً للأداةِ التي تتوسَّلُ بها مُختلِفُ العلوم والمعارفِ.[1] وترجعُ مركزيّةُ اللسانياتِ ومكانتُها بين العلوم عامةً والعلوم الإنسانيةِ علىٰ وجه الخُصوصِ، إلىٰ قُدرتها علىٰ اكتشافِ نظامِ اللغةِ التي يتداولُها الإنسانُ، وتستعملُها العلومُ والمَعارفُ.

■ ١- تقديم في المُصطلح وجِدَّةِ الموضوع وأهمّيّتِه:

اللّسانيات من العُلوم الإنسانية الحديثة، لأنّها أحدثَت قطيعةً إبستيمولوجيةً مع علوم اللّغة التقليدية في الغربِ، من جهتين:

- أولاهما أنّها انتقلَت من دِراسة اللغة وظواهرها والتقعيد لَها، إلىٰ دراسة الآليات التي تولِّدُ البنياتِ اللغويةَ والقواعدَ التي تنتجها، أي انتقلَ البحث اللسانيُّ من البحثِ في اللغة إلىٰ البحث في نحو اللغةِ.

- الثانية أنّها انتقلت من الاهتمام بلغة خاصّة من اللغات البشرية المعروفة إلىٰ الاهتمام بنظرية اللغة الإنسانية عامّةً بغضّ النّظر عن الأنماط والأنواع.

---

(١) فوزي حَسَن الشايب، **مُحاضَرات في اللسانيات** (إربد- الأردن: عالَم الكتُب الحديث، ط.٢، ٢٠١٦)ص: ٢٨؛ مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث -مدخل-** (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩).



أما عن المدارسِ اللّسانية التي تندرِجُ في اللسانياتِ المُعاصرَة فَهي كَثيرةٌ ومُتشعّبةٌ، وتَعدّدُها راجع إلىٰ الأسس الفكرية والفلسفية والمعرفية التي تنطلق منها كلّ مدرسة أو اتّجاه، فقد بدأ البَحثُ اللسانيُّ مع العالِم اللّغويّ دوسوسير بوصفِه حاملَ لواءِ التّجديد اللغويّ ومُحقِّقَ القطيعة مع مَناهجِ الدّراسةِ التقليدية التي كانَتْ تحشرُ في دراسة اللغة اعتباراتٍ اجتماعيةً وعرقيةً وتاريخية... وفَرَضَ منهجًا وصفيًا صارمًا يعتمدُ علىٰ ثنائية الدّالّ والمدلول... وعلىٰ عَدِّ البنية اللغويّة بنيةً مُغلَقَة لا تتأثّر بالعوامل الخارجيّة، ولا تتحكّم فيها المؤثِّراتُ الاجتماعيّة غيرُ اللّغويّة.

أمّا مصطَلَح «اللسانيات العربية»[1] أو «الخطاب اللّساني العَربيّ»، فيعني الخطابَ الذي تَعكسُه الكتاباتُ اللغويّةُ التي تستندُ نظريًا ومنهجيًا إلىٰ المَبادئ التي قدَّمتها اللسانياتُ في مُختلِفِ اتّجاهاتِها الغربيّة منذُ مطلع القرنِ العِشرينَ؛ فهو خطابٌ حديثُ النشأة لا تتجاوزُ نشأتُه السّبعينيات، مستمَدٌّ من الأدبياتِ الغربيّةِ في دراسةِ اللّغة الطّبيعيّة دِراسةً علميّةً ممنهجة، وقدْ أصبحَ هذا العلمُ مُستَعاراً في سائرِ الثّقافاتِ الكَونيّةِ اليومَ. وعلىٰ الرّغم ممّا يشوبُ مُصطلَحَ اللِّسانياتِ في العالَم العربيّ من تشعُّب واختلافٍ وتشتّتٍ وتعدّدِ مَجالاتٍ، فإنّه أصبحَ أمارةً علىٰ التّحديثِ في مناهج الدَّرس اللّغويّ والبلاغيّ والأسلوبيّ، وتَجاوُزِ الطّرقِ التّقليديّة التي كانَت متّبَعَةً في مُقاربةِ الظّاهرة اللّغوية.[2] بَل غَدَت اللسانياتُ رائدةَ العلومِ الإنسانيةِ

(١) مِن إشكالاتِ المُصطلَح أنّ عبارةَ «اللّسانيّات العربيّة» -في رأي الباحثينَ- غالبًا ما يندرجُ تحتَها كتاباتٌ لغويّةٌ عامّةٌ مُبهمَةٌ وغامضةٌ نظريـًا ومنهجيـًا، إلاّ فيما ندَرَ، كتاباتٌ تأخذُ في كلّ اتّجاه، وتَجمعُ ما هو لغويٌّ تراثيٌّ قَديمٌ بما هو لسانيٌّ حَديثٌ دونَ أدنىٰ حرج نظريٍّ أو منهجيّ، ودونَ تَساؤلٍ نظريٍّ عن أبعادِ التّسميةِ وحُدود مَجالِها وموضوعِها... نحنُ أمامَ كتاباتٍ هي مزيجٌ من أفكارٍ وتصوُّراتٍ غيرِ مضبوطةٍ حول اللغةِ عامّةً أو اللغةِ العربيّةِ... انظرْ: مصطفىٰ غلفان: **اللّسانيّات العربيّة–أسئلة المنهج** (الأردن: دار ورد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع، ط.١، ٢٠١٣) ص: ٥٣–٥٤.

(٢) عبد الرحمن بودرع: **في اللّسانيّاتِ واللّغة العربيّة، قَضايا ونَماذج** (دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط.١، ٢٠١٦) ص: ١٦–١٧.



عندَما حقَّقَت «لنفسِها طابعَ الشمولِ والتّفرُّد والخُصوصيّةِ»، وأصبحَت جسراً تعبرُه العلومُ الإنسانيةُ لتحصين مَواقعها.(١)

وفرقٌ كبيرٌ بين مُصطلَحَ اللسانياتِ وما تحمله من حمولةٍ مفهوميّة ومعرفيّةٍ، وبينَ ما تَعنيه عُلومُ العربية بالمعنىٰ القَديم؛ لأسبابٍ عِدّة نوجزها فيما يلي:

- أنّ اللسانيات Linguistics دراسةٌ منهجيّةٌ علميّةٌ للظّاهرة اللّغوية البشريّة عامّةً، أمّا علومُ العربية فهي دراسةٌ تتناولُ جوانبَ من اللّغة العربية خاصّةً كالجانب النّحويّ أو الصّرفي أو البلاغي...
- واللسانياتُ علمٌ غربيٌّ خالصٌ(٢)، حديثُ النشأة، وُلِدَ في الغَربِ عَلىٰ أنقاض عُلوم اللّغة الكلاسيكية وفقه اللغة المقارن والنحو المعتمِد علىٰ المنطق الأرسطي... بعدَما أحدثَ قطيعةً مَعرفيّةً ومنهجيّة مَع ماضي الدّراسات اللغوية.
- أنّ اللسانياتِ شُعبةٌ من شُعب العُلوم الإنسانيّة لأنّها تتناول بالدّراسة ظاهرةً من الظّواهر الإنسانيّة هي الظّاهرة اللّغويّة، وتعتمدُ في رصدِ موضوعِها علىٰ منطق النّمذَجَة، أي صياغةِ النّماذج اللّسانية التي تَفترِضُ الآلياتِ التي تشتغل بها اللّغاتُ البشريةُ.

---

(١) حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيّاتُ في الثّقافَة العربيّة المُعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قَضايا التّلقّي وإشكالاتِه** (دار الكتاب الجَديد المتّحدة، ط.١، ٢٠٠٩) ص: ٥٥.

(٢) مازن الوعر، **قَضايا أساسية في علم اللّسانيّاتِ الحَديث** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨).



■ ٢- أزمةُ تَوطينِ اللسانياتِ في ثَقافتنا العربيةِ، وأولوياتُ البحث اللساني العَربي:

ذهبَ بعضُ الباحثينَ إلىٰ القولِ بوُجودِ أزمةٍ في تَوطينِ البحثِ اللّسانيّ العربيّ، وتتمثّلُ هذه الأزمَةُ في المجالاتِ النّظريّةِ المُتّبَعَة، وفي المَنهجِ والموضوعاتِ البحثيّةِ، وفي جانبِ المؤسّساتِ اللّسانيّةِ وأقسام تَدريسِ اللّسانيّاتِ، وما يتّصلُ بذلكَ من مُدرّسينَ وطُلاّب. أضفْ إلىٰ ذلكَ أنّ هذا العلمَ يُنزَّلُ منزلةً دونَ باقي العُلومِ الإنسانيّةِ والاجتماعيّةِ.[١] وهذه الأزمةُ التي أصابَت البحثَ اللّسانيَّ ليسَت خاصّةً به، ولكنّها جزءٌ من أزمةٍ عامّةٍ أصابَت المؤسساتِ الجامعيّةَ والبحثَ العلميَّ عامةً، وهذا شأنُ كثيرٍ من المعارفِ الجديدَةِ التي تحلُّ بثقافةٍ ذاتِ طابعٍ مختلفٍ، كالثقافَةِ العربيّةِ. ولكنّ تلكَ الأزمةَ كانَت حافزاً للانطلاقِ في تعميق البحث اللسانيّ العربي وتطويرِه ليُواكبَ الدَّرسَ اللّسانيَّ الغَرْبيّ.

ولعلَّ جزءاً كبيراً من الأزمَة التي نشأت مع نشأةِ اللسانياتِ العربيّةِ، راجعٌ إلىٰ صفةِ التلقّي الأوّلِ الذي تلقّىٰ به القارئُ العربيُّ الثّقافةَ الغربيّةَ في مجالِ الإنسانياتِ عامةً والثّقافةَ اللسانيّةَ علىٰ وجه الخصوصِ، وما طبَعَ هذا التّلقّي من ريبةٍ وصراعِ قيمٍ، مردُّها إلىٰ أنّ كلَّ فكرٍ مُستنبَتٌ في ديارِه ويَحملُ خصائصَ أصحابِه ويُعالجُ مُشكلاتهم وإن ادَّعَوْا أنّه خرجَ من حدِّ الخُصوصيّاتِ إلىٰ حَدِّ الكلّيّاتِ، وهذا ما عبّرَ عنه تودوروف (T. Todo-rov) بقولِه: «صورةُ الآخرِ تُحيلُ إلىٰ واقعِ مَن يُركِّبُها وتُعبّرُ عنه، أكثر ممّا تُحيلُ إلىٰ واقعِ مَن رُكِّبَت له وبُنِيَت لَه»، ويميزُ تودوروف في كتابه «نحن والآخرون» بينَ الذّاتِ وهي جَماعةٌ ثقافيّةٌ واجتماعيّةٌ تجمعها خصائصُ،

(١) حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيّاتُ في الثّقافَة العربيّة المُعاصرة**، مرجع سابق، ص: ٥٧. وفي صفةِ «التّلقّي» أيضاً يُنظرُ: عبد الكريم أبزاري، **مُستويات تَلَقّي الدّرس اللّسانيّ في الثّقافَة العَربية، الحُدود والآفاق** (مجلة «العَلامة» ع:٣، ديسمبر ٢٠١٦) ص: ٨٣.

وبينَ الآخَرين الذين يَختلفون عن الذّات في تلك الخَصائص.[1]

ولكنّ تلكَ الأحوالَ النّفسيّةَ ما لبثت أن أخذَت تتبدَّدُ عندَما انتشَرَت الأبحاثُ اللّسانيّةُ الغربيّةُ بتَدريجٍ في المَشهدِ التّداوليّ العَربيّ.

ومن مَظاهرِ الأزمَة أيضاً مُشكلةُ المصطلَح في الدّرس اللسانيّ والأدبيّ العربيين، وهي مشكلةٌ نشأت عندَما اتّصلَ هذا الدّرسُ العربيّ الحديثُ بمُنجَزاتِ العلوم الإنسانيّةِ الوافدةِ من الغربِ، فعرَفَ المُصطلَح في بلادِ العربِ حالةَ فَوضىٰ وحالَةَ خلطٍ واضطرابٍ وعدم اتّفاقٍ واستقرارٍ، خاصّةً في الفترةِ الواقعةِ بين أربعينياتِ القرنِ الماضي وسَتّينياتِه، والسببُ في أزمة المصطلَح اختلاف مناهج الدّارسين الذين كانوا يغترفون من التراث وينحتون منه مصطلَحَهم، والذين يَضعون مُصطلحاتٍ جديدةً لا تَعبأ بقَواعدِ اشتقاقِ المصطلح العَربيّ المناسِب[2]، وتجلّت الأزمة علىٰ وجه الخصوص في حَركات النَقل والتّرجمة لما جدّ ويجدّ في ميدان العلوم الإنسانيّة خاصّةً وفي اللسانياتِ بصَفةٍ أخَصَّ.

ولكنّ تطوّرَ البحثِ اللغويّ العربيّ بعدَ هذه الفترةِ لم يَمْحُ محواً تاماً أزمةَ وَضْعِ المصطلَح العربيّ المناسبِ للمَفاهيم والمقولاتِ اللّسانيّةِ الحديثةِ؛ إذ ظلّ المنهجانِ المختلفانِ سائدَينِ، فأوّلُهما يَبحثُ عن مُقابلٍ

(1) Tzvetan TODOROV : *Nous et les autres. La réflexion française sur la diversité humaine,* coll. " La couleur des idées ", Éditions du Seuil, Paris, 1989

(٢) وهو ما يُمكنُ تسميتُه **بالمُصطلح القُطْريّ الضّيّق**: هو المُصطَلَح الذي وَضعَه قَومٌ من اللسانيينَ يجمعهُم بَلَد واحدٌ ومشروعٌ واحدٌ، وإذا خرَجتَ من دائرتهم إلىٰ باقي أقطارِ الدّنيا أنكَرَ الناسُ ذلك المُصطلَحَ -أو علىٰ الأقلّ- لم يُقِرّوه لأنّه يَخصُّ الواضِعينَ، فانتشَرَت ظاهرَةُ المُصطلَح اللّسانيّ القُطريّ، وعَمّ الإغماضُ في المُصطلحاتِ اللسانيّةِ العربيّةِ، وانتشرَ التّغريبُ في لغة اللسانيّاتِ، وسُمّيَ هذا الضّربُ من الاصطلاحِ المَحدودِ ابْتكاراً للمُصطلَحاتِ الجَديدةِ وتَطويراً للسانيات وتنميةً للغة العَربيّة، وأفْضىٰ تكاثُرُ المُصطلحات القُطريّة إلىٰ **أزمة تمزُّق الوحدَة العلميّة** والثّقافيّة والفكريّة، وأفْضىٰ أيضاً إلىٰ **تضخّم المُصطلحات غير القياسيّة**، وانقلَب تعليل المُصطلَح القُطريّ إلىٰ أزمة تضخّم الذّات اللّسانيّة العربيّة في بعض الأقطار.



للمُصطلحاتِ اللّسانيّةِ الغَرْبيةِ في مُصطلحاتٍ لُغويةٍ عَرَبيةٍ قديمةٍ ذاتِ حمولةٍ مَعرفيةٍ مُختلفةٍ مِن غَير مُبالاةٍ بمُناسَبَتها للمَدلولِ عليه أو عَدم مُناسبتها، والمنهجُ الثاني كَسَرَ قاعدةَ العَودةِ إلىٰ التُّراثِ وابتَدعَ مُصطلحاتٍ غريبةً لا يُفهمُ مَعناها إلا إذا قُرِنَت بأصلِها اللّاتيني، وهذا مظهرٌ من مَظاهِرِ أزمةِ البَحثِ العِلميّ العَرَبيّ في مَجال العُلوم الإنسانيّة، ومِن مظاهِرِ الأزمةِ أيضـًا البُعدُ الفَرديُّ في العَمل العِلميّ عندَ العَربِ المعاصرينَ، الذي يوضعُ في مُقابلِ البُعدِ الجَماعيّ والعَملِ بالفريقِ، عندَ عُلماءِ الغرب وباحثيه.[1]

---

(١) قَدَّم المُفكّرُ طه عبد الرحمن مبادرةً في حلّ أزمةِ ترجمة المُصطلَح في العلوم الإنسانيّةِ، ومفادُها أنّه شقَّ منهجـًا جديداً في ابتكارِ المصطلحاتِ واشتقاقها وفقـًا لقواعد الاشتقاق الصرفية العربية، مُحققا درجةً عاليةً من الدّقّة في ترجمة مُبدعة مبنيةٍ علىٰ الانتقاء والصّياغَة الدّالّة التي تُعبّرُ عمّا يدخلُ ضمنَ دلالة المصطلَح، ساعَدَه علىٰ ذلك علمُه الواسع بالدلالة والمنطق، وإلمامُه الجيد بفلسفة اللغة، واطّلاعه الكبير علىٰ التراث اللغوي والفلسفي العربي والإسلاميّ، ومعرفتُه الجيدة بأصول الصرف والاشتقاق ونحت المصطلحات، فتلكَ المعارفُ والعلومُ والمناهجُ منحته مَلَكَةَ اشتقاق المصطلح المناسب وإبْداعه، ومن ذلك مصطلح التداوليات وغيرها من عشرات المصطلحات المبثوثة في كتبه الفلسفية والحجاجية... انظرْ: طه عبد الرحمن، **فقه الفلسفَة: ١-الفلسفَة والترجمة** (المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦).

■ أولاً : أولويّاتُ البَحثِ اللّسانيّ العَرَبيّ في مَجالِ اللّسانيّاتِ النّظريّة:

□ من أولوياتِ البَحث اللِّسانيّ المُعاصر اعتمادُ المقاربات اللّسانيّة النّظرية لوصفِ ظواهرِ التّركيبِ العربي، وتَقويم مَدى نَسَقية اللّغويّاتِ العَربيّة القَديمَة:

يُعالجُ هذا المَبحثُ إشكاليةَ الأولوية في البحث اللساني العربي، ويَسعىٰ إلىٰ مقاربَة خطابِ الأهمية في الدَّرس اللسانيّ المُعاصرِ، ومَدىٰ الفائدةِ المنهجيةِ والمعرفيةِ التي يُمكنُ استخلاصُها لخدمةِ اللغةِ العربيةِ.

ولا يَكتفي البحثُ بمُقاربَة خطابِ الإفادَة فقط، ولكنَّه يُثيرُ سؤالَ الأولوية؛ «ما أَوْلَىٰ الجَوانبِ اللِّسانيةِ استحقاقًا للعنايَة والاهتمامِ»؟

أ. ما الذي استفادتهُ العربيةُ أو يُمكنُ أن تستفيدَه من اللسانياتِ بفُروعها، وهي اللسانياتُ النظريةُ، واللسانياتُ التطبيقيةُ، وما يدخلُ تحتَها من قَضايا تَعليم للغات والحَوْسَبَة اللغوية والسياسَة اللّغويّة.

ب. وهل كانَ في منهجِ تقسيم الدّرس اللغويّ إلىٰ مستويات متعدّدَة تقتطعُ المادّةَ اللّغويّةَ إلىٰ بنيات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية وتداولية، ما يُثري دراسةَ اللغة العربية وتحليلَ أبعادها ويكشفُ منها ما لم يستطعْه النحو العربي؟

ج. ما هي الثمرةُ المعرفيّةُ المرجوّةُ من مقاربَة القَضايا والإشكالات اللغوية العربية بواسطَة الدّرس اللساني الحَديث، هَل يُرادُ من كلِّ مقاربةٍ لسانيةٍ حَديثَةٍ لمنهج البحث اللغوي القَديم أن تُسهمَ في تَقريبِ عَلاَقَةِ النَّظَرِ النَّحويِّ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وتَنْزِيل أَدَواتِ الوَصْفِ عَلىٰ ظَواهِرِ العَرَبيَّةِ، بطريقةٍ جديدةٍ تَعتَمِدُ المُقارَباتِ اللّسانيّةَ، في مَواضِعَ تَطْبيقِيَّةٍ مَخصوصَةٍ؟



هذه بضعُ أسئلةٍ أو إشكالاتٍ أثيرَت في سياق الحَديث عن أولوياتِ البحث اللساني في العالَم العربيّ، وهي أسئلةٌ لا تنفصلُ عن الأسئلة الكبْرىٰ المتعلّقَة بتحديثِ منهج النظر إلىٰ الثقافَة العربية وتجديدِ أدوات البحث والتحليل لاستكشافِ المعاني والأفكار والفَوائد المعرفية التي تنتظرُ مَن يُجدّدُ لها أمرَ الاستخراج؛ فلعلّه باتَ من البديهيّاتِ التّذكيرُ بما حمَلَته العُلوم الإنسانيةُ Humanity contributions من جَديدٍ في مناهج البحث في الظّواهرِ الإنسانيّةِ؛ ومنها مناهجُ البحثِ اللسانيّ التي أخذَت تتجاوزُ الصّفةَ المعياريّةَ إلىٰ الوصفيّةِ والتفسيريّةِ العلميّةِ، منذُ أن نُشِرَت أَمَالِي دوسوسير وكتاباتُه التي جُمعَت في المُصنَّفِ المعروفِ: «مُحاضرات في اللسانياتِ العامّة»[1]، إلىٰ أن استوَت اللسانياتُ علىٰ يد المدارسِ اللاحقَة، في أوروبا والولاياتِ المتّحدَة.

فلَم يعُدْ أمامَ أحدٍ مجالٌ للشّكِّ في علميّةِ اللسانيّاتِ الحديثَة المتسلِّحةِ بمناهجِ البحث النظريّ والتّجريبيّ، وإن تفاوَتَت درجاتُ الموضوعيّةِ والعلَميّةِ والاطّرادِ وغيرِها من قَسَماتِ العلوم الحَديثةِ، ولم تظهَرْ بالقُوّةِ نفسِها التي تظهرُ بها في العُلوم الطّبيعيّةِ، أمّا اللسانياتُ العربيةُ الحديثةُ فإنّ الإشكالَ المُثارَ بخُصوصِها إشكالُ المَنهجِ، أي منهج تَأْسيسِ مَعْرِفَةٍ لسانيَّةٍ عربيّة حديثةٍ، قادرةٍ علىٰ بناءِ تَصَوُّراتٍ وأفْكارٍ عامَّةٍ، لِفَهْمِ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ:

- سَواء في بُعْدِها التُّراثِيِّ الحَيِّ الذي يُشْهَدُ لَهُ بِالاسْتِمْرارِ، والتَّمَكُّنِ في مَواكَبَةِ تَطَوُّرِ الدَّرْسِ اللِّسانِيِّ الْمُعاصِرِ،
- أَوْ في إِطارِ المُوازَناتِ بَيْنَ النَّماذِجِ والاجْتِهاداتِ المقْتَرَحَةِ لِوَصْفِ الظَّواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ وتَفْسيرِها،

(1) Ferdinand De Saussure, *Cours de linguistique générale*, Publié par Charles Bally, Albert Sechehay et Albert Riedlinger. Ed. Arbre d’Or, Genève, 2005.




- أَوْ في إطارِ إجْراءِ مُقَرَّراتِ النَّحْوِ واللِّسانِيّاتِ، عَلىٰ النُّصوصِ الأَدَبِيَّةِ وغَيْرِ الأَدَبِيَّةِ، وإخْراجِها إلىٰ حَيِّزِ التَّطبيقِ، والفَهْمِ والتَّفْسيرِ لِلْقَضايا النَّفْسِيَّةِ والعَقَدِيَّةِ والاجْتِماعِيَّةِ والتّاريخِيَّةِ والسِّياسِيَّةِ، والإنسانِيَّةِ المتَنَوِّعَةِ، عُمومًا.[١]

غيرَ أنّ كثيراً من الكتاباتِ اللّسانيّةِ العربيّةِ لا تكادُ تَرقىٰ إلىٰ أساليبِ التأليف اللسانيّ الغربيّ، لاختيارِها مداخلَ منهجيّةً تتَّسمُ بالقُصورِ عن بُلوغِ المَرام، وبالنّقصِ في أدواتِ البحث والتّحليل وجمع الظّواهِر، والميل إلىٰ البُحوث ذاتِ الطّبيعةِ التطبيقيّةِ علىٰ الظواهِرِ الجُزئيّةِ وإهمالِ وظيفةِ التنظير للسانياتٍ عربيّةٍ حديثةٍ تقفُ في مصافِّ اللّسانيّاتِ الكلّيّةِ، ويُمكِّنُها التّنظيرُ من التّحكُّم في تحديدِ أولوياتِ البحثِ اللّساني.

لكنَّ تَراكُمَ المؤلَّفاتِ اللّسانيّة العَرَبيّةِ في الثّلاثينَ سنةً الأخيرَة، خاصّةً فيما يُقرّبُ اللسانياتِ الحَديثةَ من اللغوياتِ القَديمةِ[٢] فرضَ علىٰ

---

(١) عبد الرحمن بودرع، **في اللّسانيّاتِ واللّغة العربيّة، قَضايا ونَماذج**، مرجع سابق، ص: ٥.

(٢) حُرِّرَتْ منذ أكثرَ من ربع قرنٍ، في مَوْضوعِ التَّناظُرِ بَيْنَ جَوانِبَ مِنَ اللُّغَوِيّاتِ الْمُعاصِرَةِ وَأُخْرىٰ مِنَ اللُّغَوِيّاتِ الْعَرَبِيَّةِ -نَحْوًا أَوْ لِسانًا- مَعَ اخْتِلافٍ في الْمَناهِجِ وَطُرُقِ الْعَرْضِ وَلُغَةِ التَّأْليفِ؛ كُتُبٌ وَ مَقالاتٌ عَديدَةٌ يَصعبُ حَصْرُها، فمِمّا كُتِبَ في الْمَوْضوعِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلىٰ سَبيلِ الْمِثالِ، من كُتُبٍ وبُحوثٍ ومقالاتٍ:

- د. عَبْد الْقادر الفاسي الفهري: اللِّسانياتُ واللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، نَماذِجُ تَرْكيبِيَّةٌ ودَلالِيَّةٌ. دار توبقال لِلنَّشْرِ، ١٩٨٥
- د. أَحْمَد الْمُتَوَكِّل: دِراساتٌ في نَحْوِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْوَظيفِيِّ، دار الثَّقافة، الدّار البيضاءِ ١٩٨٦.
- د. نِهاد الموسىٰ: نَظَرِيَّةُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ في ضَوْءِ مناهِجِ النَّظَرِ اللُّغَوِيِّ الْحَديثِ. دار البشير، الأردن ط/ ٢، ١٩٨٧.
- د. خَليل أحمد عَمايره: رَأْيٌ في بِناءِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ وقَضاياها، دِراسَة وَصْفِيَّةٌ، مجلّةُ التَّواصُلِ اللِّسانيّ ع:١، مارس ١٩٩٠، ص: ٧-٢٧.
- د. مازِن الوَعْر: نَحْوَ نَظَرِيَّةٍ لِسانِيَّةٍ عَرَبِيَّةٍ حَديثَةٍ لِتَحْليلِ التَّراكيبِ الأَساسِيَّةِ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ. دار طلاس لِلدِراساتِ والتَّرْجَمَةِ والنَّشْرِ، دِمَشْق، ط/ ١، ١٩٨٧.
- د. الرَّشيد أبو بَكْر: إسْتِخْدامُ التَّحْويلاتِ النَّحْوِيَّةِ في دِراسَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. الْمَجَلَّة الْعَرَبِيَّة لِلدِّراساتِ اللُّغَوِيَّة، السّنة ١، ع:١، أغسطس ١٩٨٢.
- د. ميشال زكريّا: الأَلْسُنِيَّةُ التَّوْليدِيَّةُ والتَّحْويلِيَّةُ وقَواعِدُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. المؤَسَّسَةُ الجامِعِيَّةُ لِلدِّراساتِ والنَّشْرِ والتَّوْزيعِ، بَيْروت، ط/ ١، ١٩٨٣. =



اللسانياتِ العربيّةِ وَضعـاً جديداً في مُقاربة الظاهرةِ اللغويّةِ مَنهجـاً وغاياتٍ وأدواتٍ، وكانَت هذه المرحلةُ بدايةَ انشغالِ الخطابِ اللساني العربي المُعاصر بالعلاقة بين الدَّرس اللّساني الحَديث وعلوم العربية، وبطبيعةِ العلاقَة التي يُمكنُ أن تُبْنىٰ بين تُراث العربيّة واللسانياتِ، عندَ مَن يَقولون بإمكان التقارُب والترادُفِ في الأنساق وأصول المَفاهيم، لكنَّ البحثَ اللِّسانيَّ العربيّ الحديثَ -لكي يتوصَّلَ إلىٰ تحديدِ هذه الأولوياتِ- «يفتقرُ إلىٰ دراساتٍ كافيةٍ تُحدِّدُ الأُسُسَ الإبستمولوجيةَ والتّصوُّريّةَ التي تضبطُ العلاقَةَ بين اللّسانياتِ والنّحوِ العربيّ. لقَد انشغَلَ الخطابُ اللساني العربيّ المُعاصرُ بمَفهوم التأصيل الذي يُحاولُ تتبعَ بعضَ المفاهيم اللّسانيّةِ المعاصرةِ وإيجادِ نظائرَ لها عند النّحاةِ. وقَد نتجَ عن ذلكَ أغلاطٌ وأغاليطُ...».(١)

- د. حِلْمي خَليل: العَرَبيَّةُ والغُموضُ، دِراساتٌ لُغَوِيَّةٌ في دَلالاتِ المبْنىٰ عَلىٰ المعْنىٰ. دارُ المعْرِفَةِ الجَامِعيَّةِ، الإِسْكَنْدَرِيَّة ط/ ١، ١٩٨٨.
- د. عَبْده الرّاجِحي: النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ، بَحْثٌ في الْمَنْهَجِ، دارُ الْمَعْرِفَةِ الْجامِعِيَّةِ، الإِسْكَنْدَرِيَّة، ١٩٨٨.
- د. محمّد حَماسة عَبْد اللَّطيف، مِنَ الأَنْماطِ التَّحْويلِيَّةِ في النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، مَكْتَبَةُ الْخانجِيّ الْقاهِرة، ط/ ١ ١٩٩٠.
- د. حُسام البهنْساوِيّ: القَواعِدُ التَّحْويلِيَّةُ في ديوانِ حاتِمِ الطّائِيِّ، القاهِرَة: ١٩٩٢.
- د. محمّد فتيح: مُقَدِّمَةُ تَرْجَمَتِهِ لِكِتابِ: الْمَعْرِفَة اللُّغَوِيَّةِ، لنوام شومسكي، وعَرَض في هذه الْمُقَدِّمَةِ أُسَسَ تَعْريبِ النَّظَرِيَّةِ التَّحْويلِيَّةِ: ص: ١١-٣٩. دارُ الفِكْرِ الْعَرَبِيِّ، الْقاهِرَة، ١٩٩٣.
- د. رَشيد بوزيّان، قِراءاتٌ في اللِّسانِيّاتِ التَّوْليدِيَّةِ: مِنَ العامِلِيَّةِ والرَّبْطِ إِلىٰ الْبَرْنامَجِ الأَدْنىٰ، نادكوم ١٩٩٩.

وهُناكَ مُقارَباتٌ لِسانِيَّةٌ عَديدَةٌ لِوَصْفِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، دَلالِيًّا وتَرْكيبيًّا وتَداوُلِيًّا، انْطَلَقَتْ مِنْ نَماذِجَ لِسانِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ كَنَظَرِيَّةِ الْحَواجِزِ، في اللِّسانِيّاتِ التَّوْليدِيَّةِ، ونَظَرِيَّةِ الرَّبْطِ الْعامِلِيِّ، ونَظَرِيَّةِ الْمَبادِئِ والوَسائِطِ وَبَرْنامَجِ الْحُدودِ الدُّنْيا... وكِتاباتٌ في مَوْضوعِ الاتِّصالِ والانْفِصالِ بَيْنَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ والنَّماذِجِ اللِّسانِيَّةِ الْمُعاصِرَة... نُشِرَتْ في مَجَلاّتٍ مُخَصَّصَةٍ لِنَشْرِ أَعْمالِ النَّدَواتِ مِنْها مَثَلاً: اللِّسانِيّاتُ واللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَ التَّطْبيقِ، من منشورات كلّيّة الآداب بمكناس (١٩٩٢)، ومَكانَةُ الأَنْحاءِ التَّقْليدِيَّةِ في اللِّسانِيّاتِ الْحَديثَةِ من منشوراتِ كلّيّة الآداب بمكناس (١٩٩٧)...

(١) محمّد بن صالِح وحيدي، **اللّسانيّاتُ والتّراثُ النّحويّ: إشكالاتٌ منهجيّةٌ وإبستمولوجيّة**، سجلّ أعمال النّدوة الدّوليّة الثّانية: قِراءَة التّراث الأدبيّ واللّغويّ في الدّراساتِ الحديثَة، بحوث علميّة محكّمة (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م) ص، ٤٠٩.

غيرَ أنّ هذا جانبٌ واحدٌ فقط من جَوانبِ إشكالِ الحديثِ عن سؤالِ الأولوياتِ في الدّرس اللّسانيّ العَرَبيّ، ويَبقىٰ هذا السُّؤالُ قائماً يَحتاجُ إلىٰ معالجةٍ منهجيّةٍ تتجاوزُ التناوُلَ الجزئيَّ البسيطَ لعلاقةِ اللسانياتِ الحديثَة بعلوم العربية، إلىٰ البحثِ في إمكانيةِ بناءِ لسانياتٍ عربيّةٍ تنضبطُ بضوابطَ منهجيّةٍ وتتوسّلُ بوَسائلَ ومَفاهيمَ ونسقٍ من الاستدلالاتِ، التي تجدُ مرجعيتَها النظريّةَ في الدّرسِ اللّسانيّ المعاصرِ وتتّسعُ قُدرتُها لتشملَ وصفَ الظّواهرِ اللّغويّةِ العربيّةِ.

وسيتناولُ البحثُ بالعَرض والتّحليل بعضَ وُجوهِ المهامِّ والأولويّاتِ التي يترجَّحُ علىٰ اللسانيَاتِ العربيّةِ الحَديثَةِ أن تُوليَها الأهميةَ وتُقدِّمَها علىٰ غيرِها من الاهتماماتِ، وصفاً وتَحليلاً وتَفسيراً واقتراحَ حُلولٍ للإشكالاتِ المُثارةِ، ومن هذه الإشكالاتِ:(١)

- كيفَ استُثمِرَت اللّسانياتُ الحَديثةُ وطُبِّقَت في دراسةِ مُستوياتِ اللغةِ العربيّةِ؟
- ما الثمارُ النّظريّةُ والمنهجيّةُ المترتّبةُ عن تطبيقِ النّماذج المُقْتَرَحَةِ في اللّسانيّاتِ علىٰ اللغةِ العربيّةِ؟
- ما الخَصائصُ النّظريّةُ والمنهجيّةُ لخطابِ اللّسانيّاتِ العربيّةِ الحديثةِ إذا ما ووزِنَت بالمَبادئ العامّةِ التي تُقدِّمُها اللّسانيّاتُ، وقُوِّمَت Evaluation في ضَوئها التجربةُ اللّسانيّةُ العربيّةُ؟
- ماذا أضافَ اللغويّونَ العربُ المُحدَثونَ إلىٰ أعمالِ النّحويّين واللّغويّينَ القُدَماءِ؟

---

(١) استُفيدَت بعضُ هذه الإشكالاتُ من: مصطفىٰ غلفان، **اللّسانيّات العربيّة-أسئلة المنهج** (الأردن: دار ورد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع، ط.١، ٢٠١٣) ص: ٣٩.



- ما الأولويّاتُ التي يترجَّحُ علىٰ اللسانياتِ العربيّةِ الحَديثةَ أنْ تَجعلَها علىٰ رأس المَهامّ، لتأسيسِ لسانيّاتٍ عربيّةٍ حديثَةٍ تُسهمُ في الثّقافَة العربيّة الحَديثَة؟

- ما الاتجاهات والمَنازِعُ التي تَمثَّلَ فيها خطابُ «أولويّات البَحث اللّساني العَربي»؟

3-1. الاتجاه الأوّل في أولويّاتِ «اللسانياتِ العربيةِ»:

إشكاليةُ التراثِ اللغويّ العربيّ في الدَّرسِ اللّسانيّ المُعاصر، وتَقريبُ التراث اللغوي والبلاغيّ والأدبيّ وَصفًا وتحليلاً وتَفسيراً وطُرُق تَناولٍ منهجيّ بأدوات لسانيةٍ حديثَة من خلالِ مفهوم الشبَه والنظيرِ أو مَفهوم الترادُف، وقَد سَمّىٰ الباحثونَ هذا الاتّجاه من اللّسانيّاتِ العربيّة بـ «لسانيات التّراث»[1] بين النظرِ اللغوي القَديم والنظريات اللسانية الحَديثَة؛ فلا يُتصوَّرُ نفيُ التراثِ العربيّ أو إلغاؤُه أو تصغيرُ شأنِه وحجمِه؛ بل لا يزالُ يُعدُّ مصدراً رئيسياً من مصادرِ الثّقافَةِ العربيّةِ؛ لأنّ أكثرَ القيم التي يشتملُ عليها ذاتُ صبغةٍ كُلّيّةٍ، ولأنّ كثيراً من المباحثِ اللغويّةَ القَديمَةِ التي عُنيَت بالظاهرةِ النحويّةِ واللغويّةِ والبلاغيّةِ والنّقديّةِ تلبَّسَت بالمَفاهيم الفلسفيّةِ والفكريّةِ المنطقيّةِ. ولكنّ مَفهومَ «الكلياتِ» لا يُرادُ منه مُجرَّدُ الشَّبَه الشّكليّ بين اللغويّات في أدوات الوصف أو في طبيعَة انتقاء الظّواهِرِ المَوصوفَة وفي طبيعة تفسيرِها؛ وفي هذا السياقِ ينبغي أن نُشيرَ إلىٰ أنّ كثيراً من نظراتِ اللغويين القُدَماء تلتقي في كثير من جوانبها مع نظرات الدرس اللسانيّ المُعاصرِ، والغَرَضُ من هذه الأولويّةِ مُحاوَلَةُ

---

(١) صاحبُ التّسمية: مصطفىٰ غلفان، **اللّسانيّات العربيّة-أسئلة المنهج**، مرجع سابق، ص ١٨٣. تقومُ «لسانياتُ التراث» علىٰ رَبط مَبادئ البَحث اللّساني الحَديث بالفكرِ اللّغويّ العربيّ القَديم، وقَد بدأت الدّعوةُ لهذا الضّربِ من النّشاطِ اللّغويّ مع إبراهيم أنيس في كتابِه «الأصوات اللّغويّة» (١٩٤٧) لتُصبحَ محورَ كتابةٍ قائمةِ الذّاتِ. وتستهدفُ لسانياتُ التراثِ دراسةَ الفكر اللّغويّ العربيّ القَديم من حيثُ إنه تصوُّراتٌ ومَفاهيمُ وطرائقُ تحليلٍ في ضوءِ نظريّاتِ اللّسانيّاتِ الحديثَة.



تَلَمُّسِ ما بَيْنَ الأَنْظارِ اللُّغَوِيَّةِ قَديمِها وحَديثِها مِنْ صِهْرٍ ونَسَبٍ ووَشائِجِ قُرْبىٰ، فَرَضَتْها طَبيعَةُ التَّأَمُّلِ في الظَّواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ، وأَمْلاها الانْتِسابُ إلىٰ هذا الْحَقْلِ اللُّغَوِيِّ، الذي هُوَ حَقْلٌ بَشَرِيٌّ لا يَتَغَيَّرُ بتَغَيُّرِ الظُّروفِ والأَحْوالِ، ولا يَسْتَغْني عَنْهُ الْمُتَكَلِّمونَ مَهْما تَكُنْ وَسائِلُ الاتِّصالِ والْبَدائِلُ الْمُسْتَجِدَّةُ في مَيْدانِ التَّفاهُمِ والتَّخاطُبِ.

والسَّبَبُ في اتِّخاذِ هذا الضَّرْبِ مِنَ الْمَباحِثِ أَمْرًا مُقَرَّرًا ومَنْهَجًا مُشَرَّعًا، ومِمّا يَجوزُ سَبْرُ أَغْوارِهِ والبَحْثُ عَنِ الأَدِلَّةِ التي تُثْبِتُ إمْكانَ قِيامِهِ ووُرودِهِ، هو أَنَّ كَثيرًا مِنْ مَظاهِرِ النَّظَرِ اللُّغَوِيِّ الْحَديثِ، ونَظَراتِ النَّحْوِيّينَ الْعَرَبِ الْقُدَماءِ، تَلْتَقي في نقاطٍ كَثيرَةٍ وعِنْدَ مَواطِنَ مُحَدَّدَةٍ وقَواعِدَ مُقَرَّرَةٍ، مِمّا يَبْعَثُ عَلىٰ الظَّنِّ بِإِمْكانِ وُجودِ ثَوابِتَ عَميقَةٍ تَحْكُمُ الظَّواهِرَ اللُّغَوِيَّةَ -أَصْواتَها، وتَراكيبَها، ومُعْجَمَها، وصَرْفَها، ودَلالاتِها- وقَواعِدَ لُغَوِيَّةٍ تَرْتَدُّ إلَيْها الظّواهِرُ اللّغويّةُ. ولِلِقاءِ الظَّواهِرِ واجْتِماعِ الأَشْباهِ والنَّظائِرِ انْعِكاسٌ واضِحٌ عَلىٰ الأَنْظارِ الواصِفَةِ والمُفَسِّرَةِ، فَهِيَ -نَفْسُها- مَحْكومَةٌ بِكُلِّيّاتٍ مُشْتَرَكَةٍ ومَبادِئَ جامِعَةٍ، يُمْكِنُ وَصْفُها بِصِفَةِ «التَّرادُفِ» بَيْنَ النَّظَرِيّاتِ اللُّغَوِيَّةِ -قَديمِها وحَديثِها- مَعَ اطِّراحِ عَوامِلِ الاخْتِلافِ والتَّنَوُّعِ التي هِيَ عَناصِرُ مَحَلِّيَّةٌ لا انْتِسابَ لَها إلىٰ الْمَبادِئِ والْقَواعِدِ الْكُلِّيَّةِ، وإنَّما هِيَ مَحْكومَةٌ بِقَواعِدَ أُخْرىٰ تُؤَوِّلُ الْمُخْتَلِفاتِ وتُفَسِّرُها بِمُتَغَيِّراتِ الْقاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ الْواحِدَةِ وتَنَوُّعِ أَوْجُهِها.[١]

وأَمّا الإلْحاحُ عَلىٰ ما تَرادَفَ مِنَ الأَنْظارِ اللُّغَوِيَّةِ فَهُوَ المَطْلوبُ في هذا الاتجاه؛ لأَنّ التَّرادُفَ أَمارَةٌ عَلىٰ وُجودِ قَواعِدَ كُلِّيَّةٍ مُسْتَقِرَّةٍ في مَخْزونِ الْمُتَكَلِّمينَ قاطِبَةً، الذينَ لا يَفْزعونَ إلىٰ هذِهِ الْقَواعِدِ إلّا لانْتِقاءِ ما يُناسِبُ لُغاتِهِمْ، ويُوَسِّطونَ في الانْتِقاءِ وسائِطَ لِتَثْبيتِ الْقِيَمِ الْمُناسِبَةِ، تَنْتَهي بِالْمُسْتَعْمِلِ اللُّغَوِيِّ إلىٰ تَنْزيلِ مَبادِئِ النَّحْوِ الْكُلِّيِّ ومَقاييسِهِ عَلىٰ

(١) عبد الرحمن بودرع، **في اللّسانيّاتِ واللّغة العربيّة، قضايا ونَماذج**، مرجع سابق، ص٥-٦.



لُغَتِهِ الْخاصَّةِ، فَيَحصُلُ الانْتِقالُ مِنَ الْكُلِّيّاتِ إِلىٰ الجُزْئِيّاتِ والأَنْواعِ.

ويَجدُ أصحابُ هذا الاتّجاه مُسوِّغاتِ الاستنادِ إلىٰ التراثِ اللّغويّ، في ما تَحَدَّثَ فيه الْعُلَماءُ قَديمًا عَنْ قضايا معرفيّةٍ تُشابه القضايا المعرفيّةَ اللّسانيةَ الحديثةَ، من ذلكَ حديثُهُم عن صورَةِ «الْكُلِّيَّةِ» و«التَّنَوُّعِ» في النُّفوسِ، وصورَةِ العِلْمِ الذي يَعْكِسُ صورَةَ المعْلوم، فَذَكَروا أَنَّ صورَةَ الْعِلْمِ في كُلِّ نَفْسٍ واحِدَةٌ، «فَكُلُّ أَحَدٍ يَجدُ تِلْكَ الصّورَةَ بِعَيْنِها فَيَمْدَحُ العِلْمَ بِها، وتِلْكَ صورَةُ العِلْمِ الأَوَّلِ، فَأمّا إِذا قَسَّمْتَ العِلْمَ... فَإِنَّكَ تَجِدُ حينَئِذٍ عِلْمًا فَوْقَ عِلْمٍ بِالْمَوْضوعِ، وعِلْمًا دونَ عِلْمٍ بِالْفائِدَةِ. وهذا الْمَعْنىٰ يَصِحُّ لَكَ لَوْ فَرَضْتَ نَفْسَكَ عالِمَةً بِكُلِّ شَيْءٍ فَكُنْتَ حينَئِذٍ لا يَحْضُرُكَ عِلْمٌ دونَ عِلْمٍ، بَلْ كُنْتَ تَطَّلِعُ عَلىٰ جَميعِهِ بِنَوْعِ الْوَحْدَةِ مَعَ اخْتِلافِ مَراتِبِهِ».[1]

وبناءً علىٰ المُشترك من الكلّيّاتِ يَرىٰ كثيرٌ من اللسانيين العرب المُعاصرينَ تَطبيقَ قَضايا مِنَ النَّظَرِ اللّسانيّ الحَديثِ عَلىٰ ظَواهِرَ من لِسانِ العَرَبِ، مَعَ بَيانِ مَنْهَجِ النَّظَرِ في وَصْفِ الظَواهِرِ وتَفْسيرِها. وتُعَدُّ دِراسَةُ صِلَةِ النَّظَرِ بِظَواهِرِ اللِّسانِ مِنْ قَبيلِ تَنْزيلِهِ عَلَيْهِ واسْتِنْطاقِهِ لمعرِفَةِ وَجْهِهِ العَمَليِّ وقُدْرَتِهِ عَلىٰ نَقْلِ الْوَقائِعِ إِلىٰ إِدْراكِ الْقارِئِ واخْتِزالِ ما بِها مِنْ تَعَدُّدٍ واخْتِلافٍ.

فالترادُفُ بين اللغوياتِ القديمَة والمُعاصرَة -بالرغم من التبايُن الكَبير بين النّماذج اللسانيةِ قَديمًا وحَديثًا- والشبه والنَّظيرُ في تناوُل القَضايا، من المسوِّغاتِ التي تَحملُ الدّارسَ اليومَ علىٰ البَحث في أولوياتِ الدَّرسِ اللّساني العَربيّ المُعاصِرِ. ومِن أكبرِ المُسوِّغاتِ أنّ اللغاتِ البشرية ذاتُ علاقات وَطيدةٍ من جهتين:

(١) قال أبو حيانَ التوحيديّ في هذا السياق: « فَمَنْ تَكامَلَ حَظُّه مِن اللُّغَةِ والنَّحْو، صارَ أَمْهَرَ كَلامًا، وأَبْيَنَ مَلَكَةً، وأَقْدَرَ علىٰ تَصْريفِ المعاني وازْدادَ بَصيرَةً في الفَرْقِ بَيْنَ الإنْسانِ وباقي المخْلوقاتِ». أبو حيّان التَّوحيديّ، **المقابَسات**، تحقيق: محمد توفيق حسين (بيروت: دار الآداب، ط.٢، ١٩٨٩م) ص ٨٩.




- جهة طبيعيّة: وهي أنّها تنتمي جميعًا إلىٰ ظاهرة التّواصل البشري، فهي بذلك محكومةٌ بقواعدَ كلّيةٍ جامعةٍ تتناسبُ وكفاياتِ المتكلمينَ، أمّا تنوّعُها وتبايُنُها فإنّما هو راجعٌ إلىٰ عواملَ تاريخيّة وجغرافيّةٍ وبيئية أثّرتْ في المبادئ والكلّيّات، ولكنّ هذه القواعدَ الكليةَ الراسخةَ في فطرة المتكلمينَ، تقوم بوظيفةِ ضَبطِ المتغيراتِ اللغويةِ وتَثبيتِ الوَسائط والاختلافات؛ فيكونُ تنوّع اللغاتِ البشرية عبارةً عن وُجوهٍ متعدّدة لعُملة واحدة.

- جهة تطوّرية علمية: أصبحت اللغات اليوم تتقارَب فيما بينها بسبب التّطوّر العلميّ والتّكنولوجي الذي أتاح التّقارُبَ الشّديد بين الشعوب، وبسبب الحاجة المتزايدة إلىٰ التّواصل الفوريّ السّريع، وهذا ما ساعدَ علىٰ نشاط حَركة الترجمة الفورية بين اللغاتِ لتقريب الهوة وتضييق الخلاف والتّمكين من الحوار والتفاهُمِ علىٰ مختلف المستوياتِ.

ولا شكّ في أنّ التّقارب بين اللغاتِ في الميادينِ الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والسياسيةِ والتعليمية قد حَصلَ ونجحَ إلىٰ حدّ بعيدٍ بسبب الحاجة إلىٰ التواصُل العالَميّ، كما قلنا، ولأنّ اللغاتِ البشريَةَ مزوّدةٌ -بالفطرة- بمبادئَ وقواعدَ كلّيةٍ تُناسبُ مَلَكاتِ المتكلمين قاطبةً، وتساعدُ علىٰ هذا التقارُب، وللغاتِ آلياتٌ بنيوية للتقريب وتحقيق التواصل منها تفعيلُ البنيات اللغوية المشتركة (التركيبية والدلالية والمعجمية) وتنشيطُها بكثرة الاستعمال، والتقليلُ من استعمالِ البنيات اللغوية الضّاربة في الخصوصية، ولا تزدادُ اللغاتُ فيما بيْنَها إلاّ تقارُبًا وطواعيّةً للتّرجَمَة...

هذا، وإنّ خطابَ الأولويّةِ في الدَّرس اللّسانيّ العَرَبيّ يقتضي القولَ إنّنا لا نستطيعُ أن نتحدّثَ عن العلوم العربيّة وصلتِها بميدان اللّسانيّات إلاّ إذا تطرّقْنا إلىٰ أهمّيةِ تجديدِ مناهج النّظرِ إلىٰ هذا التّراث؛ فقد أحدثت اللّسانياتُ فتحًا معرفيّا ضخمًا في عالَم المعرِفَةِ، تجلّىٰ في تجديد مناهجِ



الدّراسة، وإدراج مفاهيمَ علميّة وأدواتٍ منهجيّة جديدةٍ من أجل إعادةِ قراءةِ هذا التّراثِ قراءةً واعيةً تكشفُ عن نقاطِ الالتقاءِ بعلمِ اللّغة الحديث، وتبحثُ في إمكانِ صياغةِ لسانيّاتٍ عربيّة حديثة تستمدّ مادّتَها من المصادرِ اللغويّة الموروثَة، ومنهَجَها من النّظريّاتِ اللسانية الحديثةِ، إنّها لسانياتٌ عربيّة حديثةٌ تنطلقُ من التّراثِ لاستمدادِ المادّةِ الصّالحةِ للوصفِ والدّراسة، ومن النّظريّاتِ اللّسانيّة الحَديثَةِ لاستمدادِ المنهجِ والتّصوّر وأدواتِ الوصفِ والتّفسير.

أجل، لقد قدّمَ العلماءُ العربُ القُدماءُ مادّة علميّةً ضخمة في ميدانِ علم اللّغة، ولكنّ هذه المادّةَ تحتاجُ إلىٰ إعادة الصّياغةِ وفقا لمبادئ اللسانياتِ الحديثة وشروطها في التّنظيرِ والنّمذجَة، ويبدو أنّ كثيراً منَ الباحثينَ اللّسانيينَ العرب يبذلونَ جهوداً منهجيّة لقراءة التّراثِ اللّغوي وإعادة تركيبِه وفقا للتّصوّرات اللسانيّة الحديثة.

ولكن كيفَ السبيلُ إلىٰ الإفادةِ ممّا قدَّمه عُلماءُ العربيّةِ القُدماءِ، لبناءِ لسانياتٍ عربيّةٍ أصيلةٍ ومُعاصرةٍ؟

الجوابُ أنّه اجتهدَ كثيرٌ من اللسانيينَ العرب المعاصرينَ في تقديم مُعالجاتٍ لسانية للنّحو العربي خاصّةً وللتّراث اللغويّ والبلاغي والأصولي والكلامي عامّةً، وقدّموا قراءاتٍ لسانيةً واعيةً لهذا التّراث في ضوء ما يُناسبُه من نماذجَ لسانيةٍ حديثة. وانطلقوا في هذه القراءة من منهجيّة محدّدة، وإطار نظريّ يوحّد بين ظواهر الوصف والتحليل، من هذه القراءاتِ نجدُ النّحو الوظيفي التّداوليّ الذي عدّه المشتغلون عليه إطارا لسانيا صالحا لمقاربَة هذا التّراث واستكشاف النّسق النّظري العامّ الذي يؤطّر علومه جميعا علىٰ اختلاف مواضيعها وتعدُّدِ مصنَّفاتِها ورجالها، وخاصّة أنّ عواملَ نشأتها ومصادرَها واحدةٌ، وهذا ما يفرض علىٰ قارئ هذا التّراث أن يتناولَ علومَه لا علىٰ أنّها مستقلّ بعضُها عن بعض، ولكن علىٰ أساس اعتبارها خطابا متجانسا يستمدُّ مفاهيمَه ومنهجَه من جهاز

نظريّ واحد -كما يقول أصحابُ هذه المقارَبَة-[١] يركّز علىٰ عناصرَ وظيفيّةٍ تداوليّةٍ رئيسةٍ منها مقام الخطاب، ومنها مقاصدُ المتكلّم ونيّته من وراء الخطاب، ومنها أنّ وسيلة التّخاطب في التّراث الفكريّ العربيّ تجاوَزَت المفرداتِ والجملَ إلىٰ النصِّ بوصفِه وحدةً تواصليّةً متكاملةً ينتظم أجزاءَها موضوعٌ وغرضٌ.

فالسمةُ المميزةُ لهذا الخطابِ اللسانيّ العربيّ الحَديثِ هي حرصُه علىٰ «التوفيق بين مَضامينِ التّراثِ اللغويّ العربيّ وما تُقدِّمُه اللّسانيّاتُ الحديثةُ من نظرياتٍ ونَماذجَ وأدواتٍ إجرائيةٍ وطَرائقِ تحليل، ويَستعملُ لسانيّو التّراثِ شتّىٰ الوسائل المعرفيّةِ لتحقيقِ هذا المَسعىٰ، في إطارِ ما عُرِفَ بقراءةِ أو إعادَةِ قراءَةِ التّراثِ»[٢]

وبعد مسألة الاستفادة يمكن أن نتحدّثَ عن حدود الاتّصال بين علوم العربية والنّماذج اللّسانية المعاصرة للحُصول علىٰ لسانيات عربيّة مستقلة، وبالضّبط يمكن أن نتحدّثَ عن إمكانِ استثمار أفكارِ علماءِ العربيّةِ القدماءِ ونظراتهم، وتوظيفِها في تطويرِ البحث اللّساني. ولكن ينبغي مراعاةُ المفارقة والانفصال بين اللّغويات العربية القديمة واللّسانيات الحديثة؛ فالنّماذجُ اللّسانية المعاصرة تندرجُ في إطار نظرياتٍ مضبوطةٍ ببرنامجٍ علميٍّ محدَّد الأهداف. أمّا اللغوياتُ العربية القديمةُ فهي جمهرة من المعالَجاتِ اللغوية المتعدّدة المستويات، والمتفاوتة من حيث العمق في الوصف والتّحليل، والإجمال أو التفصيل، ولا بدّ من أخذ هذه الفروق بعين الاعتبار...

---

(١) أحمد المتوكل، **المَنْحىٰ الوظيفيّ في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد** (الرباط: دار الأمان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

(٢) مصطفىٰ غلفان، **اللّسانيّات العربيّة-أسئلة المنهج**، مرجع سابق، ص ١٨٤ .



2-3. الاتجاه الثّاني في أولويّاتِ «اللسانياتِ العربيةِ النظريّة»: الحاجَةُ إلىٰ كتابةٍ لسانيّةٍ جديدةٍ:(١)

ينتقدُ أصحابُ هذا الاختيارِ مذهبَ القائلينَ بأولوية التراث النحوي والبلاغي في أنْ يُتناولَ بمقاربات لسانيةٍ عربيةٍ مُعاصرةٍ، وأن تُبْنَىٰ الجُسورُ المعرفيّةُ والمنهجيّةُ بينَهُما. ويُعلِّلُ المنتقِدونَ تهافُتَ أطروحةِ بناءِ لسانياتٍ عربيّةٍ حديثةٍ يكونُ التراثُ اللغويّ القَديمُ ركناً رئيسياً فيها، بأنّها قائمةٌ علىٰ «وَهم في التأصيل» و«خطأ تصوُّريٍّ يَظهرُ في مُقارنةِ نَماذجَ لسانيّةٍ تعرفُ حركيّةً كبيرةً وتتغيرُ أبنيتها ومفاهيمُها وأدواتُها كالنّحو التوليديّ الذي لا يفترُ عن التّطوُّر، بنحوٍ تَوَقَّفَ واكتَمَلَت أسُسُه، وهو تَسويغُ «إثباتِ سَبقِ اللغويينَ العَربِ القُدَماءِ إلىٰ كثيرٍ من أصولِ اللسانيّينَ الغربيّينَ ومَفاهيمِهم وتحليلاتهم... وسَوابقَ لتصوراتٍ ومقارباتٍ حديثةٍ».(٢)

وبناءً علىٰ استحالةِ التأصيل الذي يُسقطُ المَفاهيمَ ويُلغي التّطوُّرَ الزّمنيّ، قامَ فريقٌ من اللّسانيّين العَرَبِ المعاصرينَ باقتراحِ نَماذجَ نظريّةٍ وتصوُّراتٍ لوضع نحو جديدٍ للعربية المعاصرة، وذلكَ من خلال إمكان تَطبيق مبادئَ نظرية لأنموذج لسانِيٍّ ما علىٰ اللغة العربية المعاصرة(٣) أو علىٰ أجزاء منها، ويؤدّي هذا التّطبيقُ إلىٰ تغييرِ الوضع اللّغويّ، وإعداد المصطلحات الفنية، وإعادةِ النّظر في أجهزة اللغة قصد تجديد التّعبير بها، وإتاحةِ الفرصة للتّطويع اللّغويّ، وإدماجِ مفاهيمَ حضاريةٍ وعلميّة جديدة، وتناوُلِ مشاكلِ التّعليمِ وتصميمه وبرمجتِه، وتحقيقِ الأهداف المتوخّاة منه،

(١) محمّد بن صالِح وحيدي، **اللّسانيّاتُ والتّراثُ النّحويّ: إشكالاتٌ منهجيّةٌ وإبستمولوجيّة**، سجلّ أعمال النّدوة الدّوليّة الثّانية: قِراءَة التّراث الأدبيّ واللّغويّ في الدّراساتِ الحديثَة، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

(٢) محمّد بن صالِح وحيدي، **اللّسانيّاتُ والتّراثُ النّحويّ: إشكالاتٌ منهجيّةٌ وإبستمولوجيّة**، مرجع سابق، ص: ٤١٦.

(٣) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية-نَماذج تركيبيّة ودلاليّة** (الدار البيضاء: دار توبقال للنّشر، ١٩٨٥م).



ووضع الكتابِ المدرسيِّ، وتأليفِ المعاجم والكتبِ النّحويّة، واستثمار نتائج البحث اللّساني في تعليم اللغة العربية، للناطقين بها وبغيرها، وتطبيقِ اللسانياتِ في تحليلِ أنواعِ الخطابِ المختلفةِ، وتحليلِ الآثار الفنّيّةِ، وتحليلِ الظّواهرِ النّفسيّةِ والمَرَضِيّة المتّصلة بالنّشاط الكلاميّ، ومعالَجَة النّصوصِ معالَجةً آليةً حاسوبيّةً، إلىٰ غيرِ ذلك من الميادين التّطبيقيّة...

وينطلقُ هذا الاتجاهُ من بَرنامجِ بَحثٍ سَمّاه أصحابُه بلسانياتِ الظّواهر[١]، ومن مَعالمِ هذ البرنامج:[٢]

- من جهةِ اللّسانيّاتِ الوَصفيّة: بناءُ أنحاءٍ لوصف «اللغةِ العربيّةِ المُعاصرَةِ» و«اللغة العربيّةِ القَديمَةِ» وكذلك «اللّهجات العربيّة»، في إطارِ لسانيّاتٍ مُقارنةٍ؛ لوجودِ ترابطٍ بين هذه الأطرافِ الثّلاثةِ.
- من جهةِ اللّسانيّاتِ التاريخيّة المُقارنة: دراسة العربيّة في إطارِ لسانيّاتٍ تطوّريّةٍ أو تاريخيّةٍ تضبطُ العربيّةَ في مَراحلِها المُختلفةِ، والمبادئ التي تتحكّمُ في هذا التّطوُّر.
- من جهةِ اللّسانيّاتِ النّفسيّةِ: دراسةُ اللغة العربيّة واللّهجاتِ دراسةً نفسيّةً لسانيّةً بهدفِ بناءِ نماذجَ لاستعمالِها وإدراكِها.
- من النّاحيةِ التّراثيّة: بناءُ نظريّةٍ تؤرِّخُ للفكرِ اللّغويّ العربيّ بعيداً عن الإسقاطاتِ الظّرفيّة، للنّفاذِ إلىٰ الأفكارِ الدّالّةِ في الفكرِ اللّغويّ العربيّ والمَبادئ المُوجِّهَة للبَحث في اللّغَةِ عند العَرَب.
- تطبيقُ نتائج هذه الأبحاثِ الأساسيّةِ في حلِّ المَشاكل «العَمَليّةِ» للغة العربيّةِ، وضمنها التّدريس باللغةِ العربيّةِ وتَدريسُ اللغةِ العربيّةِ، وبعثُ ثقافةٍ عربيّةٍ في المستوىٰ اللائق.

---

(١) في مُقابِل «لسانيّات التُّراث» الذي تحدّثْنا عنه آنفًا.

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية-نَماذج تركيبيّة ودلاليّة**، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٤-٣٥.

- من شأنِ هذه الخصائصِ أن تُحققَ للسانيّاتِ العربيّةِ ذاتَها وشخصيتَها المستقلَّةَ، في سياقِ الإبداعِ والتّجديدِ في الدّرسِ اللّسانيّ العربيّ.

هكذا يَرىٰ أصحابُ هذا المَذهَب كيفَ ينبغي أن تُؤسَّسَ لسانياتٌ عربيّةٌ حديثةٌ ذاتُ أبعادٍ نظريّةٍ ومنهجيّةٍ، ولها تصوّرٌ في ضبطِ الفَضاء الاستدلاليّ الذي يُمكنُ أن يتحرّكَ ضمنَه الباحثُ اللّسانيّ العربيّ، وتصوُّرٌ في القضايا والإشكالاتِ التّطبيقيّةِ كالتعريب والتعليم وغيرِهما.(١)

ومن خَصائصِ هذه «اللّسانيّاتِ العربيّةِ الحديثةِ» أن تَكونَ مُستقلّةً عَن هيْمَنَةِ التّراث اللّغويّ القَديم والأدبيّاتِ اللّسانيّةِ الحَديثَة بمُختلِفِ اتّجاهاتها، وذلكَ بنَقْدِ المَوروثِ والمُستوْرَدِ؛ ففي الاستقلاليّةِ والنّقدِ المزدوج تَحقيقٌ للذّاتِ اللّسانيّةِ العربيّةِ، وقُدرةٌ علىٰ مُعالجَة قَضايا اللّغة العربيّةِ واتّخاذِ مَواقفَ نظريّةٍ ومنهجيّةٍ مناسبةٍ «لا تُكرِّرُ القَديمَ بأسلوبٍ حَديثٍ ولا تَنسخُ الفكرَ اللّسانيّ الحديثَ بطريقةٍ حرفيّةٍ».(٢)

---

(١) يَعيبُ أصحابُ هذا الاتّجاه علىٰ اتجاه اللّسانيات التراثيّةِ تصوُّرَهم للغة المَوصوفَة، وتصوُّرَهم للمنهج الذي يَنبغي أن توصَفَ به هذه اللّغة؛ إذ يقولوَنَ إنهم لم يأتوا بالجَديدِ المطلوبِ، ويأتي ذلكَ من جهةِ أنّهم اشتغلوا في وصف اللغة العربيّةِ الفصيحَة، وتَركوا «العربيّةَ المُعاصرَةَ» واللّهجاتِ، أي اشتغلوا بوصفِ مُعطياتٍ لغويّةٍ قَديمةٍ وصلتها بلغةٍ مَكتوبةٍ مجرَّدةً عن أصلها الشّفويّ. وقد جرَّ مُشكلُ نَوعِ المُعطياتِ المَوصوفةِ مُشكلَ مَنهجِ الوَصفِ، فاستعمالُ مُعطياتِ اللغويّينَ القُدَماءِ جَعَلَ أصحابَ اللّسانيّاتِ التّراثيّةِ في كثير من الأحيانِ سُجَناءَ مَناهجِ القُدَماءِ، نظراً لِما يوجَدُ من علاقةٍ بينَ أصولِ القُدماءِ وبينَ الموادِّ التي وَصَفتْها هذه الأصولُ. انظرْ: **المرجع السابق**، ج ١، ص ٥٢.

(٢) مصطفىٰ غلفان، **اللّسانيّات العربيّة–أسئلة المنهج**، مرجع سابق، ص ٥٠.



■ ثانياً : أولويّاتُ البحث اللّسانيّ العربيّ في مَجالِ اللّسانيّاتِ التّطبيقيّة:

اللسانياتُ التطبيقيةُ مجالٌ جَديدٌ يُعْنَىٰ بتَطبيقِ النَّظريّاتِ اللّسانيّةِ الحَديثَةِ أو أجزاءٍ منها علىٰ مَيادينَ عَمَليّةٍ، وذلكَ لإخراجِ المعرِفَةِ اللّسانيّةِ من إطارِ التّجريدِ والصياغَة النّظريّة المنطقيّةِ الخالصَةِ إلىٰ مَيْدان الاستعمالِ والتَّداوُلِ لحلِّ إشكالاتٍ لا تُحلُّ إلاّ بتَحكيم العلم باللغةِ وبنياتها ومستوياتِها، علماً بأنّ العلمَ البنياتِ اللّغويّةِ يَعكِسُ -في البُعدِ النَّفْسيّ- البنياتِ الذّهنيّةِ للمتكلّمين، ويَعكسُ -في البُعدِ الاجتماعيّ- البنياتِ الاجتماعيّةَ.

ومن هذه المَيادينِ التّطبيقيّةِ تعلُّم اللغات وتعليمها للنّاطقينَ بها وبغَيْرِها، وعلاجُ أمراض النطق والكلام كالحُبْسَةِ وما شاكَلَها، ومن اللّسانياتِ التّطبيقيّةِ التَّخطيطُ اللُّغويّ Linguistic Planning، وصناعةُ المعاجم Lexicography، حاجَةُ التّرجمةِ إلىٰ اللّسانيّاتِ، ومنها لسانياتُ المدوَّنات اللغوية Corpora Linguistic، واللّسانيّاتُ التّطبيقيّةُ ناتجةٌ عن التقاءِ الدّراساتِ اللّغويّةِ النظريّةِ والوصفيّةِ ببعض العُلوم ذاتِ الأبعادِ التّطبيقيّة، ومن نماذج ذلكَ اللّسانيّاتُ النَّفسيّةُ، واللسانيّاتُ التّعليميّةُ، واللّسانيّاتُ الاجتماعيّةُ، واللّسانيّاتُ الحاسوبيّةُ وغيرها من العُلومِ اللّسانيّةِ المُسانِدَة.

□ ١- أولوياتُ اللسانياتِ العربيةِ في مَجالِ التّرجمَة:

التَرجمةُ المقصودَةُ في هذا المَبحَث عمليّةُ نَقْل الأعمالِ اللّسانيّةِ الحديثَةِ التي تتراكَمُ بلا انقطاع، مع تحقيقِ شرْطَيْن اَثنَيْن لإثراءِ الثّقافَة اللسانيّةِ عندَ القُرّاءِ والباحثينَ العَرَب، ولتَطويرِ قُدراتِ التلقّي والنّقْد، هُما شرطُ مُواكَبَةِ الجديدِ، وشرطُ انتقاءِ المُفيدِ الذي يَنفعُ الباحثينَ العربَ ويُسهمُ في تثبيتِ دَعائم لسانيّاتٍ عربيّة مُستفيدةٍ من أحدثِ النّظريّاتِ والمَناهجِ وأدواتِ البَحث والتّقريب.



وتُعدُّ ترجمةُ الأعمالِ اللّسانيّةِ العالَميّة الكبرىٰ إلىٰ اللّغةِ العربيّةِ ضرورةً منهجيّةً لا مناصَ منها؛ لأنّها القَناةُ الرّئيسيةُ لمَدِّ الثّقافةِ العربيّةِ بالجديدِ في عالَم اللّسانيّاتِ العالَميّة؛ ولا شكَّ في أنّ للسانيّاتِ أثراً كبيراً في تَطويرِ تقنياتِ التّرجمةِ وأدواتِها ومَناهجها وتدقيقِ عباراتِها وتَقريبِها من «العلميّةِ» وإخراجِها من الصّفةِ الأدبيّةِ التي قد تُلقي بالنُّصوصِ -بعدَ تَعريبِها- في مجالٍ من العُموميّةِ والغُموضِ وتعدُّدِ الاحتمالاتِ الدَّلاليّةِ. فالتّرجمَة بابٌ كبيرٌ من أبوابِ تلقّي المعرِفَةِ العلميّةِ واستثمارِها في تطوير ثَقافةِ الذّاتِ.

الحاجَةُ إلىٰ التّرجمة لتحقيقِ فائدتَيْن:

-أولاهُما نَقلُ الأعمال اللسانيةِ الكبرىٰ إلىٰ اللغةِ العربيّةِ لتزويدِ اللسانيّاتِ العربيّةِ وإمدادِها بالمادَّةِ اللّسانيّة الجَديدَةِ، وتَزويدِ الثّقافَة العربيّةِ بما جدَّ في الفكر اللّسانيّ الحديثِ، وتَحقيقِ شَرطِ المُواكَبَة.

والمُلاحظُ في مسارِ التّرجمَة اللّسانيّة العربيّة أنه تعرَّضَ لتَعثُّر متواصل وواجَه عقباتٍ كثيرةً، منها غيابُ التّكامُل والتّنسيق بين المُترجمينَ اللسانيين العَرب، وما أسفرَ عنه ذلكَ من تَكرار الأبحاثِ وتناثُرها وعَدَم انضباطِها إلىٰ تراكم معرفيّ مُنظَّمٍ يُفضي إلىٰ إرساءِ قَواعد البَحث العلميّ الصّحيح.[1] ومن مُشكلاتِ ترجَمة الأعمال اللّسانيّةِ أيضـًا نَقصُ المعاجم اللّسانيّةِ العربيّةِ واضطرابُ موادِّها ومنهجِها ومصادِرها. وأكبرُ مَشاكلَ التّرجَمةِ اللّسانيّةِ إشكالُ المُصطلح اللّسانيّ؛ فإنّ وُضوحَ المصطلَحَ اللّسانيّ وانتشارَه شرطٌ في تَمايُز المَفاهيم، في زَمَن صَخَب المُصطلَحاتِ وتَشتُّتِها، وما ترتّبَ عل هذا الصَّخَبِ من اختلاط المَفاهيم وتَداخُلِها ومن مَتاهاتِ الأنفاقِ في طَريقِ البَحثِ العلميّ. ولا تستقيمُ لغةُ البحثِ العلميّ

(١) حافظ إسماعيلي علوي، **اللّسانيّاتُ في الثّقافَة العربيّة المُعاصرة**، مرجع سابق، ص ١٩٦.



في اللّسانيّاتِ إلاّ بضبطِ المُصطلَح وتَمييزِ المَفْهومِ ووُضوح المَنهَج لوقايةِ القارئِ والمتلقّي من تَناقُض المَعاني في الذّهنِ.

ومن أجلِ ذلكَ أصبحَ من الأولويّاتِ تَوحيدُ مناهج الترجمَةِ والمُصطلح اللّسَانيّ، بتوحيدِ الجُهودِ والطُّرُق والأدواتِ، والتنسيق بين فرقِ البَحثَ اللسانيّة في العالَم العربيّ المَعنيّةِ بترجمةِ الأعمالِ اللّسانيّةِ الكُبْرىٰ عامّةً وترجمة المُصطلحاتِ اللّسانيّةِ علىٰ وجه الخُصوصِ. ولا يتحققُ ذلِكَ إلاّ بوُجودِ مؤسَّسةٍ علميّةٍ تنسّقُ جُهودَ التّرجمَةِ وتُوجِّهُها، وتتولّىٰ مراجعَةَ المُترْجَماتِ اللسانيّةِ ومراجَعةَ المُقْترَحاتِ الاصطلاحيّة. فإنّ تنسيقَ الجُهودِ كفيلٌ باختصارِ الوقتِ ومواكَبَةِ حَرَكةِ صُدورِ الأعمالِ اللّسانيةِ العالَميّةِ، للتّغلُّبِ علىٰ ترجمتِها.[1]

- الثانيةُ إسهامُ اللّسانيّاتِ في تَطويرِ عمليّةِ التّرجمَة نفسِها وإمدادِها بالأدواتِ العلميّةِ والمنهجيّةِ، وفي ذلكَ استثمارٌ لعُلوم التّرجَمةِ وتطبيقاتِها في عمليّةِ نقل الفكرِ اللّسانيّ الحَديثِ إلىٰ الثّقافَةِ اللِّسانيّةِ العربيّةِ؛ فقَد تطوَّرَت الترجمةُ بوصفِها علماً أو صناعةً، عندَما تسلَّحَت بأدواتِ اللسانياتِ الحَديثَةِ ومناهجِها ومُصطلحاتِها.

وتتجلّىٰ عَلاقةُ اللّسانيّاتِ بالتّرجمَةِ في أنّ اللسانياتِ دراسةٌ علمية منهجية للظاهرة اللغوية ووصْفٌ لبِنْياتِها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والمُعجمية والتداوليَّة؛ وذلكَ لمعرفة قوانين حركيَّتها ووظائفها، أمّا الترجمة فهي فنُّ نقْل المعاني من لغة إلىٰ أخرىٰ مع الحفاظ علىٰ خصائصِ اللغةِ المنقولِ إليهَا، والجامعُ بينهما أن اللسانياتِ تُمدُّ فنَّ الترجمة بمعرفة خصائص اللغات وما تَشترك فيه وما تَختلف فيه

---

(١) من نماذجِ التّخلُّفِ عَن مواكبَةِ رَكب الأعمالِ العالَميّةِ الكبْرىٰ والتقصيرِ في تعريبِها، ما ذكَرَه الباحثونَ من أنّ أوّلَ ترجمةٍ ظَهَرت لكتابِ سوسير ظَهَرَت في الثقافَةِ العربيّةِ، سنةَ ١٩٨٤، أي «بَعْد مرورِ حَوالي سَبعينَ سنةً علىٰ ظهورِ الطّبْعةِ الأولىٰ من الكِتابِ سنةَ ١٩١٦...» **المرجع السابق**، ص ٢٠٠.



وتمدُّها بالتقنيات اللغوية لنقل المعاني. وتَستعينُ التّرجمةُ باللسانيات في معرفة بِنيات اللغاتِ وخصائصِها ومميزاتها، ومَعرفة قضايا التواصُل بين اللغات والتقريب بينها. فللسانيّاتِ تأثيرٌ كبيرٌ في بناء الأعمال الترجَميّة، وقَد حصلَ تطوُّرٌ كبيرٌ في النظرِ إلىٰ الترجمة من كَونها فنًّا وتقنية يَمتلك المترجمُ آلياتها، إلىٰ كونها علمـًا قائمـًا علىٰ مبادئ دقيقةٍ أثّرَت اللسانياتُ في صياغتها وبَسطِها أمامَ الترجَمَة. وقَد آنَ الأوانُ لتَتَّخذَ اللّسانيّاتُ العربيّةُ الترجمةَ أداةً رئيسةً من أدواتها وأولويّةً كُبْرىٰ من أولوياتِها.

□ ٢- الحاجَةُ إلى الانتقال من لسانيات الجملَة النظريّةِ الافتراضيّةِ إلى لسانياتِ النصِّ وتَحليلِ الخِطاب، التّطبيقيّة:

«لسانيات النصِ» علمٌ جديدٌ من عُلوم اللُّغَة، تَزايَدت أهمّيّتُه باطّرادٍ في دراسةِ اللّغة، ويدلُّ هذا التّطوُّرُ علىٰ تحوُّلٍ في الفكرِ والأنساق الفكريّةِ Paradigm Shift. فقد سادَ الاهتمامُ بنحو «الجُملةِ المستقِلّة»، والنَّحو المُنعزِل عَن مَواقفِ النصوصِ ذاتِ البُعدِ التَّواصُليّ. لكنَّ هذا الاهتمامَ لَم يُفْضِ إلىٰ نَتائجَ متطوِّرَةٍ تُناسبُ تطوُّرَ الفكرِ البَشريّ، فكان الانتقالُ إلىٰ «نَحو النَّصّ» أو «لسانيّاتِ النّصّ» انتقالاً أحدثَ ظُهورَ ظَواهرَ طَبيعيّةٍ غيرِ مُصطنعةٍ هي «النصّ» Text. قد تشتملُ وقائعُ استعمالِ اللُّغةِ علىٰ تركيبٍ سطحيٍّ من الكلماتِ المفرَدَةِ أو الجُمل المفردَة، ولكنّها تقَعُ في نصوصٍ أي في أشكالٍ لغويّةٍ ذاتِ معنىً قُصدَ بهاَ التّواصُلُ وإجراءاتُ الاستعمالِ، بدلاً من التّركيزِ علىٰ الصِّيَغ المُجرَّدَةِ في الذّهنِ.

وفي هذا الإطارِ تُصبحُ لسانيّاتُ النّصِّ مجالاً لَفظيّاً واسعـًا لدراسَةِ النُّصوصِ، وإذا تعدّدَت النصوصُ ذاتُ البابِ الواحد أو الفنِّ المُشترَكِ، أمكَنَ أن تُسمّىٰ «خطابـًا» Discourse أي تتابُعـًا من الوقائع الاستعماليّةِ، وأمّا مجموعُ وَقائع الخطابِ فيُمكنُ أن تُسمّىٰ «علمَ الخطاَب» universe of Discourse، وأمّا تَحليلُ الخطاب فقد استُعمِلَ استعمالاتٍ مختلفةً ليدلَّ علىٰ لسانيّاتِ ما وراءَ الجملةِ، وعلىٰ المُحادثةِ بصفةٍ خاصّةٍ. ويدلُّ

«تَحليلِ الخِطاب» عند دوبوغراند علىٰ جُزءٍ من علمِ النُّصوصِ التي هي أحداثٌ تواصليّةٌ فعليّةٌ.

لا أستخدمُ ههنا مُصطلحَ النّصّ بمَعناه الواسع الذي يَجمعُ النصوصَ المكتوبةَ والمَطبوعةَ والمَنطوقةَ، مُطلقًا، ولا المُدوَّناتِ والمُحاوراتِ والخُطبَ، وما رافقَ كلَّ ذلكَ من صُورٍ مَرئيّةٍ ومُؤثِّراتٍ صوتيّةٍ أو مُرافِقاتٍ خارجيّةٍ أو وسائلَ تَفاعليّةٍ. وأغلبُ المدارسِ النّصّيّةِ يَجمعُ هذه المَعاني كلَّها أو جُلَّها في حديثِه عن النّصِّ. وإنّما أعني بالنّصِّ في هذا المَبْحثِ البناءَ المَنسوجَ بنسيجِ اللّغةِ أصْواتِها وكَلماتِها وجُمَلِها وفَقراتِها، والمُحَصَّل منه علىٰ هيئةٍ مُتماسكةٍ ذاتِ درجةٍ كبيرةٍ من الدّقّةِ في البناءِ والتّركيبِ والتّماسُك. وبذلكَ تُصبحُ لسانياتُ النّصِّ مجالاً جديداً تحليل ما يَنطقُ به المتكلمونَ وما يُبدعُه المُبْدعونَ، في مَساقاتٍ اجتماعيّةٍ تَداوليّةٍ مُختلفةٍ.

النصُّ كونٌ تتجاذبُ فيه العناصرُ وتتنابذُ، وإنّما يَضبطُ حَركاتِ التّجاذُبِ والتّنابُذ قَوانينُ نَسَقيّةٌ وقَواعدُ تَماسكيّةٌ، يَتعيّنُ علىٰ الباحثِ فقهُها والتّلطُّفُ لإدراكِها، وإلاّ ظلَّ علىٰ ساحلِ المُعمَّياتِ لا يَدري أسرارَ الكَوْنِ النّصّيّ ولا حَركاتِ عناصرِه وأشيائه وأحيائه.

النّصُّ وحدةٌ نحويةٌ دلاليةٌ ينتظمُ عناصِرَها اتِّساقٌ نحويٌّ وانسجامٌ فكريٌّ موضوعيّ ومَقصدٌ عامٌّ وإنجازٌ كلاميٌّ أكبر (Macro-act of speech) تنتظمُ فيه أفعالُ الكلامِ الموجودةُ فيه كلُّها. ولكنّ النّصَّ لا يقفُ عند هذه الحُدودِ؛ فقَد دخَلَت في النّظرِ إلىٰ مَفْهوم النّصّ مَباحثُ أعلىٰ، تكشفُ عن بنياتِه الكبْرىٰ، كأجناسِ الخطابِ وأنماطِه، وغيْرِها من المَجالاتِ التطبيقيّةِ التي تتداخلُ فيها مَباحثُ لسانيّاتِ النّصّ وتَحليل الخطابِ فيما بيْنَها.



وقد بَلَغَ أمرُ تعقُّد الظّاهرةِ النّصّيّةِ عندَ كثيرٍ من الباحثينَ إلىٰ حدٍّ صَعُبَ مَعه اختزالُ النّصّ في وحدةٍ مُحدّدةِ المَعالِم تركيبـاً ومَعْنىً. فكانَ مَفهومُ النّصّ فَتْحـاً كبيراً خلَّصَ البحثَ اللّسانيَّ من وطأة الجملةِ، وسَمَحَ بالانفتاح علىٰ الخطابِ، في أجناسِه وأنماطِه المُختلفة. والنّاتجُ من هذا التّطوّرِ أنّ الخطابَ يَحملُ في صُلبِه النّصَّ اللغويَّ في بنائه وتَماسكه، ويزيدُ عليْه بإدماجِ أطرافِ التّخاطُبِ ومَقاصد الخِطاب وظُروفِ الزَّمانِ والمَكانِ التي تُنجَزُ فيها أفعال الكلام. وأصبحَ من مهامِّ نَحوِ النّصّ رَصدُ بناءِ النُّصوص ونَسْج الخطابِ في مقام مُعيّن، حتّىٰ يُحقّقَ للنّصّ أغْراضَه التّداوليّةَ ويكشفَ عن التّناسُبِ بينَ بنيةِ النّصّ وظروفِ إنجازها.

أمّا النّصّ فهو بنيةٌ لغويّةٌ طبيعيّةٌ عُلْيا، تختلفُ عن البنىٰ الافتراضيّة الدّنيا، الصوتية والصرفية؛ لأنّه إنجازٌ مُترابطٌ، يَختصُّ بصفَتَي التَّماسُك والانسجام، وليسَ رَصفـاً للكلماتِ والجُمَل التي انتظمَت بشكل عفويّ اعتباطيّ. قد يُقالُ إنّ علاقةَ النّصّ بالخطاب علاقةُ ثابتٍ بمتغيّر؛ وهذا قولٌ يوهِمُ بمركزيّةِ النّصّ وثَباتِه وتَعاليه وأنَّ أدواتِ التّحليل النّصّي هي التي تُهيمنُ علىٰ المَسارِ الذي يَسلُكه الخطابُ ويَمشي في سَنَنِه، وأنّ كل نَمطٍ خطابيّ لا يقومُ إلاّ بتغييرِ المَعْلومات الكامنةِ في بَرنامج النّص.

والحقيقةُ أنْ ليسَ كلُّ خطابٍ مُجرَّدَ إنجازٍ يأتي من شُروطِ النّصّيّة. فمَسألةُ الخطابِ أعمقُ من افتراضِ إسقاطِ أدواتٍ لغويةٍ وتقنياتٍ نصّيّةٍ للحُصول علىٰ نَمطِ الخطابِ المُرادِ، فلا شكّ أنّ الخطابَ يتأثّرُ بأوضاع اللغةِ وطُرُق تنظيم الكَلام داخلَ النّصّ، وحَركةِ تَرتيب المُفرَداتِ، ولكنَّ الذي يَطبَعُ كلّ خطابٍ بميسَم خاصٍّ فيتأثّرُ النّصُّ بذلِك الطّابع، هو مُقتَضياتُ الخطابِ ومُستلزماتُه التي يَصنعُها سياقُ الكلام ومقاصدُ المتكلّمِ وظروفُ المَقامِ الخارِجَةُ عن عهدةِ النّصِّ، وكذلكَ بناءُ الخِطابِ

وفقَ استراتيجيّةٍ[(١)] أو تَخطيطٍ حِجاجيّ، يَلجأ معه المتكلّمُ إلىٰ استعمالِ وَصائلَ حِجاجيّةٍ.[(٢)] تُساعدُه علىٰ بناءِ خطّتِه الحِجاجيّةِ وتوجيه عمليّةِ الفَهْم والتأويل لَدىٰ المُخاطَبِ. فمعرفةُ الخططِ الخطابيّةِ يُساعدُ علىٰ تَحليلِ كلامِ الَمتكلّم أو نصِّ الكاتبِ ومعرفةِ مَقاصدِه والمواقع التي يتّخذُها لإقْنَاعِ مُخاطَبيه أو تَبليغِهم مَعْنىٰ ما. وبناءً علىٰ أهميةِ الخَطابِ في اللغة وتَحلَيلِها يأتي تَحليل الخطاب ذي الأهمّيّةِ في استقطابِ فروع اللسانيات المتخصِّصة، حيثُ أصبح يُوَظِّفُ تلك الفروعَ توظيفًا خالصًا لبناء نَسَقِه المعرفيّ بإطارَيْه النّظريّ والتطبيقي وُصولاً إلىٰ خطابٍ مَكينٍ مُتَماسك. وهو مَجالٌ حاضرٌ في كلِّ زَمان ومكان، ويُمارسُه الناسُ يَوميّا حَتّىٰ صارَ نَشاطًا يوميًا يُمارَسُ بوعي حاضرٍ أو بغيرِ وعي؛ «إنّه زَمنُ تَحليل الخِطابِ بامتياز»[(٣)]، يُحلِّلُ النّاسُ ما يَسمعونَ وما يَقرأونَ ويُمارسونَ تَفكيكَ خطاب الغَيْرِ، ويَفعلُ اللسانيّونَ ذلكَ بوعي بالأدواتِ المنهجيّةِ المُستمَدَّةِ من اللّسانيّاتِ ثُمّ من عُلوم بَينيّةٍ كَثيرةٍ واختصاصاتٍ نظريّةٍ وتَطبيقيّةٍ، إنه زَمَن تَحليلِ الخطابِ وَتفكيكِه نظراً وتطبيقًا.

---

(١) انظر في دلالة استراتيجيات الخطاب: عبد الهادي بن ظافر الشّهري، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.١، ٢٠٠٤م).

(٢) انظر في تفصيل هذه الوَصائل الحجاجيّة أو الروابط الحِجاجيّة: خليفة الميساوي، **الوَصائلُ الحِجاجيّة في المُقارَباتِ اللّسانيّةِ الغَربيّة**، مقال منشور ضمن كتاب جماعيّ يحملُ عنوانَ: الحِجاج والاسْتدْلال الحِجاجيّ، دراساتٌ في البَلاغةِ الجَديدة، إشراف حافظ إسماعيلي علوي (دار ورد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع، ط.١، ٢٠١١م) ص ٧٧.

(٣) وليد أحمد العناتي، **الخِطابُ والتَّعليم، دراساتٌ في تَحليلِ الخطابِ وتَعليم العربيّةِ للنّاطقينَ بغيرِها** (الرياض: منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدّوَليّ لخدَمةِ اللّغةِ العربيّة، ١٤٤٠/ ٢٠١٨) ص ٢٠



□ ٣- من أولويات اللسانياتِ العربيةِ في مَجالِ المُعجَم:

تذهبُ اللّسانيّاتُ الحديثةُ إلىٰ أنّ الدّرسَ المعجميَّ مُتّصلٌ اتصالاً وثيقًا بالدّرسِ النّحويّ التّركيبيّ، وأنّ مَعاجمَ اللغاتِ البشريّةِ جزءٌ مِن نَسَقِها التّركيبيّ، وأمّا الفصل بين الطَّرَفينِ فهو أمرٌ غيرُ منهجيّ؛ لأنّ منهج «المُعْجَم» في التّصوُّرِ اللّسانيّ الحَديثِ ليسَ لائحةً من الكلماتِ المُرتّبَةِ علىٰ منهج معيَّنٍ، تَشتملُ علىٰ كلِّ ما يَحتاجُ إليه المُجتمَعُ اللغويُّ من مُفرَداتٍ[١]، ولكنَّ موضوعَ المعجَم في اللّسانيّاتِ الحديثةِ هو المَلَكَةُ المعجميّةُ عندَ المتكلِّم[٢] Lexical Competence، والمُعجَم الذي يُعنىٰ بملَكَة المتكلِّمِ المُعجميّةِ هو المُعجمُ الذّهنيّ الذي دخل في صَميمِ مَلَكَة هذا المتكلِّم Mental Lexicon.

وبناءً علىٰ تَحديدِ موقع «المُعجَم» من قُدرة المتكلمينَ اللُّغويّةِ، يَنبغي للصّناعة المُعجميّةِ Lexicography أن تَعكسَ وتُحاكيَ الموضوعَ الضّمنيّ الذي هو المعجَم الذّهنيّ، فتجعَلَ المعجمَ الذّهنيّ والقَواعدَ المعجميّةَ مؤلِّفًا من مؤلّفاتِ النّحو.

إنّ البَحثَ المعجميَّ في ظلِّ اللّسانيّاتِ الحَديثَة، والأنحاء المُعجميّة علىٰ وجه الخُصوصِ، لا ينظرُ إلىٰ الكلمَة المُعجميَّة في إفرادها واستقلالِها، وهي التي تَحملُ مَعانيَ مُحتملةً كثيرةً، ولكنّه ينظرُ إلىٰ مُستعمِلِ المعجَم الذّهنيّ وهو يستعملُ معجمَ لغتِه الجَمعيّ ويَغترفُ منه، فهو «لا يَستخدمُ الكلماتِ وإنّما يُحوِّلُها إلىٰ ألفاظٍ مُحدَّدةِ الدّلالةِ في بيئةِ النّصّ»[٣]؛ يُحوِّلُها من الصّورةِ إلىٰ الحقيقةِ الحسّيّةِ، ومن الإفرادِ، وهو طابعُ المُعجَمِ، إلىٰ

---

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجَم العربيّ، نَماذجُ تحليليّة جَديدَة** (دار توبقال للنشر، ط.١، ١٩٨٦)ص ٦-٧.

(٢) المرجعُ نفسُه، ص ١٤.

(٣) تمّام حَسّان، **اللّغة العربيّة، مَعناها ومَبْناها** (الدّار البيضاء: دار الثّقافة،٢٠٠١) ص ٣١٧.



السّياقِ الاستعماليّ وهو طابعُ الكلامِ.

وعليه يَنبغي أن نُميِّزَ بينَ مَنهج التأليفِ المعجميّ القائم علىٰ مبدأ الكلمَة المُفرَدَةِ أو نَواةِ الكلمةِ المفرَدَةِ، في تَعريفِ موادِّ المعجَمِ، وبين مَبدأ الحَقلِ الدَّلاليّ وما يَقتضيه من تَوسيعِ أدواتِ التّعريفِ.

وفي المعجميّةِ الحَديثَةِ التي بُنِيَت علىٰ فكرةِ المعجَم الذّهنيّ، تُعدُّ الكلِمَةُ وَحْدَةً لُغويّةً مُؤَلَّفَةً من سِلْسِلةٍ من الأصواتِ المتّصِلَةِ، لَها بدايةٌ ونِهايةٌ، ولها وظيفةٌ تركيبيّةٌ، وتدلُّ علىٰ مَعْنىً في ذاتِها.[١] ويدورُ المُعْجَمُ حولَ الكلمةِ إيضاحًا و شرْحًا، ليجْلُوَ المعنىٰ المعجميَّ[٢]؛ لأنّ مدارَ المَعاجِم علىٰ كشفِ مَعاني الكَلِماتِ، التي تدورُ معها في الاسْتِعْمالاتِ المُخْتلِفةِ. ولا شكَّ في أنّ المَعْنىٰ المُعْجميَّ معنىٰ لُغويٌّ، لأنّه قابلٌ لأن يُعَرَّفَ به في المداخلِ المعجميّةِ، وخاضِعٌ لمقاييسِ الشّرحِ اللّغويّ، ولكنّه، قبلَ ذلكَ، مَعْنىً ذو طابعٍ اجتماعيٍّ تَداوُلِيٍّ؛ لأنّه المعنىٰ الذي يفهمُه الفردُ في مُجْتمعِه من ألفاظِ لغتِه، ويُوافقُه عَلىٰ ذلِكَ بَقيّةُ الأفْرادِ.

لكنَّ هذه الكلمةَ قديمـًا كانَت تُعدُّ نواةَ المعجَم، بل نَواةَ للّغةِ كلِّها، ووحدَتَها الأساسية، غيرَ أنّه لا يَخفىٰ أنّ هذه الألفاظَ ليسَت مَحدودةَ المعاني حدًّا قاطعـًا في كلّ لسانٍ، وليسَت الجملُ المركَّبةُ من تلكَ الألفاظِ بمحدودةِ المعاني والأساليبِ والوجوه، بينَما بنَت المعاجمُ العربيّةُ منهَجَها في ترتيبِ الموادِّ علىٰ ترتيب الألفاظِ ترتيبـًا مخصوصـًا، واعتمَدَت طريقةً مخصوصةً في التّرتيبِ هي اعتمادُ نَواةِ الكلمةِ المفردَةِ، فترسَّبَ التأليفُ

---

(١) انظر ما ذكرَه د. أحمد أبو الفرج في كتابه: **المعاجم اللّغويّة في ضوءِ دراسات علم اللّغة الحديث** (دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، ط.١ ، ١٩٦٦) عن الكلمةِ وتَعاريفِها ومُشْكِلاتِ هذِهِ التّعاريفِ وقُصورِ بعضِها...

(٢) انظر كتاب د. تمّام حسّان: **مناهج البحثِ في اللّغة**، ص ١٥٨ وما بعدها، في خصوص بعضِ الإشكالاتِ المتعلّقة بتعريف الكلمة قديمًا وحديثًا... وتمام حسان، **مناهج البحث في اللّغة، دار الثّقافة** (الدّار البيضاء: ١٤٠٠-١٩٧٩).



المعجميُّ علىٰ هذا النّهج، وغَدا الباحثونَ يَسترشدونَ به في البحثِ عن دلالاتِ الكلماتِ. وآنَ الأوانُ أن يَستفيدَ الدّرسُ المعجميُّ العربيُّ والصِّناعةُ المعجميّةُ العربيّةُ الحديثةُ من نظريّةِ الحقولِ الدّلاليّةِ Seman-tic field – Lexical field، التي تَرىٰ أنّه «لكي تفهمَ مَعنىٰ كلمةٍ يَجبُ أن تفهمَ كذلكَ مَجموعةَ الكلماتِ المتَّصلةِ بها دلاليـًا»[١]، وهذا الرُّجوعُ إلىٰ الحَقلِ الدّلاليّ العامِّ الذي يَفتحُ أمامَ الباحثِ أحيازاً دلاليةً أوسَعَ من تلك التي يُتيحُها التّعريفُ المفرَد المجرَّدُ. ويَعني هذا الرّصدُ لعلاقةِ الكلمةِ بالكَلماتِ المُشاطِرَةِ أنّ مراعاةَ السّياقِ شرطٌ في اعتمادِ الحقل الدّلاليّ للكلمةِ؛ فالكلماتُ المترابطةُ دلاليـًا تؤلِّفُ ميدانَ التّعريفِ المعجميّ وتُخرجُ اللّفظَ عن عُزلتِه المعجميّةِ إلىٰ نَسيجٍ دلاليّ يَكشِفُ أبعادَها.[٢]

□ ٤- من أولويات اللسانيات العربيةِ الإسهامُ في حَلِّ مُشكلَةِ السياسَةِ اللّغويّةِ والتّخطيط في البلادِ العربيّةِ:

ما المقصود بالسياسَة اللّغويّة وما حاجةُ اللغة العربيّة إلىٰ رسمِ سياسَةٍ لغويّةٍ واضحةٍ؟

السياسَة اللغويّة، طريقةٌ من التفكير والتدبير والتخطيط لشؤون اللغة في بَلَد ما، أو في مجتمع له ثقافتُه ومعارفُه واقتصاده وتاريخُه، وله مَشهدٌ لغوي متفرد أو متعدد. والسياسة اللغويّةُ أقربُ ما تكونُ إلىٰ مَيدان اللّسانيّات الاجتماعيّةِ؛ لأنّها تَرصد القَوانينَ التي تَحكُمُ حرَكَةَ اللغة في اتصالِها المُجتمَع وتَفاعُلها مع بنياته، «وهنا وجَد عُلماءُ اللسانياتِ الاجتماعيّةِ أنفسَهم أمامَ علمٍ جديدٍ له مَنهجُه ومَوْضوعُه هو "علمُ السّياسَةِ

---

(١) أحمد مختار عمر، **علم الدلالة** (القاهرة: عالَم الكتب، ط.٥، ١٩٩٨م) ص ٧٩-٨٠ وما بعدَها.

(٢) عبد الرحمن بودرع، **من نَواةِ الكلمَةِ المعجميّةِ إلىٰ مبدأ الحقلِ الدّلالي**ّ، بحثٌ منشور بكتاب جماعيّ عنوانُه: **المُعجميّةُ العربيّةُ، قضايا وآفاق** (عمان الأردن: دار كنوز المَعرفَة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦، ص ٤١-٤٣.



اللّغويّةِ"». [١]

ولا يصحُّ أن يُطلقَ علىٰ تَدبير معيَّنٍ مُصطلَح «السياسَة اللغويّة» إلاّ إذا دلَّ علىٰ المَوْقفِ السياسيّ والاختيارِ الذي تتخذُه دَولةٌ تُجاهَ لغتها أو لُغاتها ولَهجاتها، أمّا «التخطيطُ اللغويُّ» فهو البحثُ عن الأدواتِ والوسائلِ المَطلوبَة لتنفيذِ السياسَةِ، وَضْعُ مُخطَّطٍ منطقيٍّ مترابطِ الأجزاء ترابُطًا نَسَقيا سليما تَجتمعُ فيه العَناصرُ التي تتفاعَلُ مع اللغةِ في المجتَمَع، فكلُّ العناصر الاجتماعيّة والثقافيّةِ والتّعليميّةِ أجزاءٌ يَشتبكُ فيها اللّغويُّ والاجتماعيّ. والسياسَةُ اللغويةُ نوعٌ من التّدخُّل الإراديّ للسّلطَة السياسيّةِ في المَيْدان اللّغويّ. [٢]

لقَد «صُنفَت الألسِنةُ الطبيعيّةُ تَصنيفًا اجتماعيًا إلىٰ لُغاتٍ ولَهجاتٍ وإلىٰ لغاتٍ دوليّةٍ وأخرىٰ محلّيّةٍ. ويَندرجُ هذا التصنيفُ فيما يُمكنُ أن نُعبِّرَ عنه بالسّياسَةِ اللّغويّةِ عندَ المُجْتَمَعاتِ البشريّةِ وخاصّةً منها الأمَم الحيّة». [٣]

ويَدور في فَلَك مُصطلح السياسَة اللغوية، مُصطلحاتٌ أخرىٰ ذاتُ مَرجعيّة واحدَة أو قَريبَة، منها التّخطيطُ اللّغويّ، والتنظيمُ اللغويُّ، وتَدبير الشأن اللّغويّ، والهندَسَة اللغويّة، والإعداد اللّغويّ وغيرُها. وكلُّها

---

(١) بلال دربال، **السياسَة اللغويّة، المَفهوم والآليّة** (مجلة المَخبَر الجزائرية، أبحاث في اللغة والأدَب، ع:١٠، ٢٠١٤) ص ٣٢١.

(٢) أوّلُ مَن أطلقَ مُصطلحَ «التّخطيطِ اللغويّ» Language Planning اللّسانيُّ الأمريكيّ «إينار هوغن» Haugen Einar عامَ ١٩٥٩ في بحث له عن الوضع اللغوي في النرويج، وهو فَرع جديدٌ من فُروع اللسانياتِ التّطبيقيّةِ في نظر لويس جان كالفي L. J. Calvet. انظرْ: لويس جان كالفي، **حَربُ اللّغاتِ والسياساتُ اللّغويّة**، ترجمة حسن حمزة (بيروت: المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ط١، ٢٠٠٨م) ص ٢٢٠.

(٣) وليّ الله كندو، **السّياسَةُ اللُّغويَّةُ لَدىٰ الأمَمِ الحَيَّة** (مجلّة «التّخطيط والسّياسَة اللّغويّة»، إصدار مركز المَلك عَبد الله بن عَبد العَزيز الدّوليّ، س:١، ع:١، محرم ١٤٣٧-أكتوبر، ٢٠١٥) ص ١٠٠-١٢١.



مَفاهيمُ تدلُّ علىٰ أنّ المسألةَ اللغويةَ في بَلَدٍ ما تُعالَج بوسائلَ وأدواتٍ تتّصلُ بالمحيط الاجتماعيّ والاقتصاديّ، ووضعيّةِ اللغة في المَشهَد الاجتماعيّ، وتَهيئة البيئَة المُناسبَة لتنشئة الأفرادِ علىٰ استعمالها وتَداولها والتفكير بها صَونـًا للهويّةِ وحفاظـًا علىٰ شخصيةِ المجتمع وثَقافته.(١)

من المُشكلاتِ التي يُعانيها ملفّ «التخطيط اللغويّ» أو «السّياسَة اللّغويّة» في بلادِ العربِ، ضعفُ القَرار السّياسيّ اللّغويّ وتَغييب التّخطيط، وما يَتبعُ ذلكَ من إضعافٍ لموقع العربيّةِ في بيئتها وهيمَنَةٍ «للازدواجيّةِ المتوحِّشَةِ أو الثّنائيّةِ أو التّعدّديّةِ التي تخدم المصالح الاستعماريّةَ، وعَدَم سَنِّ القَوانينِ والتّشريعاتِ التي تخدمُ الصّالحَ العامَّ».(٢)

ولا يَحصلُ سوءُ تَدبيرِ اللغةِ في بَلَدٍ إلاّ لسوءِ التّدبيرِ السياسيّ عامةً، فتجدُ طريقةَ تَعامل الدّولةِ مع لغتِها أو لغاتها تابعةً لسياستها في تسيير الأمورِ كلّها أو جلِّها؛ لأنَ السياسةَ اللغويةَ مرتبطةٌ بالدَّولَةِ وليسَت مرتبطةً بسياسةٍ عابرةٍ للحُدودِ أو مُنحصرةٍ في جَماعةٍ مَحدودةٍ أصغرَ من الدَّولَةِ.(٣)

فالبَلَدُ الذي يُحْكِمُ بناءَ سياساته العامّة يستطيعُ أن يضبطَ لغةَ الإعلام ولغةَ التعليم واللغةَ المستعملةَ في الاقتصادِ والاجتماع والحُقوقِ والعلم والفكرِ والثّقافَةِ. ولكن إهمالَ التدبير السياسي العامّ يعقبُه إهمال اللغات في المَجالات كلها، «ولقَد أُهمِلَ دورُ القانون والعَدالة في الذّود عن اللغةِ العربية وحُقوق مُتكلميها ومُختلف الجَوانبِ المُتعلقةِ بالحُقوق اللغويّةِ وتَشعُّباتها... يُلاحَظُ مثلاً أنّ قَوانينَ استعمالِ اللغةِ العربيّةِ في الفَضاءِ

(١) استعراضُ كتاب: **طَرائق البَحث في السياسَة اللّغويّة والتّخطيط، دَليل علميّ**، محمود بن عَبد الله المَحمود (مجلّة «التّخطيط والسّياسَة اللّغويّة» إصدار مركز المَلك عَبد الله بن عَبد العَزيز الدّوليّ، س:٢، ع:٣، محرم ١٤٣٨-أكتوبر، ٢٠١٦) ص ١٨١.

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري، **السياسةُ اللّغويّة في البلادِ العربيّة** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٣) ص ١٢٢.

(٣) المرجعُ نفسُه، ص ٢٢١.



العُموميّ نادرةٌ وغيرُ كافيةٍ، وغالبـًا ما يُهمَل تَطبيقُها إنْ وُجدَت أو يُعطَّلُ صُدورُه...». [١]

فاللّغةُ العربيّةُ في حاجةٍ ماسّةٍ إلىٰ أن تُرسَمَ لَها سياسةٌ لغويّةٌ واضحةُ المعالِمِ تُدبِّرُ شأنها في البَلَد الناطقِ بها، وفي علاقتها باللغاتِ المُتعدِّدةِ المُستعملَةِ في البلَد الواحدِ، وتُخطِّطُ لتَطويرِها ومواكبتِها للعَصر. وهذا شأن من شؤون اللّسانيّاتِ التّطبيقيّةِ التي يَنبغي أن يَكونَ لها وجودٌ واضحٌ ومتمكِّنٌ في الدَّرس اللّسانيّ العربيّ، ويتفرعُ عن التخطيطِ اللّغويّ التَّخطيطُ التّربويُّ والتنميةُ البشريّةُ وغيرُ ذلكَ ممّا له صلةٌ بسياسَة البلدانِ وما للغة من صلاتِ تأثيرٍ وتأثُّرٍ بتلك الميادين. [٢]

□ ٥- من أولويّاتِ اللّسانيّاتِ العربيّة التطبيقية: العنايَةُ بإشكاليّةِ تعليمِ اللغة العربية في البِلادِ العربيّة:

أ. أصبحَت مسألةُ تعليم اللّغة للناطقينَ بها، واستعمالها في العلم والتواصل والتفكير شركةً بينَ أصحابِ الفكر واللسانياتِ التطبيقيّةِ والعلم والتّربيّةِ والتعليم والإعلامِ والاقْتصادِ والتِّقانَةِ... فباتَ من الضّروريّ المَعْرِفةُ الشّامِلَةُ بحُضورِ المسألةِ اللّغويّةِ في المَجالاتِ كلِّها. وكلُّ إهمالٍ للمسألة اللغوية في التعليم سيؤدي إلىٰ قَطيعةٍ مَعرفيّةٍ بين الأجيال وبين هويتهم الأصلية، وكلّما ازدادَ تعلُّمُهم لُغاتٍ أجنبيّةً أضافوا امتيازاً إلىٰ تلك اللغاتِ ورَفَدوها وضمنوا لها أسبابَ البقاءِ والاستمرارِ.

---

(١) المرجعُ نفسُه، ص ٢٨٣.

(٢) انظرْ عددا من البُحوث المنشورَة المتعلِّقَة بالسياسَة اللّغويّة والتَّخطيط في بعض البُلدانِ العربيّة: **التَّخطيطُ والسياسةُ اللّغويّة، تَجاربُ من الدُّوَلِ العربيّة**، السّجلُّ العلميُّ للنّدوة الدّوليّةِ التي أقيمَت في الرّياض عامَ ١٤٣٧ / ٢٠١٥ نَشر مَركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدَّوليّ لخِدمةِ اللغة العربيّة (الرياض، ط١، ١٤٣٧-٢٠١٥).

ولكنَّ العربيّةَ ما تَزالُ تُعاني ضعفاً في التنميةِ وضعفاً في الربطِ بالواقع من أجل النّهوضِ به وتَطويره، فَما حَقّقَه البَحثُ العلميّ الأكاديميّ في مَجالِ البَحثِ اللّسانيّ خاصّة، وفي مَجالِ البحثِ المرتبِطِ باللّغةِ في جَوانبِها التعليمية والتّربويّة والاجتماعيّةِ والاقْتصاديّةِ والسياسيّةِ والنّفْسيّة بصفةٍ عامّةٍ؛ لا ينبغي أن يظلَّ أبحاثاً علميّةً نظريّةً مجرّدةً، وإنّما يجبُ استثْمارُه في تنميةِ اللّغةِ العربيّةِ وتطويرِها بالاستعمالِ والتّداوُلِ في الأسلاك التعليمية جَميعِها، لكي تَتحقّقَ ثمرةُ النّموّ اللغويّ وانخراطِ اللغةِ العربيّةِ في سلكِ الحياةِ العلميّةِ والعمليّةِ والاقْتصاديّةِ والتّعليميّة، فتُصبحَ منظومةً فكريةً معرفيّةً تُبْنىٰ عليْها التّصوُّراتُ والنّظريات، ونَسقاً ذهنياً تنطلقُ منه الرّؤىٰ والمَواقفُ، ومؤسّسةً فاعلةً مؤثّرةً في الفكرِ والفعل، وذلِكَ قصدَ ترسيخ الوعيِ اللّغويّ للمتكلّم العربيّ، وتركيزِ المسألةِ اللغَويّةِ في مُخيّلتِه، وربطَ اللّغَة وقَضاياها بمسألَة الهوية، والتّحسيسِ بمركزيةِ اللغةِ في كلّ تنميةٍ يَنْشُدُها المجتمَعُ.[1] وهذه القَضايا ينبغي أن يَتولّىٰ البحثَ فيها ومعالَجتَها اللّسانياتُ العربيّةُ في جانبِها التّطبيقيّ.

ب. أمّا تعليم اللغة للناطقينَ بغيرِها، Second Language Acquisition؛ فلَها طابعٌ خاص وعلىٰ اللسانياتِ العربية التعليمية ذات الطابَعِ التّطبيقيّ أن تخصَّها بالعنايَة؛ وذلكَ لأنّ المُشكلاتِ التي تعترِضُ تعلُّمَ لغةٍ ثانيةٍ ذاتُ طابعٍ ذهنيّ تركيبيّ؛ ولَقد أسهَمَت اللسانياتُ الحَديثةُ في تَقديم خدمةٍ جليلةٍ في مَيدانِ تَعليم اللُّغاتِ الأجنبيّةِ[2]، فأضافَت طُرقاً جَديدةً في تيسيرِ التّلقينِ، وذلِك بتَحليل بنياتِ هذه اللُّغاتِ وكَشفِها عن طرُقِ تَرْكيبِها، وهذا أمرٌ يُساعدُ علىٰ

(١) للتّوسُّع في هذا المَوْضوع، يُنظَرُ بتصرُّف: عبد الرّحمان يجيوي، **تَنميةُ اللّغَةِ ولُغَة التّنمية**، مَنْشورات المَركَز العربيّ للأبحَاثِ ودراسَة السّياساتِ (مَعْهَد الدّوحَة)، ص: ١-٢، مَقال مَنشور علىٰ رابط المَرْكَز: www.dohainstitute.org ، بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

(٢) انظرْ: رضا الطّيّب الكشو، **تَوظيف اللّسانيّات في تَعليم اللّغات** (مكة المكرمة: مَنشورات مجمع اللّغة العربيّة عَلىٰ الشّبكَة العالَميّة، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).



اكتشافِ العَوامل المؤثِّرَةِ في عمليّةِ تعليم اللّغةِ. وينبغي أن تُقارِبَ اللسانياتُ العربيَّةُ التّعليميّةُ هذا الإشكالَ بمَنهْج الوَصفِ والعَرضِ والتّحليل للإشكالاتِ اللغويّةِ والتّعليميّةِ المَدروسَةِ، من خِلالِ النّظريّاتِ اللّسانيّةِ الحَديثَةِ لبَيانِ إسْهامِها في حلِّ مُشكلاتِ التّعليم من غيْرِ إسْقاطٍ أو قِياسٍ.

هذا، وإنّ الحديثَ عن تعلُّم اللغةِ الثانيةِ بوَصْفِه أحَدَ فُروعِ اللِّسانياتِ التّطبيقيّةِ Applied Linguistics ينطلقُ من مُلاحظةِ الأخطاءِ التي يرتكبُها التّلميذُ أو المتعلِّمُ في بَدءِ تعلُّمِه للغةٍ جديدةٍ غريبةٍ عن لُغتِه الأصليّةِ، ويُمكنُ أن نَتصوَّرَ وجودَ نحوٍ للأخطاءِ المُرتَكَبَة في تعلُّم اللّغةِ الثّانيةِ.[١]

وأمّا النَّحوُ المُساعِدُ علىٰ اكتشافِ العَثَراتِ، فهو نحوٌ مُخالِفٌ للنّحوِ المدرسيِّ المُقرَّر، ويندرجُ هذا النّحوُ الرّاصدُ لأخطاءِ تعلُّم اللغةِ الثّانيةِ في إطارِ الدّراسةِ المُقارنَةِ التي تُجْرىٰ علىٰ الأخطاءِ المُرتكَبَةِ في أثناءِ تعلُّم اللغةِ الثّانيةِ، ومرجعُ ذلِكَ إلىٰ تَفاوُتٍ قائم بين الفَهمِ والتّعبيرِ، بين التّلقّي والإنجازِ؛ إذ إنّ كثيراً من أخطاءِ تعلُّم اللّغةِ الثّانيةِ راجعٌ إلىٰ قياسِ تركيبِ جُمَلِ اللغةِ الثّانيةِ علىٰ تَركيبِ جُملِ لغتِه الأصليّةِ، كما بيّنَ أَدام كزيفسكي[2]، وتَحكيم بنياتِ الأصليّةِ في تَركيبِ بنياتِ الثّانيةِ، وينشأ عن التّحكُّم صراعٌ بين بنياتِ اللّغتَيْن يُؤدّي إلىٰ الوُقوعِ في كَثيرٍ من الأخطاءِ في إنجازِ جملِ الثّانيةِ؛ فالتّلميذُ أو مُتعلِّمُ اللغةِ الثّانيةِ يهرعُ إلىٰ لغتِه الأمّ ليستمدَّ منها كلّما عجزَ عن التّعبيرِ باللغةِ الجديدةِ؛ لأنّ من الظّواهِرِ اللغويّةِ ما هو يَسيرٌ في التّعلّمِ لِما فيها من شَبَهٍ بظواهِرِ لغتِه الأمّ، ومنها ما هو عَسيرٌ صعبُ التّعلُّم لعدمِ وُجودِ مُشابهةٍ، فبالمُقارَنَةِ يحصُلُ

---

(١) رشدي أحمد طعيمة، **تَعليم العربيّة لغيرِ النّاطقينَ بها، مَناهجُه وأساليبُه** (منشورات المنظّمَة الإسلاميّة للتّربيّة والعُلوم والثّقافة، إيسيسكو، ١٩٨٩م) ص٥٣.

(2) ADAMCZEWSKI H. *Le montage d'une grammaire seconde,* in: Langage, Sept. 1975, n°39, 1975, p : 31-37



التّداخُلُ والخَلطُ بين اللّغتَيْن، ومن مَهامِّ الدِّراسَةِ اللّسانيّةِ التطبيقية المُقارِنَةِ أن تحلِّلَ هذه الأخطاءَ وأن تكشفَ العَثَرات والأعراضَ التي تقفُ في طريقِ تركيبِ نحوٍ ثانٍ في ذهنِ المُتعلِّم، وذلِك ليقِفَ بنفْسِه علىٰ اكتشاف أخطائه، ومن مهامّ الدّراسَةِ المُقارِنَةِ أيضـًا حَمْلُ المُتعلِّم علىٰ اكتشافِ أخطائه بنفْسِه أو مُحاوَلَة اكتشافِ الأخطاءِ المُحتَمَل وُقُوعُها، وذلِك لتَلافي الوُقوع فيها، وفي ضوء هذا الاهتمام الجَديدِ، يُلاحَظُ أنّ العنايةَ كانَت مُركّزةً علىٰ المتعلِّم للغةِ الثّانيةِ أكثرَ من ترْكيزِها علىٰ المُعلِّم، وأمّا الوضعُ الصّحيحُ فهو أن يُشارِكَ المُعلّمُ ويُسهمَ في بناءِ نَحوٍ للأخطاءِ التي يقَعُ فيها متعلّمُ اللغةِ الثّانيةِ ويُساعدَ علىٰ انبثاقِه في ذهنِ هذا المُتعلِّم.

ويبدو من خلالِ علاقةِ المتعلّم باللغةِ الثّانيةِ أنّ المُشكلاتِ التي تنبثقُ من تعلُّمِه اللغةَ الثانيةَ مُشكلاتٌ طبيعيّةٌ، ووُقوعُها راجحُ الاحتمالِ؛ لأنّ تعلُّمَ الثّانيةِ يَكونُ مَسبوقـًا بتعلُّم لُغَةٍ أولىٰ، أي يَكونُ مَسبوقـًا بكفايةٍ لغويّةٍ مُغيَّبَةٍ في نَفْسِ المُتعلّم ومَرْكوزة في ذهنِه، فلا تُحَلَّلُ قَضايا تعلُّمِ اللغةِ الثّانيةِ دونَ مُراعاةِ هذه الحَقيقَةِ.[1]

ومهما يكنْ من أمرِ هذا التّداخُل من انحرافٍ وخُروج عن قَواعدِ اللّغةِ الثّانيةِ وقَوانينها؛ فإنّ فيه فائدةً تربويّةً تتجلّىٰ في إثارةِ انتباه اللّسانيّاتِ العربيّةِ التّطبيقيّةِ إلىٰ مُشكلةِ تَداخُل بنياتِ لُغتَيْن مُختلفتَيْن، وذلكَ للتّوصُّل إلىٰ تَجديدٍ في تعليمِ اللّغاتِ. ومن قَواعدِ هذا التّجديدِ توجيهُ الاهتمامَ إلىٰ «الإدْراك المُجْمَل» أي تَوجيه المُتعلِّم نحو إدراكِ اللّغةِ الثّانيةِ في كُلّيّتِها الصّوتيّةِ قبلَ تحليل مُكوِّناتِها، فالأمْرُ في مُجمَلِه يتعلّقُ بالإدراكِ قبل التّركيبِ، وذلِك لاتّقاءِ مُشكلةِ الإحالَةِ علىٰ اللّغةِ الأصليّةِ[2]

(1) DABENE, L. : *L' enseignement de l' espagnole aux francophones*, in: Langage, Sept. 1975, n°39, pp : 57-63

(2) J. GUENOT, J.: *Pédagogie audiovisuelle des débuts de l' anglais,* une experience d'enseignement à des adultes, Paris: SABRI, 1964. P : 186



واتّخاذِها مَرجعـًا، وللحُؤولِ دونَ قياسِ تَراكيبِ الثّانيةِ علىٰ تَراكيبِ الأولىٰ؛ فهذا القياسُ لا يصلحُ تقليداً يَفي بحاجاتِ التّعلُّم وإدْراكِ السّماتِ المميِّزَةِ لكلّ لغةٍ.

□ ٦- من أولويّاتِ اللّسانيّاتِ العربيّة: ضرورَةُ بناءِ لسانيات حاسوبيّةٍ عربيّةٍ لمواكبَة عصرِ الحَوْسَبَة:

تُعدُّ اللّسانيّاتُ الحاسوبيّةُ علمـًا مؤلَّفا من تَفاعُل اللسانيّاتِ وعلم الحَوْسَبَة، والغَرَضُ منه «تَصميمُ نَماذجَ رياضيّةٍ للتّراكيبِ اللّغويّةِ، للتّمكُّن من مُعالجةِ اللّغةِ آليـًا عَن طريق [الحاسوب]»، وهو «مِن وِجهةِ نظرٍ لغويّةٍ تَشكيلٌ للنّظريّاتِ والنَّماذجِ اللّغويّةِ أو تَنفيذٌ لها علىٰ الآلَة...».(١)

هذا، ويتفرَّعُ عن اللّسانيّاتِ الحاسوبيّةِ التي تحتاج إلىٰ مَزيد تَطويرٍ ومراكَمَة؛ الصّوتيّاتُ الحاسوبيّةُ، وتُعنىٰ بالتَّطبيقاتِ التّقنيّةِ لعلم الصَّوتيّاتِ وخاصّةً في مجالِ التّعرُّفِ الآليّ علىٰ الكلام والتوليد الآليّ للكَلام والتّعرُّف علىٰ المتحدِّث(٢)، ثُمَّ الصَّرفيّاتُ الحاسوبيّةُ، وتُعنىٰ بالتّحليل الصَّرفيّ الآليّ وقَواعدِ المُعطَياتِ المُصاحبة للمُحلِّل الصَّرفي(٣)، ثُمَّ التَّحليلُ النَّحويّ الحاسوبيّ، ويُعنىٰ بالعمليات النّحويّةِ التّركيبيّةِ ودَورها في بناءِ التّطبيقاتِ الحاسوبيّةِ المُختلفَةِ التي تُناظِرُ الأداءَ الإنسانيّ(٤)، ثُمَّ التَّحليلُ الدّلاليّ الحاسوبيّ الذي يُعنىٰ بمَعاني الكلماتِ مُفرَدةً، وبالمَعنىٰ

(١) عبد الله بن يحيىٰ الفيفي، تقديم للكتاب الجَماعيّ: **مَدخَل إلىٰ اللّسانيّاتِ الحاسوبيّة** (منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط١، ١٤٣٨-٢٠١٧) ص ٥-٦.

(٢) مَنصور بن محمد الغامدي، **الصَّوتيّات الحاسوبيّة**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة**، المرجع السابق، ص ١١

(٣) عَبد العَزيز بن عبد الله المهيوبي، **التّحليل الصَّرفي**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة**، المرجع نفسه، ص ٤٣.

(٤) أحمد روبي محمد عبد الرحمن، **التّحليل النّحويّ**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة**، المرجع نفسه، ص ٧٥.



الإجماليّ للكلماتِ مُجتمعةً، وبفَكّ اللَّبْسِ الدّلاليّ، وعلاقة المعنىٰ الحرفي بالمعنىٰ الفِعْلي أو التَّداوُليّ للكلماتِ Semantics vs. Pragmatics وأنظمة رَفع اللَّبْس الدّلاليّ Disambiguation[١].

ومن المُفيدِ الإشارَةُ إلىٰ أنّ كثيراً من الباحثينَ العَرَبِ المُتخَصّصينَ في اللّسانيات الحاسوبيّة والمعالجَة الآليّةِ للغة الطبيعية المُتخرِّجينَ في جامعاتٍ غربيّةٍ مثل جامعة إيسيكس البريطانية University of Essex أو غيرها أجرَوْا تطبيقاتٍ لسانيةً حاسوبيةً علىٰ بعض مستويات الدَّرس اللّغوي العَرَبي، ومنها التحليلُ الحاسوبي للأصواتِ، والصرفِ، والتراكيبِ، والنصوص اللغويةِ، والتَّخزين المعجميّ المُبرمَج، والتَّحليلُ الحاسوبيّ للبيانات الضخمة Big Data...[٢]

(١) إشراق علي أحمد الرفاعي، **التّحليل الدّلاليّ**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة**، المرجع نفسه، ص ١٠٧.

(٢) انظرْ بعضَ نماذج الحَوْسَبَة اللّسانيّةِ لمستَوَيات اللغة العربيّة، مُؤلَّفاتِ: محمد جَواد النوري (القدس: دار الجُنديّ للنشر والتَّوزيع، ٢٠١٦):
- لغويات حاسوبية: دراسة صوتية صرفية في أبواب الفعل الثلاثي في المعجم الوسيط، باستخدام الحاسوب
- لغويات حاسوبية، دراسة صوتية صرفية في جذور الأفعال الثلاثية.
- لغويات حاسوبية، دراسة صوتية صرفية في الأفعال الثلاثية المزيدة.

■ خُلاصَة البَحث :

أصبحَ البحثُ اللساني العربيُّ مُطالَبا بوضع أُسُس نظريةٍ ومعرفيةٍ للسانياتٍ عربيّةٍ خالصةٍ لها مباحثُها ومناهجُها ومَسالكُ إفادَتها من الدّرس اللّسانيّ المُعاصرِ، ولها أولوياتُها التي ينبغي أن تُقدَّمَ في البحث والتحليل والتفسيرِ علىٰ غيرها من المَباحثِ، في ضَوء واقع العالَم العربيّ وما يَكتنفُه من مُشكلاتٍ متعدِّدةِ المَشاربِ والمَنابع، ولقَد عانىٰ الفكرُ العربيُّ المعاصر زمنًا طويلاً أزمةً في تَوطينِ العُلوم الإنسانيّةِ والاجتماعيّةِ عامةً والبحثِ اللّسانيّ العربيّ علىٰ وجه الخُصوص، في المجالاتِ النّظريّةِ المُتَّبَعَة، وفي المَنهجِ والموضوعاتِ البحثيّةِ، وفي جانبِ المؤسَّساتِ اللّسانيّةِ وأقسام تَدريسِ اللّسانيّاتِ. ولكنّ تلكَ الأزمةَ كانَت حافزاً للانطلاقِ في تعميقَ البحث اللسانيّ العربي وتطويرِه ليُواكبَ الدَّرسَ اللّسانيَّ الغَرْبيّ. ولكنّ تلكَ الأحوالَ ما لبثت أن أخذَت تتبدَّدُ عندَما انتشَرت الأبحاثُ اللّسانيّةُ الغربيّةُ بتَدريج في المَشهدِ التّداوليّ العَرَبيّ، وأُثيرَت بإلحاح مسألةُ أولويّاتِ الدّرسِ اللّسانيّ العربيّ وما يَنبغي أن تُقدِّمَه من بُحوثٍ وتُعالجَه من إشكالاتٍ.

وقد عالجَ هذا البَحثُ أولويّاتِ الدّرسِ اللّسانيّ العَرَبيّ في مَجالَيْن كَبيرَيْن، أولُهما مَجالُ اللّسانيّاتِ النّظريّة، والثّاني مَجالُ اللّسانيّاتِ التّطبيقيّة.

فمِن أولوياتِ المَجال الأوّل اعتمادُ المقاربات النّظرية لوصف ظواهر التركيب العربي، وتَقويم مَدىٰ نَسَقية اللّغويّاتِ العَربيّة القَديمَة، ومَدىٰ الفائدة المنهجية والمعرفية التي يُمكنُ استخلاصُها لخدمةِ اللغةِ العربيةِ، وأثيرَت في البَحث أسئلة المنهج والغاياتِ والخصائص والإضافات، نحو: كيفَ استُثمِرَت اللّسانياتُ الحَديثةُ وطُبِّقَت في دراسةِ مُستوياتِ اللغةِ العربيّة، وما الثمارُ النّظريّةُ والمنهجيّةُ المترتّبةُ عن تطبيقِ النّماذج المُقتَرَحَةِ في اللّسانيّاتِ علىٰ اللغةِ العربيّة، وما الخَصائصُ النّظريّةُ



والمنهجيّةُ لخطابِ اللّسانيّاتِ العربيّةِ الحديثةِ إذا ما ووزنَت بالمَبادئ العامّةِ التي تُقدِّمُها اللّسانيّاتُ، وقُوِّمَت في ضَوئها التجربةُ اللّسانيّةُ العربيّةُ، وماذا أضافَ اللغويّونَ العربُ المُحدَثونَ إلىٰ أعمالِ النّحويّين واللّغويّينَ القُدَماءِ، وما الأولويّاتُ التي يترجَّحُ علىٰ اللسانياتِ العربيّةِ الحَديثَةِ أنْ تَجعلَها علىٰ رأس المَهامّ، لتأسيسِ لسانيّاتٍ عربيّةٍ حديثَةٍ تُسهمُ في الثّقافة العربيّةِ الحَديثَة.

ومن أولويّاتِ مَجالِ اللّسانيّاتِ التّطبيقيّة إخراجُ المعرِفَة اللّسانيّةِ من إطارِ التّجريدِ والصياغَة النّظريّة المنطقيّةِ الخالصَةِ إلىٰ مَيْدان الاستعمالِ والتّداوُلِ لحلِّ إشكالاتٍ لا تُحلُّ إلاّ بتَحكيمِ العلمِ الممنهَجِ بالبنيات اللغوية. واللّسانيّاتُ التّطبيقيّةُ ناتجةٌ عن التقاءِ الدّراساتِ اللّغويّةِ النظريّةِ والوصفيّةِ ببعض العُلوم ذاتِ الأبعادِ التّطبيقيّةِ، ومن نماذجِ ذلكَ اللّسانيّاتُ النَّفسيّةُ، واللسانيّاتُ التّعليميّةُ، واللّسانيّاتُ الاجتماعيّةُ، واللّسانيّاتُ الحاسوبيّةُ وغيرها من العُلوم اللّسانيّةِ المُسانِدَة. ومن هذه المَيادينِ التّطبيقيّةِ تعلُّم اللغات وتعليمُها للنّاطقينَ بها وبغَيْرِها، وعلاجُ أمراض النطق والكلام كالحُبْسَةِ وما شاكَلَها، ومن اللّسانياتِ التّطبيقيّةِ السّياسَةُ اللغويّةُ والتَّخطيطُ، وصناعةُ المعاجم، وحاجَةُ التّرجمةِ إلىٰ اللّسانيّاتِ، ومنها لسانياتُ المدوَّنات اللغوية، وغير ذلك من المَيادين ذاتِ الطّابع العَمَليّ المؤثِّر في حياةِ الأفرادِ والجَماعات والدّول.

ولَقَد أُلِّفَت كثيرٌ من الكُتبِ في المَجالَيْن النّظريّ والتّطبيقيّ في العالَم العربيّ منذُ أكثر من ربع قَرنٍ، دراسةً لظواهرَ لغويّةٍ في العربيّةِ أو ترجمةً لأعمالٍ لسانيّةٍ جديدةٍ أو تطبيقاً لبعض قواعد اللسانياتِ الحديثَةِ في مجالِ التعليم أو فَهمِ الشعرِ أو تحليل الخطابِ، ولكنَّ تلكَ الكتبَ لم تكنْ منتظمةً في نَسَقٍ لسانيٍّ عربيّ متطوِّرٍ اعتماداً علىٰ خططٍ في تجديدِ البحث اللغويّ العربيّ أو إدخالاً للعلوم الإنسانيّةِ عامّةً واللسانياتِ علىٰ وجه الخُصوصِ في نَسَقِ الثّقافَةِ العربيّةِ. وقد جاءَ هذا البحثُ ليضَعَ اليَدَ علىٰ



أهمّيّةِ خطاب الأولويّاتِ في الدَّرسِ اللّسانيّ العَرَبي، وفي الأهميّةِ التي يَنبغي أن تُعْقَدَ أولاً بأوّل في حركةِ التأليف والترجمَة اللّسانيَّيْن في العالَم العربيّ، وليَلفتَ النظرَ إلىٰ أنَّه لا تطوُّرَ للبحث اللّسانيّ العربيّ إلا بحركةِ ترجمةٍ لسانيّةٍ واسعةٍ لا تَفتُر، تتولّاها مراكزُ البحث في العلوم الإنسانيّة واللّسانيّة العربيّة، وبتوحيد المُصطلح اللّسانيّ المُشتقّ أو المُعرَّب، وإخراجه من حُدود المُصطلَح القُطريّ الضَّيّق إلىٰ حيِّزِ المُعجمِ اللّسانيّ العربيّ ذي التَّناوُل الواسِع، ووضع خُطّةٍ لتحويل اللّسانياتِ من علم إنسانيّ مَقصورٍ علىٰ المتخصّصينَ إلىٰ علم مُتداوُلٍ فيَ الثّقافَة العربيّةِ يتّسعُ ويمتدُّ ليتحوَّلَ إلىٰ أداةٍ لتحليلِ الخطابِ ونقْده وإبداعه.

■ لائحَة المصادر والمراجع

- أبزاري، عبد الكريم، **مُستويات تَلَقّي الدّرس اللّسانيّ في الثّقافة العَرَبية، الحُدود والآفاق** (مجلة «العَلامة» ع:٣، ديسمبر ٢٠١٦).

- أبو الفرج، أحمد، **المعاجم اللّغويّة في ضوءِ دراسات علم اللّغة الحديث** (دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، ط.١ / ١٩٦٦).

- بودرع، عبد الرحمن، **في اللّسانيّاتِ واللّغة العربيّة، قَضايا ونَماذج**، (عَمّان الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط.١، ٢٠١٦).

- بودرع، عبد الرحمن، **من نَواةِ الكلمَةِ المعجميّةِ إلىٰ مبدأ الحقلِ الدّلاليّ**، بحثٌ منشور بكتاب جماعيّ عنوانُه: **المُعجميّةُ العربيّة، قَضايا وآفاق** (عَمّان الأردن: دار كنوز المَعرفَة للنشر والتوزيع، ط.١، ٢٠١٦).

- حَسّان، تمّام، **مناهج البحث في اللّغة** (الدار البيضاء: دار الثّقافة، ١٤٠٠-١٩٧٩).

- حَسّان، تمّام، **اللّغة العربيّة، مَعناها ومَبْناها** (الدار البيضاء: دار الثّقافة، ٢٠٠١).

- التَّوْحيديّ، أبو حيّان، **المقابَسات**، تحقيق: محمد توفيق حسين (بيروت: دار الآداب، ط.٢، ١٩٨٩م).

- دربال، بلال، **السياسَة اللغويّة، المَفهوم والآليَة** (مجلة المَخبَر الجزائرية، أبحاث في اللغة والأدَب، ع:١٠، ٢٠١٤).

- الرفاعي، إشراق علي أحمد، **التّحليل الدّلاليّ**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة** (منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط.١، ١٤٣٨-٢٠١٧).

- روبي، أحمد محمد عبد الرحمن، **التّحليل النّحويّ**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة** (منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط.١، ١٤٣٨-٢٠١٧).

- الشايب، فوزي حَسَن، **مُحاضَرات في اللسانيات** (إربد-الأردن: عالَم الكتُب الحديث، ط.٢، ٢٠١٦).

- طعيمة، رشدي أحمد، **تَعليم العربيّة لغيرِ النّاطقينَ بها، مَناهجُه وأساليبُه** (منشورات المنظّمَة الإسلاميّة للتّربيّة والعُلوم والثّقافَة، إيسيسكو، ١٩٨٩م).

- عبد الرحمن، طه، **فقه الفلسفَة: ١-الفلسفَة والترجمة** (المركز الثقافي العربي ١٩٩٦).

- علوي، حافظ إسماعيلي، **اللّسانيّاتُ في الثّقافَة العربيّة المُعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قَضايا التّلقّي وإشكالاتِه** (دار الكتاب الجَديد المتّحدة، ط.١، ٢٠٠٩).

- العناتي، وليد أحمد الخِطابُ والتَّعليم، **دراساتٌ في تَحليلِ الخطابِ وتَعليمِ العربيّةِ للنّاطقينَ بغيرِها** (الرياض: منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمةِ اللّغةِ العربيّة، ١٤٤٠/ ٢٠١٨).

- الغامدي، مَنصور بن محمد، **الصَّوتيّات الحاسوبيّة**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة** (منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط.١، ١٤٣٨-٢٠١٧).

- غلفان، مصطفىٰ، **اللّسانيّات العربيّة-أسئلة المنهج** (الأردن: دار ورد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع، ط.١، ٢٠١٣).

- الفاسي الفهري، عبد القادر، **اللسانيات واللغة العربية-نَماذج تركيبيّة ودلاليّة** (الدّار البيضاء: دار توبقال للنّشر، ١٩٨٥م).



- الفاسي الفهري، عبد القادر، **المعجَم العربيّ، نَماذجُ تحليليّة جَديدَة** (الدّار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط.١، ١٩٨٦).

- الفاسي الفهري، عبد القادر، **السياسةُ اللّغويّة في البلادِ العربيّة** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٣).

- الشّهري، عبد الهادي بن ظافر، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.١، ٢٠٠٤م).

- الفيفي، عبد الله بن يحيىٰ، تقديم للكتاب الجَماعيّ: **مَدخَل إلىٰ اللّسانيّاتِ الحاسوبيّة** (منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط.١، ١٤٣٨-٢٠١٧).

- كالفي، لويس جان، **حَربُ اللّغاتِ والسياساتُ اللّغويّة**، ترجمة حسن حمزة (بيروت: المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ط.١، ٢٠٠٨م).

- الكشو، رضا الطّيّب، **توظيف اللّسانيّات في تَعليم اللّغات** (مكّة المُكرَّمَة: مَنشورات مجمع اللّغة العربيّة علىٰ الشّبكَة العالَميّة، ١٤٣٦ه/ ٢٠١٥م).

- كندو، وليّ الله، **السّياسَةُ اللُّغويَّةُ لَدىٰ الأمَم الحَيَّة**، مجلّة «التّخطيط والسّياسَة اللّغويّة» (إصدار مركز المَلك عَبد اَلله ابن عَبد العَزيز الدّوليّ، س:١، ع:١، محرم ١٤٣٧-أكتوبر. ٢٠١٥).

- المتوكل، أحمد، **المَنْحىٰ الوظيفيّ في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد** (الرباط: دار الأمان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

- المحمود، محمود بن عَبد الله، **طَرائق البَحث في السياسَة اللّغويّة والتخطيط، دَليل علميّ**، مجلّة «التّخطيط والسّياسَة اللّغويّة» (إصدار مركز المَلك عَبد الله بن عَبد العَزيز الدّوليّ، س:٢، ع:٣، محرم ١٤٣٨-أكتوبر. ٢٠١٦).

- مختار عمر، أحمد، **علم الدلالة** (القاهرة: عالَم الكتب، ط.٥، ١٩٩٨).

- مَركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدَّوليّ لِخدمةِ اللغة العربيّة، **التَّخطيطُ والسياسةُ اللّغويّة، تَجاربُ من الدُّوَلِ العربيّة**، السّجلُّ العلميُّ للنّدوة الدّوليّةِ التي أقيمَت في الرّياض، عامَ ١٤٣٧ / ٢٠١٥ (الرياض: نَشر مَركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدَّوليّ لِخدمةِ اللغة العربيّة، ط.١، ١٤٣٧-٢٠١٥).

- المهيوبي، عَبد العَزيز بن عبد الله، **التَّحليل الصَّرفي**، ضمن كتاب: **مدخل إلىٰ اللّسانيّات الحاسوبيّة** (منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العَزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط.١، ١٤٣٨-٢٠١٧).

- الميساوي، خليفة، **الوَصائلُ الحِجاجيّة في المُقارَباتِ اللّسانيّةِ الغَربيّة**، مقال منشور ضمن كتاب جماعيّ يحملُ عنوانَ: **الحِجاج والاسْتدْلال الحِجاجيّ، دراساتٌ في البَلاغةِ الجَديدة**، إشراف حافظ إسماعيلي علوي (الأردن: دار ورد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع، ط.١، ٢٠١١).

- النوري، محمد جَواد، **لغويات حاسوبية: دراسة صوتية صرفية في أبواب الفعل الثلاثي في المعجم الوسيط، باستخدام الحاسوب** (القدس: دار الجُندي للنشر والتَّوزيع، ٢٠١٦).

- وحيدي، محمّد بن صالِح، **اللّسانيّاتُ والتّراثُ النّحويّ: إشكالاتٌ منهجيّةٌ وإبستمولوجيّة**، سجلّ أعمال النّدوة الدّوليّة الثّانية: قِراءَة التّراث الأدبيّ واللّغويّ في الدّراساتِ الحديثَة بحوث علميّة محكّمة (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

- الوعر، مازن، **قَضايا أساسية في علم اللّسانيّاتِ الحَديث** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨).

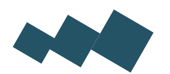


- الوعر، مازن، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل)** (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩).
- يجيوي، عبد الرّحمان، **تَنميةُ اللّغَةِ ولُغَة التّنمية**، مَنْشورات المَركَز العربيّ للأبحاثِ ودراسَة السّياساتِ (مَعْهَد الدّوحَة)، مَقال مَنشور علىٰ رابط المَرْكَز: www.dohainstitute.org بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

1. ADAMCZEWSKI H. Le montage d'une grammaire seconde, in: Langage, Sept. 1975, n°39, 1975
2. DABENE, L.: L' enseignement de l' espagnole aux francophones, in: Langage, Sept. 1975, n°39
3. GUENOT, J.: Pédagogie audiovisuelle des débuts de l' anglais, une experience d'enseignement à des adultes, Paris: SABRI, 1964
4. SAUSSURE (De), Ferdinand, Cours de linguistique générale, Publié par Charles Bally, Albert Sechehay et Albert Riedlinger. Ed. Arbre d'Or, Genève, 2005.
5. TODOROV, Tzvetan : Nous et les autres. La réflexion française sur la diversité humaine, coll. « La couleur des idées «, Éditions du Seuil, Paris, 1989.



أولويات البحث في التاريخ



أ.د. بشير موسى نافع



حول أولويات حقل الدراسيات التاريخية في العالم العربي

أ. د. بشير موسى نافع

■ مقدمة:

ليس التاريخ هو الماضي، كما هو شائع في الثقافة الشعبية، بل دراسة الماضي. ولأن ليس ثمة تاريخ بدون مؤرخ، بالمعنىٰ العام للمؤرخ، تسجل الرواية التاريخية دائمًا من وجهة نظر الحاضر، من خبرة المؤرخ، توجهاته وحوافزه، تحيزاته وصرامته العلمية، والسياق الاجتماعي- السياسي الذي يعمل خلاله، وهذا ما يجعل التاريخ عملية مستمرة؛ إذ ليس ثمة رواية تاريخية ناجزة، يقينية، أو نهائية وقاطعة. المتيقَّن منه الوحيد هو المستقبل؛ بينما يخضع تصور الماضي للمراجعة باستمرار، سواء بفعل المتغيرات، متفاوتة القيمية، في حجم وتأثير المادة الأولية المتاحة للبحث التاريخي، أو بفعل تغيّر زاوية المقاربة التحليلية.

هذا لا يعني أن السردية التاريخية في مجملها نسبية وذاتية، فالثورة الفرنسية وقعت بالفعل في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، والحرب العالمية الأولىٰ اندلعت بالتأكيد منذ صيف ١٩١٤، واستمرت بلا هوادة طوال السنوات الأربع التالية محدثة انقلابات كبرىٰ في بنية العالم السياسية كما في العلاقات الدولية.

أمّا ما هو نسبي وينزع -علىٰ الأرجح- للتغيير؛ هو رؤيتنا لأسباب اندلاع الثورة في فرنسا، للتحولات المتلاحقة في مسيرتها، ولأثرها علىٰ فرنسا والقارة الأوروبية ككل. كما أن الجدل لم يحسم بعد حول القوىٰ



والعوامل التي أدت إلىٰ اندلاع الحرب العالمية الأولىٰ، والدوافع خلف التحاق كل من أطرافها بالحرب، والآثار الهائلة التي تركتها الحرب علىٰ شعوب أوروبا والمشرق العربي - الإسلامي، وبهذا المعنىٰ، وهذا المعنىٰ فقط، يعتبر التاريخ عملية مستمرة، مفتوحة علىٰ المستقبل.

هذه الاستمرارية، النابعة أصلًا من دينامية الشروط التي تشكل سياق عمل المؤرخ، ما يجعل السردية التاريخية وثيقة الصلة بالحاضر، كما هي متعلقة بالماضي. وربما يمكن وصف الصلة بين التاريخ والحاضر والمستقبل بالنهر المتدفق الذي يستحيل نسبة مياهه إلىٰ أزمنة منفصلة؛ حيث يحتل الحاضر موقع محطة الانطلاق الأولىٰ لإنشاء السردية التاريخية، ويجعل منها رافدًا ضروريًا لتفسير مجرياته ورسم صورة أولية للمستقبل، ولا يجب إضفاء أهمية أقل، بأي صورة من الصور، علىٰ الصلة الوثيقة بين المعرفة التاريخية وأغلب حقول العلوم الاجتماعية الأخرىٰ: السياسية، الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع، والدراسات الإسلامية؛ الصلة المعرفية التي تجعل العمل في هذه الحقول العلمية أكبر ثمرة وأعظم مردودًا.

ولأن التاريخ هو صناعة المؤرخ -المؤرخ الأكاديمي، أو الصحافي، أو كاتب المنهاج المدرسي، أو منتج الشريط الوثائقي- فلا يوجد تاريخ بلا مؤرخ. ما لا يلحظه المؤرخ يظل منطقة مظلمة، بل حتىٰ ليس مساحة من الوعي علىٰ الإطلاق، وإنَّ النهوض بعمل المؤرخ هو في الوقت نفسه نهوض بالتاريخ. وليس ثمة شك أن حقل الدراسة التاريخية في المجال العربي يعاني من علل مختلفة، سواء علىٰ صعيد طرائق البحث أو الظروف المحيطة بعمل الباحثين والدارسين؛ الخبرة العلمية أو الحوافز الضرورية؛ ضمانات الحرية والاستقلال أو ضمانات الوصول لأوسع دائرة ممكنة من المهتمين.

علىٰ خلفية من هذا كله يمكن طرح التساؤلات حول أولويات الدراسة التاريخية في المجال العربي.

■ **أولاً: التحقيب الزمني:**

بدون وجود تصور مسبق للتحقيب الزمني (periodization)، يصبح عمل المؤرخ بالغ الصعوبة ومهددًا بالتعثر، كما يصبح استقبال نتائج البحث التاريخي عرضة للاحتمالات، إضافة إلىٰ الأثر السلبي لغياب هذا التصور علىٰ تبلور وعي جمعي بالموروث التاريخي، ولا يساعد التحقيب الزمني علىٰ تيسير العمل البحثي وحسب، بل هو أيضًا إحدىٰ الأدوات التحليلية التي يجب أن يتسلح بها الباحث.(1) ولكن التوصل إلىٰ استراتيجية (أو استراتيجيات) للتحقيب الزمني يتطلب نقاشًا واسعًا في مجتمع المؤرخين العرب، ووعيًا عمليًا بالتعقيدات التي تحف ولادة هذه الاستراتيجية. هذه بعض من المسائل وثيقة الصلة بالنقاش حول مسألة التحقيب الزمني:

١. ليس ثمة تحقيب زمني بدون وعي بالمنعطفات التاريخية، بمعنىٰ أن الحقبة الزمنية لابد أن تتعلق ببداية مرحلة تتسم بخصائص مشتركة، علىٰ أن تتحدد نهاية هذه المرحلة كذلك بمنعطف رئيسي يؤسس لمرحلة أخرىٰ. ولأن دراسة التاريخ بمعناه العلمي الحديث ذات جذور أوروبية -بدون شك- سيطر التقسيم الزمني الأوروبي علىٰ حقل الدراسات التاريخية طوال القرنين الماضيين، والواضح أن الرؤية الأوروبية للذات تبدو في كثير من الأحيان غير ذات معنىٰ لدراسة التاريخ خارج القارة الأوروبية. هل يصح، مثلًا، قراءة تاريخ القارة الهندية في إطار من مفهوم العصور الوسطىٰ والتنوير والنهضة الأوروبية، أو في إطار القديم/ الهندوسي، الإسلامي، والحديث/

---

(1) Fred M. Donner, “*Periodization as a Tool of the Historian with Special Reference to Islamic History,*” Der Islam, 91 (2014): 20 – 36, at 20.



البريطاني؟[1] وإلىٰ أي حد يصلح مفهوم عصر النهضة -وثيق الصلة بشبه القارة الإيطالية ومحيطها الأوروبي- للتطبيق علىٰ المشرق العربي - الإسلامي؟

٢. إن تحديد المكان لابد أن يسبق دائمًا مقاربة التحقيب الزمني، فتصور التحقيب الزمني لمن يقرأ تاريخ العالم يختلف بصورة صريحة عن تصور من يقرأ تاريخ الإسلام أو العرب، وهنا تبدأ تعقيدات دراسة التاريخ في المجال العربي.

فإن كان المؤرخ يعكف علىٰ دراسة تاريخ العرب قبل الإسلام، فإن مجال عمله الجغرافي لن يخرج عن الجزيرة العربية وجنوبي العراق وبلاد الشام، أما إن كان يدرس تاريخ المنطقة الجغرافية التي تعرف اليوم بالمنطقة العربية أو العالم العربي، فإن دراسته تتعلق بتاريخ الإسلام ككل، ومن زاوية جغرافية أوسع، تمتد إلىٰ الهضبة الإيرانية ووسط آسيا، شبه جزيرة الأناضول والمركز العثماني، وشبه الجزيرة الأيبيرية.[٢]

ولد مفهوم العرب كأمة من الحركة العربية، التي انطلقت في نهايات القرن التاسع عشر وبداية العشرين، ولكن ليس حتىٰ حقبة ما بين الحربين الأولىٰ والثانية؛ انتشر المفهوم القومي للأمة عبر البلاد التي تقطنها أغلبيات ناطقة بالعربية، ولذا، فإن دراسة الأمة العربية من الزاوية القومية البحتة للأمة تتعلق بالتاريخ الحديث لجغرافيا الأغلبية العربية.

وحتىٰ إن اقتصرت المقاربة علىٰ العالم العربي من زاوية جغرافيا دول الجامعة العربية، فلابد من أن يؤخذ في الاعتبار أن الحدود السياسية لهذه الدول هي تطور حديث تمامًا، وأن اقتصاد وثقافة، بل وسياسة هذه

---

(1) Harbans Mukhia, "*Medieval India: An Alien Conceptual Hegemony?*" The Medieval History Journal, 1, 1(1998): 9-105.

(٢) انظر، مثلًا:
Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991).



الدول، كانت دائمًا أوسع من هذه الحدود. ثمة مشتركات تعطي دول المغرب العربي، من ليبيا إلىٰ الأطلسي، خصوصية تميزها عن دول المشرق، كما أن من الصعب دراسة تاريخ الخليج العربي والجنوب اليمني بمعزل عن تاريخ حوض المحيط الهندي الذي برز مؤخرًا باعتباره وحدة دراسية.[١]

٣. إن استراتيجية التحقيب الزمني وثيقة الصلة بالمقاربة الموضوعية للتاريخ، حيث سيطر التاريخ السياسي، كما هو معروف، لفترة طويلة علىٰ دراسة التاريخ الإسلامي والعربي، وهو الأمر الذي يعود علىٰ الأرجح إلىٰ تأثير المؤرخين المسلمين الكلاسيكيين الكبار، مثل الطبري وابن الأثير وابن كثير، الذين تعاملوا مع التاريخ من خلال مقاربة تجمع بين الحوليات وعهود الخلفاء، وهذا ما جعل التحقيب الزمني المستند إلىٰ عهود الدول الإسلامية الأكثر شيوعًا في مقاربة التاريخ العربي - الإسلامي: تاريخ الدولة الراشدة، التاريخ الأموي، العباسي، المملوكي، والعثماني.

خلال العقود القليلة الماضية، اتسع نطاق دراسة التاريخ العربي - الإسلامي، متجاوزًا التاريخ السياسي. يدرس مؤرخو التاريخ العربي الإسلامي اليوم -سواء أولئك الذين يعملون في الدول العربية والإسلامية أو من يعملون في الجامعات ومراكز البحث الغربية- التاريخ السياسي، التاريخ العسكري وتاريخ الفتوحات، تاريخ الأدب، تاريخ المدن، تاريخ الفقه والقانون، تاريخ ملكية الأرض، تاريخ العمارة ...إلخ. والمؤكد أن

---

(١) انظر، مثلًا:
K. N. Chaudhuri, Asia before Europe: *Economy and Civilization of the Indian Ocean from the Rise of Islam to 1750* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).



استراتيجيات التحقيب الزمني، التي تصح في التاريخ السياسي، لا تصح بالضرورة في حقول التاريخ الأخرىٰ.

ثمة توافق واضح، علىٰ سبيل المثال، أن الفقه الإسلامي تطور بصورة حثيثة منذ القرن الهجري الأول إلىٰ أن تبلورت المذاهب الفقهية السنية حوالي منتصف القرن الرابع الهجري، وليس ثمة شك أن مأسسة المذاهب السنية الأربعة تعتبر منعطفًا بالغ الأهمية في تاريخ الفقه الإسلامي. وتعتبر الحقبة منذ منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وحتىٰ القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، عندما بدأت حركة التحديث وولدت الدولة الحديثة، مرحلة زمنية واحدة، تميزها سمات مشتركة. وقد تركت الدولة الحديثة، ومؤسساتها التشريعية والقضائية أثرًا يصعب تجاهله علىٰ طبيعة الفقه، طبقة العلماء، أنماط التقاضي، وعلاقة المجتمع بالميراث الفقهي. ولذا، ففي دراسة تاريخ الفقه والقانون، وبالرغم من دينامية العلاقة بين الدول الإسلامية المختلفة من جهة، وطبقة العلماء والفقه من جهة أخرىٰ، يصعب تطبيق التحقيب الزمني المستند إلىٰ الدول والسلطنات السلالية.

ما يطرحه تاريخ الفقه والقانون، يمكن ملاحظته أيضًا في تاريخ العمارة، حيث لم يعد ممكنًا، معرفيًا، وضع حد فاصل بين نمط العمارة البيزنطي والسلجوقي من جهة، والعمارة العثمانية من جهة أخرىٰ؛ أو التغاضي عن أثر العمارة البيزنطية في وريثتها الأموية؛ أو تجاهل الاستمرارية المدهشة للعمارة المملوكية في مصر وبلاد الشام عبر العصور.

٤. المهم في النهاية، إدراك الفارق بين التحقيب الزمني بالغ الأهمية لعمل المؤرخ وتطور الدراسة والبحث التاريخي وفكرة القطيعة التاريخية، فتصور حقبة زمنية معينة لا يعني بالضرورة وجود قطيعة صارمة بين هذه الحقبة وسابقتها، وثمة مشترك أعظم في بنية وطبيعة عمل وأهداف مؤسسات التعليم الإسلامي التقليدي منذ



القرنين الرابع والخامس الهجريين وحتىٰ ولادة المدرسة والجامعة الحديثتين في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، وتقدم كتب طبقات العلماء صورة لا يمكن غض النظر عنها لمؤسسة اجتماعية قاومت الانقلابات السياسية وموجات الغزاة بكفاءة لا نظير لها، تماماً مثل الاستمرارية التي تقترحها الدراسات الحديثة لتاريخ المدينة العربية الإسلامية.

تعرضت مصر لتحولات سياسية هائلة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢، قطع العلاقة بالجامعة العثمانية في نهاية الحرب الأولىٰ، انقلاب الضباط الأحرار في ١٩٥٢، وما تلاه من إطاحة للملكية وولادة النظام الجمهوري، ومن ثم سلسلة من التحولات التي طالت وجهة النظام الجمهوري وسياساته، من عصر السادات إلىٰ مبارك، ومن ثورة يناير/ كانون الأول ٢٠١١ إلىٰ الانقلاب علىٰ الرئيس المنتخب في ٢٠١٣، ولكن الدولة المصرية الحديثة، دولة محمد علي، لم تشهد قطيعة واحدة، ما شهدته كان جملة من التطورات والمتغيرات التي لم تكن جوهرية بالضرورة في بنية الدولة وعلاقتها بالنظام الحاكم.

وقد تصور الجيل الأول من مؤرخي تركيا الحديثة أن النظام الكمالي مثّل قطيعة جذرية مع الميراث العثماني، ولكننا نعرف اليوم أن مصطفىٰ كمال ومجموعة الضباط الملتفة حوله (مثل أغلب القادة المؤسسين لدولتَي سورية والعراق)، كانوا صنيعة المناخ الثقافي الاجتماعي الذي ولدته حقبة التحديث العثماني منذ منتصف القرن التاسع عشر، وأن الإجراءات الراديكالية التي تبناها في العقدين الأولين من العهد الجمهوري؛ تعكس في جوهرها الأفكار والرؤىٰ المتدافعة في إسطنبول نهاية القرن التاسع عشر وبدايات العشرين. ليس ذلك وحسب، بل إن مؤسسة الدولة التي ارتكز إليها النظام الجمهوري تمثل، كما نظيرتها المصرية، امتداداً عضوياً لدولة التنظيمات العثمانية التي ولدت من برامج تحديث القرن التاسع عشر.



لفترة من الزمن، هيمنت على الدراسات الغربية لتاريخ العرب والمسلمين فرضيتان بالغتا التأثير: الأولى، التي استبطنت تصورًا سكونيًا لأنماط الاجتماع العربي-الإسلامي عبر القرون؛ والثانية، تلك التي بالغت في وقع التحولات السياسية، هجمات الغزو الخارجي، أو التحديات الغربية الحديثة، وهناك ثمة حاجة ضرورية اليوم لمقاربة تاريخية متوازنة، ترى الديناميات الفاعلة والمستمرة للاجتماع الإسلامي، وتضع فكرة القطيعة في حجمها الحقيقي.



ثانياً: المناهج الحديثة لدراسة التاريخ:

ليس ثمة شك أن التاريخ باعتباره مساقًا علميًا ولد في سياق غربي، وفي المحاضن الأكاديمية الأوروبية علىٰ وجه الخصوص. بدأ تطور دراسة التاريخ في إطاره الحديث منذ نهايات القرن الثامن عشر، لكن عددًا من المؤرخين الألمان في القرن التاسع عشر، وفي مقدمتهم ليوبولد فون رانكه (Leopold von Ranke, d. ١٨٨٦)، كان من قدم المساهمة الأبرز نحو وضع الأسس العلمية للدراسة التاريخية، بما في ذلك قراءة وتحليل ونقد المصادر الأولية. كان التاريخ السياسي والدبلوماسي محط اهتمام فون رانكه الرئيس، محاولًا الإجابة علىٰ أسئلة أين ومتىٰ وكيف، أو ما وضعه في إطار السعي للإجابة علىٰ سؤال ماذا حدث فعلًا، وليس حتىٰ ظهور مجلة الحوليات الفرنسية في ١٩٢٩، والتيار المرتبط بها، أن أخذ مجتمع المؤرخين في رؤية المردود الهائل لتوسيع نطاق البحث والكتابة التاريخية لما بات يعرف بالتاريخ الاجتماعي.

تمحورت منهجية رواد التاريخ الاجتماعي، مثل مارك بلوش (Marc Bloch, d. ١٩٤٤)، لوسيان فيفر (Lucien Febvre, d. ١٩٤٥)، وفيرناند بروديل (Fernand Braudel. d. ١٩٨٥)، حول الإجابة عن سؤال لماذا حدث ما حدث، وأولوا اهتمامًا مركزيًا بالبنىٰ الاجتماعية العميقة واستمرارية هذه البنىٰ في الزمن، مؤكدين علىٰ أن البنىٰ العليا للاجتماع وتحولاتها أقل أهمية في فهم السياق؛ لأن التاريخ أبعد إدراكًا من وعي وإرادة الفاعلين. ويقوم شغل المؤرخ عند فون رانكه علىٰ دراسة التحولات والتدافعات والقطيعات السياسية والعسكرية والدبلوماسية، ولكن مؤرخي الحوليات رأوا عمل المؤرخ في دراسة البنىٰ والقوىٰ الأكثر ثباتًا والأقل ميلًا للتغيير، التي أكدوا علىٰ أنها توفر التفسير الأعمق للمسار التاريخي، من المناخ والجغرافيا، السمات السكانية، إلىٰ ما أسماه بروديل



بعقلية الحقبة التاريخية.

تركت منهجية التاريخ الاجتماعي أثرًا بالغًا ومستديمًا علىٰ دراسات التاريخ الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين، وما بدأه رواد مجلة الحوليات، أصبح أكثر اتساعًا وتنوعًا في العقود القليلة التالية، وليس ثمة شك أن المؤرخين العرب المحدثين لم يتخلفوا عن ركب التطورات المتسارعة في حقل الدراسة التاريخية، وقد قدم عدد ملموس منهم، سيما أولئك الذين تلقوا تدريبهم في المعاهد الغربية، بعضًا من أبرز الأعمال وأكثرها تنوعـًا(١). كما ازداد عدد الجامعات والمعاهد الأكاديمية بصورة ملحوظة في العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث لم تعد هناك حاضرة عربية رئيسة بدون جامعة أو أكثر. ولكن الواضح، وبالرغم من استمرار مؤرخي جيل الثمانينيات في العطاء، أن ثمة تراجعًا ملحوظًا في مستوىٰ دراسة التاريخ في العالم العربي، وعزوفًا غير مبرر عن الاطلاع عليه، والتفاعل مع التقدم المتسارع في مناهج دراسة تاريخ العرب والمسلمين، الذي تشهده الأكاديمية الغربية.

كون المراكز الغربية التعليمية الحاضنة الأولىٰ لدراسة التاريخ، كما العلوم الاجتماعية الأخرىٰ، باعتباره علمًا حديثًا؛ وفر للباحثين في هذه المراكز فرصة أكبر لتطوير أدوات الدراسة التاريخية. هذا، إضافة إلىٰ أن ما يتاح من الدعم المالي والتفرغ البحثي للمؤرخين الغربيين يندر أن يتاح لزملائهم في أغلب البلاد العربية والإسلامية.

خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من العشرين، برزت فئة من الباحثين الغربيين المتخصصين في دراسة الإسلام وشعوبه، نعرفها باسم المستشرقين، وقد أثارت خطابات وأهداف ودوافع وطرائق عمل

---

(١) بشير نافع، «**التاريخ الاجتماعي**»، في عبد الإله بلقزيز ومحمد جمال باروت (محرران)، **الثقافة العربية في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١) ص ٤٧٢ - ٤٨٤.

المستشرقين جدلًا كبيرًا منذ نشر إدوارد سعيد كتابه «الاستشراق». وبالرغم من أن بعضًا من النظريات الرئيسة التي طرحها مستشرقون بارزون في القرنين الماضيين لم تزل تمارس أثرًا لا يمكن إغفاله في حقل الدراسات العربية والإسلامية، إلا أن هذا الحقل شهد قفزات نوعية في العقود القليلة الماضية. أولاً، لنهاية عصر الاستعمار المباشر، الذي عمل بعض من المستشرقين في خدمة إداراته. ثانيًا، بولادة أقسام ومراكز البحث والتعليم المناطقية، مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأقسام ومراكز الدراسات الإسلامية، تحررت دراسة الإٍسلام والمجال العربي، إلىٰ حد كبير، من العلاقة الإشكالية مع الدراسات التوراتية، التي شكلت خلفية العديد من أجيال المستشرقين الأولىٰ. وثالثًا، للتطور الكبير في تعليم وتدريب دارسي الإسلام والشرق الأوسط، الذين يتلقون تكوينًا مهنيًا في دراسة التاريخ، بخلاف أغلب المستشرقين، الذين بدأوا مسيرتهم الأكاديمية من حقل دراسة اللغات السامية.

فيما يلي مثالان رئيسيان حول ما يمكن أن يفيد دراسات التاريخ الحديث في المراكز الأكاديمية العربية، يتعلق الأول بمادة البحث التاريخي، والثاني بأدوات البحث ومناهجه:

١. إعادة النظر في المسلّمات والنظريات السائدة: لم تولد أغلب النظريات التاريخية من اكتشاف حوادث أو نصوص لم تكن معروفة، بل من إعادة تقييم وقراءة مقولات نظر إليها باعتبارها معطيات ثابتة، أو سلم بصحتها عدد واسع من المؤرخين. لنأخذ، مثلًا، ما يعرف في التاريخ العربي الحديث بـ «الثورة العربية الكبرىٰ»، الوصف الذي يطلق علىٰ التمرد الذي قاده شريف مكة، الشريف حسين بن علي، بالتحالف مع بريطانيا ضد السلطة العثمانية في إسطنبول، في يونيو/ حزيران ١٩١٦، واستمر حتىٰ دخول قوات الشريف فيصل مدينة دمشق في مطلع أكتوبر/ تشرين أول ١٩١٨.



بالرغم من أن جذور الحركة العربية، سواء في مرحلتها الثقافية أو السياسية، تعود إلىٰ نهايات القرن التاسع عشر وبداية العشرين، فليس ثمة شك أن تطورات الحرب العالمية الأولىٰ في مسرحها المشرقي، وما أدت إليه من انهيار الرابطة العثمانية وولادة عدد من الكيانات العربية السياسية من رماد الحرب والهزيمة العثمانية، جعلت من الحرب الأولىٰ لحظة تأسيسية في التاريخ العربي الحديث، ومنذ وضع جورج أنطونيوس كتابه بالغ التأثير «يقظة العرب»[1]، احتل التمرد الذي قاده الشريف حسين موقعًا أسطوريًا في الذاكرة العربية القومية، وأصبح التمرد الشريفي «ثورة عربية كبرىٰ» ضد الاستبداد العثماني، تعبيرًا عن صحوة عربية شاملة، ثقافية وسياسية وعسكرية، وعاملًا رئيسيا في هزيمة العثمانيين واندحار سلطتهم عن البلاد العربية، المقاطعات العثمانية السابقة، التي تقطنها أغلبية عربية. ولعقود قادمة، احتل التمرد الشريفي موقعًا خاصًا جدًا في التأريخ للحركة القومية العربية.

نحن نعرف اليوم، وبفضل الصرامة التحليلية للمصادر العربية والعثمانية والبريطانية، مقارنة الروايات المختلفة، من الصحف إلىٰ كتب المذكرات، والمقاربات العلمية التي تبناها عدد من المؤرخين المحدثين؛ أن قدرًا من الأساطير قد أضفي علىٰ حدث «الثورة العربية الكبرىٰ» والموقع الذي منح له في تكوين العرب الحديث ورؤيتهم لأنفسهم.[2]

(1) George Antonius, *The Arab Awakening* (London: Hamish Hamilton, 1938).

(2) Zeine N. Zeine, *The Struggle for Arab Independence* (Beirut: Khayat, 1960); *which appeared in its Arabic version as Nushu' al-Qawmiyya al-'Arabiyya ma' Dirasa Tarikhiyya fi al-'Ulaqat al-'Arabiyya al-Turkiyya* (Beirut: Dar al-Nahar, 1971); Ernest C. Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana: University of Illinois Press, 1973); Rashid Khalidi, L. Anderson, M. Muslih, and R. Simon (eds.), *The Origins of Arab Nationalism* (New York: Columbia University Press, 1991); Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks* (Berkeley=:

كان هناك بالفعل حركة عربية، تمركزت في دمشق وبلاد الشام عمومًا، وبقدر أقل في العراق، كما في أوساط الطلاب العرب بمدينة إسطنبول، تطورت إلىٰ حراك عربي سياسي بعد سيطرة الاتحاد والترقي علىٰ السلطة في ١٩٠٨ - ١٩٠٩. ولكن الشريف حسين، الذي ينتمي إلىٰ أسرة تقليدية، ووثيق الصلة بالأوساط العثمانية المحافظة، كان أبعد المرشحين عن قيادة الحركة العربية، وقرار الشريف بالخروج علىٰ السلطة العثمانية واتصاله بالبريطانيين تعلق بمخاوف خاصة علىٰ سلطته، وتوجسه من سياسات الاتحاد والترقي نحو الحجاز، بخلاف مكة التي انطلق منها إعلان التمرد، لم تنتفض مدينة عربية واحدة ضد السلطة العثمانية، بل حتىٰ المدينة المنورة ظلت تحت سيطرة الحامية العثمانية حتىٰ وضعت الحرب أوزارها، والحقيقة أن أغلب سكان الولايات ذات الأغلبية العربية ظلت موالية للسلطنة العثمانية، بالرغم من الامتعاض من سياسات الاتحاد والترقي، طوال سنوات الحرب الأولىٰ.

شكل الجنود والضباط العرب ما يقارب ثلث الجيش العثماني، الذي خاض غمار الحرب الأولىٰ، وليس ثمة دليل علىٰ تمرد عربي عسكري، سواء هروبًا من أعباء الحرب أو انحيازًا لقوات الشريف حسين. وما ينطبق علىٰ الجنود، ينطبق بصورة أوضح علىٰ الضباط العرب، الذين لم يقم واحد منهم بالتخلي عن موقعه والانضمام لجيش الشريف وأولاده، وكل الضباط العرب الذي يوصفون في الكتابات التاريخية بالضباط الشريفيين، جندوا من معسكرات الأسر البريطانية في مصر والهند، من قبل مبعوثين للشريف حسين، الذين وضعوا الضباط الأسرىٰ أمام خيار البقاء في معسكرات الأسر البائسة أو الانضمام لقوات الأشراف، وهناك الكثير

University of California Press, 1997); Basheer M. Nafi, Arabism, *Islamism and the Palestine Question, 1908-1941* (Reading: Ithaca Press, 1998); Eliezer Tauber, *The Arab Movements in World War I* (London: Frank Cass, 1993).



من الشكوك حول حقيقة ولاء أولئك الضباط للأشراف خلال ١٩١٧-١٩١٨. ونوري السعيد، الذي برز دوره إلىٰ جانب الشريف فيصل، كان فر من الجيش العثماني قبل اندلاع الحرب الأولىٰ بسبب الشبهات حول صلته بعزيز علي المصري، في واقعة الصدام الشهيرة بين الأخير وأنور باشا.

بيد أن المبالغة في حجم وصدىٰ وأثر تمرد الشريف حسين أفاد أجندات معينة، خلال القرن العشرين، في عواصم عربية، كما في العاصمة التركية؛ لأن أحد أهداف النظام الكمالي كان قطع صلات مواطني الجمهورية التركية بمحيطهم العربي والإسلامي، فعمل علىٰ وصف العرب بالخونة، الذين طعنوا الدولة العثمانية في الظهر خلال سنوات الحرب. كما سعت أنظمة عربية قومية إلىٰ تقديم العهد العثماني برمته باعتباره احتلالًا تركيًا أجنبيًا، تميز بالاستبداد القومي التركي والسيطرة العنصرية، وأفضىٰ في النهاية إلىٰ «ثورة عربية كبرىٰ».

هل هذه نهاية النظر في الثورة العربية ومجريات الحرب الأولىٰ في سياقها العربي-العثماني؟ ليس بالضرورة؛ فالتاريخ هو بالتأكيد مشروع عمل مستمر، يقرأ الماضي بانفتاح غير مشروط علىٰ المستقبل، وما قد يحمله المستقبل من مصادر، آليات عمل، ورؤىٰ جديدة.

٢. مناهج بحث جديدة ونتائج جديدة: قبل سنوات، وضع هشام جعيط كتابه «الفتنة» بالفرنسية، الذي نشر بعد ذلك في ترجمة عربية.[١] استخدم جعيط، في دارسة واحدة من أكثر حلقات التاريخ الإسلامي المبكر تعقيداً، أدوات منهجية وتحليلية جديدة، بخلاف المنهجية الاستشراقية، التي شككت في الروايات الإسلامية

(١) هشام جعيط، **الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١).



المبكرة، سواء جملة أو بصورة انتقائية، قبل جعيط روايات الفتنة الكبرىٰ في مجملها، سيما تلك الواردة في كتاب التاريخ الإسلامي التأسيسي، تاريخ الطبري. ولكن جعيط لجأ إلىٰ تمحيص الخلفيات السياسية للرواة الذين اعتمدهم الطبري في سرده لأحداث الفتنة، كما قام بمقارنة الروايات المختلفة لدىٰ الطبري وعند المؤرخين الإسلاميين المبكرين الآخرين، واضعًا في النهاية دراسة بالغة الأهمية والجدة للفتنة الكبرىٰ. والمدهش، أن المنهجية التي اعتمدها جعيط لم تجد اهتمامًا واسعًا في دوائر المؤرخين العرب للإسلام، لا لتوظيفها في قراءة حلقات أخرىٰ من تاريخ الإسلام المبكر، أو لتطويرها والخروج بمنهجيات جديدة ومبتكرة.

ثمة شعور عام بأن التاريخ، باعتباره دراسة الماضي، هو علم محافظ، ولكن الحقيقة أن ميدان الدراسة التاريخية، بما في ذلك التاريخ العربي الإسلامي، شهد قفزات ملموسة في أدواته ومنهاجه خلال العقود القليلة الماضية. أحد الأمثلة علىٰ ذلك الدراسة التي قام بها وائل حلاق لنصوص مجامع فتاوىٰ وكتب فروع فقهية، معروفة ومنشورة، والعلاقة الوثيقة بين الميدانين، لبناء تصور جديد لدينامية الفقه الإسلامي وتطوره الحثيث خلال القرون الوسيطة، التي تلت فترة تأسيس المذاهب، والتي وصفت عمومًا في الدراسات الاستشراقية بحقبة جمود وتقليد.[1]

(1) Wael B. Hallaq, "*From Fatwas to Furu': Growth and Change in Islamic Substantive Law*," Islamic Law and Society, vol. 1, 1 (1994): 29 – 65.



أما المثال الآخر فيتعلق بتطوير عدد من مؤرخي الحديث لمنهجية جديدة، تعتمد دراسة الإسناد والمتن معًا؛ والأخير ليس في ضوء علاقته بالنص القرآني، أو حكم العقل وحسب، كما هي أغلب دراسات المتن التقليدية، بل من خلال تحليل النصوص وعلاقة الروايات المختلفة للأثر الواحد ببعضها البعض، وليس ثمة شك أن النتائج التي توصل إليها هارالد موتزكي (Harald Motzki) مؤخرًا، في دراسته لروايات جمع القرآن في عهدي الخليفتين الراشدين أبي بكر وعثمان، تكشف عن فعالية مثل هذه المنهجية الجديدة في دراسة تاريخ الحديث والروايات الإسلامية المبكرة عمومًا.[1]

ما هو ضروري في النهاية، الوعي بأن التفاعل مع منهجيات وأدوات البحث الجديدة لا يفرض بالضرورة تبني أولويات دراسة التاريخ العربي والإسلامي ذاتها في دوائر البحث الغربية، وتراجع الاستشراق التقليدي لا يؤدي بالضرورة إلىٰ اختفاء اختلافات وتباينات الخلفيات والسياقات الثقافية والفكرية، وفي أحيان كثيرة السياسية، التي يعمل في ظلها وتحت تأثير غاياتها المستبطنة الدارس الغربي لتاريخ الإسلام والعرب من جهة، ونظيره العربي من جهة أخرىٰ.

(1) Harald Motzki, "*The Collection of the Qur'an: A Reconsideration of Western View in Light of Recent Methodological Development,*" Der Islam, 78 (2001): 1 – 34.

وانظر، أيضـًا:

Iftikhar Zaman, "*The Science of rijal as a method in the Study of hadith,*" Journal of Islamic Studies, 5, 1 (1994): 1 – 34; Behnam Sadeghi, "*The Authenticity of Two 2nd/8th Century Hanafi Legal Texts: the Kitab al-athar and al-Muwatta' of Muhammad b. al-Hasan al-Shaybani,*" Islamic Law and Society, 17(2010): 291 – 319.



ثالثًا: مصادر البحث التاريخي:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين نهضة حقيقية في التعرف علىٰ مصادر التاريخ العربي والإسلامي. عدد كبير من مخطوطات التاريخ الإسلامي المبكر والوسيط تم تحقيقه بمنهجيات علمية معتبرة؛ ونقوش علىٰ الصخور والأسوار قرئت بصورة أفضل وأوضح ووضع تحديد لأصلها التاريخي بدرجة أعلىٰ من الثقة؛ وأنواع لا حصر لها من النقود تعود لحقبات تاريخية متعددة جمعت في المتاحف العربية؛ كما يجري عمل حثيث للتعرف علىٰ أعداد متزايدة من قطع السيراميك والمصنوعات التي أنتجت في فترات ومناطق مختلفة من التاريخ العربي والإسلامي.

اعتمد المؤرخون العرب لدراسة الحقبة الإسلامية، كما اعتمد نظراؤهم في دوائر دراسات التاريخ الغربية، كتب التاريخ الإسلامي التقليدية، نصوص الفقهاء والمحدثين، مجاميع الحديث، كتب الرجال وطبقات العلماء، أعمال الأدباء والظرفاء، نصوص الرحالة، كتب الفتاوىٰ وتواريخ المذاهب، المستندات الوقفية، وسجلات المحاكم الشرعية وأحكام القضاة. كما اعتمد مؤرخو العصر الحديث الأرشيف العثماني بكافة أقسامه، الصحف والمجلات، تقارير الرحالة الأجانب والعرب والمسلمين، أرشيفات الدول العربية الحديثة، كلما توفرت، أرشيفات العواصم الاستعمارية الغربية الرئيسة، كتب مذكرات رجال الدولة والحكم والحياة العامة، وما سجله المؤرخون المعاصرون لأحداث القرنين التاسع عشر والعشرين.

بيد أن جهدًا أكبر لابد أن يبذل للتعرف علىٰ مصادر التاريخ العربي والإسلامي، وإتاحتها للباحثين العرب. ثمة عدد كبير من النقوش، سيما في الجزيرة العربية ومحيطها الشمالي، لم تدرس، بل حتىٰ لم تسجل بعد. والمؤكد أن البحث في تاريخ العرب والعربية قبل الإسلام لم يزل في بدايته.



وليس ثمة سبب يدعو للاقتناع بأن البحث عن نصوص مكتوبة للتاريخ الإسلامي المبكر قد انتهىٰ، ولسبب أو لآخر، سيطرت لفترة طويلة، فرضية تقول بأن عصر التدوين الإسلامي لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري؛ وأن ما لدينا من نصوص إسلامية مبكرة لا يزيد عن الموطأ (برواياته المختلفة، وبعض أعمال أبي يوسف والشيباني. ولكننا نعرف اليوم أن هناك أعمالًا بالغة الأهمية لم تكن موضع اهتمام من قبل، لا تعود إلىٰ القرن الثاني الهجري وحسب، بل وحتىٰ إلىٰ الأول الهجري. لم يزل الجدل محتدمًا حول «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة (ت ١٥٠ هـ)، وما إن كان يمكن نسبته نصًا أو معنىٰ لفقيه النصف الأول من القرن الثاني الهجري الكبير، وكان ريتر نشر نصًا هامًا للحسن البصري (ت ١١٠هـ) منذ ثلاثينيات القرن الماضي.[1] وهناك عملان، حُقّقا ونُشرا، لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ).[2] وكان فاروق حمادة حقق ونشر، قبل سنوات، «كتاب السير» لأبي إسحاق الفزاري (ت ١٨٥ هـ)، ولكن النسخة المنشورة التي اعتمدت علىٰ مخطوطة واحدة تعاني من فجوات كبيرة.[3] كما وضع مايكل كوك في كتابه «عقيدة إسلامية مبكرة» دراسة لما تعرف بسيرة الإباضي سليم بن ذكوان الهلالي، التي

---

(1) Von H. Ritter, “*Studien zur Geschichte der Islamischen Frömmigkeit,*” Der Islam, 21, 1 (1933): 1 – 83.

للجدل حول صحة نسبة هذه الرسالة للحسن البصري، انظر، علىٰ سبيل المثال:

Suleiman Ali Mourad, *Early Islam Between Myth and History: al-Hasan al-Basri* (d. 110H/ 728 CE) and the Formation of His Legacy in Classical Islamic Scholarship (Leiden: Brill, 2006); Feryal Salem, “*Freewill, Qadar, and Kasb in the Epistle of Hasan al-Basri to ‘Abd al-Malik,*” The Muslim World, 104 (January/ April 2014): 198 – 219.

(٢) **كتاب الزهد والرقائق**، تحقيق أحمد فريد (الرياض: دار المعراج الدولية، ١٩٩٥)؛ **كتاب الجهاد**، تحقيق نزيه حماد (جدة: دار المطبوعات الحديثة، ب. ت.).

(٣) أبو إسحاق الفزاري، **كتاب السير**، تحقيق فاروق حماده (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧).



يعتقد أنها كتبت في النصف الثاني من القرن الأول الهجري.[1] وإلىٰ هذه الأعمال يمكن إضافة «كتاب التحريش» لضرار بن عمرو الغطفاني (ت ٢٠٠ هـ).[٢]

إن حقل الدراسات الإسلامية مدين -بلا شك- لكارل بروكلمان وفؤاد سزكين والجهد الهائل الذي بذلاه لرصد وتصنيف ووضع قوائم المخطوطات العربية والإسلامية، ولكن هناك العديد من مجموعات المخطوطات الخاصة التي اكتُشفت بعد إتمام بروكلمان وسزكين عملهما، أو التي غفل عنها المؤرخان الكبيران؛ كما أن مناطق من العالم الإسلامي، مثل وسط آسيا، لا يُعرف الكثير بعد عن ميراثها المحفوظ.

ويعاني حقل مصادر التاريخ العربي والإسلامي الوسيط من بطء جهود تحقيق ونشر المخطوطات التي نعرف بوجودها، سواء في حقل التأريخ الإسلامي التقليدي، أو في حقول الفقه والأصول والكلام، وغيرها. وإن كنا علىٰ دراية ملموسة بالتراث العربي والإسلامي في العصر المملوكي، فإن هيمنة مقولة «الانحطاط العثماني» تركت فجوة كبيرة في معرفتنا للإنتاج الفكري في القرون المتأخرة، سيما الحقبة منذ منتصف السادس عشر الميلادي وحتىٰ ظهور الحركة الوهابية في منتصف الثامن عشر الميلادي. لم ينشر مثلًا، لواحد من أبرز علماء المدينة في القرن السابع عشر الميلادي، إبراهيم بن حسن الكوراني (ت ١٦٨٩)، الذي يضم ميراثه عشرات الكتب والرسائل في كافة فروع الثقافة الإسلامية، سوىٰ فهرسة أسانيد العلماء الذين تلقىٰ عنهم.[3] وكان عويضة الجهني،

---

(1) Michael Cook, *Early Muslim Dogma* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

(٢) ضرار بن عمرو الغطفاني، **كتاب التحريش**، تحقيق حسين خانصو ومحمد كسكين (إسطنبول: دار الإرشاد، ٢٠١٤).

(3) Basheer M. Nafi, "*Tasawwuf and Reform in Pre-Modern Islamic Culture: In Search of Ibrahim al-Kurani,*" Die Welt des Islams, 42, 3 (2002): 309 – 355.



الذي قام بعمل مميز في دراسة تاريخ نجد قبل الحركة الوهابية، مستندًا إلىٰ عدد قليل من مخطوطات الجزيرة العربية غير المنشورة؛ قدم مثالًا هامًا علىٰ حجم المصادر المتوفرة لتاريخ المجال العربي في الفترة قبل الحديثة.(١)

أما الفترة منذ نهاية الحرب الأولىٰ وولادة الدولة العربية، سيما فترة ما بعد الاستقلال الوطني ورحيل الإدارات الاستعمارية، فإنّها تشكل معضلة لا يمكن تبريرها لدارسي تاريخ العرب الحديث. أغلب الدول العربية لم تضع بعد التشريعات الضرورية للإفراج عن الوثائق الرسمية أو لحفظها، سواء تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية أو الداخلية خلال فترة زمنية محددة كما تفعل الدول الغربية الرئيسة وعدد كبير من دول العالم الثالث الديمقراطية. ولا يعرف أغلب الدول العربية تشكيل اللجان العلمية الوطنية المحايدة التي تعمل علىٰ النظر في الوثائق الرسمية وتصنيفها، والتوصية بالإفراج عن كل صنف منها بعد مرور عدد معين من السنوات. وحتىٰ مصر، التي تبنت توجهًا أرشيفيًا تاريخيًا مبكرًا، لم تلبث أن ترددت في الإفراج عن معظم وثائق العصر الجمهوري، ولم يزل الباحثون في تاريخ مصر الجمهورية يجدون صعوبة في التوصل إلىٰ وثائق منعطفات تاريخية كبرىٰ، مثل هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وحرب أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣.

من المؤسف أن وثائق الدولة العربية في القرن الماضي لا يُكشف عنها إلا عندما تشهد دولة عربية ما ثورة عارمة، تطيح بالنظام الحاكم وتفضي إما إلىٰ حرق وتدمير مؤسسات الدولة والحكم، أو إلىٰ تطاير الأوراق الرسمية في الهواء وتفرقها بين الأيدي. بغير ذلك، فعادة ما يلجأ الباحثون العرب إلىٰ أرشيفات الدول الغربية الرئيسة، مثل بريطانيا

(١) عويضة متيريك الجهني، **نجد قبل الوهابية: الظروف الاجتماعية والسياسية والدينية إبان القرون الثلاثة التي سبقت الحركة الوهابية** (بيروت: دار جسور، ٢٠١٦).

وفرنسا والولايات المتحدة، ذات الاهتمام التقليدي بالشؤون العربية، للاطلاع علىٰ تقارير الدبلوماسيين الغربيين عن أحداث بلادهم، التي قد لا تكون صحيحة أو دقيقة دائمًا. وربما بات من الضروري أن يتشكل رأي عام عربي، أكاديمي وغير أكاديمي، للضغط علىٰ أنظمة الحكم من أجل تأسيس أرشيفات وطنية ووضع التشريعات الضرورية للإفراج عن الوثائق الرسمية وتصنيفها.



خاتمة:

يشهد المجال العربي منذ ٢٠١١ حراكًا واسع النطاق، ينادي بالحرية، والتحول الديمقراطي، وإعادة التوكيد علىٰ إرادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها. ونظرًا للصراع المحتدم بين القوىٰ الشعبية وقوىٰ النظام القديم وحلفائها؛ أدىٰ هذا الحراك إلىٰ اندلاع حروب أهلية، انهيار لمؤسسة الدولة في عدد من البلدان، وتفاقم المناخ المتواجد مسبقًا من التشظي المذهبي والطائفي والقومي. تفرض هذه الحقبة ثقيلة الوطأة علىٰ المؤرخين العرب عددًا من الأولويات الملحة في نطاق مادة البحث التاريخي وموضوعاته، من بينها:

١. إعادة قراءة أنماط الاجتماع العربي-الإسلامي خلال الحقبة ما قبل عصر التحديث، وكيف حافظت المجتمعات العربية-الإسلامية، بالرغم من الحروب والغزوات ومتغيرات الحكم، علىٰ تعدديتها الطائفية والإثنية؛ وإعادة قراءة العلاقة بين بداية التصدع الإثني والطائفي من جهة، وانطلاق حركة التحديث وولادة الدولة المركزية والتدخلات الغربية من جهة أخرىٰ. ويتصل بهذا الحقل من البحث كذلك؛ تاريخ الجماعات العربية المسيحية واليهودية، التاريخ الذي لم يجد حتىٰ اليوم اهتمامًا كافيًا من الدراسات العربية التاريخية.

٢. النظر في الجذور التاريخية، وتطور بنية الدولة العربية الحديثة ومؤسساتها المختلفة. إلىٰ أي حد تعود أصول هذه الدولة إلىٰ التحديث العثماني في القرن التاسع عشر؟ وما هي الصلة التي تربط هذه الدولة بفترة الاستعمار المباشر؟ كيف ولدت مؤسسة هذه الدولة العدلية؟ ما هي محطات تطورها الرئيسة؟ وما هو الإطار المرجعي لهذه المؤسسة؟ وكيف نُظم جيش هذه الدولة ومؤسستها



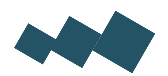
الأمنية؟ ولأية أهداف؟ ولا يقل أهمية البحث في تاريخ البيروقراطية العربية، والدور الذي لعبته في حفظ أو هدر مقدرات الدولة وتأمين السيطرة المديدة لأنظمة الحكم المختلفة في القرن العشرين.

هذه -بالتأكيد- ميادين بحث بالغة الأهمية والضرورة، تفرضها ضغوط الحاضر الذي يعيشه الباحثون العرب في حقل التاريخ، وليس ثمة دارس للتاريخ يمكنه الهرب من ضغوط الحاضر، ولكن المؤكد أن عملًا في مثل هذا الميادين لا يأخذ في الاعتبار الملفات الثلاثة المشار إليها أعلاه: النقاش حول التحقيب الزمني، التفاعل مع مناهج البحث الجديدة، العمل علىٰ إثراء مصادر البحث التاريخي؛ لن يستطيع الارتفاع بمستوىٰ الدراسة العربية التاريخية، مهما كان موضوع البحث، وحتىٰ إن توفرت مصادر الدعم المالي، فرص التفرغ، والدوافع الشخصية للبحث والإنتاج، سيظل عدد الأعمال التاريخية المميزة قليلًا ومتفرقًا، لا يضيف كثيرًا لوعي أمة مسكونة بتاريخها.

أولويات البحث
في العلوم الاجتماعية
(العلاقات الدولية - السياسة - الاجتماع)



أولويات البحث
في العلاقات الدولية



▪ أ.د. وليد عبد الحي



أوليات البحث العلمي في العلاقات الدولية في الوطن العربي

أ. د. وليد عبد الحي

مقدمة:

نظرا للتسارع (acceleration) في إيقاع التغيرات التكنولوجية والتطور المعرفي وما ينتج عنهما من تداعيات في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فإن التكيف مع هذا الإيقاع المتسارع أصبح الهاجس المركزي للدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات على حد سواء، فكلما كانت الهوة بين التغير والتكيف أوسع كانت احتمالات الاضطراب في بنية العلاقات الدولية، سواء أكان الاضطراب داخل الدول أو شبكة العلاقات «البين دولية»، وهو ما يستدعي نوعا من الإجراءات الاستباقية التي لا يمكن تحصيلها بمعزل عن علم الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية.

الجانب الثاني الذي نزعم ضرورته في نطاق العلاقات الدولية، وهو «نماذج القياس والتصنيف الدولية»، فقد تزايدت نماذج قياس ومقارنة الدول في مجالات الديمقراطية والشفافية والاستقرار ومعدلات النمو الاقتصادي أو مقارنات مستويات الناتج المحلي أو مستويات الإنفاق الدفاعي أو الإنفاق على البحث العلمي أو مؤشرات العسكرة (Militarization index)...إلخ، وهو ما يلعب دورا في تحديد توجهات الدول الأخرى في تعاملها مع غيرها استنادا في بعض الجوانب إلى نتائج نماذج القياس هذه، وهو ما يستدعي فهم نتائج ودوافع وطرق وفوائد نماذج القياس الدولية هذه، كما سنوضح لاحقا، لا سيما وأن نتائج هذه النماذج أضحت من ضمن مقومات القوة الناعمة للدولة، وهو ما جعل الدول تتسابق لتحسين مواقع تصنيفها وترتيبها دوليا أو إقليميا،

لكن الأمر يحتاج لفهم دقيق لهذه النماذج من الناحيتين المعرفية والمنهجية، كما سنوضح لاحقا.

وجه ثالث في العلاقات الدولية، يتمثل في أن شبكات الترابط بين وحدات المجتمع تزداد بشكل كبير ومتسارع أيضا، وهو ما يجعل السؤال عن ماهية «النظام الدولي» الذي سيتولد عن اتساع وتزايد شبكات الترابط في الأسواق والثقافات والنظم البيئية وشبكات البحث العلمي، فالبعد المركزي في وجود أي نسق أو نظام هو «شبكة الترابطات بين الوحدات»، فإذا انفكت هذه الشبكة يزول معها وجود النسق «علىٰ غرار ظاهرة الطلاق في الأسرة»، وهو ما يستدعي التوجه نحو دراسة ظاهرة العولمة من زاوية تأثيرها علىٰ بنية الدول العربية وعلىٰ شبكة الترابطات في النظام الإقليمي العربي، خاصة الروابط الأيديولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن ناحيتين هما شبكات الترابط الجديدة في العلاقات الدولية وما يقابلها من تفتت في الأنساق التقليدية للعلاقات الدولية،كما سنوضح لاحقا، وهو أمر يربط بين هذا الجانب وبين الدراسات المستقبلية، ولكن من خلال توظيف تقنيات الدراسات المستقبلية والابتعاد عن الدراسات الحدسية (intuitive) والدراسات الوصفية الشكلية، وهو أمر يستوجب التعرف علىٰ مناهج قياس ظاهرة العولمة ونتائج هذا القياس علىٰ غرار ما تقوم به مؤسسات مثل (KOF) أو (A.T. Kearney)، ثم محاولة دراسة تأثير العولمة علىٰ العالم العربي استنادا للدراسات الكمية لمؤشرات العولمة المختلفة.



■ الأولويات البحثية العربية في العلاقات الدولية:

□ أولا: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية:

أشرنا سابقا إلى إشكالية العلاقة بين الإيقاع المتسارع في التغير في بنية المجتمعات والدول وبين إيقاع التكيف مع هذا التغير، وتدل أغلب الدراسات على أن الهوة بين البعدين -إيقاع التغير وإيقاع التكيف- هو أحد المصادر الرئيسة للاضطراب في المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي ككل، وهو ما يستدعي النظرة الاستباقية القائمة على محاولة رصد الاتجاهات العظمى في تحولات العلاقات الدولية للاستعداد للتكيف معها قبل وقوعها، على أن يتم ذلك استنادا لمنهجية كلانية (Holistic Approach) والقائمة على أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، وبالتالي فالمجتمع الدولي ليس مجموع وحداته بل أكبر.

ذلك يعني ضرورة جعل الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية أحد الأبعاد المركزية في دراسة العلاقات الدولية في الجامعات ومراكز البحث العلمي العربي.

ودراسة هذا الموضوع تستوجب تغطية الجوانب التالية:

١. **تقنيات الدراسات المستقبلية**: أي ما هي الخطوات المنهجية، وما هي التقنيات الإجرائية لبناء دراسة مستقبلية في نطاق العلاقات الدولية، ويفترض هذا الجانب التعرف على هذه التقنيات الرئيسة والفرعية والتي أهمها:

أ. تقنية دلفي بمراحلها الأربع (Delphi Technique): تقوم هذه التقنية طبقا للخطوات التالية:(١)

---

(١) يمكن العودة لتفاصيل هذه التقنية في المرجعين التاليين:
- وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧) ص ٤٤-٥٣.

- Adriano Bernardo Renzi and Sydney Freitas - *The Delphi Method for Future Scenarios Construction* - Procedia, no.3,2015



١. تحديد أكبر عدد ممكن من المتغيرات ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة.

٢. تحديد عدد من الخبراء المتخصصين في كل «متغير من المتغيرات».

٣. يُطلب من كل خبير تحديد وضع -أو حالة- المتغير المتخصص فيه في السنة المقررة لحدود الدراسة (وهي سنة مستقبلية)، وإذا كتب الخبير أن وضع المتغير سيكون في فترة «أبكر» من نهاية فترة الدراسة، عليه أن يقوم بتقديم المبررات العلمية لذلك، وإذا كان يتوقع أنه سيحدث بعد حدود نهاية الدراسة فعليه تقديم مبررات تأخر الحدوث (مثل لو أردنا حساب عدد سكان دولة معينة عام ٢٠٣٠، وقلنا في فرضية الدراسة أن العدد سيكون ١٠٠ مليون عام ٢٠٣٠، فإذا رأى الخبير أن العدد سيصل لمائة مليون قبل ٢٠٣٠ عليه أن يقدم المبررات العلمية لذلك، وإذا كان العدد سيصل لمائة مليون بعد ٢٠٣٠ عليه أن يبرر ذلك علميا.

٤. يتم أخذ السنة الوسطى (Median Year) من بين السنوات التي حددها الخبراء بعد ترتيبها تصاعديا أو تنازليا.

ومن الضروري أن يتم تبادل أجوبة الخبراء فيما بينهم (دون معرفتهم بالأسماء) لكي يقوم كل منهم بتعديل توقعاته طبقا للمتغيرات الأخرى، فمثلا خبير السكان يمكن أن يغير من توقعه بعد التعرف على آراء خبراء الاقتصاد أو التكنولوجيا أو أي متغير (خارج تخصص الخبير) له تأثير على الظاهرة.

مصفوفة التأثير المتبادل (Cross Impact Matrix): لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا (سلبا أو إيجابا) والمتغيرات الأكثر تأثرا (سلبا أو إيجابا)، ويتم التحليل في هذه المصفوفة من خلال معامل الارتباط وغيره من الطرق الإحصائية، فمثلا لو كنا نريد دراسة معدل الاستقرار السياسي في إقليم أو دولة معينة، يتم أولا تحديد المتغيرات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتكنولوجية...إلخ، المحلية والإقليمية والدولية) التي تؤثر على



استقرار الدولة، ثم نأخذ مستوىٰ الاستقرار لفترة زمنية مساوية للفترة التي سندرسها، فإذا كنا في عام ٢٠١٩ ونريد دراسة الاستقرار عام ٢٠٣٠، فعلينا أن نعود لعام ٢٠٠٨ وندرس مستويات الاستقرار من عام ٢٠٠٨ إلىٰ عام ٢٠١٩، ثم نقوم بدراسة معاملات الارتباط بين المتغيرات ونسقط النتيجة -من خلال الانحدار والإسقاط (Regression and Projection)- علىٰ الفترة القادمة، ويتم أحيانا استخدام السلاسل الزمنية (Time series) للوصول لمحصلة التفاعلات بين المتغيرات.[١]

ب. دولاب المستقبل (Futures Wheel): والذي يقوم علىٰ نتائج المصفوفة السابقة، فيتم المتغيرات الأكثر تأثيرا وتأثرا، ويوضع كل منها في دائرة لتحديد التداعيات المترتبة علىٰ حدوث كل منها، ونكرر هذه العملية لعدد من المرات استنادا للحدود الزمنية للدراسة المستقبلية (للزمن المباشر أو القصير أو المتوسط أو البعيد أو غير المنظور طبقا لتصنيفات مينيسوتا في هذا الموضوع).

ج. بناء السيناريوهات: وتقوم علىٰ أخذ التداعيات الأخيرة في حركة كل دولاب من دواليب المستقبل المشار لها أعلاه، ثم بناء السيناريوهات علىٰ أساس احتمالات ثلاثة:

السيناريو الممكن: Possible

السيناريو المحتمل: Probable

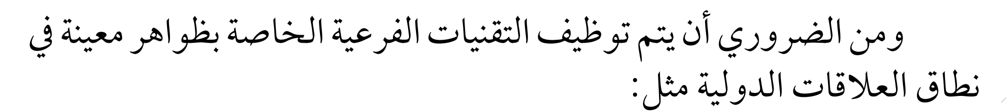
السيناريو المرغوب فيه: Preferable

---

(١) انظر المراجع:

- وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مرجع سابق، ص ٥٦-٦٦.

- Kenneth Chao- *A New Look at the Cross-Impact Matrix and its Application in Futures Studies*, Journal of Futures Studies,(12(4 .MAY. 2008.

ومن الضروري أن يتم توظيف التقنيات الفرعية الخاصة بظواهر معينة في نطاق العلاقات الدولية مثل:

١. تحول المنظور أو المسلّمة (Paradigm Shift) في العلاقات الدولية.

٢. المنحنىٰ السوقي (Logistic Curve) لقياس تسارع التكنولوجيا وانعكاساتها علىٰ الأنساق الدولية وتطبيق التنبؤ التكنولوجي (Technological Forecasting).

٣. شجرة العلائق (Relevance Tree) للتعرف علىٰ كيفية اشتقاق ظواهر فرعية من ظاهرة كبرىٰ.

٤. بناء الاتجاهات: ويتم ذلك من خلال التمييز بين الحدث الدولي المنفرد مثل موت زعيم (Event) والاتجاه الفرعي (Sub-trend) مثل ارتفاع أسعار البترول في القطاع الاقتصادي، والاتجاه (Trend) مثل الوضع الاقتصادي الدولي، ثم أخيرا الاتجاه الأعظم (Mega-trend) وهو تحديد المسار العام للظاهرة بربط اتجاهاتها ببعضها.

٥. رصد الظواهر العشوائية أو قليلة الاحتمال: حيث يتم في الظواهر العشوائية التعامل معها من خلال ما يسمىٰ تقنية سيجما (Segma) بينما يتم إدماج قليلة الاحتمال طبقا لدرجة خطورتها في حال وقوعها (Low Probability –High Impact) مثل الحروب النووية أو انهيار دولة عظمىٰ... إلخ.

٦. التقنيات الإحصائية مثل السلاسل الزمنية (Time Series) والانحدار (Regression) والإسقاط الخطي وغير الخطي (Linear-nonlinear Projection)..إلخ



٢. دراسة نماذج من الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية: ويتم ذلك من خلال الاطلاع علىٰ أهم الباحثين في مجال الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية مثل توفلر وبول كينيدي أو جون غالتنج... إلخ.[١]

ويجب ملاحظة أن الكثير من الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية لا يضع الباحثون التقنيات التي يستخدمونها، ومن هنا ضرورة التعرف علىٰ هذه التقنيات للتعرف علىٰ المنهجية التي استخدمها الباحث في دراسته.

بناء علىٰ ما سبق، يمكن تصور موضوعات للباحثين في مجال الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية في الجامعات والمراكز البحثية العربية:

١. مستقبل المكانة الاستراتيجية للمنطقة العربية.

٢. مستقبل دول مركزية (مثل إيران، تركيا، مصر، السعودية، الجزائر، إسرائيل...إلخ).

٣. نتائج الدراسات المستقبلية الدولية عن العالم العربي ورصد توجهاتها العامة.

٤. مستقبل التنظيمات السياسية العابرة للقوميات.

٥. مستقبل الطاقة وانعكاساتها علىٰ العلاقات العربية الدولية.

---

(١) وهناك دراسات عديدة مثل:

- Bruno Maçães, *The Dawn Of Eurasia:* On The Trail Of The New World Order- 2018.
- Hugh Miles and Alastair Newton- *The Future of the Middle East*- 2017.
- Abishur Prakash: Next Geopolitics: *The Future of World Affairs*- 2016.
- Charles W. Kegley Gregory A. Raymond- *The Global Future*- 2012.



■ **ثانيا: نماذج القياس الدولية وتصنيف الدول:**

تشير المراجع المختلفة إلى أن هناك ١٨ قطاعا رئيسيا (سياسي أو اقتصادي أو علمي أو اجتماعي...إلخ) يتم قياسها وترتيب الدول طبقا لمكانتها في هذه القطاعات، ويتفرع عن هذه المؤشرات أو القطاعات المركزية ما مجموعه حوالي ٩٢ قياسا فرعيا.

وتهتم الدول بنتائج هذه القياسات لأسباب عديدة، فهي تشير إلى القوة الناعمة للدولة، وللمكانة الدولية لها إقليميا أو عالميا، وهو ما يساهم في مدى تحولها لنقطة جذب للدول الأخرى في عدد من القطاعات المتفوقة فيها، ويؤثر ذلك على الاستثمارات وعلى السياحة وعلى الهجرة وعلى حجم ونطاق تفاعلاتها مع الدول الأخرى، ناهيك عن تأثيرات السمعة الدولية والتعامل الودي أو العدائي مع هذه الدولة... إلخ.

ولكن ما هي النماذج الدولية الأكثر شهرة؟ يمكن العودة للموقع أدناه للتعرف على النماذج الدولية للقياس والترتيب (Global Indexes and Ranking):[1]

وما يجب أن يتعرف عليه الباحث في دراسته لنماذج القياس لتطبيقها في مراحل لاحقة ما يلي:

١. المؤشرات المعتمدة للقياس في كل قطاع.

٢. وضع الأوزان لكل مؤشر.

٣. المعادلات لحساب الترتيب للدولة بين الدول الخاضعة للقياس.

---

(1) http://www.dataworldwide.org/websites/data_indexes.htm



نتائج القياس

واستنادا لما سبق يمكن دراسة:

١. مدىٰ شمولية مؤشرات القياس لكل قطاع.

٢. مدىٰ الانحياز في أوزان المؤشرات.

٣. دراسة المؤسسات الدولية التي تقوم بالقياس ومدىٰ ارتباطها بدول أو هيئات أو قطاعات معينة.

٤. نقد نماذج القياس منهجيا وموضوعيا.

ثم ينتقل الباحث لمحاولة وضع نماذج قياس (مثلا للدول العربية أو لدول الخليج أو نماذج إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ككل أو لنماذج دولية ...إلخ) مستفيدا من هذه النماذج في المؤشرات وطرق حساب الأوزان أو كيفية استخراج نتائج التصنيف.

ويمكن للباحث تناول مدىٰ التغير في موقع الدولة خلال عشرين سنة وكيف انعكس ذلك علىٰ مكانتها الدولية أو مدىٰ تفاعلها مع المجتمع الدولي أو النتائج المترتبة علىٰ تأخرها أو تقدمها في مراتب التصنيف لها بين الدول الأخرىٰ.

وبناء علىٰ ما سبق يمكن رصد التحولات في بنية العلاقات الدولية من خلال:

١. رصد الدول التي تتقدم اقتصاديا وتحديد المؤشرات الفرعية الاقتصادية التي تتقدم فيها.

٢. رصد الدول الأكثر تطورا في مجال براءات الاختراع التكنولوجي ونفقات البحث العلمي.

٣. رصد الدول الأكثر تطورا في مجال الديمقراطية.

٤. رصد الدول الأكثر عدم استقرار أو هشاشة (Fragile states).



٥. رصد اتجاهات الدول في موضوعات مختارة يحددها الباحث ثم تحليل نتائج هذا الرصد.

٦. محاولة ربط اتجاهات التغير في مكانة الدولة في قطاعات معينة من ناحية وسلوكها الخارجي من ناحية أخرىٰ.

٧. تطبيق كل ما سبق علىٰ الدول العربية (ككل أو كنظم إقليمية فرعية).

والقيمة الأساسية لهذا النمط من الدراسات هو في «تحييد» الانحيازات الأيديولوجية والوطنية وغيرها في المفاضلة بين الدول العربية وتحديد مستويات النجاح لكل منها، ومحاولة نقل النماذج الناجحة من دولة عربية لأخرىٰ، إلىٰ جانب ما أشرنا له من جدوىٰ «القوة الناعمة» في هذا الجانب.



■ ثالثا: العولمة:

لعل السؤال المركزي في نظرية العولمة -بعيدا عن الانحيازات الأيديولوجية- هو:

١. هل العالم يزداد ترابطا؟

٢. إلىٰ أين سينتهي هذا الترابط؟

٣. ما هو شكل المجتمع الدولي في ظل هذا الترابط المتزايد؟

ولكن وبالمقابل:

١. هل هناك مؤشرات علىٰ تفكك وتباعد المجتمعات خلافا لما تقوله نظرية العولمة؟

٢. هل نهوض الثقافات الفرعية في مواجهة الترابط التقني والاقتصادي هو رد فعل أم نتيجة طبيعية، أم ماذا؟

٣. هل سيتغلب التفتت والتفكك علىٰ الترابط أم العكس؟ هل تصلح نظرية دوركهايم (الترابط العضوي والترابط الآلي) لتفسير هذه الإشكالية؟

٤. هل سينهار النظام الرأسمالي (نظرية واليرستاين)، أم هل ستسود الفوضىٰ الدولية، (Robert Jervis) في كتابه (System Effects)، أو دراسات (Ingo Piepers)، أو نظرية (Dylan Kissane) تحت عنوان (A Chaotic Theory of International Relations? The Possibility for Theoretical Revolution in International Politics)؟

بناء علىٰ ما سبق من مقدمة بخصوص ظاهرة العولمة يصبح من الضروري التوقف عند التساؤلات البحثية التالية:



١. كيف يتم قياس العولمة؟

٢. ما هي المؤشرات المعتمدة للقياس طبقا لنماذج قياس العولمة التي أشرنا لبعضها في مقدمة الموضوع؟

٣. ما هي الأسس التي يتم الاعتماد عليها لتحديد المؤشرات والأوزان في القياس للعولمة؟

٤. ما هو موقع الدول العربية في مؤشرات العولمة؟

٥. ما هو الاتجاه المستقبلي في العالم العربي نحو العولمة؟

٦. هل هناك علاقة بين مدى الانخراط العربي في العولمة وبين علاقاتها الدولية وأوضاعها الداخلية؟

٧. ما هي أكثر مؤشرات العولمة تزايدا في العالم العربي (العولمة الاقتصادية أو العولمة السياسية أو العولمة الاجتماعية؟)، وما دلالات ذلك؟

٨. هل هناك علاقة بين مؤشرات العولمة وبين عدد السكان أو نظام الحكم أو مستوى التعليم أو مستوى الدخل أو مكونات الاقتصاد المحلي أو الفروق الطبقية (Gini Index)... إلخ؟

٩. هل هناك علاقة بين ثورة الأقليات في العالم العربي وبين العولمة؟

١٠. ما تأثير العولمة على الأيديولوجيات العربية؟ الدينية أو القومية أو الماركسية... إلخ؟

١١. ما تأثير العولمة على إسرائيل؟

١٢. ما تأثير العولمة على النظم الإقليمية الفرعية العربية (مجلس التعاون، اتحاد المغرب العربي)، أو على التكامل العربي بشكل عام... إلخ؟

ومن الضروري في كل هذه الأبعاد توظيف نماذج القياس الكمية أو إبداع نماذج قياس للعولمة في العالم العربي وتحليلها.



■ **رابعا: نظريات العلاقات الدولية «غير الغربية»:**

لا أحد يستطيع إنكار دور الفكر الغربي -الأمريكي والأوروبي- في التنظير للعلاقات الدولية، وإذا استثنينا نظرية التبعية (التي ساهم فيها مفكرون عرب وأمريكيون لاتينيون)، فإن اطلاع الجامعات والباحثين العرب علىٰ النظريات في العلاقات الدولية خارج نطاق الأدبيات الغربية محدود للغاية، لاسيما مع الصعود الآسيوي الحالي، وعليه من الضروري الاطلاع علىٰ النظريات خارج الإطار الغربي التقليدي، والتي من أهمها:

١. ضرورة الاطلاع علىٰ نظريات آسيوية تقليدية مثل نظريات كوتيليا الهندي (Kautilya)، أو كونفوشيوس (Confucius) أو صن تسو (Sun Tzu) الصينيان في فترة ٣٠٠-٥٠٠ قبل الميلاد تقريبا، أو Shiratori Kurakichi (١٨٦٥-١٩٤٢)، أو Nishida Kitarō (١٨٧٠-١٩٤٥) أو Akamatsu Kaname اليابانيان الأكثر تأثيرا في التنظير الحديث للعلاقات الدولية في المدرسة اليابانية من زوايا الدين (كيتارو)، أو تقسيم العمل في النظم الإقليمية من خلال نظرية Kaname وهي نظرية (Flying Geese Paradigm).

٢. النظريات المعاصرة: ويساهم الآسيويون بشكل خاص في هذا المجال، بل ولهم طروحات هامة وفي كثير من الأحيان تتناقض مع المضمون الجوهري للنظريات الغربية، ولعل تساؤلات Hung Jen Wang's في مقاله تحت عنوان: Being Uniquely Universal: building Chinese international relations theory ؛ تدل علىٰ الطموح الآسيوي للتنظير للعلاقات الدولية، وتبرز هذه الجهود في نظريات لكل من:



- Siddharth Mallavarapu: وهو مفكر هندي له نظرية حول النظام الدولي ودور دول الجنوب عامة في تشكيل النظام الدولي.
- Navnita Chadha Behera: مفكرة هندية معنية بنظريات العلاقة بين العنف والهوية في العلاقات الدولية.
- Liang Shoude: تركز الاهتمام في جامعة بكين على بناء نظرية العلاقات الدولية بخصائص صينية وتحديد هذه النظرية.
- Qin Yaqing: وهنا نجد جهدا نظريا واضحا تحت اسم «A Relational Theory in World Politics»، وهو أبرز نقاد النظريات الغربية في العلاقات الدولية المعاصرة.
- نظرية الصعود السلمي للمفكر الصيني Zheng Bijian، والتي طورها الزعيم الصيني جينتاو في مرحلة لاحقة إلىٰ نظرية التنمية السلمية علىٰ المستوىٰ الدولي.
- نظريات ألكسندر دوغين Aleksandr Dugin، خاصة نظريته: النظرية السياسية الرابعة، والنظرية الأوراسية، وتركيزه علىٰ تحالف قوىٰ الشرق (روسيا والصين).

ولما كان أحد اتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة ذلك الذي يتبنىٰ فكرة أن القرن الحادي والعشرين هو «القرن الآسيوي»؛ فإن من الضروري تنبه الباحثين العرب لجانبين هما: البعد النظري لمفكري آسيا بخاصة الصين واليابان والهند وروسيا، والبعد التطبيقي أي دراسة سلوك هذه الدول خاصة تجاه المنطقة العربية.



الخلاصة:

أرىٰ أن يتم التركيز علىٰ الموضوعات التالية وربطها بما يتعلق بها من موضوعات عربية علىٰ غرار ما أشرنا له أعلاه:

١. الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (التركيز علىٰ دراسة تقنيات الدراسات المستقبلية ثم تطبيقها علىٰ ما له صلة بالعلاقات العربية الدولية).

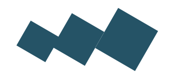
٢. نماذج التصنيف والترتيب الدولي، وذلك من خلال دراسة أسس ومناهج القياس الدولي، ثم العمل علىٰ إنجاز مقاييس عربية وتطبيقها عربيا.

٣. العرب والعولمة -الدراسات الكمية-، وقيمة هذا النمط من الدراسات؛ هو في تحديد مدىٰ انخراط الدول العربية في ظاهرة العولمة ومحاولة تفسير التباين في قياس مؤشرات العولمة بين دولة عربية وأخرىٰ، ناهيك عن المقارنة بين موقع الدول العربية في مؤشرات العولمة عالميا، وتفسير أسباب هذا الموقع «المتقدم أو المتخلف».

٤. النظريات الآسيوية في العلاقات الدولية (الصين-اليابان-الهند)، إذ إن فهم الإطار النظري والفكري الذي ينطلق منه الآسيويون لتحديد حركتهم علىٰ المسرح الدولي أمر ضروري للتخطيط الاستراتيجي تجاه هذه الدول الآسيوية الصاعدة.



أولويات البحث
في العلوم السياسية



■ أ.د. مصطفى بخوش



أولويات البحث في العلوم السياسية

أ. د. مصطفى بخوش

مقدمة

يشكل موضوع «أولويات البحث في العلوم السياسية بالمنطقة العربية» عنوانًا عريضًا يطرح إشكالات عريضة متعلقة أولًا بمدى وجود سياسات بحثية حقيقية تطور استراتيجيات وتتبنى أولويات من عدمه، والحاجة لها في بيئة لا تؤمن أصلًا بالقيمة المضافة التي تقدمها المعرفة ثانيًا، وتحتكر فيها الأنظمة السياسية الحقيقة باعتبارها مصدرًا لها وترفض أن تنافسها في ذلك أي جهة أخرى ثالثًا. والملاحظ أن عملية بناء استراتيجيات البحث العلمي شهدت انتشارًا واسعًا في مختلف دول العالم بالنظر للأدوار التي بات يلعبها البحث العلمي في تحقيق التنمية الوطنية ودعم صنع السياسات العامة بما يتواءم والمتطلبات المجتمعية. ففي ظل التطور الحاصل في مجال العلوم والتكنولوجيا، وبعد دخول العالم ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات؛ تتصاعد وتتأكد أهمية البحث العلمي بشكل دائم، مما جعله محل اهتمام وعناية من طرف الدول والمنظمات، قصد توظيف مخرجاته للوصول إلى حلول ناجعة للقضايا والمشكلات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولذلك ازدادت أهميته المجتمعية والتنموية في مواجهة تحديات العصر.

لكن وبالمقابل، تحول البحث العلمي في دولنا العربية إلى نوع من الترف الفكري الذي يستهلك مخصصات مالية وميزانيات خاصة دون أي مردود مادي أو مجتمعي، بل الأسوأ من ذلك أصبح البحث العلمي شأنًا شخصيا يهم الباحث فقط الذي يسعى لتحسين ظروفه المادية وموقعه



الاجتماعي عبر الحصول علىٰ ترقية علمية من خلال نشر ورقات علمية أو بحوث في مجلات محكمة. وهو الأمر الذي أبعد البحث العلمي عن المؤسسية وأفقده أهم آلية لجعله منتجًا ومفيدًا للمجتمع والدولة وهي آلية الإدارة الاستراتيجية التي تربط مدخلات البحث العلمي وعملياته ومخرجاته بالمتطلبات المجتمعية وخطط التنمية الوطنية وباحتياجات سوق العمل.

في ظل هذا الواقع الذي يتسم بغياب استراتيجيات وطنية واضحة للبحث العلمي، نشهد عملية هدر مستمرة للكفاءات البشرية التي تجد نفسها إما مضطرة لإطلاق مبادرات بحثية فردية معزولة عن أية استراتيجية أو مدفوعة للهجرة بحثًا علىٰ بيئة علمية وبحثية تحتضنها وتقدر كفاءاتها. كما نشهد كذلك هدرًا مستمرًا للأموال والجهود والأوقات في نشاطات يطغىٰ عليها الطابع الارتجالي وأحيانًا الاحتفالي بدون أية أهداف، تسمىٰ سياسات تشجيع وتمويل البحث العلمي كتمويل مؤتمرات وندوات يحضر فيها كل شيء إلا البحث العلمي وتتناول قضايا ومواضيع لا علاقة لها بالواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة، أو إنشاء مخابر بحث ومراكز دراسات علىٰ مستوىٰ الجامعات يتحول دورها مع الوقت إلىٰ مكاتب إدارية بيروقراطية همها الأساسي تنظيم فعاليات لاستهلاك المخصصات المالية وتبريرها للأسف.

لذلك أعتقد بأن مشكلة البحث العلمي بشكل عام وفي العلوم السياسية بشكل خاص في المنطقة العربية؛ تكمن في غياب الإدارة الاستراتيجية لهذا القطاع الحساس التي ترسم الأهداف وتحدد الأولويات البحثية. الأمر الذي انعكس في شكل هدر للموارد البشرية، وهدر كذلك للموارد المالية علىٰ قلّتها في مشاريع بحثية لا مردود اقتصادي ولا اجتماعي يقابلها.

وعليه نطرح في هذه الورقة السؤال التالي: **ما أولويات البحث في العلوم السياسية في العالم العربي؟** وهو سؤال يثير بالضرورة علاقة البحث العلمي بالواقع وكل الإكراهات التي يفرضها، سواء تعلقت بالقيود الفكرية والأيديولوجية أو بهوامش الحرية الأكاديمية المتاحة أو مجالات التمويل



والموارد. فالبحث العلمي يتأثر ببيئته ويؤثر فيها، حيث يفترض فيه أنه ينطلق من بيئته ليستجيب لحاجات الإنسان وليحل المشكلات التي تواجهه في حياته اليومية انطلاقا من الموارد والإمكانات المتاحة والمسخرة له.

■ أولا: علاقة البحث العلمي في المنطقة العربية بواقع دولها وشعوبها

بات البحث العلمي يحتل مكانة مهمة علىٰ المستوىٰ الدولي اليوم، باعتباره يسمح بالتعاطي مع الظواهر والمشاكل المجتمعية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعلمية واحترافية، تتيح تحليلها والوقوف علىٰ أسبابها والتعرف علىٰ تفاعلاتها واستشراف مآلاتها. وبالتالي التعامل معها بشكل يسمح التحكم فيها وتوجيهها بما يخدم قضايا المجتمع. لذلك تبرز اليوم في منطقتنا الحاجة الملحة لتطوير سياسات البحث العلمي وتحديد أولوياته بالشكل الذي يسمح له بممارسة دوره الريادي في رسم السياسات العامة وفق منطق رؤيوي يستشرف المستقبل ويخطط له انطلاقًا من معطيات الحاضر وتجارب الماضي.

والحقيقة أن هذه الحاجة تفرض علينا أولًا مناقشة علاقة البحث العلمي في العلوم السياسية بواقع المنطقة العربية من خلال علاقة صانع القرار بالبحث العلمي وأثرها علىٰ الحياة العامة، ومصداقية البحوث والدراسات التي تنتج ومدىٰ استجابتها للواقع السياسي في المنطقة العربية، وهوامش الحرية التي يتمتع بها الباحثون، وجهات التمويل التي تقف وراءه، والضوابط والقيم التي تحكم عمل الباحثين، وقدرته علىٰ تقديم حلول للمشاكل الحقيقية التي تعانيها مجتمعاتنا العربية.

تكشف الأرقام والتصنيفات الدولية عن واقع مؤسف للبحث العلمي في جل الدول العربية التي تعاني في مجملها من مشاكل بنيوية ومؤسسية وتمويلية في مجال البحث العلمي، تتجلىٰ بشكل خاص في غياب الربط بين مدخلات البحث العلمي وعملياته ومخرجاته بالمتطلبات المجتمعية وخطط التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل. وهو ما يعكس غياب استراتيجيات وطنية واضحة أدت لتراجع نسبة الإنفاق علىٰ البحث العلمي.



لذلك أعتقد أن مشكلة البحث العلمي في المنطقة العربية تتحدد في ثلاثة عناصر أساسية هي:

١. غياب الإدارة الاستراتيجية لهذا القطاع الحساس والتي تتجلىٰ في غياب سياسة علمية محددة المعالم والأهداف والوسائل، والتي انعكست في شكل:

- غياب الأولويات البحثية والتوجهات طويلة الأمد المرتبطة بالمشكلات المجتمعية وبمشروع التنمية الوطنية.
- تذبذب الأداء بسبب التغير المستمر في الأنظمة والقوانين.
- غياب التقويم المستمر للوقوف علىٰ الاختلالات واكتشاف النواقص.

٢. افتقاد البحث العلمي للمؤسسية وتحوله لشأن شخصي يهم الباحث فقط، والمطالب بأن يحل محل المؤسسات البحثية، وهو في الحقيقة أمر يتجاوزه بكثير ليجد نفسه داخل متاهة الفوضىٰ وغياب الرؤية والاستراتيجية.

٣. نقص الحريات الأكاديمية بفعل عوامل سياسية (طبيعة الأنظمة السياسية السلطوية وغياب الحريات) واجتماعية (عادات وأعراف مرتبط بالطبيعة القبلية والعشائرية والطائفية) ومالية (ربط التمويل بتبني خط أو توجه أيديولوجي أو سياسي).

هذه مشاكل يعاني منها البحث العلمي بمنطقتنا العربية في كل الحقول المعرفية وخاصة العلوم الإنسانية. لكنها تزداد تعقيدًا في حقل العلوم السياسية لارتباطه بالسلطة وبالحريات وبممارسة التأثير. وهنا يجب أن نشير في البداية أن حقل العلوم السياسية لم يلقَ الاهتمام الكافي في منطقتنا العربية، بكونه مجموعة من الأجوبة المنهجية للأسئلة المتعلقة بالسلطة والدولة المطروحة علىٰ مجتمع محدد وفي لحظة تاريخية محددة وفي ظرف زمني محدد وفي مكان محدد. وتم تناوله فقط من وجهة نظر ما ينتجه الآخرون الذين طرحوا أسئلة مجتمعاتهم التي تعيش ظروفًا غير ظروف مجتمعاتنا، وهي بالتأكيد غير الأسئلة



التي تطرحها مجتمعاتنا. وبالتالي أنتجوا باجتهاداتهم البحثية إجابات للأسئلة التي طرحتها اللحظة التاريخية عليهم والتي تختلف عن لحظتنا التاريخية. ونحن بتقليدنا الحرفي لهم نكون ضيعنا أولوياتنا؛ لأن لحظتنا التاريخية غير لحظتهم، والأسئلة المطروحة علينا غير الأسئلة التي طُرحت عليهم.

لذلك أعتقد أن فكرة تحديد الأولويات البحثية في منطقتنا العربية هي فكرة مفيدة جدًا؛ لأن تحديد أولوياتنا البحثية يعتبر الأساس للفهم وللتحليل الجيدين، ناهيك عن أنه سيجنّبنا الوقوع ضحية الإسقاطات النظرية الغربية التي أثبتت كل مرة عدم تمكنها من فهم كنه قضايانا، وتفسير الحركيات التي تحكمها والارتباطات القائمة بينها.

وأود الإشارة هنا أن حقل العلوم السياسية في منطقتنا العربية ازدهر بشكل خاص في فترة الاحتلال حين خضعت أجزاء واسعة منها للاستعمار الغربي. وكان غاية الفكر السياسي العربي وأولوياته في هذه المرحلة هو:

١. التحرر السياسي، وهكذا دار الفكر السياسي العربي حول الطرق الفاعلة لتحرير الأوطان المحتلة.

٢. بعث آليات تسمح بإعادة توحيد الأقطار العربية لتجاوز واقع التفتيت والتجزئة الذي فرضه الاستعمار.

وبعد رحيل الاستعمار تصاعد النقاش بين مختلف التيارات الفكرية حول نموذج الدولة الذي يجب أن تبنيه، والخيارات الأيديولوجية المرتبطة به في دول الاستقلال. لنسقط هنا بوعي أو بغير وعي في منطق المغلوب المولع بتقليد الغالب، حيث ساد نموذج استوحىٰ النظريات الغربية وفق نماذج مختلفة مرتبطة بالنموذج الذي كان سائدًا في الدول الغربية الاستعمارية، وكذلك المناهج والقيم وأنماط المؤسسات والعلاقات دون تكييفها مع الواقع الاجتماعي لنقع للأسف بذلك في فخ التقليد. وهنا أشير لرأي الباحث برتراند بادي[١] الذي يرىٰ أن حركة التحرر من الاستعمار التي شهدتها بلدان

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

- Bertrand Badie, *l'Etat importé* (Fayard 1992).



العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين أطلقت بشكل مذهل ظاهرة تصدير الدولة. فمنذ الحرب العالمية الثانية حدثت تحولات عميقة علىٰ المسرح الدولي أثرت علىٰ الوجه الكلاسيكي للدولة... لقد بدأ تصدير النموذج الغربي للدولة إلىٰ ما وراء حدوده الثقافية الأصلية بالظهور منذ القرن ١٩، وشكلت المحاولات المجهضة لتحديث الإمبراطورية العثمانية والتجربة الناجحة للميجي في اليابان مثالين بارزين لهذه الحركة القوية التي دفعت لتقليد النموذج الغربي من أجل الحفاظ بشكل أفضل علىٰ مجتمعات مهددة بفقدان استقلالها، وفي الحالتين كان إصلاح الجيش، الإدارة والقانون، وحتىٰ المؤسسات السياسية في قلب العملية.

وهو الأمر الذي يدفعنا للتساؤل ما الذي يحدث في الواقع؟ هل عشنا فعليًا ظاهرة توطين النموذج الغربي للدولة في منطقتنا العربية، أم في أحسن الحالات عشنا ظاهرة تهجين له؟ وابتعدنا بذلك عن صياغة نموذج خاص يستجيب لتطلعات شعوبنا في التحرر من الاستعمار وبناء دول مستقلة تحقق التنمية وتحافظ علىٰ الحقوق. للأسف البدايات بعد الاستقلال كانت غير صحيحة لأنها اختارت نماذج تجيب عن أسئلة أخرىٰ هي ليست أسئلة المجتمعات العربية، هذه النماذج أدت إلىٰ أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية؛ لأنه يُفترض في العلوم السياسية أن يتعاطىٰ مع الأسئلة والمشاكل التي تواجه المجتمع لبناء الدولة وضمان استمرارها وعمل مؤسساتها، ويجيب عنها آخذا في عين اعتباره الزمان والمكان والحال، وهذا بالضبط ما لم يحدث.



ثانيا: الأولويات البحثية في العلوم السياسية بالمنطقة العربية

في البداية وأنا أحاول تحديد الأولويات البحثية في العلوم السياسية بالمنطقة العربية تساءلت عن المنهجية التي تسمح لي بوضع آليات ومعايير لتحديد هذه الأولويات. والحقيقة أني وجدت نفسي أمام مأزق حقيقي بالنظر للاعتبارات التالية:

١. تنوع وتعدد المشاكل السياسية التي تعاني منها المنطقة العربية بتعدد دولها وتنوع مكوناتها الإثنية والهوياتية واختلاف أنظمتها وارتباطاتها وتحالفاتها.

٢. غياب سياسات وطنية واضحة بالمنطقة العربية للبحث تحدد الأولويات، وغلبة الطابع العشوائي على هذا المجال. وهو ما أنتج تبعية علمية للخارج وطرح أسئلة تختلف عن أسئلة الراهن العربي، وهو أمر يظهر بوضوح في المناهج والمفاهيم وأولويات الموضوعات، حيث غالبًا ما تقع مراكزنا البحثية وجامعاتنا وباحثينا في دائرة التقليد والتكرار، وإعادة تناول قضايا طُرحت في الغرب.

٣. طبيعة حقل العلوم السياسية الذي تتداخل فيه الكثير من الموضوعات بعلوم أخرى، كعلم الاقتصاد والإدارة والعلاقات الدولية.

٤. حالة الاضطراب والفوضى التي تعيشها المنطقة والتي تتداخل فيها عوامل داخلية وأخرى خارجية؛ ولّدت حالات استقطاب حادة بين الدول العربية من جهة وبين النخب العربية من جهة أخرى تحكمها حساسية مفرطة تقوم على الإقصاء ونفي المختلف وعدم قبول الرأي الآخر.



وحتىٰ أتجاوز هذه الاعتبارات ارتأيت الاعتماد علىٰ منهجية تقوم علىٰ الأدوات التالية:

١. استشارة الخبراء وطلب رأيهم بشأن الأولويات البحثية في حقل العلوم السياسية، حيث قمت بتوجيه السؤال بشأنها لـ ٣٥ باحثًا[1] متخصصًا في العلوم السياسية من ٥ دول عربية (المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، العراق)، وموزعين من حيث إقامتهم في الخليج والمشرق والمغرب.

٢. مسح علىٰ شبكة الإنترنت لأهم مواضيع وقضايا المؤتمرات التي تنظمها الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية والمرتبطة بحقل العلوم السياسية.

٣. متابعتي الشخصية للمؤتمرات بمنطقتنا العربية والنقاشات التي تدور فيها، حيث شاركت خلال السنوات الأخيرة في العديد من المؤتمرات بعدة دول عربية (مصر، لبنان، السعودية، قطر، تونس، المغرب، الجزائر).

وقد سمحت لي هذه المنهجية بالوصول إلىٰ الأولويات البحثية التالية:

١. إشكالية بناء الدولة وإعادة تعريفها في ظل التحولات الدولية

نحتاج لمناقشة فكرة الدولة في حد ذاتها؛ لأننا في المنطقة العربية نعاني من انفصام معرفي بسبب الهوة التي تفصل نظريات الدولة التي تشكل أحد محاور الدراسة والبحث في العلوم السياسية من جهة، ونموذج الدولة كما تجسدها الحالة العربية وما ترتب عنها من انفصال بين الدولة ومكونات بيئتها، حيث تعرض مسار بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية لهزات لازمته منذ مراحله الأولىٰ رهنت نجاحه ومستقبله. ويجب الاعتراف بحقيقة فشلنا كعرب في مشروع بناء الدولة الوطنية التي تتبنىٰ نظامًا مجتمعيًا متماسكًا يكون لكل فرد

(١) أتوجه بخالص الشكر لكل الباحثين العرب الذين تواصلت معهم وتجاوبوا مع أسئلتي بشكل جدي وبصدر رحب، حيث كان لمساهماتهم الأثر الطيب في بلورة هذه الورقة.

فيه موقعٌ ومكانٌ يضمن الحقوق والحريات للجميع بغض النظر عن لونه أو دينه أو طائفته أو جنسه.

إن مشروع بناء الدولة الوطنية فشل وانهار أمام استمرار الأنظمة العربية في المراهنة علىٰ دور القبيلة والطائفة والجهة، والذي راهن علىٰ استدعاء منطق الولاء والانتماء واستبعاد منطق الكفاءة والأداء. وأعتقد اليوم أن أكبر تحدي تواجهه المنطقة بالإضافة لتحدي التنمية هو تحدي بناء الدولة الوطنية التي تُنمي قيم المواطنة والانتماء عبر المساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات والفرص، وهو تحد صعب في ظل تراكمات عقود الاستبداد التي باركت عقلية المناطقية وراهنت علىٰ الانتماءات العشائرية والطائفية، حيث تحولت الدولة في منطقتنا إلىٰ دولة الأسرة أو العشيرة أو الطائفة أو الجهة مستغلة قيم الجهوية والمحسوبية والرشوة والفساد للاستمرار والبقاء. إن عدم الاعتراف بهذه الحقائق ومحاولة القفز عليها أو إخفائها لا يمثل في الحقيقة إلا محاولة للهروب للأمام، ستؤدي مع مرور الوقت إلىٰ تفاقم المشكلات وانفجارها؛ لذلك يجب التعامل مع هذا الواقع بوعي عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية أولًا ثم عبر المؤسسات السياسية ثانيًا. وأعتقد أن المشكل قائم في الكثير من دول المنطقة، لذلك يجب من الآن الانخراط الجاد للتعامل مع هذه الحقائق قبل أن تفاجئنا.

وعليه، أعتقد أن موضوع إشكالية بناء الدولة وإعادة تعريفها في ظل التحولات الدولية تشكل أولوية بحثية تطرح نفسها بإلحاح في ظل تصاعد الاصطفافات الطائفية والإثنية والمناطقية من أجل بناء دولة الحق والقانون، وتجاوز موضوع التقسيم والتفتيت عبر غرس قيم المواطنة الصالحة في أجيال المستقبل لخلق جيل متمسك بالهوية الوطنية مفتخر ببلاده وتاريخه، ولديه رؤية وهدف محدد من أجل رفعة نفسه ووطنه، ومتفتح علىٰ التجارب العالمية.



٢. الاستعصاء الديمقراطي

تعرف المنطقة العربية ظاهرة عسر التحول الديمقراطي مقارنة بمناطق أخرىٰ من العالم[١]، حيث استطاعت الكثير من الدول في أوروبا الشرقية والوسطىٰ وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التحول نحو الديمقراطية، بداية من الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي عرفها العالم منتصف سبعينيات القرن الماضي حسب الباحث صامويل هنتنغتون[٢] ووصولاً إلىٰ الموجة الخامسة التي يشكل ما بات يعرف بالربيع العربي جزءًا منها. حيث يطرح دعم قيام هياكل ديمقراطية في المنطقة العربية تساؤلات دائمة حول العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار كالآتي: ألا يوجد تضارب بين دعم عملية الاستقرار ودعم عملية التحول الديمقراطي في الوقت نفسه؟ ثم من يسبق الآخر ضمان تنمية دائمة ومستقرة أم الدمقرطة؟ الواقع القائم اليوم في المنطقة العربية يبرز أن مجتمعات المنطقة الآن تمر بمرحلة انتقالية صعبة جدًا، فمن جهة توجد عدة ظواهر تشكل واقع السلطة فيها وتعكس القطيعة القائمة بين الدولة والمجتمع، نذكر منها علىٰ وجه الخصوص:

- انعدام آليات التداول السلمي علىٰ السلطة، وحتىٰ إن وجدت فهي تبقىٰ شكلية مظهرية، وظيفتها لا تتعدىٰ الاستهلاك الخارجي.
- احتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع في معظمها بالحد الأدنىٰ من المسؤولية والكفاءة المهنية.
- ضعف المجتمع المدني وهيمنة الشبكات الزبونية علىٰ الحياة العامة.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: علىٰ خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، **لماذا انتقل الآخرون إلىٰ الديمقراطية وتأخر العرب؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩).

(٢) لمزيد من التفصيل انظر:

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

ومن جهة أخرىٰ تبرز حركية جديدة داخل هذه المجتمعات من خلال بدايات تشكل وعي جديد ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في نشره وتأطيره قادر علىٰ تحدي السلطة، وهو ما يعكس تقدم المجتمع لأول مرة في التاريخ علىٰ الدولة، ويكشف عجز الأنظمة السياسية بالمنطقة عن مسايرة التطور الاجتماعي وضعف قدرتها علىٰ التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم نمو قوىٰ الاحتجاج الاجتماعية والسياسية في مواجهة هذا العجز الذي يعكس أزمة الدولة.

إن التقدم نحو الديمقراطية وتجاوز أزمة الدولة يحتاج إلىٰ توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين آليات التوزيع العادل لثمارها، فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية شاملة.

وفي الواقع إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي في المنطقة العربية معقدة جدًا وتحتاج لبذل مزيد من الجهد لفهمها، ففي المراحل الأولىٰ من تأسيس اللعبة الديمقراطية قد تتكون الأحزاب والتكتلات السياسية علىٰ أساس الولاءات الطائفية أو الدينية أو الإثنية بما يهدد الوحدة الترابية للدولة، فالديمقراطية قد تؤدي أحيانًا في بدايتها إلىٰ تأجيج النزاعات وإثارة حالة من عدم الاستقرار، وبالتالي عجز الدولة عن أداء وظائفها، وهي ظاهرة تجلت بوضوح في الدول التي حاولت الاندماج في عملية الديمقراطية، حيث إن الديمقراطية التي تشكل طريق إنقاذ وتحول للأنظمة المتأزمة تحمل في نفس الوقت جذورا تفسر كيف تحولت وصفة الإصلاحات الديمقراطية إلىٰ سلاح مضاد لاستمرار نفس الفئات المهيمنة في حصد الامتيازات، وهو ما حصل في كثير من دولنا حيث تطورت لدينا ديمقراطية شكلية مظهرية في مسرح سياسي هو أقرب للاحتفالية منه إلىٰ التعاطي المسؤول مع قضايانا المجتمعية، الأمر الذي يفسر القطيعة المتصاعدة بين الأنظمة السياسية ومجتمعاتها.



المشكلة التي تطرح اليوم في الشارع العربي؛ هي أن إرادته في التغيير تقوده بسرعات مجنونة تتجاوز حدود الممكن أحيانا كثيرة، وهو ما قد يؤسس لانتكاسات وارتدادات غير محسوبة. وأتصور اليوم أن المطلوب وضع رؤية واضحة تحدد فيها سياسات الإصلاح الضرورية وتُرَتب فيها الأولويات والخطوات التنفيذية بناءً علىٰ احتياجات مجتمعاتنا للانعتاق من الخوف ومن الحاجة.

وضمن حالة الاستعصاء هذه نحتاج وبشكل مستعجل لمناقشة القضايا التالية:

١. أسباب استمرار العلاقة الزبونية بين فواعل المجتمع المدني (جمعيات، مثقفين...) والسلطة السياسية.

٢. العدالة الانتقالية.

٣. العامل الخارجي وإشكالية التغيير.

٤. الثورات المضادة وعرقلة عملية الانتقال الديمقراطي.

٥. آليات التوزيع العادل للثروة.

٦. ثورة المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتراجع احتكار السلطة للفضاء العام.



٣. التمكين الهوياتي

سؤال الهوية من نحن؟ لا يتعلق بالحاضر فقط، بل يتعلق كذلك بالماضي والمستقبل، وأعتقد أن ارتباطه بالمستقبل أكبر، لذلك نجد أن الكثير من الدول والشعوب التي تواجه تحديات في حاضرها ومستقبلها تطرح هذا السؤال لتعيد النقاش والبحث عن أصولها وجذورها التي تمتد عميقًا في الماضي لتزودها بالقدرة علىٰ التحديث والتطوير. لذلك أعتقد أن طرح سؤال الهوية في الدول التي نجحت في بناء مشروع الدولة لا يعكس الحاجة إلىٰ تعريف الهوية بقدر ما يعكس الحاجة لإعادة ترتيب عناصرها وإدخال عناصر جديدة فيها تستوعب التحولات التي يطرحها تغير بيئة المجتمعات، فمثلًا نجد الباحث الأمريكي صمويل هنتغتون طرح كتابا يحمل عنوان سؤال الهوية[١]، تناول فيه أبعاد الصدام اللغوي/ الإثني داخل المجتمع الأميركي خصوصًا، في ظل تزايد الأمريكيين من الأصول اللاتينية والمتحدثين باللغة الإسبانية، وهو سؤال عن المستقبل الأمريكي وليس عن الماضي، يحاول من خلاله أن يستوعب التحولات التي يعرفها المجتمع الأمريكي.

وقد لعب التناقض القائم بين التوزيع الهوياتي من جهة، والتقسيم الجغرافي من جهة ثانية في المنطقة العربية، دورًا سلبيًا في إثارة الكثير من المشكلات (الأكراد مثلًا موزعون علىٰ أكثر من ٥ دول، اثنين منها عربية هما سوريا والعراق)، كما سبب صراعات طائفية (الشيعة والسنة مثلًا)، ودينية (المسلمين والمسحيين مثلًا)، وإثنية (العرب والأكراد مثلًا)، أنتجت خطابًا اختزاليًا، وفي كثير من الأحيان متطرفًا يتبنىٰ مكونًا واحدًا من مكونات الهوية ويستبعد باقي المكونات، وهو ما أدىٰ لبروز نزعات انفصالية وعلاقات عابرة للحدود غير محكومة بمنطق الولاء للدولة ولكن تحركها ولاءات أخرىٰ عبر وطنية ترتبط أكثر بمصالح الفواعل الجدد وبولاءاتها الهوياتية، لذلك تبرز هنا قيم المواطنة (الحرية، المساواة، المشاركة،...) كصمام أمان لاستمرار اللحمة الوطنية.

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

Samuel P. Huntington. 2004. *Who Are We?: The Challenges to America's National Identity*. New York: Simon and Schuster.



فالتمكين الهوياتي لمختلف الطوائف والقوميات والأقليات في المنطقة العربية، عبر الاعتراف أولًا بالحق في الاختلاف والتمايز والتمكين للخصوصيات اللغوية والثقافية وحتىٰ الطائفية والدينية إن وجدت، وإعادة بناء منظومة قانونية تقوم علىٰ فكرة المواطنة التي تضمن المساواة والعدالة ثانيًا؛ يشكل في تقديري أولوية مهمة في المرحلة الراهنة لتجاوز مؤامرات وأخطار التفتيت والتقسيم علىٰ أساس هوياتي، لأن سياسات التحرر التي ازدهرت في مرحلة الاستعمار بين شعوب دول المنطقة، والتي وحدتها ضد الاستعمار الأجنبي طلبًا للاستقلال، تراجعت وتوارت معها الشرعيات الثورية والتاريخية لمصلحة خطاب هوياتي يؤكد علىٰ الخصوصية وينزع للانفصال، في ظل فشل مشروع بناء الدولة الوطنية وفقًا لقيم المواطنة.

إن التعاطي مع مختلف مكونات الهوية المتنوعة والمتعددة في المنطقة العربية يحتاج منا اليوم لاعتماد منظور تاريخي يكون موضوعه البحث في الهوية الوطنية كتفاعل بين هذه المكونات، ودور الإسلام كرافد مهم في تحديد من نكون وماذا نريد أن نكون في المستقبل، لذلك أتصور أننا بحاجة وبشكل ملح لتطوير دراساتنا التي تتعاطىٰ مع موضوع التمكين الهوياتي بمنطق العمل المؤسسي، وتبتعد عن الاصطفافات الطائفية والقبلية، وتحلل التجارب الناجحة بالدول والشعوب المتعددة هوياتيًا (كندا، سويسرا، بلجيكا...) للاستفادة منها، وتبحث في كيفية غرس قيم المواطنة الصالحة في أجيال المستقبل لـ:

١. خلق جيل متمسك بالهوية الوطنية مفتخر ببلاده وتاريخه، ولديه رؤية وهدف محدد من أجل رفعة نفسه، ومن ثم رفعة وطنه.

٢. إدارة التعدد الهوياتي الإثني والديني وفق نماذج تنظيمية، تتجاوز الدولة المركزية وتؤسس لقيم المواطنة التي تقوم علىٰ ثنائية الحقوق والواجبات.

٣. تكريس قيم الانتماء والعيش المشترك والاعتراف بالمختلف التي تستبعد كل أشكال التهميش والإقصاء.



٤. الوقوف في وجه النزعات الانفصالية القائمة علىٰ أساس هوياتي.

٥. قطع الطريق أمام مشاريع التقسيم والتفتيت التي تستهدف المنطقة إقليميًا ودوليًا.

٤. ثنائية المدني/الديني ومكانة الدين في السياسة

نحتاج لبحث مسألة علاقة الديني بالمدني؛ حسمًا للصراع بين القوىٰ العلمانية وحركات الإسلام السياسي، فالمعروف تاريخيًا أن مفهوم الدولة المدنية تَكوّن وتطور ليقابل مفهوم الدولة الدينية التي احتكرت فيها الكنيسة السلطة، ولحالة الفوضىٰ والحرب التي جاء مفكرو العقد الاجتماعي لتجاوزها. غير أن مشكلتنا تكمن أساسًا في إسقاط تجارب الآخرين علىٰ بيئتنا العربية لنختلق مشاكل لم تطرح أصلًا عندنا، فمعروف تاريخيًا الصراع الذي نشأ بين الكنيسة باعتبارها سلطة روحية دينية من جهة والملوك باعتبارهم سلطة مدنية زمنية من جهة أخرىٰ، والذي نتج عنه لاحقًا مبدأ فصل الدين عن السياسة، وهو نزاع نشأ بالأصل في القرون الوسطىٰ بأوروبا ولم تعرفه الثقافة العربية الإسلامية، غير أن إقحام هذا المبدأ في ثقافتنا بشكل قصري دون مراعاة الفروقات القائمة بين الإسلام والمسيحية وعلاقاتها بالحياة الاجتماعية والسياسية؛ خلق إشكالات علىٰ مستوىٰ الفكر والممارسة علىٰ حد سواء، فبعكس الإسلام الذي لا يشترط لممارسة العبادات والتقرب إلىٰ الله ﷻ وجود وسيط في شكل رجل دين أو مؤسسة دينية، خصت المسيحية رجل الدين والكنيسة بمكانة محورية في حياة المسيحيين.

خلق -هذا الإقحام- مجموعة من الثنائية المتناقضة والمتصادمة من قبيل: الحداثيين/ التقليديين، التنويريين/ الأصوليين، العلمانيين/ الإسلاميين، المتفتحين/ المتعصبين. وهو ما انعكس سلبًا علىٰ الحياة السياسية في بلادنا العربية بتطور ظواهر التكفير والتخوين والعمالة وظهور الحركات الجهادية، لذلك أتصور أننا نحتاج لمزيد من التركيز علىٰ هذا الموضوع، وإعطائه الأولوية في بحوثنا لفض النزاع المفتعل بين الدين والسياسة، وحتىٰ نتجاوز هذه الثنائيات التي كانت سببًا في تعطيل الكثير من طاقاتنا واستنزاف جهودنا في صراعات فكرية وسياسية صفرية بدون رهانات حقيقية يُستدعىٰ فيه الدين والتاريخ.



٥. مسألة العلاقات المدنية العسكرية

نحتاج أيضًا لبحث مسألة علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة، ودراسة محددات وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في ظل تغلغل المؤسسة العسكرية في كل أجهزة الدولة وسيطرتها علىٰ الحياة السياسة. فالملاحظ في منطقتنا هو توغّل دور الجيش الذي يشكل في بعض الدول العربية دولة موازية للدولة، وأعتقد أن الطبقة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عندنا تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية هذا التوغّل الذي كان سببًا في تعطل الانتقال الديمقراطي، حيث إن عملية استدعاء المؤسسة العسكرية عند كل مأزق وتوريطها في العملية السياسية والتبرير لممارساتها وسلوكياتها، بعكس المتعارف عليه والسائد في حالات الانتقال الديمقراطي التي تشير إلىٰ أن المهمة الأساسية في مرحلة الانتقال فيما يتصل بالعلاقات المدنية العسكرية هي التركيز علىٰ إخراج الفئة الحاكمة (الجيش أو الحزب الشمولي الأوحد المدعوم من الجيش) من السياسة، بعدما كانت تهيمن عليها وتمسك بكل خيوطها وتسليم السلطة إلىٰ حكومة مدنية منتخبة، بينما يحدث العكس تمامًا عندنا برفض الانتخابات ابتداء؛ لأن رهانهم ليس علىٰ الصندوق ولكن علىٰ الدبابة، وحتىٰ لو تم الاحتكام لصناديق الانتخاب وكانت نتائجها علىٰ غير ما يريد الجيش، يتدخل ليسترجع زمام المبادرة ويمسك بالسلطة.

لذلك أتصور أننا بحاجة ملحة لبحوث ودراسات بشأن علاقة الجيش بالسياسة بمنطقتنا العربية، بالنظر لمكانة القوات المسلحة باعتبارها لاعبًا سياسيًا أساسيًا ومركز السلطة الحقيقي، والتركيز أكثر فيها علىٰ كيفيات تعزيز آليات الإشراف المدني علىٰ الجيوش وكل شؤون الدفاع، ودعم تحديث القوات المسلحة العربية وتعزيز احترافيتها لأداء مهامها في الدفاع عن البلاد وتأمين الحدود، والمساهمة في المجهود التنموي الوطني بمهنية وفعالية.



٦. مناهج التفكير والتحليل في العلوم السياسة، والحاجة لتجاوز التحليل الخطي لمصلحة التحليل الشبكي

نحتاج وبشكل جدي تجاوز المركزية الغربية والتحرر من هيمنتها في حقل العلوم السياسية، وذلك بإعادة النظر في كل الأطر النظرية والمنهجية الغربية عبر تفكيكها وإعادة تقويمها بهدف كشف مواطن الخلل فيها وفسح المجال إما لتعديلها أو لابتكار أخرىٰ جديدة تتوافق والتحديات التي تواجهنا، فالمفروض في الأولويات البحثية لأي دولة أو منظمة أو جماعة إنسانية أن تكون نابعة من واقعها وما يطرحه من تحديات وفرص، ومتوافقة مع احتياجات أفرادها وتستجيب لتطلعاتهم وآمالهم. لذلك فالسائد والمعمول به في مجال تحديد الأولويات البحثية في أغلب التجارب العالمية هو اختيار البحوث وتمويلها وفقًا لارتباطها بالاحتياجات الوطنية من أجل خدمة المجتمع أو معالجة مشاكله، وذلك علىٰ اعتبار أن غاية البحث هو دراسة المشكلات والقضايا بهدف تقديم اقتراحات ورؤىٰ موضوعية لعلاجها، بالإضافة إلىٰ استباق التطورات واستشراف آفاق المستقبل من أجل المساهمة في ترشيد القرار، ونشر الوعي وتوسيع المعارف، ورسم السياسات العامة، ووضع الخطط المرحلية والمستقبلية، واقتراح السياسات البديلة، ومراجعة السياسات والقضايا الراهنة، فمثلًا نشير أن معظم الأولويات البحثية الغربية في العلوم السياسية مرتبطة بشكل وثيق بمصالح القوىٰ الغربية لضمان الهيمنة واستمرارها، حيث يشير الباحث بالدوين David Baldwin أن الباحثين خلال فترة الحرب الباردة تنافسوا علىٰ إصدار دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الاتحاد السوفيتي، غلب عليها الطابع التقني بسبب ميلها إلىٰ الجوانب العملية، وحسب إشارته فقد أدىٰ كل ذلك إلىٰ تقرب الباحثين من دوائر صنع القرار، مما أفقدهم الحياد الفكري الذي يعتبر ضروريًا حتىٰ يتحسس الباحث التهديدات الحقيقية للعالم المادي، إذ إن دخول دوائر صناعة القرار قيّد قدرة إدراك الباحثين للتحديات الجديدة[١].

---

(1) David A. Baldwin, *"Security Studies and the End of the Cold War"*, in World Politics. Vol. 1, n° 48, 1995, p 124.



وأصبح واضحًا اليوم أن صعود أي توجه بحثي مرتبط بخدمة مصالح الدول الكبرىٰ والإجابة لحاجتها لمقاربات نظرية تبرر سلوكها، وهنا يمكن كذلك الالتفات إلىٰ المساهمات المهملة التي تتماشىٰ والبيئة العربية، خصوصًا مساهمات الحضارات الشرقية التي بدأت تستقل برؤيتها الخاصة في مجال دراسة الظواهر السياسية، لكن يجب علينا هنا الإشارة إلىٰ ضرورة أن نبقىٰ متواضعين في تقويم أنفسنا، فنحن ولليوم نفتقر إلىٰ مدارس بحث، ليس فقط في العلوم السياسية ولكن في كل الحقول المعرفية، لذا ما نزال صدىٰ للبحث الغربي الذي ساهم في تطوير المناهج البحثية.

كما تبرز الحاجة كذلك لتطوير أدوات تحليلنا وقراءتنا للأحداث والتفاعلات التي تنتجها، بعيدًا عن التحليل الخطي المؤسسي الذي ينطلق من فكرة أن لكل فعل رد فعل، نحتاج اليوم لاعتماد وتعميم التحليل الشبكي الذي يعتمد مفهوم الشبكة كنموذج لدراسة تعقّد وتداخل العلاقات المجتمعية بشكل غير متماثل وغير متكافئ بين مجموعات تشكل شبكات تبدو مستقلة ولا رابط بينها، وأهم شيء في عمل هذه الشبكات هو أن نقاط التقاطع والالتقاء (أو ما يسميه المختصون العُقد)، وليس نقاط الانطلاق هي التي تشكل نقاط قوة الشبكات بعكس (التحليل الخطي)، الأمر الذي يدفعها للدخول في عمليات تحالف معقدة محكومة بتدفقات كثيفة تعيد إنتاج علاقات قوة جديدة غير محكومة بالمنطق المؤسسي الخطي، بمعنىٰ أن انكشافية وحساسية هذه المجموعات اتجاه بعضها البعض هي ميزة وليست عيبا، فالتحالفات والتقاطعات التي تنشأ بينها تشكل إضافة جديدة تتجاوزها جميعًا وتؤسس لعلاقة جديدة، لذلك أعتقد أننا في منطقتنا العربية نعيش لحظة جديدة ميزاتها بداية تشكل مراكز قوة جديدة في شكلها ومضمونها، تتجاوز تلك التي كانت قائمة في السلطة والمعارضة معًا، ستُنتج لنا فكرًا جديدًا وهياكل جديدة تستوعبه، وحتىٰ شخصيات تمثله، لكن ليس بالمنطق التقليدي الذي كان سائدًا. طبعًا هذا التحول سيأخذ وقتًا ليتشكل ويتمظهر، وحتىٰ ذلك الوقت ستبقىٰ قراءاتنا أسيرة لتعايش منطقين متناقضين؛ واحد تقليدي خطي، وثاني جديد شبكي يحتاج للتطوير والتعميم للتعرف علىٰ الشبكات، التي تتشكل بشكل متزايد ويتصاعد دورها مع التأهيل المتواصل للفواعل الجدد من غير الدول.

وعليه، نحتاج لفهم واقعنا إلىٰ تطوير مصفوفة تحليل تتجاوز التحليل الخطي نحو منطق شبكي يبحث في الارتباطات والتقاطعات بين مختلف الحركيات التي تخترق المنطقة ودولها.



■ الخاتمة

تطرح اليوم التحولات التي تعرفها المنطقة العربية تحديات كبيرة، تأتي في مقدمتها استكمال عمليات التحرر بالمفهوم الجديد للأمن الإنساني، الذي يقوم علىٰ منطق مركب ومزدوج، هو التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، والذي يقترح استراتيجيتين لتجسيد هذا المنطق، هما الحماية والتمكين بحسب أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فالحماية تقي الناس من المخاطر، وهي تتطلب عملًا متكاملًا لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية، أما التمكين فيساعد الناس علىٰ تطوير قدراتهم علىٰ أن يصبحوا مشاركين كاملين في صنع القرار.

الخوف حسب هذا المنطق هو وليد المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية والمرتبطة بنوعية المعيشة ومدىٰ ملاءمتها للكرامة البشرية، وعليه يرمز التحرر من الخوف إلىٰ الحماية من خطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة والتعسف في استخدام السلطة، وأعتقد أن شعوب المنطقة في طريقها نحو كسر حاجز الخوف والتحرر منه، وهي الآن بانتظار التحرر من الحاجة عبر خلق آليات التوزيع العادل للثروة والسلطة، وبتوسيع قاعدة الحكم وإشراك الناس في القرارات التي تعنيهم، بغض النظر عن انتماءاتهم العشائرية والقبلية والطائفية.

ويجب أن ينتبه الجميع أن البحث العلمي يشكل جزءا من كل، وهو يؤثر ويتأثر بهذا الكل، لذلك فإن تطويره مرتبط بعمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي الكفيلة وحدها بضمان الانعتاق من التخلف والتحرر من الخوف ومن الحاجة، لذلك لا يمكن الحديث عن تخلفنا في مجال البحث العلمي دون ربط ذلك بالبيئة التي يعمل فيها، والسياقات الوطنية والدولية القائمة اليوم، ولذلك أريد التأكيد في الأخير علىٰ جملة من النقاط المهمة والمرتبطة بتحرير البحث العلمي، وإطلاق يده حتىٰ يستطيع أن يتطور أولًا، ثم أن ينخرط في مسارات التنمية والتحرر الوطنيَّيْن ثانيًا. وهي:



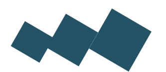
١. التنمية والديمقراطية لا تستورد علىٰ طريقة المفتاح في اليد، ولا يمكن استنساخ تجارب الغير، لذلك نحتاج لمنح الأولوية للدراسات السياسية التي تنطلق من واقعنا وتحاول أن تبحث في المشكلات القائمة فيه.

٢. يشكل غياب الديمقراطية وتراجع الحريات عاملًا طاردًا للكفاءات وحاجزًا مانعًا للإبداع والتفكير، ومهم جدًا توفير فضاءات للحرية تشجع الباحثين علىٰ الإبداع والابتكار والتفكير خارج الصندوق.

٣. لا يجب تقييد حرية التفكير البحثي بدعوىٰ ترتيب الأولويات البحثية في العلوم السياسية، وغلق الباب في وجه الباحثين لدراسة ومناقشة القضايا الوطنية والشأن السياسي الداخلي، بدعوىٰ أنها لا تدخل ضمن الأولويات البحثية المعتمدة.

٤. فك الارتباط المرضي والتبعية المزمنة بين أولوياتنا البحثية وبين ما يتم تداوله وإنتاجه ومناقشته في الغرب، وطبعًا لا يعني هذا الانغلاق علىٰ الذات، وعدم الاستفادة مما ينتجه الآخرون.

أولويات البحث
في علم الاجتماع



▪ أ.د. مصطفى عمر التير



أوليات البحث في مجال علم الاجتماع في الوطن العربي

أ. د. مصطفى عمر التير

■ أولا: المقدمة

عرف العرب التعليم الجامعي بمفهومه الحديث مع النصف الأخير من القرن التاسع عشر عندما تأسست عدد من الجامعات الأجنبية، وعلىٰ وجه الخصوص الجامعتين الأمريكية واليسوعية في بيروت والجامعة الفرنسية في الجزائر. بينما تأخر ظهور الجامعات الوطنية إلىٰ الربع الأول من القرن العشرين الذي شهد تأسيس الدفعة الأولىٰ منها متمثلة بجامعة القاهرة والجامعة السورية، ومع أن جامعة بغداد تأسست في العام ١٩٥٧ إلا أن المعاهد والمدارس العالية عرفها العراق قبل هذا التاريخ، كمدرسة الحقوق التي تحولت في تاريخ لاحق لكلية الحقوق، وكذلك كلية المعلمين العالية التي تحولت لكلية التربية، تنتمي لنفس الحقب التاريخية، وقد أخذت الدفعة الثانية من الجامعات العربية الوطنية في الظهور مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، ومنذ ذلك التاريخ وعدد الجامعات الحكومية والخاصة في تزايد بحيث أصبحت موجودة في معظم المدن العربية بما في ذلك المدن الصغيرة.

كانت كلية الآداب، وأحيانًا تسمىٰ كلية الآداب والتربية أو كلية التربية، من بين أولىٰ كليات الجامعات القديمة منها والحديثة، وفي أغلب الأحيان كان قسم الاجتماع كقسم مستقل أو يشترك مع الفلسفة أو مع الأنثروبولوجيا أو مع علم النفس من الأقسام الرئيسة، وبعبارة أخرىٰ اهتمت الجامعة العربية الحديثة بوجود أساتذة وطلاب يتخصصون في مجال علم الاجتماع، ويقومون بأبحاث ينشر جزء كبير منها باللغة العربية.

عندما تذكر المبادرات الحديثة الأولىٰ للنشر في مجال علم الاجتماع باللغة العربية يأتي ذكر كتاب علم الاجتماع لنقولا حداد، علىٰ الرغم من أن الكاتب ليس متخصصًا في علم الاجتماع، لكن الكتابات الأولىٰ التي ظهرت باللغة العربية ولأساتذة جامعات عرب بادرت بها المدرسة المصرية، ونظرًا لأن غير العرب تولوا تدريس مواد علم الاجتماع؛ فإن الكتابات الأولىٰ التي يمكن تصنيفها ضمن النشاط البحثي المتعلق بالمجتمع العربي في هذا المجال قام بها باحثون أوروبيون، وبصفة خاصة بريطانيون وفرنسيون وإسبان وإيطاليون.

المجموعة الأولىٰ من أساتذة علم الاجتماع العرب أنجزوا دراساتهم العليا في جامعات غربية موجودة في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، وقد تأثر هؤلاء بالمدارس الفكرية التي كانت مسيطرة علىٰ الجامعات التي انخرطوا فيها، ويمكن القول أنهم كانوا امتدادًا للأساتذة الذين تتلمذوا علىٰ أيديهم.

ظهر هذا في أساليب التدريس وفي الأبحاث التي قاموا بها، والتي وجهوا طلبتهم نحوها، والتي تشابهت مع الأنشطة البحثية التي كانت تجري في مناطق أخرىٰ، وخصوصًا في المجتمعات الغربية.

ليس من الصعب تقديم قائمة بالمجالات والموضوعات التي استحوذت علىٰ النشاط البحثي في الجامعات العربية. يمكن الرجوع لعدد من المتخصصين في كل بلد لإعداد قائمة بعناوين الأبحاث وخصوصًا الجامعية. وتعكس القائمة التي أعدها أحمد موسىٰ بدوي بالنسبة لستّ جامعات مصرية خلال فترة زمنية امتدت علىٰ مدىٰ سبعة عشر شهرًا -صنفها ضمن ٤٧ مجالًا- مثالًا جيدًا لواقع الاهتمامات البحثية العربية، أو أولويات البحث العلمي في الجامعات العربية (Badawi, 2018).



■ ثانيا: حول وحدة العلم

لكي يستحق مجال معرفي أن ينتسب للعلم لابد للعاملين في حقله من القبول بمبدأ وحدة المعرفة العلمية، وبعبارة أخرىٰ أن ينضمّ كل جهد جديد إلىٰ الأدبيات المتوفرة فيه والّتي تجمعت عبر الزمن، وشارك في إنتاجها أفراد ينتسبون للمجال بحكم تخصصاتهم دون النظر إلىٰ بقية خلفياتهم الاجتماعية: البلد الذي ينتسب إليه، متزوج أو أعزب، كبير أو صغير، أبيض اللون أو غير ذلك، يدين بديانة سماوية أو غيرها من الديانات إلخ... وبعبارة أخرىٰ لا يوصف العلم أو المعرفة العلمية بصفة لها خلفية اجتماعية، كالقول بعلم اجتماع إسلامي وعلم اجتماع يهودي أو علم اجتماع بوذي وهكذا، أو القول بعلم اجتماع أمريكي أو علم اجتماع برتغالي، ولكن يمكن القول بمعرفة في علم الاجتماع أنتجها علماء اجتماع أمريكيون أو عرب أو إيطاليون وهكذا، كما يمكن القول بمعرفة علمية مبنية علىٰ أعمال بحثية ودراسات أنتجت في المجتمع الهندي أو المصري أو البرتغالي إلخ... ولا يتنافىٰ هذا القول مع العمل علىٰ توطين المعرفة العلمية في مجتمع معين؛ بمعنىٰ أن يعمل المتخصصون في المجال المعرفي لأن يكون لذلك المجال متخصصون يهتمون بنشره في المراكز التعليمية، ويربطون ما يقومون به من أبحاث مع قضايا محلية، بحيث تجرىٰ أبحاث تتوجه مباشرة لحل مشكلة معينة، أو فهم وتفسير ظاهرة بعينها. الجريمة مثلًا هي جريمة بغض النظر عن المجتمع الذي وقعت فيه، لكن أنواعًا منها تظهر في مجتمعات دون أخرىٰ، وعلىٰ الباحثين الاهتمام برصد وتفسير واقتراح معالجات لتلك الجرائم التي تنتشر في مجتمعاتهم. ولكن النتائج النظرية التي يتم التوصل إليها بناء علىٰ دراسات إمبيريقية تمّت في مجتمع بعينه، تضاف لتلك المتوفرة أصلًا في المجال المعرفي.

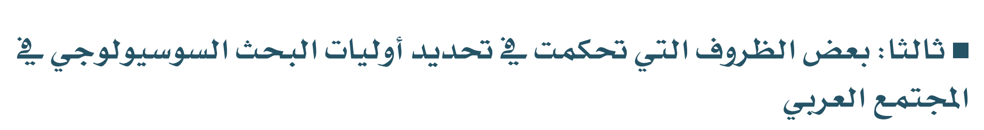
لابد لنا من الاعتراف بخصوصية الظاهرة التي يدرسها عالم الاجتماع، والاعتراف بأنها تختلف عن الظاهرة التي يدرسها المتخصصون في العلوم الطبيعية، وأن الفعل الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية لا يحدثان في فراغ، وإنما تؤثر فيهما عوامل محلية لها امتدادات تاريخية، لذلك نقول بأن النظرية التي طُورت في مجتمع معين قد تكون متأثرة بالخصائص الثقافية لذلك المجتمع، ولا يصح تعميمها عالميًا، ويبقىٰ الهدف الذي يفترض أن يحاول



علماء الاجتماع تحقيقه، هو تطوير نظريات ترقىٰ إلىٰ مستوىٰ التعميم، وتكتسب صفة العلم؛ أي متحررة من تأثير الثقافة المحلية (Culturally Free Theories).

نظرية الفعل لعالم الاجتماع الأمريكي بارسونز (Social Action Theory) متحررة من تأثير الثقافة المحلية، علىٰ العكس مِّن هذا، النظرية التي طورها والتر ميلر (Walter Miller)، وتربط بين ظاهرة انحراف الأحداث والطبقة الاجتماعية الدنيا (Miller, 1958)، ليست كذلك. طور مللر نظريته بناء علىٰ دراسة قام بها علىٰ عينة من الصغار الذين تواجدوا في دور رعاية الأحداث، كانت وحدات العينة من بين الذين أُدينوا رسميًا بحكم القانون، ونظرًا للتمييز العنصري الذي كان حينئذ في الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ أشده؛ تمركزت أسر الجماعات الإثنية التي تعرضت للإقصاء، في المناطق المتخلفة من المدن الأمريكية الكبيرة، التي اعتُبِرَت مناطق حاضنة للجريمة، وبالطبع يمكن معالجة هذا التحيز بأخذ عينات من صغار السن من الذين لم تدِنهم الأجهزة الأمنية، وأيضًا بالإكثار من الدراسات المقارنة التي تشمل عيناتها أفرادًا من نفس المجتمع، وينتمون إلىٰ جماعات مختلفة اقتصاديًا أو سياسيًا أو ثقافيًا، وكذلك إعادة نفس الدراسة في أكثر من مجتمع، قبل الوصول إلىٰ استنتاجات مبنية علىٰ نتائج تحليل بيانات إمبيريقية، وصياغتها علىٰ شكل نظرية عامة.





■ ثالثا: بعض الظروف التي تحكمت في تحديد أوليات البحث السوسيولوجي في المجتمع العربي

يضم المجتمع العربي الكبير اثنين وعشرين كيانًا سياسيًا، لها تسميات مختلفة بحكم اختلاف أنظمتها السياسية التي تتدرج من ملكية إلىٰ جمهورية، وبينهما تسميات أخرىٰ مثل سلطنة وإمارة ودولة، ومع ذلك، تتشابه أنظمة هذه الكيانات التي تبدو ظاهريًا مختلفة في أشياء كثيرة، من بينها ما يتعلق بموضوع هذه الورقة، ونقصد: مجال الحرية المتاح للبحث السوسيولوجي.

يمكن القول بأن مجالات البحث في العلوم الاجتماعية تتدخل في تحديدها عدة عوامل، من بينها مدىٰ توفر حرية التعبير. جميع الأنظمة العربية تعلن أنها لا تعادي الديمقراطية، بل ادعىٰ بعضها أن الديمقراطية الحقيقية لا تتوفر إلا في بلده، ومع ذلك يبقىٰ هامش حرية التعبير المتاح في مختلف أجزاء المجتمع العربي محدود جدًا، ويضيق أحيانًا بحيث لا يتعدىٰ مستوىٰ النفاق المتمثل في مدح السلطة السياسية ليل نهار، وفي أحيان كثيرة يكون تدخل السلطة الدينية هي الأخرىٰ قويًا بحيث يصل إلىٰ درجة تحريم الاقتراب من بعض الثوابت بالبحث، خصوصًا أن البحث العلمي يضطر أن يبدأ في أحيان كثيرة بالتشكيك في أوضاع راهنة، لكي يعرضها للاختبار الإمبيريقي، قبل القبول بها كحقائق علىٰ أرض الواقع. لكل ما تقدم لم يغامر المتخصصون في علم الاجتماع العرب من الاقتراب مما يمكن أن يطلق عليهما حقلي المقدس (الديني) والمدنس (السياسي). ويتوقع أن تساعد رياح التغيير التي تعرضت لها أجزاء من البلاد العربية، وأصبحت تعرف بالربيع العربي، علىٰ فتح مجالات كانت مغلقة أمام الباحثين، أو هكذا نفترض علىٰ الأقل بالنسبة للمحرمات ذات الصبغة السياسية.



■ رابعا: بعض أوليات البحث الجديدة التي يمكن اقتراحها في مجال النشاط البحثي في المجتمع العربي

سيستمر اهتمام المؤسسات التي تعتني بالنشاط البحثي في مجال علم الاجتماع في المجتمع العربي، وأهمها الجامعات، بالموضوعات التقليدية التي خبرها الباحثون في السابق، وتشابه غيرها في الجامعات الموجودة في بلدان أخرىٰ، وتقع ضمن المجالات التقليدية التي تنتظم ضمن مجموعة المواد أو المقررات التي تقدم لطلبة أقسام علم الاجتماع، وبعض الأقسام ذات العلاقة كمواد دراسية علىٰ مستوي التعليم الجامعي والدراسات العليا. لكن ومع ذلك، وللظروف التي يمر بها المجتمع العربي خلال الحقبة الحالية، يمكن اقتراح مجالات أخرىٰ أو أولويات بحثية جديدة، نذكر منها:

١. الإرهاب والعنف والتطرف

ظهور الحركات التي توظف الدين، عن طريق ابتداع تفسيرات جديدة للآيات القرآنية لتبرير أفعال عنف، لها تاريخ طويل في المجتمعات التي تدين غالبيتها بالإسلام، حيث شهدت العقود الأخيرة انتشار جماعات جديدة توسعت في توظيف تفسيرات مستحدثة، لتبرير ما يقوم به أعضاؤها من أفعال عنف ضد البشر والحجر؛ أهمها تنظيميْ القاعدة وداعش، كما أخذت أشكال العنف التي استخدموها ضد من اختلف معهم محليًا في الرأي؛ درجات عالية من الشدة والإرهاب، كما وسعت مفهوم الاختلاف بحيث شمل جميع المجالات الهامة كالدين والاقتصاد والسياسة والتربية والعلاقات الاجتماعية، ومع أن البداية لما عرف بتنظيم القاعدة وما اتصل به من تنظيمات فرعية بدأ نشاطه بالمشاركة في الحرب التي كانت تدور في أفغانستان ضد التدخل العسكري السوفيتي، إلا أن نشاطها لم يبق محصورًا في تلك المنطقة، إنما تمدد في أقطار عربية وآسيوية وأفريقية، كما لم يبق نشاطها محصورًا ضد الأجنبي، بل توجه نحو الداخل، نحو المحلي، ولا محصورًا في منظمة وحيدة، بل ظهرت جماعات فرعية بعضها أشد تطرفًا من تنظيم القاعدة نفسه.

بالطبع، لا يحتكر المتخصصون في علم لاجتماع الموضوعات التي يجعلونها صالحة للبحث، بل هذه الموضوعات مفتوحة أمام مختلف فروع العلوم الاجتماعية، كما أنها مفتوحة للنقاش الذي يشارك فيه جميع الفاعلين الاجتماعين بمن فيهم رجال إعلام وفكر وثقافة عامة، ويفترض أن تختلف نتائج الأبحاث العلمية كثيرًا عن الكتابات التي لا يوظف أصحابها قواعد البحث العلمي. لذلك ومع أن الكتابات حول هذا الموضوع كثيرة ومتنوعة، وساهم فيها مهتمون من خارج المنطقة، فإن المجال ما يزال في حاجة إلىٰ المزيد من إثارة أسئلة جديدة، وتعديل أسئلة قديمة، لأجل الوصول إلىٰ فهم أفضل لهذه الظاهرة التي زعزعت الأمن في أكثر من قُطر عربي، وساهمت في الإطاحة بأنظمة سياسية بدت لفترة من الزمن قوية وثابتة، وأدت إلىٰ تغييرات هامة علىٰ الأنظمة الاجتماعية، بحيث غيرت الاتجاه التي كانت تسير فيه حركة التغير الاجتماعي، وتحدت عسكريًا تحالفًا ضم أهم الدول العظمىٰ، وتسببت في تدمير البنىٰ التحتية في أجزاء هامة من المجتمع العربي.

تصلح الملاحظات المشار إليها آنفًا أن تكون مصدرًا لأسئلة بحثية، وأسئلة أخرىٰ يمكن أن تثار حول الجذور التاريخية البعيدة للظاهرة، ودور المجتمع الدولي، وخصوصًا الدول التي لها مصالح متضاربة في المنطقة، ثم ما علاقة هذه الظاهرة بالمخططات التي تعمل عليها الدول العظمىٰ لتحديد دور ومستقبل المنطقة، وإلىٰ أي مدىٰ يدرك المواطنون العرب طبيعة ما يخطط لهم في الخارج، وهل بإمكانهم لعب دور لإفشال ما يخطط لهم في خارج حدودهم، وما مستقبل هذه الظاهرة وطبيعة المتغيرات التي ستخدم إطالة عمرها، والتي يمكن أن تقصر ذلك العمر.



٢. تحركات السكان

تشهد بعض الأقطار العربية حركة سكان نشطة؛ تحركات داخلية أدت إلىٰ تكدس السكان في مدن بعينها، وتفريغ أماكن أخرىٰ من السكان، كما تتعرض بعض الأقطار العربية لدخول أعداد كبيرة علىٰ شكل مهاجرين قانونيين، ومهاجرين غير قانونيين، وتأثير كل هذا علىٰ التوزيع الديمغرافي التقليدي (القديم) في كل قُطر، ومستقبل هذا علىٰ ضوء التوجهات الدولية المطالبة في الوقت الحاضر بمراعاة حقوق مختلف الفئات المتواجدة في المجتمع، والحقوق المستقبلية لكل من أقام فترة زمنية معينة في داخل إقليم لم يولد فيه، وهناك أقطار أخرىٰ يستخدمها الأجانب كمناطق عبور ضمن ما يعرف بالهجرة غير الشرعية، والمشكلات التي تتسبب فيها هذه الظاهرة علىٰ المجتمعات المحلية (حياتية وإنسانية وأمنية وصحية). ومع أن بعض الكتابات سلطت الضوء علىٰ بعض هذه المشكلات (Attir, 2014: 96.108)، إلا أن المجال ما يزال مفتوحًا أمام النشاط البحثي، خصوصًا بعد أن عمت الفوضىٰ جميع أرجاء ليبيا كواحدة من أهم النتائج المباشرة للربيع العربي، وأصبحت أهم بلد عبور للهجرة غير القانونية بين أفريقيا وأوروبا، كما تأثرت سوريا هي الأخرىٰ، وإن بشكل مختلف بالنسبة للهجرة غير القانونية عن الحالة الليبية، ووفرت الحالة السورية فرصًا أمام الباحثين لمعالجة موضوعات لم تتوفر من قبل.

تسبب الغرب خلال حقبة الاستعمار في مآسي كثيرة لشعوب البلاد التي استعمرها، ونال العرب نصيبًا وافيًا من تلك المآسي. لم يعتذر الغرب عما فعل، ومع أن الزمن تغير، وحصلت المستعمرات علىٰ الاستقلال، إلا أن صفة إيذاء الآخر تبدو ملازمة للغرب، فمن بين ما تفتقت عنه قريحة بعض قادة الغرب بالنسبة لمشكلة الهجرة غير القانونية، أن تقوم بلدان الشمال الأفريقي، بدور شرطي الحراسة لمنع تدفق قوارب الهجرة غير المرغوب فيها، وتنفذ برنامجًا يتضمن بناء مقرات آمنة لاستقرار القادمين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وأن تتوفر في هذه المقار شروط الحياة الكريمة، وفي مقدمتها ضمان قواعد حقوق الإنسان. (Plaut, 2017).

الأسئلة التي يمكن إثارتها، وتتعلق بهذا المقترح، وتصلح لقيادة مشروعات بحثية كثيرة؛ لماذا يصر الغرب، الذي لا يرغب في استقبال المهاجرين غير القانونيين، علىٰ أن تتحمل دول الشمال الأفريقي أعباءهم؟ وكيف سيكون عليه الوضع الديمغرافي لو اضطرت بلدان الشمال الأفريقي للاستسلام للضغوط التي تمارسها الدول الغربية، خصوصًا وأن نسبًا من سكان بلدان الشمال الأفريقي تنتمي لقبائل أفريقية جنوب الصحراء؟ وماذا عن المشكلات الاجتماعية التي ستنجم نتيجة تكاثر الوافدين من بعيد؟ ثم ماذا عن رأي ودور أهل المنطقة، وما الذي يستطيعون القيام به؟ وهل يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدور غير تنفيذ أنشطة ضمن برامج تضعها المؤسسات والهيئات الأجنبية التي تتولىٰ التمويل؟ وهل توجد إمكانية لتطوير مجتمع مدني مستقل، لا يخضع للسلطة الرسمية المحلية، ولا يتبع في نفس الوقت لمؤسسات أجنبية؟ وما هو السبيل لتطوير مجتمع مدني من هذا النوع، ليكون شريكًا للدولة والحكومة في إدارة الشأن العام؟

٣. مناهج وتقنيات البحث

يمكن القول بأن مناهج البحث المتوفرة في مجال العلوم الاجتماعية هي واحدة بغض النظر عن أماكن تطبيقاتها، لكن التقنيات وخصوصًا المتوفرة في مجال البحوث الإمبيريقية هي المجال الذي يحتاج إلىٰ مزيد من الاجتهادات، وفي حاجة لأن يساهم الباحثون العرب فيها، والمتتبع للكثير من البحوث التي تنتجها الجامعات؛ ونعني بصفة خاصة أطروحات الماجستير والدكتوراه، يلاحظ أن نسبة كبيرة توظف استمارة جمع البيانات (الاستبيان أو الاستبانة) كوسيلة رئيسة لجمع البيانات، ومع أن استمارة جمع البيانات واسعة الانتشار في تصميمات البحث الموظفة للمسوح علىٰ اختلاف أنواعها، فهذا الوضع لا يمنع من أن يتساءل الباحث العربي عن مدىٰ ملاءمتها للمجتمع الذي تسوده الثقافة العربية، وهي ثقافة تؤكد علىٰ توسيع دائرة خصوصية الفرد، إذ يحرص المواطن العربي علىٰ الاحتفاظ لنفسه بجوانب كثيرة تخص حياته وآرائه وميوله واتجاهاته لنفسه، والاحتفاظ بها بعيدًا عن أعين الآخرين بمن فيهم ذوي القربىٰ والمسؤولين الرسميين؛ مما قد يضطره إلىٰ اللجوء للكذب كوسيلة لتمتين الجدار الذي يحيط بخصوصيته.



إثارة سؤال من هذا النوع، قد يفتح المجال أمام أبحاث تتوجه أساسًا نحو المقارنة بين الوسائل المختلفة لجمع البيانات، وأيها الأنسب للوصول إلىٰ معلومات صحيحة، تقود إلىٰ الهدف الرئيسي للبحث العلمي، وهو الوصول إلىٰ الحقيقة.

يتألف الاستبيان أو الاستبانة، كما هو متعارف عليه، من عدد من الأسئلة تمثل المتغيرات (المستقلة والتابعة والسابقة والمتداخلة) التي تتضمنها مشكلة البحث. والمراجع للاستبيانات الموظفة في الدراسات العربية؛ سيلاحظ وجود نفس المتغيرات التي استخدمت في دراسات سابقة، والتي طُورت أول مرة في المجتمعات الغربية، وثبتت جدواها وأهميتها هناك. لا بأس من الاستعارة في هذا المجال من دراسات مماثلة في مجتمعات أخرىٰ، ولكن من المفيد أيضًا التأكد من مدىٰ جدواها وملائمتها للبيئة الثقافية المحلية.

لا تخلو -علىٰ سبيل المثال- استمارة جمع البيانات من متغير التعليم، باعتباره أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في سلوك الأفراد، وعلاقاتهم الاجتماعية، واتجاهاتهم واختياراتهم، ولقد انتشر التعليم في المجتمعات العربية في الوقت الحاضر انتشارًا واسعًا، لكن من المفيد القيام بدراسات إمبيريقية لقياس أثر التعليم في المتغيرات التابعة في المجتمع العربي؛ نظرًا لوجود متغيرات ضمن الثقافة العربية يمكن تصنيف بعضها بالدخيلة وأخرىٰ بالمتداخلة، تؤثر علىٰ درجة أهمية التعليم كتغير مستقل، بحيث تضعف درجة قدرته في التأثير علىٰ المتغيرات التابعة. (التير، ١٩٩٨: ٢٣٥- ٢٤٩). ومن المفيد أيضا تكرار نفس الدراسات لتعزيز الثقة في النتائج الإمبيريقية، وما قيل عن التعليم يصلح تعميمه علىٰ الكثير من المتغيرات التي اقتُبِسَت من دراسات أنجزت في مجتمعات أخرىٰ.

تتضمن استمارة جمع البيانات أحيانًا موازينَ (scales) لقياس الاتجاهات مثلًا، يطور بعضها محليا ويستعار بعضها من دراسات أنجزت في مجتمعات أخرىٰ، وقبل أن يطبق المقياس عادة تقاس له درجتي الصدق (validity) والمأمونية (reliability) أو الموثوقية أو الثبات، وتجرىٰ عليه التعديلات اللازمة لتصبح الدرجتان عاليتان، بنفس المستوىٰ المسجل

للمقياس الأصلي، أو قريبة منه، ولطبيعة المتغيرات الدخيلة والمتداخلة التي أشيرَ إليها آنفًا، يعاد حساب هاتين الدرجتين في البيئة المحلية أو الجديدة، قبل أن يتم توظيف المقياس عمليًا. (كامل واسماعيل وهنا،١٩٧٤). تعلن هذه النتيجة ويقوم الآخرون في نفس البلاد بإعادة توظيفه مرات كثيرة.

هذا مجال آخر يستحق أن تعاد فيه الدراسات، وألا يعتد بنتيجة دراسة واحدة، خصوصًا وأن التلاعب بالبيانات لتأكيد نتيجة يفضلها باحث أمر سبق توثيقه، ولعل التشكيك في نتائج واحدة من أشهر دراسات القرن العشرين في مجال علم الأناسة (Mead, 1928) يجعل الباحث الملتزم، يكثر من الشك فيما يجده أمامه من نسب عالية في التكرارات الإحصائية، وكذلك مقاييس اختبارات الدلالة (tests of significance)، ومقاييس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة (correlations etc). علىٰ الرغم من مرور سنوات طويلة علىٰ نشر دراسة مارجريت ميد، وذيوع صيتها وصيت صاحبتها، يأتي من ينشر بحثًا يفند فيه أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة (Freeman,1983). ونؤكد علىٰ أن هذا ليس هو الوحيد الذي شكك في نتائج دراسة منشورة، إذ تتضمن الأدبيات الغربية في هذا الشأن أمثلة كثيرة، وبالطبع هذه الظاهرة ليست حكرًا علىٰ المجتمع الذي نجح الباحثون فيه في إبراز عمليات التزوير والتلاعب بالبيانات، بل هي موجودة في مجتمعات أخرىٰ ومن بينها المجتمعات العربية، وبالطبع يتطلب الأمر القيام ببحوث رصينة في هذا الشأن، قبل إصدار أحكام قاطعة.

وبمراجعة عدد كبير من الدراسات الإمبيريقية، يتبين أن الفروض التي بدأت بها الدراسة -في أغلب الحالات- تحققت، وباختبارات إحصائية ذات قيم عالية، مما يعيد إلىٰ الذهن مقولة روبرت ميرتون «النبوءة التي تحقق ذاتها» «self-fulfilling prophecy» ، (Merton,1968: 475.490). مثلًا، نفذت خلال الأربعة عقود الأخيرة بحوث كثيرة في مختلف أنحاء المجتمع الليبي، لقياس الفرض القائل «التحديث المادي يقود إلىٰ التحديث علىٰ مستوىٰ الشخصية أي الحداثة»؛ أكدت جميع النتائج صحة الفرض، وفي أغلب الحالات كانت قوة العلاقة بين المتغيرين عالية، إلا أنني، ونتيجة رصد أنماط



السلوك التي انتشرت في المجتمع الليبي بعد ثورات الربيع العربي؛ استنتجت أن ما أطلقت عليه وطلابي قيمًا حداثية (تحديثًا على مستوى الشخصية)، لم تكن كذلك (التير، ٢٠١٤: ٢٢٤ - ٢٢٩).

تصميم البحث الإمبيريقي المعروف بإعادة الدراسة (replication) واسع الانتشار في مجال العلوم الطبيعية، فالتطور العلمي في هذا المجال بني أساسًا على إعادة نفس الدراسة عشرات وحتى مئات المرات، قبل اعتماد النتيجة التي حصلت على درجة اتفاق عالية، إلا أن توظيف هذا الأسلوب في مجال العلوم الاجتماعية محدود جدًا، وقد يكون معدومًا في الدراسات العربية، وآن الأوان أن يوليه الباحثون العرب اهتمامًا خاصًا. ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب، أن تتوفر للدراسة الجديدة نفس الظروف التي توفرت للدراسة الأولى، والتقيد بهذا الشرط في مجال العلوم الاجتماعية أمر صعب، ولكنه ليس مستحيلًا، خصوصًا في مجال الدراسات الكمية (Collins, 2016: 65.82; Freese and Peterson, 2017:147.165).

٤. تداعيات الربيع العربي

استبشر ورحب مثقفون كثيرون، وخصوصًا المنادون بالتغيير في المجتمعات العربية، بالحراك الاجتماعي الذي حدث في عدد من الأقطار العربية، وسمي بالربيع العربي. التغيير الذي توقعه المثقفون له تجليات متعددة، يتمثل على المستوى الاجتماعي في بروز أدوار جديدة نشطة للشباب وللمرأة، ولتطور المجتمع المدني ليأخذ دورًا نشطًا في المجال العام، ويتمثل التغيير على المستوى السياسي في انتشار الديمقراطية قيمًا ونظمًا سياسية، ويمكن تصنيف هذه الأنشطة بالتداعيات الإيجابية لحركات الربيع العربي، وهذا يعني ضمنيًا أن هناك تداعيات أخرى يمكن أن يطلق عليها التداعيات السلبية، وعلى العموم يفتح كلا النوعين، مجالات بحثية جديدة أمام المتخصصين في علم الاجتماع.



▫ **مجالات التداعيات الإيجابية:** تشمل التداعيات الإيجابية أكثر من مجال فرعي، يأتي في مقدمتها:

أ. دراسات تتعلق بالديمقراطية

تدّعي الأنظمة السياسة العربية أنها أنظمة ديمقراطية، ولكن، تؤكد الأدبيات ذات العلاقة، أن العالم قد مر حتىٰ الآن بثلاث موجات تحول، في كل واحدة منها عدد من الدول من دول شمولية أو ما شابهها، إلىٰ أنظمة سياسية ديمقراطية، ولم تشمل تلك الموجات دولة عربية واحدة، مما أدىٰ بعالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم إلىٰ القول: «استعصىٰ العرب علىٰ الديمقراطية» (إبراهيم، ١٩٩٢:١٠-٣٣).

لا شك أن المتخصصين في مجال العلوم السياسية معنيون أكثر من غيرهم بإجراء البحوث في هذا المجال، لكن المتخصصين في علم الاجتماع هم أيضًا لهم نصيب، خصوصًا الذين اهتموا بدراسة تأثير تطور الدولة الوطنية، واهتمامها ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبتحديث البنىٰ التحتية والأخذ بأساليب الإدارة الحديثة، ومع أن الأدبيات العربية، تظهر نشاطًا كبيرًا في مجالات التغيير الاجتماعي والتحديث والحداثة، إلا أن الكتابات المتوفرة في هذا المجال لم تتطرق مثلًا: لا إلىٰ الأسباب التي وراء فشل عمليات التحديث العربية في نشر قيم الديمقراطية، ولا إلىٰ الظروف التي يجب توفرها لكي تنتشر تلك القيم، أو مستقبل انتشارها لكي تساعد علىٰ انتشار الديمقراطية السياسية.

لم تغب الديمقراطية في دساتير العرب كشعار، كما لم يستبعدها المثقفون كموضوع للنقاش. أنشأوا لها برامج وعقدوا حولها ندوات قدمت فيها أوراق بحثية، وتتضمن قائمة منشورات مركز دراسات الوحدة في بيروت كمّا كبيرًا من هذه الجهود، لكن التطبيق علىٰ أرض الواقع كان في حاجة إلىٰ أكثر من كتابة الشعار، ومن نشر الكتب التي تتضمن أفكار عدد من المثقفين، ويبدو أن التغيير الذي حدث نتيجة الحراك الاجتماعي الذي بدأ في أواخر العقد الأول وبداية العقد الثاني من هذا القرن، حرك المياه الراكدة في هذا الشأن، وأصبح من المناسب أن ينتهز الباحثون في مجال علم الاجتماع الظروف التي استجدت في البلاد العربية.



تعددت الشعارات التي رفعها المتظاهرون العرب، وارتبط الكثير منها بالبيئة المحلية، لكن مطلب الديمقراطية هو الشعار الذي اتفق عليه جميع الشباب الذي قاد ثورات الربيع العربي، فالشباب هم من بادر بإشعال الثورات، ودفع ثمنًا باهضًا من حيث أعداد القتلىٰ والجرحىٰ، وكما حدث في ثورات كثيرة عبر التاريخ، ليس بالضرورة أن يستلم الحكم الثوار الذين نجحوا في تغيير الأنظمة السياسية، وعليه لم يستلم الشباب العربي مقاليد الحكم بعد أن نجح بالإطاحة بالدكتاتوريات الحاكمة، إنما تولتها فئات أخرىٰ لم تشارك في الثورات إلا من بعيد، ولكنها ستضطر إلىٰ الاستماع لرأي الشباب، بعد أن ظهر للعيان ما يمكن أن يقوم به الشباب إذا عزم علىٰ القيام بعمل معين.

ب. دراسات حول الشباب:

حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين في جميع الأقطار العربية، لكن ولغياب الديمقراطية لم يكن بالإمكان جمع بيانات حول بعض الجوانب التي تتطلب توفر قدر كبير من حرية التعبير، بحيث أهملت جوانب هامة في حياة الشباب وآرائهم، وعلاقاتهم بالموروثات الثقافية وبالثوابت السياسية والدينة، ودورهم في التغيير في نسق القيم وبعض أنواع العلاقات الاجتماعية والأوضاع الاجتماعية بصفة عامة، وتطلعاتهم السياسية، وبعبارة أخرىٰ يتطلب النشاط الجديد في هذا المجال تجاوز الأسئلة التي طرحتها الأبحاث السابقة، والتفكير في أسئلة جديدة تساير متطلبات العصر، وتتسق مع التغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات.

ج. دراسات حول المرأة

حظيت قضايا المرأة باهتمام الباحثين العرب، إما مجاراة وتقليدًا للاهتمام الدولي، أو بسبب ضغوطات المنظمات والهيئات الدولية، وخصوصًا في الحالات التي يتطلب إجراء البحث الحصول علىٰ دعم خارجي، وكما حدث في مجال الشباب، قضايا كثيرة هامة لم تتطرق إليها الأنشطة البحثية السابقة، كتلك التي تتعلق بالمكانة الاجتماعية للمرأة، وأدوارها عبر التاريخ، والدور الذي يمكن أن تقوم به في المجتمع المعاصر، والعوامل الثقافية التي أدت إلىٰ تخلفها وتسببت في تقوية دور الرجل، والدور الذي لعبه من أطلق



عليهم «رجال الدين» عبر تقديم تفسيرات لبعض الآيات القرآنية لتبرير بقاء المرأة قعيدة حدود المنزل، والتحالف الذي عقد بين السلطة ورجال الدين لتبرير الدور الذي خصصه الرجل للمرأة.

د. دراسات في مجال المجتمع المدني

لا تسمح الأنظمة الشمولية بوجود مجتمع مدني بالمعنىٰ المتعارف عالميًا، ولا يعني هذا غياب كامل لمؤسسات تحمل عناوينها: «مؤسسة غير حكومية وغير ربحية»، إذ تتعمد الأنظمة السياسية المختلفة وجود مؤسسات من هذا النوع، لكن في النظام الشمولي مثل هذه الجمعيات ليس لها من حرية الحركة إلا بالقدر الذي تسمح به السلطة السياسية، وليس للنظام الشمولي شكل وحيد، إذ توجد عدة أشكال بحسب درجات هامش الحرية الذي تسمح به السلطة السياسية، لذلك عرفت بعض الأنظمة العربية جمعيات كثيرة أخذت مظهر المجتمع المدني، وخلت أخرىٰ حتىٰ من هذا النوع، لكن وبمجرد تبدل الأنظمة السياسية العربية بفعل ثورات الربيع العربي، شهدت هذه الأقطار هجومًا واسعًا من منظمات وهيئات ومؤسسات غالبيتها أوروبية، يدعي مسؤولوها أنهم جاؤوا يقدمون الدعم المادي والمعنوي للشباب، بهدف إنشاء منظمات مستقلة عن الإدارة السياسية، لكي تقوم بمهام داعمة لبرامج الحكومة، أو تتولىٰ مسؤولية أنشطة لا تتضمنها البرامج الحكومية، وأعلنت غالبية هذه المكونات الأجنبية أن هدفها الرئيسي هو نشر قيم الديمقراطية، ومساعدة الفئات المحرومة أو المظلومة أو المهمشة وما يسمىٰ بالأقليات بواسطة برامج تثقيفية، لكي تعي حقوقها، وتتعلم طرق المطالبة بها، وبالطبع كانت المرأة علىٰ رأس قائمة اهتمامات هذه المكونات الأجنبية، وانتشرت بسرعة البرق جمعيات ما يسمىٰ بمكونات المجتمع المدني، ونالت المرأة قسطًا كبيرًا من رئاسة هذه الجمعيات، ولا شك أن لجميع المكونات الأجنبية أجنداتها وشروطها الخاصة لتقديم التمويل والبرامج والمشورة، وأصبحت هذه ظاهرة مستقلة في حاجة للكثير من الدراسة والاهتمام.



□ **مجالات التداعيات السلبية**: وهي كثيرة، نذكر منها:

أ. **بروز هويات جديدة**

تعددت أنشطة الدعوة إلىٰ التأكيد علىٰ أهمية تمييز هويات محلية لم تكن بارزة بشكل واضح، مثل: الدعوات التي تؤكد علىٰ تمييز الجماعات الأمازيغية، والأكراد، وجماعات التبو، وجماعات الطوارق إلخ... وتبني البعض فكرة أن هذه الجماعات كانت مظلومة ومضطهدة وحقوقها الخاصة مهضومة، ولكيلا تهدر حقوقها ثانية لابد من الاهتمام بإبراز خصوصياتها، والعناية ببعث وإبراز خصائص ثقافية قد تكون توارت عبر برامج الانصهار في داخل الدولة القُطرية، وتتلقىٰ هذه الدعوات تأييدًا خارجيًا، ولم تخف بعض الدول الغربية دعمها لهذه الدعوات ماديًا وسياسيًا، واحتضان زعمائها وتشجيعهم علىٰ مواصلة النشاط، الذي قد يؤدي حتىٰ إلىٰ إنشاء كيانات سياسية جديدة.

ب. **تشظي النسيج الاجتماعي وانتشار ثقافة الكراهية**

لم تقابل السلطة الشباب الذي خرج في المظاهرات بالورود، وإنما استنفرت أجهزتها القمعية لإخراجهم من الشوارع والميادين التي احتلوها، فسقطوا بين قتلىٰ وجرحىٰ في جميع الحالات، لكن الشباب صمم علىٰ الاستمرار، وتبين منذ الأيام الأولىٰ أن عنف السلطة في مقابلة المتظاهرين لم يكن واحدًا؛ إذ كان استخدام العنف الرسمي في بعض الحالات عنيفًا جدًا، وانعكست شدته في أعداد القتلىٰ والجرحىٰ الذين كانوا يتساقطون يوميًا، كما اختلفت الحالات من حيث موقف الجيش.

ويمكن التمييز بين حالتين؛ في الحالة التونسية والمصرية اتخذ الجيش موقفًا يميل بدرجة أكبر نحو الثوار، بينما اختلف الأمر بالنسبة لليبيا وسوريا واليمن، لذلك لم تستمر المظاهرات طويلًا في حالتيْ تونس ومصر قبل أن ينجح الثوار في تحقيق هدفهم الأول وهو إسقاط النظام، بينما شهدت ثورات الأقطار الثلاثة الأخرىٰ حروبًا أهلية ما تزال مشتعلة، علىٰ الرغم من أن الليبيين أعلنوا بعد ثمانية أشهر أنهم حققوا هدفهم الأول، لكن البلاد انقسمت بين عدد كبير من المليشيات التي ما تزال تتطاحن.

تلازمت الثورة في كل من ليبيا وسوريا واليمن بتدخل دول أجنبية، وقامت كل واحدة بمساندة فريق بعينه، مما ساعد علىٰ استمرار الصدام، وأدت هذه الحروب إلىٰ بروز عداوات جديدة انعكست سلبًا علىٰ النظم والبناءات الاجتماعية التقليدية، ابتداء بالأسرة والحي والقبيلة والمدينة، وأدت إلىٰ انتشار ثقافة الكراهية والتخوين، ومع ذلك لن يرضىٰ الذين يعني لهم الوطن كثيرًا، أن يستمر هذا الانقسام إلىٰ ما لا نهاية، وسيفكرون في وسائل لإعادة اللحمة الوطنية، وسواء بالنسبة لحالة التشظي وما أدت وستؤدي إليه من تداعيات سلبية، أو بالنسبة لبرامج ومشاهد إعادة اللحمة الوطنية؛ توفر هذه الظروف ميدانًا جديدًا للباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية، ومن بينهم علماء الاجتماع.

ج. التهجير القسري

لقد أدت الصدامات المسلحة التي حدثت في أكثر من قطر عربي إلىٰ أن يترك مئات الآلاف من السكان أماكن سكنهم، والهروب بعيدًا عن ميادين المعارك، أو أن الجماعات المسلحة قررت إبعادهم بالقوة عن الأماكن التي تواجدوا فيها منذ فترة زمنية طويلة. وهي حالة تتسبب في ظواهر أخرىٰ ترتبط بنمط الحياة، ومشاعر الضياع والقهر والخوف، وأثر كل هذه علىٰ نمو الأطفال، وعلىٰ طبيعة مشاعرهم وميولهم، وعلىٰ أنماط سلوكهم فيما بعد.

د. تدهور أحوال الفئات الاجتماعية وتداعيات اختفاء الطبقة المتوسطة

لعل إحدىٰ أهم النتائج غير المباشرة للربيع العربي؛ بروز طبقتين اجتماعيتين جديدتين، تضم الأولىٰ فئة الأغنياء الجدد أو أغنياء الحرب، وفئة الذين تدهورت أحوالهم الاقتصادية، والكثير من أعضاء الفئة الأولىٰ بنوا ثروات عن طريق السلب والنهب والرشوة والكذب، بعضهم كان ضمن فئة الفقراء المعدمين العاطلين والعمال غير المهرة، وبعد انتشار السلاح، وهي ظاهرة صاحبت حركات الربيع العربي، تمكن من لم يكن يملك تعليمًا أو مالًا، من الانضمام إلىٰ مليشيا فرضت نفسها علىٰ منطقة معينة أو محيط معين مستبيحة المال العام والخاص، وفي المقابل أدت الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد التي تعرضت لثورات



الربيع العربي، إلىٰ تدهور أحوال فئات كانت تعيش في ظروف اقتصادية يمكن وصفها بالمريحة، وانضموا إلىٰ فئات أدنىٰ من حيث أوضاعها الاقتصادية، وبعبارة أخرىٰ، انحسار أو غياب الطبقة الاجتماعية الوسطىٰ.

هـ. تداعيات الثورة التكنولوجية الجديدة علىٰ الحياة الاجتماعية

التقدم الكبير الذي حدث في مجالات التكنولوجيا الجديدة، والذي ما يزال يحدث، له انعكاسات علىٰ الحياة الاجتماعية، ابتداء من العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، إلىٰ بقية العلاقات التي يدخل فيها الفرد مع آخرين وهو يزاول أنشطته اليومية، ويمكن أن تسلط بعض الأنشطة البحثية في هذا المجال الضوء علىٰ القضايا الآنية، بينما يتجه جزء آخر نحو استشراف المستقبل، خصوصًا وأن معدلات استخدام بعض أحدث التقنيات في بعض الأقطار العربية عالية، فبناء علىٰ الملاحظات الإمبيريقية؛ درجة طموح العربي لتوظيف أحدث منتجات التكنولوجيا ووسائلها تضاهي أو قد تتصدر المعدلات العالمية. فمثلًا في الوقت الذي لم تتعدَّ فيه نسبة السكان في ليبيا في العام ٢٠١٠ الذين لهم حسابات علىٰ موقع الفيسبوك (٤٪)، وهي نفس النسبة المسجلة في الجزائر، ولا تبتعد كثيرًا عن النسبة التي رصدت للمصريين في تلك السنة والتي لم تتجاوز (٥٠,٥٪)، بلغت النسبة في تونس (٥٥,١٧٪)، وفي قَطر (٣٤٪)، وتجاوزت في حالة الإمارات (٤٥٪) وكانت ضمن البلدان العشرة، ذات النسب الأعلىٰ في العالم (Arab Social Media Report, 2011).

هذا عبارة عن مؤشر واحد، ولكنه يكفي للقول بأن الفرد العربي لديه -متىٰ توفر المال- استعداد عالٍ لتوظيف أحدث ما يتوفر في العالم من تقنيات، وكما هو معروف فإن لاستخدام التكنولوجيا الحديثة تداعيات علىٰ أنساق القيم والمعايير، وبقية المكونات الثقافية، وعلىٰ الضفة الأخرىٰ ظهرت وانتشرت دعوات تعارض الاستمرار في السير في طريق التحديث، فكيف سيكون عليه مظهر المجتمعات العربية في ظل تنامي تأثير الجماعات التي تشد مسيرة المجتمع إلىٰ الوراء، وما نوع المشكلات الاجتماعية التي ستجتاح المجتمعات العربية في المدىٰ القريب والمتوسط والبعيد، في ظل تنامي تيارين فكريين مختلفين؟



ثبت المصادر

أ. باللغة العربية

١. إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢).

٢. التير، مصطفى عمر، «**الأهمية النسبية للمتغير المستقل: مثال متغير التعليم**»، في مصطفى عمر التير، **مساهمات في أسس ابحث الاجتماعي**، ط.٢، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٨).

٣. التير، مصطفى عمر، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤).

٤. كامل، لويس وعماد الدين اسماعيل وعطيه هنا، **اختبار الشخصية متعددة الأوجه -كراسة تعليمات-** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤).



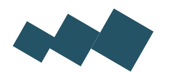
ب. باللغة الانجليزية

1. Attir, Mustafa Omar," Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security", in Omar Grech and Monika Wohlfeld, eds., Migration in the Mediterranean: Security, Human Rights and Economic Development Perspectives, Valetta: University of Malta: MEDAC Publications, 2014, pp. 96-108.
2. Badawi, Ahmed, "Research Priorities in Egyptian Sociology", Research Gate, 26/7/2018,
3. https://www.researchgate.net/publication/326586103_Research_Priorities_in_Egyptian_Sociology
4. Collins, Harry, "Reproducibility of Experiments: Experimenters' Regress, Statistical Uncertainty Principle, and the Replication Imperative", In Harald Atmanspacher, and Sabine Maasen, Principles, Problems, and Prospects, eds. New York: John Wiley & Sons, Inc, 2016, pp. 65-82.
5. Dubai School of Government's. "Governance and Innovation Program." Arab Social Media Report, January 2011, P.5-7.
6. Freese, Jeremy. and David Peterson," Replication in Social Science", Annual Review of Sociology. Vol. 43, July 2017, pp. 147-165.
7. Freeman, Dereck, The Making and Unmaking of an Anthropological Myth, Harvard University Press, 1983.
8. Merton, Robert, Social Theory and Social Structure, 2nd. ed., New York: Free Press,1968.
9. Miller, Walter, "Lower Class Culture as a Creating Milieu of Gang Delinquency", Journal of Social Issues, Vol. 14, 1958, pp. 5-19.
10. Plaut, Martin," Europe's wall against African migrants is almost complete", The Corridor, 3/5/2017.

أولويات البحث
في العلوم الشرعية
(الأديان - أصول الفقه - الحديث)



أولويات البحث
في الأديان



أ.د. عبد القادر بخوش



أوليات البحث العلمي في علم الأديان في الجامعات العربية

أ. د. عبد القادر بخوش

يبدو جليًا للباحث الحصيف بتتبع الأطروحات الجامعية والأبحاث الأكاديمية المتخصصة في الدّرس الديني المقارن في العالم الإسلامي؛ أنها تكشفُ عن أزمة منهجية حادة وقَطيعة إبستيمولوجية رهيبة في مُواكبة دراسة الظاهرة الدينية في العالم المعاصر.

فمما لا خلاف عليه، أن للعرب في ظل الحضارة الإسلامية شأنًا جليلًا في تطور علم الأديان، بحسب ما صدح به عالم الأديان والحضارات الفذ آدم ميتز Adem Mez،(١) ولكن المساهمة العربية الإسلامية فيه للأسف قد تراجعت بشكل كبير منذ عهود طويلة.

وهذا بدوره يَطرحُ تساؤلات مشروعة عن الإشكالات والتحديات المتعددة التي حالت دون الاستمرارية في العطاء، إذ يجب وضعها في الحسبان عند اتخاذ أي مبادرة للنهوض والارتقاء بالدراسات الدينية في الجامعات العربية والإسلامية إلى مصاف الجامعات العالمية الرائدة.

ويُمكن حَصر أبرز هذه الإشكالات فيما يلي:

١. اصطبغت دراسة الظاهرة الدينية في الجامعات العربية بصبغة دفاعية طاغية ونزعة خطابية صرفة، نمت وترعرعت في أحضان علم الكلام ومقولات الملل والنحل، اللّهم تلك الاستثناءات المحتشمة لبعض الأطروحات التي نَشدت التطور العلمي الحاصل في الدراسات الدينية.

---

(١) آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة (بيروت: دار الكتاب العربي ط ٥) :ج١، ص ٣٦٦.



وينبغي التأكيد علىٰ أن أيَّ انبعاث منشود للدراسات الدينية في العالم العربي، يجب أن يضع حدًا فاصلًا بين المعرفة العلمية الدينية والنزعة الذاتية الجدلية؛ فمن الخطأ الشائع في الأبحاث الدينية أن يتم حصر مباحث الأديان في الحضارة الإسلامية في تصانيف علماء العقائد والكلام والملل والنحل دون غيرهم، وهذا من شأنه أن يُعطي دلالة علىٰ أن موضوع الأديان لا يعدو أن يكون مبحثًا متضمنًا في علم الكلام، وليس علمًا منفصلًا ومستقلًا بذاته، حتىٰ وإن كانت مسائله تقع علىٰ تخوم فروع علمية عديدة.

لقد أضحىٰ علمُ الأديان عند العرب والمسلمين عِلمًا مستقلًا قائمًا بذاته له موضوعاته ومناهجه، إذ لا يستعير مادته ومناهجه من علم الكلام والجدل فقط؛ لكنه يستمدُّ مسائله ونصوصه من عدّة علوم مكملة له، منها علم الفلك والتاريخ والرحلات ونحوها.

إن الموروثَ العلمي للأديان والمِلل في السياق العربي والإسلامي نشأ في أكثر الأحيان بدافع معرفي صرف. لقد كان هناك شغف كبير للحضارة الإسلامية بالاعتناء بالمصنفات الدينية، ففي القرن الخامس الهجري استقدم المأمون كتب الديانات المبثوثة في مصادر علم الفلك والرحلات والتاريخ والجغرافيا، وأشاد ابن النديم بعديد من العناوين التي ظلّت متداولة إلىٰ عصره أكثر من قرنين بعد تأسيس بيت الحكمة ببغداد[١].

ومن طليعة أولئك العلماء الذين شهدوا لهم بالنبوغ والفضل في علم الأديان، يُذكرُ البيروني ٤٤٠هـ-١٠٤٨م حيث كان لكتابه عن الهند النصيب الأوفر من اهتمام العلماء الباحثين والدارسين الغربيين، وقد وصفه المحققون بأنه فريد في بابه، لا يُضاهيه ولا يُدانيه في المنزلة أي كتاب في مجاله.

للبيروني مساهمة معرفية ومنهجية رائدة في تعميق البحث في الدراسات الدينية والحفر في أنساقها المعرفية، وهو بذلك أرسىٰ الحدود الفاصلة بين الجدلي والعلمي في تحرّي تاريخ أديان الهند، حتىٰ تكاد مرجعيتُه الإسلامية تتوارىٰ في ثنايا الكتاب، طلبًا للحياد والموضوعية، فكان مجرد حاكٍ وناقل لِما

---

(١) ابن النديم، **الفهرست** (لبنان: طبعة دار المعرفة، سنة ٢٠١٣) ص ٢٠٧.

شاهده في بلاد الهند، وكان ذلك مما عبّر عنه البيروني في مقدمة كتابه، حيث قال:(ففعلته غير باهت علىٰ الخصم ولا متحرّج عن حكاية كلامه، وإن باين الحقّ واستفظع سماعه عند أهله فهو اعتقاده وهو أبصر به. وليس الكتاب كتاب حجاج وجدل حتىٰ أشتغل فيه بإيراد حجج الخصوم ومناقضة الزائغ منهم عن الحق، وإنما هو كتاب حكاية؛ فأورد كلام الهند علىٰ وجهه)[١].

فلا خلاف في أن كتابه كان فتحًا معرفيًا وعملًا رائدًا في مجال الدراسات الهندية، وبلغت دراسة الأديان الهندية مع البيروني أوج ازدهارها، وإن ظلّ كتابُه مهجورًا ردحًا من الزمن في الأوساط البحثية العربية، وليس أدل علىٰ ذلك من خلو الأطروحات الجامعية العربية المعاصرة من المباحث الدينية الشرقية بصفة عامة والهندية بصفة خاصة.

وينبغي التأكيد هنا، في معرض الحديث عن الأديان الهندية وما مدىٰ اهتمام علماء الإسلام القدامىٰ بها؛ إلا أن الدرس الديني الإسلامي المعاصر الخاص بأديان الهند لم يعط له من الاهتمام في عالمنا العربي ما يستحقه، غاب تمامًا عن البحث في الجامعات والمراكز البحثية، فلا تجد قسمًا أو برنامجًا أو مركزًا بحثيًا في العالم العربي يولي الاهتمام بالدراسات الهندية؛ مع أن هناك مصنفات عديدة في هذا المجال كُتبَت باللغات الهندية المختلفة، ويمكن في هذا المقام ذكر ما قام به الكاتب المنغولي إنجاناشين في إرساء حوار ديني بين البوذية والإسلام، بكتابة المعالم المشتركة بين الإسلام والبوذية، كالمصلحة العليا التي تجمعهم ألا وهي الخير للأسمىٰ.

---

(١) البيروني، **تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة** (بيروت: عالم الكتب طبعة ٢٠١٠) ص ١٥.



٢. لم تستوعب مناهجُ الدراسات الدّينية في الوطن العربي النّزعة الإنسانية والمنفتحة علىٰ الأطروحات الكبرىٰ التي برع فيها علماءُ العرب والإسلام الكبار، من أمثال ابن رشد، وابن تيمية، وابن عربي، والقاضي عبد الجبار، والجاحظ، والكندي، والفارابي، والرازي، وابن مسكويه، والتوحيدي، وأبي الحسن العامري.

فالجامعات العربية لم تنجح في مواكبة هذا السياق المعرفي الإسلامي الخصب في مجال الأديان، وهنا يمكن الحديث عن قطيعة إبستيمولوجية برزت علىٰ مستوىٰ دراسة الأديان في التراث العربي الإسلامي، وتأرجحت أطروحات البحث العربي في الأديان بين دراسات مُحنّطة في قالبها الأيديولوجي الجدلي المُفعم بنزعة إقصائية حادة، وبعضها ما يزال يتعاطىٰ السّرد التاريخي للأديان وما احتفظت به ذاكرتُها من التاريخ[١]، دون وعي أو نقد للتطورات الحادثة في بنية الأديان وأنساقها، والتي انتقلت من الدراسات اللاهوتية جدلية المقارنة إلىٰ دراسات وصفية تحليلية تقويمية[2]، وهذا يُعدّ قصورًا جليًا في البحث الديني العربي، وشكلًا من أشكال أزمته الراهنة. وبالمقابل، كانت أدوارُ تلك العقول العربية والإسلامية الفذة في مجال الأديان مثارًا لاهتمام الدّارسين الباحثين والمتخصصين الأكاديميين في الجامعات الأجنبية.

٣. لم تنفتح البحوث الجامعية في الدّرس الديني في العالم العربي علىٰ المقاربات المنهجية النوعية والحقول المعرفية المختلفة؛ حين أضحىٰ الدّين في الدراسات الأجنبية المعاصرة الرّافد الأهم لمختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، فقد اجتاحت الظاهرة الدينية أغلب موضوعات هذه العلوم وأحدثت لها فروعًا مختصة بها (علم الاجتماع الديني، علم النفس الديني، علم جغرافية الأديان، أنطولوجيا الدين، أنثروبولوجيا الدين...).

(١) محمد الحداد، **تجارب كونية في تدريس الأديان، محاضرات كرسي اليونيسكو للدراسات المقارنة** (دبي: مركز المسبار، ٢٠١٤) ص ٥٣.

(2) Eric j. Sharpe, *Comparative Religion A history open* court co. Lid London second edition 1986 p294.

إن هذا العجز عن استيعاب المعارف المعاصرة الحاصلة في الدراسات الدينية، جعل دراسة الدين في وطننا العربي والإسلامي منفصلًا عن سياقه الإنساني العالمي، وبذلك ظل علم الأديان قابعًا في مفترق طرق تتجاذبُه علوم شتىٰ.

لقد ظلّ عالمُ الأديان الشهير أ برنوف E. BURNOUF يُنادي بتأسيس علم العناصر المتفرقة من الأديان[1]، وبهذا أضحىٰ منهلاً يرتادُه المتخصصون في حقول ومجالات معرفية عديدة.

لقد تفطن النابهون من الدارسين العرب إلىٰ ضرورة الإفادة من منجزات الدّرس الديني الذي بلغ ذروتهُ في البلاد الغربية، فنادوا بدورهم بالاستفادة من هذه المناهج بما يتماشىٰ والمبادئ المنهجية العلمية التي نشأت وتطورت واستمرت في تاريخ الفكر الإسلامي، فأبحاث الفاروقي أبانت عن جهوده ودوره الكبير في الاستفادة من المنهج الفيلولوجي والظاهراتي وتوظيفه في دراسة علم الأديان، وتتبع الحقيقة من مظانها.[2]

إن الدعوة إلىٰ استيعاب المناهج الحديثة والاستفادة من التطور الحاصل في مجال الدراسات الدينية ليس مطلقًا ولا نهائيًا كما يظن بعضُ الطوباويين، ولا خلاف في أن سقوط الدراسات الإنسانية والاجتماعية في مساوئ أفقدتها بريقها الوهّاج تمثلت أساسا في عدم تحرر أغلب هذه العلوم ومناهجها من قبضة التّحيز، سواء عن وعي أو عن غير وعي، والتي أضحت السمة الغالبة علىٰ أبحاثها.

وتبع ذلك إقصاء وتشويه لأنساق معرفية مغايرة، ناهيك عن بروز ما عُرف بظاهرة التوظيف اللاأخلاقي للعلوم الإنسانية بصفة خاصة، فبدت منتظمة في نسق واحد يعتمد تقنيات ومناهج محددة، أخرجت هذه العلوم في أكثر الأحيان عن إطارها النظامي الأكاديمي الصّرف، فهو ما يشكل بحق

---

(1) E.BURNOUF, *LA SCIENCE DES RELIGIONS,* PARIS 1870.

(2) Ismail Raji al Faruqi, *The cultural Atlas of Islam,* (New York: Macmillan Publishing Company), p. 12.



مفارقة صارخة تستدعي الكثير من التأمل الجاد الحثيث والبحث العميق عن بواعث الإرادة الخفية التي تدفع في هذا الاتجاه.

إن علم مقارنة الأديان كغيره من العلوم الإنسانية في الغرب يُعاني من الأزمة ذاتها، في بيئة تغضُّ الطّرف عن إسهامات غير غربية؛ مما أفرز أخطاء فظيعة في تأريخ نظريات دراسة الأديان ونسبة اكتشاف نظريات علمية إلىٰ غير أصحابها[1].

لقد بات من المؤكد أن هذه الإشكالات ينبغي استحضارُها في النقّاش المحتدم حول الموضوعات الدينية والأبحاث اللاهوتية، والتي تعمل علىٰ رفد المنظومة البحثية الدينية بمزيد من الطروحات العلمية الرصينة والنافعة.

ومع استيعاب هذه الإشكالات ومحاولة التغلب عليها، يمكن لنا أن نقترح أهم المعالم الموجهة لتوليد موضوعات دينية بحثية نوعية، تستجيب للتحديات الراهنة وتواكب التطور العالمي الحاصل في الدراسات الدينية.

---

(١) انظر بحثنا بعنوان: «**نزعة التحيز في علم مقارنة الأديان الغربي بين الوعي واللاوعي**» نشر ضمن كتاب: «**التحيز**» بإشراف الدكتور عبد الوهاب المسيري. (سوريا: دار الفكر).



■ أولا: دراسة الأديان في إطار العلوم الاجتماعية والإنسانية

لم يعد مقبولًا اليوم، التعامل مع الدّرس الديني كمادة معرفية متقوقعة علىٰ ذاتها تعيش عالمها المغلق، أسيرة مناهج مؤدلجة وأدوات مُقَولبة. إنّ الدّرس الدّيني المعاصر يتطلع -اعتمادًا علىٰ النظريات المستجدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية- إلىٰ دراسة واقع التحولات الكبيرة المتصلة بالحياة الدينية، والتي تفصح عن اختلاف بين أنماط عديدة وأنساق مختلفة لأشكال الدين والتدين، وهذا الاختلاف يُعدّ عاملًا مؤثرًا في الممارسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية، إلا أنّه ما يزال بعيدًا عن الإدراك والملاحظة العلمية في جامعاتنا العربية.

لقد تمخض عن هذا التلاقي بين الدين والعلوم الإنسانية والاجتماعية بروز حقول معرفية عديدة، منها علم الاجتماع الديني، وعلم النفس الديني، وفلسفة الدين، وعلم أنثروبولوجيا الدين، وأنتولوجيا الدين، وعلم الظاهرة الدينية، وعلم جغرافية الأديان، إلا أن هذه الحقول المعرفية ما زالت شبه غائبة في الأطروحات العلمية في الجامعات العربية والإسلامية.

ويمكن لنا أن نقترح أهم الأطر العامة التي تتفرع منها موضوعات رئيسة:

١. **الدين وظاهرة الإلحاد:**

يمكن في هذا الإطار اقتراح مجموعة من الموضوعات البحثية التي يمكن أن يسترشد بها الباحث:

- □زندقة الماضي وإلحاد الحاضر.
- □سيكولوجية الإلحاد.
- □الإلحاد الجديد وعلاقته بالتطرف الديني.
- □ التشدد الديني والإلحاد، أي علاقة؟
- □المذاهب الإلحادية الروحية وتطبيقاتها المعاصرة.
- □الفطرة الإنسانية بين الدين والمادية الإلحادية.



- □ جدلية الأخلاق بين الإيمان والإلحاد.
- □ الإلحاد في المجتمعات الدينية: نقد التدين أم هدم الدين؟
- □ الإلحاد في العالم العربي: نقد التدين أم هدم الدين؟
- □ مصادر أخلاق الملحدين واللادينيين.
- □ البوذية بين الإلحاد والدين.
- □ مستقبل الإنسانية بين الإلحاد والدين.
- □ التقدم الاقتصادي بين الإلحاد والدين.
- □ جدلية العلمنة والدين.
- □ العلمانية والإلحاد (طريقة المعرفة بين العلمانية والإلحاد في الغرب).
- □ الأخلاق بين الأديان والفلسفة.
- □ أنسنة اللاهوت الديني.
- □ الحضارة بين الإلحاد والدين.

٢. **الدين والروحانيات: Religion and spirituality**

- □ الروحانية والعقل.
- □ الحركة البهكتية الهندية والتصوف الإسلامي، أي علاقة؟
- □ المحبة والتصوف المقارن.
- □ العشق الإلهي في التصوف والروحانيات.
- □ الزهد والرهبنة بين الإسلام والمسيحية والبوذية.
- □ العرفان والغنوص gnosis في المسيحية واليهودية والإسلام.
- □ العرفان والكارما دراسة مقارنة.



□ النرفانا والفناء، أي علاقة؟

□ الروحانية الشيعية والروحانية المسيحية، أي علاقة؟

□ الزوايا والمقامات بين المقدس والمتخيل.

□ الأصول الروحية المشتركة للأديان.

□ الأبعاد السوسيو ثقافية للزوايا والمقامات والأضرحة.

□ المعتقدات والطقوس الخاصة بالأضرحة والزوايا والمقامات.

□ الشعوذة والشرك في الأضرحة والمزارات والمقامات.

□ النظم التعليمية في الزوايا والمقامات.

□ الزوايا والمقامات؛ من تعليم النص المقدس إلىٰ منح صكوك الغفران.

□ الكنائس؛ من تعليم الكتاب المقدس إلىٰ منح صكوك الغفران.

□ انعكاس الأديان والروحانيات علىٰ الطاقة الإيجابية للفرد.

□ الدين والرؤىٰ والأحلام.

□ الدين ومظاهر الشعوذة والسحر والخرافات.

□ الدين والرمز (القراءة الرمزية لشخصيات الكتاب المقدس- الصليب والنجمة السداسية والهلال، دراسة تأويلية).

□ القراءة الرمزية للنبوءة المسيانية.

□ الأثر المسياني في الحركات الدينية المعاصرة.

□ جدلية الحضور والغياب في الأديان.

□ القضايا الغيبية في الأديان الوضعية.

□ جغرافيا الأديان: أطلس الزوايا والأضرحة والمقامات ونحوها.

□ أطلس الرموز والمقدسات الدينية.



- رموز العلم المقدس les symbols de la science sacrée
- التصوف الإسلامي وعلم الباطن في الملة الصينية الطاوية.
- Eésotérisme islamique et taoisme
- علم الباطن المسيحي.
- باطنية دانتي l'ésotérisme de dante
- متاهات الرّوحنة المزيفة.
- التيوصوفيزم قصة دين زائف.
- le Theosophisme histoire d'une pseudo-religion
- علم الإلهيات والحروف في القبالا.
- نحلة استحضار الأرواح.
- العرفان الميتافيزيقي في الملة الهندوسية.
- الخلوة بين أديان الهند والأديان السماوية.
- المعراج الروحي في التصوف المقارن.
- المقامات والفناء بين التصوف الإسلامي والروحانية البوذية.
- الأسطورة في الخطاب الصوفي.
- اللامعقول في الخطاب الصوفي.



٣. **التدين الرسمي والتدين الشعبي:**

- العنف في النص المقدس.
- السلوك العدواني في النص المقدس بين الحقيقة والتأويل.
- العنف في الموروث الديني الشعبي.
- الأسس الدينية لعنف الجماعات التكفيرية.
- المسيحية من المحبة إلىٰ العنف.
- البوذية من الخلوة إلىٰ العنف.
- التحليل السوسيولوجي للأنماط والبنىٰ الدينية.
- الانبعاث الديني الأسطوري المعاصر.
- الصراعات الدينية والتغيير الاجتماعي.
- الممارسات والطقوس الدينية بين التأصيل والابتداع.
- الالتزام الديني (والطّهورية) الدينية وتحقيق الذات المهمّشة (النزوع نحو التدين الظاهري الذي يدفع الفرد نحو إثبات الذات والابتعاد عن الطهورية الروحية).
- الدين والانحراف الجنسي.
- صور الجنس ورموزه في المعابد والكنائس.
- البغاء المقدس.
- المقدس والمدنس في الدين والجنس.
- شرعية تبعية المرأة في المجتمع الهندي.
- ظاهرة انتشار الجنس عند رجال الدين المسيحيين.
- أثر وتأثيرات الدين علىٰ المجتمع.



▫نصوص دينية ترفض العيش المشترك.

▫الدين والطاقة النفسية الإيجابية.

▫النظرية النسوية بين دراسات الجندر والدين.

▫الحركات النسوية الدينية.

▫القراءة الجندرية للكتب المقدسة.

▫النسوية من حركات التحرر إلىٰ النسوية الإيمانية.

▫النسوية المسيحية واليهودية.

▫النّسوية الإسلامية.

▫الدين والطب الروحي.

▫الصمت واليوغا وتأثيرها في الأديان.

▫التأمل واليوغا.

▫الأيور فيدا والطب العربي: دراسة في الطب الهندي.

▫اليوغا والمقامات.

▫الجرائم البيئية والأديان.

▫الأصول المشتركة للأديان.

▫المجتمعات الدينية في أديان العالم.

▫اللاهوت النسوي: Feminist Theology

▫الاتجاه النسوي Feminist Approach

▫الدين والنوع Gender: الصراع الذي تطوّر لحظة تنامي المعارضة النسوية للسلطة الرجالية الحاضرة في مختلف العقائد الدينية.

▫الرهبنة النسائية.



- التدين الشعبي: Folk Religion
- النماذج المثالية والبطولية.
- التدين بين أنماط اجتهادية وسلوكيات متوارثة.
- تجارب جامعية في تدريس الأديان المخالفة.
- تدريس الشأن الديني في المدارس اللائكية.
- الميتافيزيقا الشرقية la métaphysique orientale

٤. **الدين والسياسة:**

- الدين وشرعنة الاستبداد.
- الدين اليهودي في السياسة الغربية (عقيدة الباروزيا la parousie المجيء الثاني للمسيح).
- العقيدة الألفية le millennium.
- السياسة الغربية وصناعة التطرف.
- الصهيونية المسيحية والتعاطي السياسي في الغرب.
- توظيف فقرات الكتاب المقدس لاحتلال القدس.
- الأصول التوراتية والتلمودية للعنف الصهيوني.
- اليهود من الشتات إلىٰ الدولة الإسرائيلية المعاصرة.
- ثقافة العنف: سوسيولوجيا الكيان الصهيوني.
- الكنيسة والدور السياسي.
- المسيانية والتعاطي السياسي للحركات الدينية المعاصرة: (غوش لإيمونيم- أغودات إسرائيل- حركة حباد- نيتوري كارتا).

- الانتعاش الكبير للتدين بأشكال وصيغ متنوعة: (الطقوس، الممارسات، أنماط الاستهلاك، القراءة، اللباس، الخطاب...).
- العلاقة بين العلم والأديان Interdisciplinary A approach

٥. **الدين والقانون:**

- المساءلة عن الجرائم البيئية بين الأديان والقانون الدولي.
- حماية المقدسات الدينية بين الدين والقانون.
- أثر الدين في صياغة القانون الدولي الإنساني.
- جريمة ازدراء الرموز الدينية في القانون الدولي.
- الحرية الدينية بين القانون والدين.
- الدين ومواثيق حقوق الإنسان.
- العمل الخيري والقانون الدولي الإنساني.

٦. **الدين والفلسفة:**

- إشكالية الفلسفة والمسيحية في فكر أوغسطين.
- إشكالية الفلسفة واليهودية في فكر توما الإكويني.
- إشكالية الفلسفة واليهودية في فكر فيلون الإسكندري.
- إشكالية الفلسفة واليهودية في فكر موسىٰ بن ميمون.
- الإشكالية الفلسفة واليهودية في فكر اسبينوزا.
- إشكالية الفلسفة والإسلام بين الغزالي وابن رشد.



■ ثانيا: دراسة الأديان المقارنة

سنذكر أهم الموضوعات الدينية المقارنة المقترحة والتي تحتاج أن تُوجّه إليها عناية النابهين من الباحثين المتخصصين؛ لرفد البحث الديني في الجامعات العربية إلىٰ مصاف الجامعات المتقدمة:

- إحياء مناهج علماء الإسلام في دراسة مقارنة الأديان (ابن حزم، العامري، ابن رشد، ابن خلدون، الرازي، ابن تيمية، الباقلاني، الغزالي...).
- إحياء مناهج علماء الأديان القدامىٰ والمعاصرين الذين اعتنقوا الإسلام (السموأل بن يحي المغربي، ابن كمونة، نصر بن يحي، جاورودي، محمد أسد، رينيه جينيه...).
- تحقيق مخطوطات إسلامية لها علاقة بالمناظرات التي تمت بين علماء مسلمين وعلماء أديان، وهي كثيرة لا تحصىٰ. وندعو في هذا المقام إلىٰ الاهتمام بمخطوطات كثيرة موجودة بالهند ما زالت بكرًا لم يستوفها البحث ما تستحقه من عناية واهتمام.
- دراسة المناهج المعاصرة في دراسة الأديان مع كشف التحيز فيها.
- التحيز في علم الأديان الغربي: للمسيري والفاروقي ومالك بن نبي ودراز وعبد الواحد؛ دور بارز في كشف التحيز المعرفي المنهجي في فهم السياق المعرفي الغربي، جعلتهم يبتعدون من التقليد أو المحاكاة للمناهج الغربية المتداولة في الغرب، وتجنبوا بذلك الوقوع في براثن الانحرافات المنهجية التي أقرتها المناهج الغربية المتحيزة، والتي خلفت آثارًا وخيمة علىٰ دراسة الدين، في اختزاله في مجرد ظاهرة اجتماعية، وبذلك سلبت من الدين قدسيته وخاصيته المتعالية.
- الجدل الديني بين الأديان السماوية والأديان الوضعية.
- الجدل اليهودي المسيحي.
- الجدل المسيحي الإسلامي.



- الجدل اليهودي الإسلامي.
- الجدل الديني الهندي.
- الجدل الإسلامي الهندي.
- نظريات نقد الكتاب المقدس وتطبيقاتها على القرآن الكريم.
- إشكالية العلاقة بين العلم والدين (دراسة في الأديان السماوية والوضعية).
- العلم والدين تصادم أم تكامل (دراسات تشمل الأديان السماوية والوضعية).
- التأثير والتأثر في الأديان السماوية.
- أثر الفكر اليهودي في تطور المسيحية.
- أثر الفكر الإسلامي في تطور المسيحية.
- أثر الفكر الإسلامي في الفلسفة اليهودية.
- الإسرائيليات في الفكر الإسلامي.
- المجتمع الإسرائيلي في القرآن الكريم.
- الباطنية والفكر الديني.
- جذور الوثنية في الديانات الكتابية.
- الدين والهولوكوست.
- الإسلام والهندوسية: التأثير والتأثر.
- المسيحية وموقعها بين البوذية والإسلام.
- ديانة النص وديانة التاريخ.
- مسيحية النص ومسيحية التاريخ.



- يهودية النص ويهودية التاريخ.
- المسيحية من دين متسامح إلىٰ دين عنف.
- الإصلاح المتواصل عبر تاريخ الكنيسة.
- أثر الإسلام في الإصلاح الديني المسيحي.
- المسيحية والإمامية.
- المِعراج بين المسيحية والإسلام.
- الرِّدة والتكفير في الأديان.
- الأديان الإبراهيمية وأديان الهند.
- إشكالية الحرب في البوذية والمسيحية.
- مراسم عاشوراء وطقوس جمعة الآلام، أي علاقة؟
- بوذا في الموروث المسيحي والإسلامي.
- طبيعة المسيح في كتاب التفسير للرازي.
- طبيعة المسيح في الموروث الإسلامي.
- طبيعة المسيح عند ابن عربي.
- السلام في الأديان: تجارب وتقويم لشخصيات عالمية أرست مبادئ وأسسا نحتاج إلىٰ دراستها وتقويمها والاستفادة منها (أشوكا، غاندي، البابا فرنسيس، الأب تيودور خوري، الفاروقي، الأمير عبد القادر الجزائري، خاميني، مركز حوار الأديان...)
- مؤسسات الحوار بين الأديان والحضارات قراءة في الماهية والأهداف (المجمع الفاتيكاني الثاني، المجلس البابوي للحوار بين الأديان، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان، الحِوار العَقلاني بينَ أتباع الأديان والأيديولوجيات، مركز الحوار بين الأديان



بالأزهر، مركز الحوار بالأردن، مركز حوار الأديان بقطر، لجنة تحالف الحضارات قطر.

- أدوار أشوكا في اللاعنف والتعددية الدينية.
- الأديان بين التوحيد والتعدد.
- الدراسات الهولوكوستية (الحداثة والهولوكوست- السياسة والهولوكوست)
- الدراسات المسكونية Ecumenical Studies
- التقريب بين المذاهب ضمن الدين الواحد.
- عبادة الشيطان.
- الدين والرياضة.
- التفسير والتأويل hermeneutics
- اللامعقول والمقدس.
- الاستشراق المعاصر والدين.
- الإسلام والهرطقات المسيحية.
- الدين والحداثة.
- الروحانيات والتصوف وما بعد الحداثة.
- الدين والعولمة.
- الخلفيات الدينية الأيديولوجية للدراسات الدينية.
- الدين والاستعمار الجديد Neocolonialism
- مقارنة الأديان والاستعمار الجديد.
- عولمة الأخلاق في أديان العالم.



- الدمج بين عناصر ذات أصول ثقافية ودينية مختلفة.
- تأليه الإنسان أو الإنسان المقدس.
- التوحيد ووحدة الوجود.

ثالثا: المقاربات الحديثة والمستقبلية في دراسة الأديان

هذه أهم الموضوعات التي نعتقد بأنها جديرة بالبحث، وينبغي أن تشحذ لها الهِمم وتُسخر لها الطاقات في مجال الأديان:

١. تنامي ظاهرة الدين المتشدد في العالم: دراسة وتقويم

- التنصير والإحيائية الإنجيلية والبروتستانتية الجديدة، وبيان مدى انتشارها ليشمل مجالًا جغرافيًا واسعًا: الشرق الأقصى، الصين، كوريا، الفلبين، جنوب المحيط الهندي، أفريقيا جنوب الصحراء، وفي مناطق من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.
- الحركات الأصولية الأرثوذكسية والمتشددة في الأديان: يلاحظ المتتبعون للحركات الدينية المعاصرة أن موجة محافظة اجتاحت المشهد الديني العالمي، ولم يقتصر ذلك على الإسلام الأصولي والجناح الإنجيلي والمورمونية (Mormonisme) والخمسيني (Pentecôtisme)، والتي تنتشر في البروتستانتية بسرعة خارقة في مناطق كثيرة، مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا وآسيا، خصوصًا كوريا الجنوبية.
- انبعاث حركات دينية وثنية قديمة في اليابان والصين: (انتشار الشنطاوية (Shintoïsme) القديمة المنتشرة في اليابان، الكنائس الأفريقية المستقلة).
- عودة الوثنية بطرق جديدة.
- الإلحاد الجديد.
- جماعات التكفير اليهودية وتأثيرها السياسي، والتي منها حركة حبد وشاس وناطوري أجوادات يسرائيل، ويجيل هاثوراه وجوش إمونيم.



- ▫الأصولية البوذية.
- ▫ تيرافادا والحداثة.
- ▫الأحزاب والمنظمات الأصولية الهندوسية.
- ▫ القومية الهندوسية، وأيديولوجية (الهندوقا).

٢. **الدين وقضايا الحوار:**

- ▫حوار الحضارات والتطرف الغربي.
- ▫وحدة الوجود ووحدة الأديان.
- ▫جارودي والرسالة الإبراهيمية.
- ▫ابن عربي ووحدة الأديان.
- ▫من الاستشراق إلىٰ الإسلاموفوبيا.
- ▫من التنصير إلىٰ الحوار: استراتيجية الكنيسة الجديدة.
- ▫الحوار الديني ونزعة الاختيار الإلهي في الأديان.
- ▫الحوار اللاهوتي الإبراهيمي.
- ▫الحوار السني الشيعي.
- ▫الحوار بين المذاهب المسيحية.
- ▫الحوار المسيحي الإمامي.
- ▫الحوار المسيحي الإسلامي.
- ▫الحوار الهندي الإسلامي.
- ▫الحوار البوذي الإسلامي.
- ▫الحوار البوذي الهندوسي.



- ▫الهوية الدينية والسلام.
- ▫الحوار الغربي الإسلامي.
- ▫الحوار الديني وإشكالية السياق السياسي.
- ▫تصادم الأديان.
- ▫الروحانيات وجدلية نهاية الأديان.
- ▫الحِوار العَقلاني بينَ أتباع الأديان والأيديولوجيات.
- ▫الدين الماورائي Meta- Religion
- ▫علم الدين المعرفي Cognitive Science of religion
- ▫الدين الإنساني في الدراسات الدينية.
- ▫لاهوت التحرير liberation theology
- ▫لاهوت التحرير والوثنيات الجديدة.
- ▫الفكر اللاهوتي عند السود Black Theology
- ▫الاتجاهات الدينية في الأدب العالمي.
- ▫العلاقات بين الأديان في سياق مدينة متعددة الأديان.
- ▫العيش في ظل التعددية الدينية.
- ▫تجربة الأندلس في الحوار بين الأديان.
- ▫الإكويني وابن رشد وموسىٰ بن ميمون... شخصيات حوارية متميزة للأديان السماوية.
- ▫الكرامة الإنسانية كفضاء للحوار الإسلامي الكاثوليكي حول حقوق الإنسان.
- ▫الإسلام والغرب: من الإسلاموفوبيا إلىٰ الحوار.



- شبكة منظمات السلام المسيحية Network of Christian peace organization
- علم اللاهوت ودراسات السلام.
- الأديان ودراسات السلام.
- الدين وترشيد الخلاف.
- عولمة الدين.
- دور رجال الدين في بناء السلام.
- الصليب الأحمر والعمل الخيري.
- الهلال الأحمر والعمل الخيري.
- مقاربة إسلامية لترشيد الخلاف والوقاية من العنف.
- من الحوار بالكلام DIALOGUE إلىٰ الحوار بالممارسة DIAPRAXIS
- الحوار داخل الأديان INTRAFAITH والحوار خارج الأديان INTERFAITH

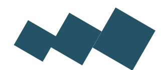


■ خاتمة:

إننا في هذا المقال، نود لفت النظر إلىٰ أهمية الدّفع قُدمًا بالدراسات الدينية الحوارية في الجامعات العربية لتأخذ مكانها اللائق بها، وذلك بانتشالها من قوالب تاريخية دوغمائية مغلقة إلىٰ فضاء أوسع وأرحب. ولا ندعي بأننا استوفينا البحث كامل حقه في الإحاطة الشاملة والمعالجة المستفيضة؛ وحسبنا بهذا الجهد المتواضع علىٰ نقصه أن يكون منارة هادية وإضافة نوعية للباحثين في الجامعات العربية في مجال علم الأديان.

والله نسأل التوفيق والسداد.

أولويات البحث
في أصول الفقه



- أ.د. أحـــمـــد مـــونة
- أ.د. نور الدين الخادمي



في أولويات البحث في أصول الفقه في العالم العربي

أ.د.أحمد مونة

■ تمهيد:

بادئ ذي بدء، حري بنا ونحن في مقام التأمل في ما يُعَد في تصورنا من أولويات البحث في علم أصول الفقه، أن نعمد أولًا إلىٰ استعراضٍ موجز لما يعد من المعارف داخلًا في بناء الدرس الأصولي، وكذا جملة الجهود العلمية التي يضطلع بها المشتغلون بهذا الضرب من المعرفة الشرعية، وإثر ذلك، أن ننعطف ثانيًا إلىٰ النظر في الوجوه التي تحتاج -في تقديرنا المتواضع- إلىٰ فضل تدبر واجتهاد في هذا المجال المعرفي، علىٰ نحو يجعل منها مباحث تكتسي رتبة الأولوية، ويصبح معها الجهد المبذول بهذا الصدد؛ مدخلًا لإعادة صياغة عناصر منهجية جديدة تستجيب لتحديات المعرفة العلمية ذات الصبغة المنهجية في عصرنا الحاضر بشكل عام، ولقوانين منطق الاستدلال الشرعي بوجه خاص. وقبل هذا وذاك نتساءل: ما طبيعة التراكم المعرفي الذي تحقق إلىٰ حد اليوم في مجال المنهجية الأصولية في العالم العربي؟

بتأملنا بشكل مجمل لِكَمِّ المنجز المعرفي النَّصِّي الذي يتخذ من المعرفة الأصولية فضاء للتأمل والبحث؛ نسجل أن هذه المجهودات انصبت علىٰ المجالات الآتية:

١. تحقيق نصوص تراثية في المنهجية الأصولية، وذلك في إطار تصور مذهبي معين، يغذّي لدىٰ الباحث الشعور بالانتماء إلىٰ فضاء جغرافي وثقافي معلوم، مما يعزز ثوابت الهوية الدينية المحلية لديه، ويحصن بالتالي مقوماته الثقافية التي تُعد بمثابة الشاهد علىٰ شرعية الانتماء لهذا الفضاء.



٢. بناء أطروحات في بعض المباحث الأصولية الجزئية، وبسط القول فيها، علىٰ نحو يطغىٰ عليه –في الغالب الأعم– تجميع ما تفرق في المدونات والمتون الأصولية التراثية، من معارف ذات صلة بالموضوع، أو شرح وتفصيل لها، أو استطراد في بعض الجزئيات.

٣. عناية بعض البحوث بإبراز المجهود النظري الذي نهض به ثلة من محققي المذاهب الفقهية، خاصة أُولئك الذين كانت لهم عناية بالمنهجية الأصولية، وهو بلا شك مجهود معتبَر في بيان القيمة العلمية لإسهامات هؤلاء الأفذاذ في بلورة عناصر مهمة في هذه المنهجية، بما يسعف في فتح آفاق استدلالية غير مسبوقة؛ مثل اجتهادات المدرسة الظاهرية في الغرب الإسلامي في فضاء تحكمه مدونات الفقه المالكي، وما استتبع ذلك من حوارات ومناظرات ذات صبغة مذهبية أصولًا وفروعًا[1].

٤. إعداد بعض الأساتذة الباحثين بالجامعات العربية، لمذكرات ومؤلفات حسب وحدات التدريس المسندة إليهم، آخذين بعين الاعتبار الفئات المستهدفة من طلاب هذه الجامعات ومدىٰ حاجاتهم المعرفية، وذلك بغرض تقريب هذه المنهجية لهم علىٰ النحو الأمثل. وقصارىٰ العمل في هذا المضمار؛ الاجتهاد في الانتقال بالمعرفة الأصولية من مستوىٰ المعرفة العَالِمَة المبثوثة في المتون الرئيسة لهذا العلم، إلىٰ مستوىٰ المعرفة المتحققة بآلية التقريب التداولي ذي الطابع البيداغوجي التربوي، علمًا بأن مبنىٰ هذا التقريب منهجيًا علىٰ الإتيان بمقدمات مفيدة للمطلوب.

٥. اهتمام قسم من الدراسات بالمباحث الموصولة بالتقنين الفقهي للأحكام الشرعية في ضوء ما أسفر عنه النظر المقاصدي المعاصر، وهو «الاجتهاد» الذي تراكمت مدوناته، وتشعبت بحوثه علىٰ نحو لافت، بحيث غدت مُهيمِنة بشكل لا تخطئه عين القارئ الفطن علىٰ

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال الرسالة التي كتبها د. عبد العظيم الديب في تعقب وتحقيق مفهوم «العقل عند الأصوليين».



الإنتاج المعرفي في مجال المنهجية الأصولية، علىٰ الرغم من النقاش الدائر في هذا الباب حول ماهية الدرس المقاصدي في علاقته بالمنهجية الأصولية علىٰ النحو الذي استقرت وفقه تاريخيًا، حتىٰ بات البحث في هذه المنهجية ينحصر انحصارًا لدىٰ البعض في «النظر المقاصدي» تفريعًا وتنزيلًا.[1]

٦. الدراسة النقدية لبعض مباحث علم الأصول، وذلك بالصدور عن منظور معرفي مخصوص، يمثل لدىٰ الناقد مرجعية فكرانية يُعَايِر بمؤداها كافة المباحث الأصولية؛ سواء أكانت هذه المرجعية ذات صبغة «وضعية» قانونية، أم ذات منحىٰ «حركي» سياسي، وهو ما أفضىٰ في نهاية المطاف إلىٰ اقتراح نماذج من النظر المنهجي الأصولي، بتخطي ما تقرر في المنهجية الأصولية من مسالك في التدليل، وما استقر فيها من قواعد في الاستدلال، وذلك لفائدة منهجية تروم إبراز عناصر في هذه المنهجية علىٰ حساب أخرىٰ بدعوىٰ استجابتها «لحركة» المجتمع وتطور وتغير ظروفه وأحواله[2].

٧. سعي بعض الجهود النظرية إلىٰ الكشف عن وجوه الجدة والطرافة في هذه المنهجية، بما يجعلها منهجية تضاهي ما عليه الإنتاج الفكري علىٰ الصعيد الكوني، وذلك بالاستناد إلىٰ عناصر منها في بناء أنساق استدلالية في مجال الأصوليات، تأخذ بما جد من الأسباب العلمية التي تزخر بها الكتابات المعاصرة، الغربية منها علىٰ وجه الخصوص، ذات الصلة بالنظر الشرعي/ القانوني في شقه الاستدلالي المنطقي، وهو ما تحقق إنجازه لدىٰ صفوة من الباحثين ممن تشبع بعلوم الوسائل لسانيًا

(١) يمكن تأمل ذلك التراكم الهائل لبحوث الماجستير والدكتوراه في الجامعات العربية في موضوع المقاصد في مختلف تجلياتها، ناهيك عن الإنتاج الكثيف في هذا الجانب من الدرس الأصولي لدىٰ ثلة من الباحثين المعاصرين علىٰ رأسهم الشيخ أحمد الريسوني الذي راكم مطولات في هذا الباب تقعيدا وتطبيقا.

(٢) تأمل بهذا الصدد ما كتبه د. أحمد الخمليشي في مشروعه وجهة نظر متحدثا عن القيمة المنهجية المتواضعة بشكل عام لعلم أصول الفقه، مثلا؛ وما دونه د. حسن الترابي في مشروعه التجديدي لأصول الفقه عن الإمكانات المنهجية القاصرة للقياس الأصولي.



ومنطقيًا، والذين اجتهدوا من ثم في إعادة صياغة منهجية واعية، تصل بين القديم المأصول، وبين الحديث المنقول من المعارف المنهجية، وذلك من أجل تجديد النظر في الدرس الأصولي بما يفتح أفقًا جديدًا لتعقيل الممارسة الاستدلالية الشرعية بوجه عام.

تأسيسًا علىٰ ما سلف من ملاحظات، سننكب فيما يلي علىٰ تقليب النظر في الإمكانات المعرفية التي نظن أنها تُسهم إلىٰ حد بعيد في رصد أولويات البحث في مجال المنهجية الأصولية، وذلك وفق العناصر الآتية:

١. مقومات المنهجية الأصولية:

يُعد علم الأصول بدون منازع، البؤرة المركزية التي عليها مدار علوم الشريعة بشكل عام؛ وذلك اعتبارًا من جهة دلالته اللغوية الأصلية، **أصول الفقه/** التي تفيد من حيث كونها مركبًا إضافيًا؛ **أصول/ الفقه** جملة الكفايات المنهجية التي تعمل علىٰ بيان وتقنين المسالك النظرية، والسبل الإجرائية التي عليها مدار **الفهم الدقيق والملائم** للقضايا الشرعية، وبيِّنٌ أن هذه الأصول باعتبار دلالتها اللغوية الأصلية، تتبوأ مركز الصدارة بالنظر إلىٰ عملية الفهم في ذاتها، وهو معنىٰ قول الأصوليين في تعريف **الأصل**، أنه **ما يبنىٰ عليه غيره**، وهو بهذا الصدد ذلك الفهم الحاصل من الدليل، بمقتضىٰ إعمال القواعد، التي هي الأصول، وهو بذلك ينزِل، أخذًا بقواعد التفكير المَرْتَبي منزلة الأصل للفرع، ويحظىٰ تبعًا لذلك بموقع الأولوية بالنسبة لغيره؛ أعني الفرع.

واعتبارًا لكون هذا العلم **يُعَدُّ طريقًا** إلىٰ الفقه، فإنه بهذا الوجه يأخذ طابعًا منطقيًا استدلاليًا، تتحدد غايته في ضبط وتقنين طرق استفادة الأحكام الشرعية من أدلتها الجزئية التفصيلية. استنادًا إلىٰ هذا التعريف تنكشف لنا حقيقة مفادها، أن هذا العلم تتداخل في بنائه طائفة من المباحث يَجْمُل بالباحثين معاودة تأملها وفق منظور جديد يمتح مما استجد علىٰ الصعيد المنهجي من معارف ونظريات كونية، ومن جملة المباحث التي تدخل في بنائه ما يلي:



أ. مبحث المناهج[1]: وهو العلم الذي ينظر في الأدلة الشرعية تعريفًا وترتيبًا، ويدرس قواعد الاستنباط وقوانين الإنتاج.

ب. مبحث اللغويات: ويختص بدراسة أصناف الدلالات التي تقررت في الدرس الأصولي، مع استحضار مقوم اللزوم الطبيعي فيها، بما يغني مجال الأحكام، ويوسع المضامين الدلالية للنصوص.

ج. مبحث الاستدلال الحجاجي: ويُعنَىٰ بدراسة «قوانين الحوارية» بأصنافها المختلفة ومستوياتها المتراتبة؛ حوار ومحاورة وتحاور، وهو ما شاع تداوله في سياق المعرفة الإسلامية، وضمنها الخطاب الأصولي، تحت مسمىٰ: **قوانين الجدل والمناظرة**، سواء من جهة إنشاء وبناء الاستدلالات الأصولية، أم من جهة صيانة قواعدها وحفظ حجيتها.

د. مبحث فقه العلم: وهو العلم الذي يختص بالنظر في فلسفة التشريع ومقاصده الكلية والجزئية، والذي يشكل مدخلًا لتعزيز البنية الاستدلالية للقول الفقهي، ومُكونًا رئيسيا في التقنين الأمثل لأفعال المكلفين.

---

(١) أحمد مونة، **مداخل تجديد علم الأصول عند طه عبد الرحمان، دراسة في الدلالات الأصولية والمقاصد الشرعية** (بيروت: المؤسسة العربية للفكر والإبداع، ط ٢٠١٧) ص ٧٥.



٢. المدخلات المقترحة للبحث في المنهجية الأصولية

يمكننا حصر المُدخلات التي نعتقد أن معاودة تأملها تحظىٰ برتبة الأولوية في النظر الأصولي في وقتنا الراهن فيما يلي:

أ. **الجانب الدلالي التأويلي.**

ب. **الجانب الاستدلالي التوليدي.**

ج. **الجانب التناظري.**

1-2. ففيما يتعلق بالجانب الأول، أعني الجانب الدلالي التأويلي، الذي يُعنَىٰ بتحرير جملة الضوابط التي يتم التوسل بمقتضاها إلىٰ استفادة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية الجزئية، وهو الذي تقررت غالب مباحثه في مجاري النظر في الدلالات الأصولية، وكذا في ذلك التقابل المنهجي المستند إلىٰ ضوابط صارمة في الانتقال من الأخذ بالظاهر إلىٰ الأخذ بالتأويل في استفادة الأحكام الشرعية حسب الأصوليين، وضمنهم الشريف التلمساني في المفتاح(١)، فإننا نرىٰ بهذا الصدد، أن التسليم بالطابع اللزومي للدلالات الأصولية(٢)، والذي يُعَد مقومًا مركزيًا في تعريفها، بالإضافة إلىٰ التسليم بكون هذه الدلالات ذات صبغة تداولية؛ بمعنىٰ أنها تنضبط لشروط المقام ومكونات السياق وتخضع لقواعد التخاطب، وتستند بالأوْل إلىٰ قوانين اللزوم الطبيعي(٣)، فإن من أولويات البحث في هذا المضمار، الانكباب علىٰ تحرير القول في الدلالات الأصولية بوصفها دلالات ذات صبغة لزومية صريحة، وهذا بالذات ما أغفلته العديد من الدراسات الأصولية، وبمقتضىٰ هذا الوصف تنفتح هذه الدلالات علىٰ ما تقرر في باب المنطقيات من قوانين اللزوم الطبيعي، وهو لزوم، كما هو

(١) انظر مبحث الظاهر، ومبحث التأويل في كتاب: «**مفتاح الوصول إلىٰ بناء الفروع علىٰ الأصول**» للشريف التلمساني.

(٢) انظر، أحمد مونة، **مقدمة في أصول الدلالة** (تطوان: مطبعة الخليج العربي، المغرب، ط ٢، ٢٠١٦) الفصل الأول، حد الدلالة بين الأصول والمنطق.

(٣) انظر، ضروب اللزوم الطبيعي، المرجع السابق، من ص ٢٤ إلىٰ ص٣٥.

معلوم، يفتح أفقًا واسعًا لأجل تكثير الفوائد الدلالية، وإثراء الفروع الفقهية، بما يجعلها أكثر استجابة لمقام المستدَل لَهُ، وهو قائم في وضع مخصوص، وفي سياق معلوم[١].

2-2. أما بخصوص الجانب الثاني المتعلق بآليات الاستدلال والتوليد، والذي يُعنَىٰ بتحرير قوانين الانتقال من قضايا شرعية أولىٰ مستفادة من الأدلة التفصيلية التي تحصلت لدىٰ الناظر في المستوىٰ الأول؛ أعني المستوىٰ الدلالي أو التأويلي، إلىٰ قضايا شرعية ثانية ليست توجد لها أدلة تفصيلية مباشرة، وذلك عن طريق وضع ضوابط لاستثمار تلك القضايا الشرعية الأولىٰ من أجل توليد القضايا الشرعية الثانية التي تكون عبارة عن جهات شرعية لنوازل جديدة لم يسبق البت في شأنها. فمن المعلوم أن هذا الضرب من النظر تناولته مباحث الأصوليين تحت موضوع «نظرية القياس»، و«نظرية الاستحسان»؛ بما هو قياس خفي يوضع في مقابلة قياس جلي. ولكن علىٰ الرغم من المجهود النظري العظيم الذي اضطلع به علماؤنا في هذا المضمار، فإن جانبين رئيسين من هذه النظرية نرىٰ أنه ينبغي الانكباب عليهما بشكل دقيق، والاجتهاد في تحرير القول فيهما اعتبارًا لحيوية الأخذ بهما في الممارسة الاستدلالية الشرعية:

أ. إيلاء الأهمية المعتبرة للعلل الحِكْمِية أو الغائية في أثناء ممارسة الاستدلال القياسي، وذلك، **أولًا** للشواهد المتضافرة علىٰ تداخل الجانب الفقهي بالجانب الأخلاقي من وجوه عدة في الاستدلال الشرعي، **وثانيًا** لملاحظة قصور آلية القياس الأصولي المستند إلىٰ العلل السببية عن الاستجابة، أحيانًا عديدة، لحاجيات المستدَل لهم. فإذا تقرر كون البنية الفقهية والبنية الأخلاقية تتداخلان من وجوه عدة كما ألمعنا إلىٰ ذلك، وثبت أن المكون الأخلاقي يحظىٰ بأهمية مركزية في الخطاب الشرعي بوجه عام، صح لنا القول بأن البنية الفقهية تتشاكل والبنية الأخلاقية، بحيث يزدوج كل وجه منهما بالآخر ازدواجًا دالًا

(١) انظر تفصيلات هذا النظر في المرجع السابق، الفصل الأول: الوجه الجديد للدلالات الأصولية.



في نهاية المطاف علىٰ مدلول شرعي واحد له وجهان اثنان؛ وجه فقهي مُلزِم إلزامًا عن طريق مراقبة ظاهر أعمال المستدَل له، بالاستناد في هذه المراقبة إلىٰ قاعدة الجزاء المادي، واعتماد التعليل السببي لضبط الجهة الشرعية للفعل، ووجه أخلاقي مُلزِم إلزامًا معنويًا يراقِب باطن الأعمال ويوجهها عن طريق الوازع النفسي المنبعِث والمستمَد من قيم الإيمان، ويتوسل إلىٰ بيان الجهة الشرعية لفعل المستدَل له عن طريق التعليل الغائي والحِكمي الذي يَعتبِر الغايات، ويتطلع إلىٰ المآلات. إن الاشتغال بالتنسيق بين هذين التعليلين في نظرية القياس الأصولي، والعمل من ثَم علىٰ صياغة نظرية في التدليل، ونظرية في الترجيح تَمْتَحُ من هذين الركنين، يمكن أن يُجنب المستدِل العديد من الآفات العملية المترتبة عن **الإعمال الآلي للعلل السببية في القياس دونما اعتبار كاف لعمقها ووجهها الأخلاقي**.

ب. البحث في إمكانية إعادة الاعتبار في إجراء القياس، **للفرع/** المقيس بأن ينقلب مقيسًا عليه، أقصد **البحث في إمكانية اعتماد الفرع أصلا لقياس جديد**، نظرًا لكثرة النوازل والوقائع المستجدة في وقتنا الراهن، وتشعباتها اللافتة، وهو أمر تفطن إليه المحققون من علمائنا؛ من بينهم ابن رشد الجد صاحب البيان والتحصيل، وتاج الدين السبكي في جمع الجوامع **بضابط ظهور الفائدة في إعماله**. إن السرعة التي تميز عصرنا الراهن، وتقارب الأزمنة بين القضايا الشرعية الثانية، أعني الفروع في القياس، والتي تقررت لها جهة شرعية بالاستناد إلىٰ قضايا أولىٰ ثبتت نصًا، وفروع جديدة تحتاج إلىٰ بيان جهتها الشرعية، يفتح إمكانية للقول بتوليد قضايا أُخَرْ، ليس بالاستناد إلىٰ القضايا الشرعية الأولىٰ، ولكن بالتعويل علىٰ القضايا الشرعية الثانية. طبعًا متىٰ كان هذا الإجراء حافظًا وضامنًا للكفاية التشريعية في هذا الباب. إن التفكير في صياغة نظرية في انبناء الفروع بعضها علىٰ بعض بما هي قضايا ثانية، مع اعتبار القضية الشرعية الأولىٰ في هذا الانبناء، أثناء الممارسة الاستدلالية، سيكون له -لا محالة- دور في بناء الفروع علىٰ نحو يجعلها أكثر تقاربًا وأشد تماسكا، بحيث ستعكس إلىٰ حد بعيد





التطور الذي يسم أحكام الشريعة الإسلامية، تبعًا لما يطرأ من التغيرات علىٰ واقع الناس، وسيكون شاهدًا علىٰ اتساعها وعلىٰ مدىٰ قدرتها علىٰ استيعاب جزئيات الواقع.

2-3. الجانب التناظري في بناء الاستدلالات الأصولية. ويُعنىٰ هذا الجانب كما هو معلوم، بالعمل علىٰ بسط قوانين النظرية **الحوارية، التي تروم تعقيل الممارسة الاستدلالية الفقهية**، سواء في **وجهها الدلالي أو التأويلي، أم في وجهها الاستدلالي أو التوليدي**، وبَيِّنٌ أن الاستدلالات الشرعية التي ترسخت أصولها في المعرفة التراثية بشكل عام، هي ذات طابع تناظري، يأخذ بقوانين التخاطب، التي **تقضي بوجود الغير «المستدل له»**، بحيث يُبنىٰ الدليل في إطارها بناء **مثنويًا**، تحضر فيه ذات هذا المتلقي وجوبًا؛ إما بصفة حقيقية؛ «**المناظرة القريبة**»، وإما بصفة اعتبارية؛ «**المناظرة البعيدة**». فوعيًا منا بالأولوية المركزية لهذا الطابع المنهجي الذي يسم الممارسة الاستدلالية في مجال الفقهيات، نرىٰ ضرورة الاهتمام بالعناصر الآتية:

2-3-1. المستدل: ونقصد بالمستدل الفقيه الذي يسعىٰ بفعله الاستدلالي إلىٰ بيان الجهة الشرعية لفعل المكلف، ولكنه قبل ذلك فهو كائن عاقل موجود في سياق ومقام مخصوص يؤطر فعله الاستدلالي ذاك. وغني عن البيان أن هذا السياق المخصوص تحكمه جملة من المحددات تتفاعل فيما بينها لتشكل في نهاية المطاف الموقف الفقهي للمستدِل، وهذه المحددات عبارة عن **مؤثرات سيكولوجية وسوسيولوجية وثقافية**، تكشف إلىٰ حد بعيد عن نية المستدل في تَوجُّهه، وتضبط بالتالي قصده في صياغة موقفه. واعتبارًا لمكانة هذا العنصر؛ نرىٰ أولوية البحث في الكيفية التي يكون معها **البحث في المكون النفسي والمكون الاجتماعي والمكون الأنثربولوجي** للمستدِل، وسيلة للكشف عن آليات جديدة، كفيلة بتقويم الممارسة الاستدلالية الفقهية في هذا الجانب، مبعث هذا القول، ما يلاحَظ من قصور في النظر الفقهي الذي لا يتحقق بالقدرة العلمية علىٰ الإحاطة بشروط الواقع وما يزخر به من متغيرات، مع ما يرافق ذلك من تفاعلات مختلفة علىٰ أكثر من صعيد، هذا بالإضافة إلىٰ غياب المعرفة الكافية بجملة القوانين الاجتماعية التي تعد بمثابة محددات رئيسة



في معرفة حركة هذا الواقع، و تَبيُّن العناصر المتحكمة فيه، إن عدم الإحاطة العلمية بأسباب الظواهر الاجتماعية التي يفتي فيها المستدل، قد يفضي إلىٰ القصور في تنزيل أنسب الجهات الشرعية علىٰ فعل المكلف.

3-2.2. من جهة الدليل: لا شك أن عملية بناء الأدلة الشرعية في عمومها تنضبط لما يسمىٰ في الدراسات الحديثة **بمنطق الشرع**، وذلك بوصفها عمليات تستجيب للمفاهيم المُؤسِّسة للنظر المنطقي؛ وهي:

أ. مفهوم القول.

ب. مفهوم الانتقال.

ج. مفهوم الطلب.

د. مفهوم اللزوم[١].

اعتبارًا لهذه المقومات التي تكشف لنا عن الوجه المنطقي للاستدلال الأصولي، سيكون من المفيد جدًا بيان المستدِل للأمور الآتية:

أ. **بيانه لطبيعة مقدمات دليله، وكذا لطبيعة النتيجة التي انتهىٰ إليها في هذا الدليل.**

ب. **البحث في وجوه صحة الربط والانتقال من مقدمات دليله، إلىٰ تلك النتيجة التي توصل إليها**، والتي كانت مطلوبًا أثناء الاستدلال.

ج. **البحث في البنية التدليلية التي يتصور فيها المستدل دليله**، ومعلوم أن هذه البنية تمثل لدىٰ كل مجتمع ثابتًا من ثوابته الثقافية، تقررت أصولها وترسخت عبر مراحل مختلفة من مراحل تطور هذا المجتمع، بحيث يُعد الخروج عنها، أو خرقها **لا لطريق**، مظهرًا من مظاهر قصور الاستدلال.

(١) انظر كتابنا السابق، من ص ١٩ إلىٰ ص٢٣.



د. **البحث في مدىٰ وفاء المستدل بقواعد الاستدلال المرعية** داخل هذه البنية التدليلية.[1]

يتفرع عن التسليم بهذه المقتضيات نتيجتان مفادهما:

١. أن الوعي بأهمية الاشتغال بالمنهجية المنطقية في مجال الاستدلال الشرعي هو الضامن، صوريًا، لتحصين الممارسة الاستدلالية الشرعية من آفة فساد الأدلة، لكون الدليل لدىٰ المحققين من الأصوليين لا يكفي فيه إفادته للمطلوب، ولكن من صفاته كذلك، أن يكون -إلىٰ جانب إفادته للمطلوب- ناقضًا للدليل الذي عليه تعويل الخصم، لكونه طريقًا لا يُتوصل به إلىٰ صحيح النظر فحسب، ولكن كذلك إلىٰ تصحيح النظر فيه، ومعلوم أن تصحيح النظر لا يُبنىٰ إلا في إطار نظر منطقي استدلالي علىٰ النحو الذي ألمعنا إليه آنفا، وفي سياق تناظري جماعي لا في مقام نظري متفرد.

٢. أن المنهجية الأصولية بوصفها منطقًا للشرع، تتقصد تعقيل الممارسة الاستدلالية الشرعية، وهي بذلك تضاهي إلىٰ حد بعيد ما استقر في الفكر الكوني في هذا الباب، وهو ما يكنىٰ عنه «**بمنطق القانون**»، وإذا تقرر هذا صح معه أن تداخل المعاقلة الشرعية مع المعاقلة القانونية في علاقة إمداد واستمداد متبادلة، من شأنه أن يمد الاستدلالات الشرعية بضروب من النظر، وبوجوه من الجدة، غير مسبوقة، ستجعل منها آليات كونية للحجاج الشرعي، وهذا الأمر يدعونا إلىٰ البحث المتأني والرصين في مضامين النظريات القانونية التي تسود في مجال **منطق القانون** والتي يمكننا حصرها ابتداءً في مدرستين اثنتين:

---

(١) انظر حمو النقاري، **من أجل تجديد النظر في علم أصول الفقه** (لبنان: المؤسسة العربية للفكر والإبداع، ط١، ٢٠١٧) ص ٩ - ١٠.



المدرسة التفسيرية والمدرسة الوظيفية.

إن مثل هذا الجهد المنهجي، الذي بسطنا أصوله العامة في هذه الورقة، متىٰ تحققنا بأسبابه المنهجية، وحصلنا كفاياته المعرفية في سياقها الكوني، سيفضي -في اعتقادنا لا محالة- إلىٰ نقلة نوعية في بيان الوجوه التي يكون معها الاستدلال الأصولي عقلانية منطقية شرعية، تنطوي علىٰ معايير منهجية، تتسم بأرقىٰ درجات الدقة والصرامة في البناء، وتشتمل علىٰ أنسب الإمكانات العملية في التنزيل.

ولله الحمد من قبل ومن بعد.



ما أولويات البحث في أصول الفقه في العالم العربي؟

أ. د. نور الدين الخادمي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام علىٰ خاتم الأنبياء والمرسلين.

■ المقدمة:

□ أولا: إشكالية موضوع البحث:

تتمثل الإشكالية الكبرىٰ للبحث في **سؤال البحث في أصول الفقه، وسؤال أولوياته في العالم العربي**. وسؤال البحث هو:

١. سؤال معرفي يعنىٰ بالموضوع ومقتضياته.

٢. وسؤال منهجي يعنىٰ بطريق الوصول إلىٰ الموضوع بمقتضياته.

٣. وسؤال سياقي يتنزل فيه الموضوع والمنهج بمقتضيات ذلك كذلك.

٤. وسؤال تشغيلي يعنىٰ بالأداء الوظيفي والعملي بمقتضياته.

٥. وسؤال التجديد المستمر الذي يصاحب ذلك كله.

أما سؤال الأولويات البحثية في أصول الفقه، فهو: المواد أو القضايا البحثية التي يجب تقديمها علىٰ غيرها؛ بناءً علىٰ قيام الحاجة إلىٰ ذلك.

وأما سؤال العالم العربي، فهو المجال الإنساني العربي الحيوي، بمكوناته البشرية والجغرافية والثقافية... وبسياقاته السياسية والمجتمعية والخدمية والدولية... وبسائر أحواله؛ مما له ارتباط وثيق بأثر تلك الأولويات البحثية الأصولية في ذلك الواقع وتحقيق حاجياته ومواجهة مشكلاته، بموجب



الإرادة والعزيمة، والاستطاعة والإمكانية، وفي ضوء التحديات والإكراهات.

والجواب المركب من أجوبة الأسئلة المختلفة، هو: تقرير أبحاث أصولية، تأخذ الأوّلية في صياغتها وتشغيلها، بناءً علىٰ مشروعية أصيلة وحاجة أكيدة في ذلك، وعلىٰ وعي دقيق وشامل بأصول الفقه، من حيث كونها علمًا شرعيًا كليًا وإنسانيًا وكونيًا وعقليًا، وبماهية موضوعية شرعية وعقلية ولغوية ودلالية محددة، ومنهجية استقرائية واستدلالية وسننية وتأويلية معتبرة، وبسياقية واقعية بأحوالها ومآلاتها وموازناتها وإمكانياتها، وبتشغيلية وظيفية وخدمية منتجة ومثمرة، وبتجديدية مؤصلة وبتطوير ومراكمة، وكل ذلك يطرح في واقع العالم العربي ومتطلباته وحاجياته.

إنّ الجواب المعروض بمستواه المذكور آنفا، يستجيب للبحث الأصولي بماهيته ومقتضياته، وبأولوياته التي هي من قواعده أصلًا، حيث جاء علىٰ ألسنة العلماء مبدأ مراعاة الأَوْلىٰ في موضوعه ومجاله، كقاعدة «الجمع أَوْلىٰ»، وقاعدة «مفهوم الأَوْلىٰ»، استنادًا إلىٰ منطوقات الآيات ومفهوماتها، كقوله ﷻ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٥٧].

□ **ثانيا: خطة البحث:**

أقمت البحث علىٰ المبحثين الآتيين بمجموع ما ورد فيهما من مطالب ومسائل:

المبحث الأول: أصول الفقه: موقعًا وبحثًا

- المطلب ١: موقع أصول الفقه في الإسلام والمدونة والحضارة.
- المطلب ٢: موجهات البحث في أصول الفقه.

المبحث الثاني: أولويات البحث في أصول الفقه ومشروعاته في العالم العربي

- المطلب ١: بعض أولويات البحث في أصول الفقه في العالم العربي.

الأولوية الأولىٰ: البحث الأصولي في انتظام الأسرة.

الأولوية الثانية: البحث الأصولي في انتظام المجتمع.

الأولوية الثالثة: البحث الأصولي في انتظام الدولة.

أولويات أخرىٰ: انتظام العالم، وانتظام المجتمع الثقافي والمجتمع المسجدي، في البحث الأصولي.

- المطلب ٢: بعض مشروعات أولويات البحث في أصول الفقه في العالم العربي.

المشروع الأول: الأحكام الشرعية في الاجتماعيات والسياسيات والدوليات.

المشروع الثاني: الأدلة الشرعية الكلية الخادمة للكليات العربية.

المشروع الثالث: الألفاظ ودلالاتها علىٰ المعاني والأحكام.

المشروع الرابع: الاجتهاد والإفتاء والاتباع والتقليد.

المشروع الخامس: تجديد متن أصول الفقه: (الرسالة الثانية).

المشروع الجامع: إقامة مدرسة الأصول المعاصرة: (مجمع الأصول).



■ المبحث الأول: أصول الفقه: موقعا وبحثا

□ المطلب ١: موقع أصول الفقه في الإسلام والمدونة والحضارة:

أصول الفقه هي قواعد الفقه في البيان والاستنباط والاجتهاد والترجيح والتنزيل والتشغيل، وهي قواعد لغوية وشرعية وعقلية وسياقية، كقاعدة دلالة المنطوق والمفهوم والسكوت والقرينة في اللغة، وقاعدة الضبط الشرعي والتعبدي في الشرع، وقاعدة التسوية بين الأصل وفرعه، وقاعدة استثناء الفرع من أصله لانتفاء معنىٰ الأصل ولملاحظة الفرق في العقل، وقاعدة اعتبار المآل وتحقيق المناط في السياق والواقع. والحقّ أنّ هذه القواعد تعمل بجمع منظوم ونسق معلوم، يقوم به صاحب الاختصاص في العلم الأصولي، بماهية موضوعية ومقتضياتٍ لازمة، وبكفاءة عالية وأمانة بالغة. ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍ﴾ [الحج: ١٨]. ولذلك ارتقت أصول الفقه إلىٰ مرتبة العلم النظري والتخصص الجامعي والأداء الوظيفي، وبشهادة الشرع له وتأييد الفطرة وعمل العقل ومسار التحضر والشهود.

إنّ مرد شهادة الإسلام لأصول الفقه، شواهد النظر والاستنباط والتفسير، وشواهد رفع العقل بإنسانية صاحبه وفطرته، وبترسيخ علم الجماعة المؤمنة الحرة المتدبرة في الآفاق والأنفس والآيات والبينات. ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٨٣].

ولذلك يسعنا أنْ نُقرر بأنّ أصول الفقه علم إسلامي، أي: علم بماهية موضوعية إسلامية لغوية وحُكمية وحِكمية، وبمنهجية وسياقية وتشغيلية، وكلٌّ من اللغة والحُكم والحكمة والمنهج والسياق، قد تأيدت بالإسلام، بالمنطوق والمفهوم والاستقراء وعموم الاستدلال. وشواهد ذلك مبسوطة في مظانها من كتب الأصول والفروع والتفسير...

كما لنا أن نُقرر بأنّ أصول الفقه استقل بعلم خاص في مدونة العلوم منذ بدايات التدوين الأولىٰ، وأخذ في التطور التأليفي والمراكمة البحثية، منذ جريانه في الواقع وتلبسه بالنوازل وتشابكه مع مسارات المجتمعات والحضارات، وتناظره مع أصول الفلسفة والقانون.

ومع ذلك، لنا أن نُقرر -كذلك- بأنّ علم أصول الفقه، ظل علمًا حضاريًا وإنسانيًا، لأبعاده العقلية المنطقية؛ باتصالها بالإنسان المفكر المتدبر، ولأبعاده اللسانية التأويلية؛ باتصالها بالإنسان الفنان المعبر، ولأبعاده الروحية الوجدانية الإيمانية؛ باتصالها بالإنسان الحر الكريم المسؤول، ولأبعاده الفردية والجماعية؛ بسلامة الأبدان وتعمير الأوطان والدخول في الامتثال بالقصود الخالصة وصحة الأعمال.

وعليه، وبالنظر إلىٰ ماهية علم الأصول موضوعيًا ومنهجيًا وسياقيًا وتاريخيًا، يمكننا القول بأنّ علم أصول الفقه علمٌ أكبر، لكونه علمًا يُعنىٰ بالكليات والمناهج[1]، وعلمٌ حضاري، لكونه مُنتَجًا حضاريًا للمسلمين في زهو تحضرهم وازدهار تواصلهم مع العالم، ولكونه علما مُنتِجًا للحضارة، أي: يُنتج المادة والفكرة والحكمة والمصلحة، ويُسهم في العمارة العالمية والمعمار الوطني والتعمير للوجود بطوريه الدنيوي المؤقت والأخروي الدائم. ومرد ذلك إجمالًا ماهيته ومقتضياته وحيويته في التعامل مع الواقع؛ بما أودع فيه من أسرار التوليف بين المحكمات الشرعية والمسلمات العقلية، وبين مجريات الوقائع وتقلبات الأحوال.

وما يقع خلاف ذلك من الاستثناءات والشذوذات الفكرية والسلوكية، فمرده تراجعٌ عامٌّ، ابتُليت به الأمة، في فضائها العام والخاص، فكان له أثره السلبي في تراجع العلم الأصولي وانحساره في ظواهرَ موضوع ومنهج وسياق، وفي سرديات حفظية من دون تدبر، ومكررات منقولة ومكدسة، من غير جودة إنتاج ولا مراكمة إنجاز. وحري بالتذكير القول بأنّ هذا التراجع واقع في محل الاستثناء والشذوذ، فهو لا يقدح في قواطع الغالب وشواهد الأعم؛ «...لأن الأمر الكلي إذا ثبت كليًا، فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضىٰ الكلي

---

(١) يقول الشاطبي: «إذ ليس فوق هذه الكليات كُلِّيّ تنتهي إليه، بل هي أصول الشريعة، وقد تمت». الشاطبي، **الموافقات** (السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ) ج ٣، ص ١٧١-١٧٢. ويقول في موضوع آخر: «فمن الواجب اعتبار تلك الجزئيات بهذه الكليات عند إجراء الأدلة الخاصة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ إذ محالٌ أن تكون الجزئيات مستغنية عن كلياتها، فمن أخذ بنص مثلا في جزئي مُعرضًا عن كُليّهِ؛ فقد أخطأ. وكما أنّ من أخذ بالجزئي مُعرضًا عن كُليّهِ؛ فهو مخطئ». الشاطبي، **مرجع سابق**، ج ٣، ص ١٧٤.



لا يخرجه عن كونه كليًا، وأيضًا فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت».[1]

وهذا مما يدل على اعتبار علم الأصول علمًا حضاريًا إنسانيًا، فهو يدور مع الحضارة وجودًا وعدمًا، فيكون تراجعه مظنةَ تراجع التحضر والتعمير والتثمير، ويضل تقدمه ثمرة لذلك. بل إنّ التحضر والأصول في علاقة جدلية تكاملية إلى ما شاء الله ﷻ. وإذا قلنا بأنّ علم الأصول علمُ حضارة وعمارة، أمكن أن نقول معه كذلك: إنه علمُ منهج حضارة، وموضوع حضارة وأولويات حضارة، وسياقات ومآلات وإكراهات في مسارات حضارة.

□ المطلب ٢: موجهات البحث في أصول الفقه:

تحكم البحث الأصولي جملة موجهات، تحدد حقيقته ووجهته، وترتب أثره العملي في موضوعاته البحثية وقضاياه الجوهرية. والمثال على ذلك: بحث التنمية الاقتصادية بمنظور أصول الفقه، **فهو يقوم على موجه موضوعي؛** هو موضوع الأصول المعروف بالكليات أو القواعد الكلية التي تؤطر بحث التنمية الاقتصادية، ومنها كلية أو قاعدة الاستصلاح التي تعني استدعاء المصلحة الشرعية، ومن جنس هذه المصلحة الشرعية: المصلحة التنموية الاقتصادية، باعتبارها جُزءًا أو ضربًا من المصلحة الأصولية الشرعية، وبناءً على عموم معنى هذه المصلحة، وعدم اقتصارها على ضروب من مصالح العبادة والأسرة والتدين والبيع ونحوه مما جرت به عادة الاستشهاد والتمثيل. **كما يقوم هذا البحث على موجه منهجي،** هو طرق هذا البحث الأصولي الموصلة إلى المقصود الأصولي من حيث الالتزام بالقواعد الشرعية الضابطة للتنمية الاقتصادية، من حيث توافقها مع الدين والمحكمات والمصالح والقيم، ومن حيث خضوعها للقواعد الحسابية والإحصائية والإدارية... ومن حيث بناء الوعي السنني والقياسي والتحفيزي المؤدي إلى التنمية.

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٣-٨٤.

فيمكن القول بأنّ البحث الأصولي في قضية التنمية، يمثل إطارا عاليا من الموجهات الموضوعية والمنهجية والسياقية، وبأبعادها الإنسانية والحضارية، التي تكون بمثابة الإطار النظري الكلي والرؤية العلمية والمنهجية للتنمية الاقتصادية في مجتمع يؤمن بهذه الأصول، ويوظفها في واقعه، في ضوء تلك الموجهات.

وأحسب أنّ البحث الأصولي تحكمه تلك الموجهات، وتجعله بأهمية بالغة لتحقيق الأهداف المرجوة التي وضع لها ذلك البحث الأصولي، وأهمية هذه الموجهات أنها تستوعب أصول الفقه من حيث ماهيتها الموضوعية ومقتضياتها اللازمة ومنهجيتها المعتبرة وتآلفها مع السياقات المختلفة، فهي بمثابة حواضن الوعي بالأصول والعمل بها، كما هي قائمة بماهيتها وحقيقتها، وكما هي جارية بمقتضياتها وسياقاتها، وليس كما هي مفهومة بتشوهات وشبهات، أو مدركة بوعي بسيط يغلب عليه العموم والارتجال، ويعتريه النقص والسفه في التصور والتصرف. ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

فما هي هذه الموجهات في البحث الأصولي في علاقته بقضايا العالم العربي، وما هي أولوياته الضرورية علىٰ وجه التخصيص؟

١. الموجه الأول: الموضوع الأصولي:

الموضوع الأصولي هو الأدلة الشرعية الكلية، كدليل القرآن الكريم من حيث الموضوع الكلي، فالقرآن هو الدليل الشرعي الكلي المرجعي بالنسبة إلىٰ غيره من الأدلة الشرعية الكلية. فهو الحاكم علىٰ سائر المرجعيات، وأي موضوع كلي، كموضوع التنمية والمرأة والفطرة والدولة...؛ لا بد فيه من تناول موضوعي كلي يكون القرآن أساسه الأول؛ بجمع مدركاته القرآنية بمستوياتها البيانية واللفظية والمعنوية والسياقية والمقاصدية والمنهجية... ثم تكون السنة، وهي الدليل الشرعي الكلي، موصولة بالقرآن؛ من أجل تقرير الموضوع البحثي الأصولي الكلي بالدليلين الكليين: القرآني والسني.



وكذلك سائر الموضوعات الأصولية الكلية، ومنها موضوع الإجماع والقياس والاستحسان والاستصحاب... وموضوع اللغة والدلالات والإعجاز والتأويل والبيان... وموضوع الاجتهاد والإفتاء والاتباع والتقليد، والموازنات والمناطات والمآلات والإمكانيات والتحديات... فهذا وغيره يمثل موضوع الأصول، **من حيث الكلية** بالقصد الأصلي، وليس من حيث الجزئية إلا بطريق التبع والوصل، وقد جاء في القاعدة: «التابع تابع»، كما جاء في قاعدة مشتهرة[1]، **ومن حيث الجمع** بين الكليات وضم بعضها إلىٰ بعض، بموجب طبيعة النازلة ومقتضيات الأحوال، **ومن حيث التثمير** والتعمير بموجب ذلك. وأعجب أحيانًا من حفظ عبارات الثمرة والمثمر والتثمير الواردة في آخر أبواب أصول الفقه، من دون الوعي بأنها تثمر بالفعل الأحكامَ المتعلقة بالأفعال الإنسانية: التنموية والإدارية والخيرية وغيرها، وبأنها محصول الأصول في اجتهاد النوازل واستنباط الأحكام وإرشاد الناس إلىٰ صلاح تدينهم وتمدنهم.

وعليه نقول بأنّ باحث أصول الفقه في قضية ما من قضايا المجتمع والوطن، لا يمكنه غض الطرف عن الوعي بالموضوع الأصولي الكلي القرآني أو السني أو الاستحساني والمصلحي... والاستغناء عن الجمع بينها، والتثمير بها، بمنهجية وسياقية وتشغيلية؛ هي كذلك موجهات البحث الأصولي وأولياته الضرورية.

---

(١) **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية** (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م) ج ١١، ص ٤٢٧.



٢. **الموجه الثاني: المنهج الأصولي:**

المنهج الأصولي هو طرائق البحث في أصول الفقه، التي توصل إلىٰ مطلوبه بحسب اعتباره وحاجته[١]. فالبحث الأصولي في قضية الاستثمار بالزكاة، يستند إلىٰ طرائق نظرية فكرية وعملية تطبيقية، كلية وجزئية، تكون منهجًا توصل إلىٰ المطلوب من هذا البحث، كتحقيق إغناء الفقراء باستثمار مستحقاهم من الزكاة، وهذا يكون باعتماد منهج استخلاص المعنىٰ الكلي للزكاة من جهة الزيادة والنماء والبركة والإغناء والرفق والمواساة والرواج والتداول والسماحة والتضامن... وهذا يكون بمنهج الاستقراء لسائر المدركات الزكوية، من الألفاظ والمعاني والقرائن والسياقات وضم الدليل إلىٰ الدليل وملاحظة الفرق وتقرير الاستثناء... كما يكون بمنهج تحقيق المناطات ورصد الواقعات واعتبار المآلات وإجراء الموازنات، بما يرجح اعتماد الاستثمار الزكوي أو العدول عنه، وتقرير ضوابطه ومعاييره وأطره الإدارية والنظامية والإجرائية... والأصل في استثمار الزكاة تردده بين الإقدام والإحجام، أي: اعتماده عند الحاجة إليه، والعدول عنه عند انتفاء الحاجة، بمستوىٰ الوعي بالموجه المنهجي الموصول بالموجه الموضوعي والسياقي وغيره، وهو ما يمثل وظيفة أصول الفقه وجريانها بمقتضىٰ ذلك.

ولنا أن نلاحظ رَداءة القصور في الوعي المنهجي في استثمار مال الزكاة وأمثاله من قضايا التفقه والاجتهاد، وهو ما قد جعله بضعف في الاحتجاج والإقناع، وضمور في التمثل الكلي والتمدن المطلوب بناءً علىٰ ذلك، والعياذ بالله من تنكب الصراط المستقيم وتجنب المنهج القويم.

ويمكن لمسألة الاستثمار الزكوي وأمثالها من قضايا الاختلاف الفقهي، أن تكون أولوية بحثية أصولية نظرية وعملية، من جهة الترجيح بالكل والجزء

---

(١) وهو ما عناه أبو زهرة بقوله: «الأصول هي المناهج التي تحدد وتبيّن الطريق الذي يلتزمه الفقيه في استخراج الأحكام من أدلتها، ويرتب الأدلة من حيث قوتها، فيقدم القرآن علىٰ السنة، والسنة علىٰ القياس، وسائر الأدلة التي لا تقوم علىٰ النصوص مباشرة، أما الفقه فهو استخراج الأحكام مع التقييد بهذه المناهج». محمد أبو زهرة، **أصول الفقه** (دار الفكر العربي، د. ط) ص ٧-٨.



والجمع والفرق بحسب النظر والعمل، وليس الترجيح بالجزء في النظر إلا إذا كان مُقيّدا بالعمل. وهي قضية واعدة، وبعض المتفقهين يرجحون فيها بشطر الترجيح، لا بالترجيح الجامع لمدركاته ومقتضياته.

إنّ المنهج الأصولي ترتيبٌ للموضوع الأصولي في ماهيته ومفرداتها الداخلية ومدركاتها التي تثبت بها، وفي مقتضياته وروابطه وآثاره... ومن ذلك الترتيب: الترتيب بالسياق والواقع، بحسن مراعاته وتجديد أنظاره ومعرفة استثناءاته وتحصيل ثماره.

٣. الموجه الثالث: السياق الأصولي:

السياق الأصولي هو مقام إعمال الأصول وتنزيلها وتفعيلها وغيره. وهو الواقع بمستوياته وأحواله، كمستوىٰ الفكر والثقافة والسياسة، ومستوىٰ التعايش والتواصل والتداول الاجتماعي والخطابي والاقتصادي... وبعبارة أخرىٰ يمكننا الحديث عن موقع أصول الفقه في الواقع الإنساني الجاري، وصلته بحاجيات الناس وقضايا الأوطان ومشكلات الفهم والعمل؛ بناءً عليها واستهداءً بموضوعها ومنهجها وتشغيلها وتجددها. ولنا أن نأخذ مثالًا علىٰ ذلك، وهو سياق التطور العمراني والازدهار الحضاري، وصلته بالوعي الأصولي المقاصدي، تأثرًا وتأثيرًا، فالوعي يؤدي إلىٰ العمران، والعمران يعمق الوعي، ونحسب أن بينهما صلة جدلية تكاملية، تقوم علىٰ أساس تفعيل المقاصد بالعمران، وتأطير المقاصد للعمران بأبعاده الاقتصادية والتنموية والإنسانية. ومن المقاصد تكثير المنتوج وترويج السلع والأفكار والمعلومات. ومن العمران اعتبار أبعاده الاجتماعية والتنموية التي تندرج في الأصول المقاصدية الغائية المتصلة بالتعمير والتثمير. وشاهد ذلك: تلبس تطور المقاصد بتطور العمران في الأندلس، بيئة الإمام الشاطبي، وتلبس العمران البشري بالدرس التاريخي الخلدوني، القائم علىٰ الاعتبار بالسنن والمآلات والغايات والقصود، مما يمثل أبعادًا أو مفردات للمقاصد الغائية والأصول الكلية، التي هي موضوعات الأصول وأجناسها العالية وأسرارها البديعة.

ومن شواهد السياق الأصولي كذلك: سياق التطرف في الفكر والسلوك، بخلفية الدين أو العرق أو الطائفة أو الحزب... فهو في الغالب يحصل عندما تجف العقول والصُحف، وترفع الأقلام والأفهام عن المدركات الأصولية والمقاصدية العليا، وتنحصر في مضايق الأقوال وظواهر المعاني وحرفيات الأنماط واستنساخ التاريخ والجغرافيا والمدنية والحضارة والنظم والإدارة...

إذن، لنا أن نؤكد بأنّ البحث الأصولي يرتبط بسياقه، من حيث موضوع البحث ورؤيته ومنهجيته ومخرجاته وتشغيليته وتجدده وتطوره، فهذا السياق هو الواقع الذي له اعتباره في إقامة الدين والقانون، وتحصيل الفهم والعمل، وتقدير الموقف وإصدار الفتوىٰ، وإجراء الموازنة، وتداول الخطاب وإدارة الشأن الخاص والعام...

ومن القواعد الأصولية في علم الأصول، الاعتبار بالواقع والسياق، وكذلك في بحث الأصول وتنزيله علىٰ سياقه، فهو جدير بأن يراعي هذا السياق وفق ماهية الموضوع الأصولي ومقتضياته ومنهجيته، وأورد المثال الآخر؛ لأبرهن به علىٰ سياقية البحث الأصولي، وهو مثال «الحاكمية الإسلامية»، أو «تحكيم الشريعة»، أو«تطبيق الإسلام في المجال السياسي والحكومي والدولي»، فهذا المثال قديم من الناحية البحثية النظرية والتطبيقية، ووردت فيه مقالات ومصطلحات ونظم وقيم، وهو بحث جديد في الواقع الراهن، ويتجدد بتجدد السياسة والحكم والدساتير والنُظم، وبتعقد مسارات الإصلاح والثورات والتسويات؛ وهو ما يدعو بعمق وشدة إلىٰ مراعاة هذا السياق المعاصر في بحث التحكيم الشرعي الإسلامي، بمراعاة الأطر المرجعية الدستورية والدولية والعرفية... والدلالات الاصطلاحية والمآلات والمواقف والموازنات؛ حتىٰ نصل إلىٰ صيغ للتقارب الضروري والعيش المشترك، وتجنب الصدام الذي يمكن الاستغناء عنه، تطبيقًا لقواعد أصولية ملزمة في البحث الأصولي، كقاعدة: «يُدفع أعظمُ الضررين بأهونهما». ومن صيغها: «يُدفع شر الشرين بالتزام أدناهما»، و«يُختار أهون الشرين»، و«إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما»[1]. وكقاعدة:

---

(١) معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، مرجع سابق، ج ٧، ص ٥٠٥.



«يُرَجَّحُ خيرُ الخَيْرَيْنِ بِتَفْوِيتِ أَدْناهُما ويُدْفَعُ شَرُّ الشَّرَّيْنِ بِالْتِزَام أَدْناهُمَا»، ومن صيغها: «تُحصّل أعلىٰ المصلحتينِ وإِن فات أدناهما، وتُدفع أعلىٰ المفسدتينِ وإن وقع أدناهما»، «يُدفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما، ويحصل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما»[1].

وبجواب مجمل أقول، إن تأطير السياق الوطني والدولي في السياسة والدولة والشأن العام، يكون بتأطير التحكيم الشريعي الإسلامي تحت مباحث الحُكم الشرعي التكليفي والوضعي (وهو ما يعد مشروع بحث أصولي سياسي بأولوية مطلقة بموجب الحاجة الشديدة إليه في الوقت الراهن)، فضلًا عن نصوص الشرع العزيز وشواهد التصرفات النبوية ودلائل العقل والعمل، وبالمنهجية الموضوعية الكلية والجمعية، أي بالوعي الموضوعي الكلي الذي تجمع فيه الأصول مع الفروع والكليات مع الجزئيات والأحوال مع المآلات ونحوه.

(ويمكن بحث السياق الأصولي منزلًا علىٰ نماذج في المجالات والمؤسسات والتجارب والحالات... وموصولًا بمقتضيات المقارنة والمقاربة والتكامل المعرفي والمعارف البينية، وبمساري السياق الداخلي والخارجي).

٤. **الموجه الرابع: التشغيل الأصولي:**

التشغيل الأصولي هو: تشغيل أصول الفقه في بحثه ودراسته وأولوياته وتطوراته، وهو الطور التطبيقي بمقتضياته، الموصول بماهية الموضوع الأصولي ومنهجيته وسياقه، فكأن الماهية والمنهجية والسياق تمثل مجموعًا ثلاثيًا للتشغيل والتنفيذ، ويصلح المثال الأخير «الحاكمية الإسلامية أو التحكيم الشريعي» ليُفهم به السياق التشغيلي للبحث الأصولي، فبعد **تقرير حقيقة الحاكمية بموضوع الأصول**، من جهة الاستدلال الكلي من القرآن والسنة والقواعد الضابطة، كقاعدة الأحكام التكليفية والوضعية، **وتقرير هذه الحاكمية، بمنهجية الأصول** الاستقرائية والقياسية والتأويلية والسننية والاستنتاجية... **وتقرير هذه الحاكمية بسياقية الواقع وحاجياته** في الوعي

---

(١) المرجع نفسه، ج٤، ص ١٢٥.

والعمل والاصطلاح والخطاب والتنظم والتداول وغيره مما هو من صميم موضوع السياسة والدولة، ومن مرتبطات الأصول وماهيتها ومقتضياتها؛ فإنّ تقرير هذه الثلاثية للحاكمية (الموضوع والمنهج والسياق) يستوجب رؤيةً وبرنامجًا في تشغيلها وتنزيلها بصيغ عملية وقدرات تطبيقية ومسارات تعبيرية وتواصلية، ومنتجات من المنافع والخدمة والأجوبة والمقاربات... ولكل بلد رؤيتهم في البرامج التشغيلية والخطط التنفيذية المبنية علىٰ الأصول الفقهية في البحث وأولوياته ومستلزماته. وقد جاء عن الشافعية بأن لكل بلد رؤيتهم فيما يتعلق برؤية هلال رمضان وشوال[1]؛ مما يمكن تقرير معناه المعقول الذي يجري في الاجتماع السياسي والتحكيم الشريعي، حيث يكون لكل بلد رؤيتهم النظرية والعملية في السياسة وتنفيذها، بناءً علىٰ هذا المفهوم الأصولي المعقول، الذي يلاحظ فيه الاختلاف السياسي وبرامجه التشغيلية؛ لاختلاف مدركاته وتغيراته، ويكون معناه المعقول بكون «لكل بلد رؤيتهم» معنىٰ أولويًا في الوعي به والعمل به وبحثه ودرسه، أي إنه أولىٰ بالاعتبار من تعلقه برؤية الهلال. ومرد الاعتبار في ذلك: أنّ الاختلاف في الرؤية السياسة أعمق نظرًا وأعظم أثرًا من رؤية الهلال؛ فالهلال أمارة كونية مطردة، والاجتماع السياسي مجال إنساني وفعل مركب متغير متطور، ومحكوم بالزمان والمكان والحال. ولذلك تلاحظ شدة الاختلاف فيه، ويقدم علىٰ الاختلاف في الهلال. اللهم أهل علينا هلال الشهور، وهلال الفهوم، برحمتك يا حي يا قيوم. وهذا التفريق بين الرؤيتين يعد من صميم التفريق بين نوعي الأحكام التكليفية (التعبدات والمقدرات، والمعقولات والمدنيات) وتعلقهما بنوعي الأحكام الوضعية (الكونية والجبلية والإنسانية والاجتماعية والسياسية...)، وهو ما يجعله مشروع بحث أصولي أولوي في قضية السياسة والحكم في الوضع الراهن عربيًا وإسلاميًا وإنسانيًا.

(١) جاء في الموسوعة الفقهية: «وعمل الشافعية باختلاف المطالع فقالوا: إنّ لكل بلدٍ رؤيتهم وإنّ رؤية الهلال ببلدٍ لا يثبت بها حكمه لما بعد عنهم، كما صرّح بذلك النووي». **الموسوعة الفقهية** (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ج٢٢، ص ٦٣.



٥. **الموجه الخامس: التجديد الأصولي:**

التجديد الأصولي هو عملية مركبة، ومراكمة مستمرة من الموجهات الأربعة: التجديد الموضوعي، والتجديد المنهجي، والتجديد السياقي، والتجديد التشغيلي. وهو يشملها ويتنزل عليها.

١. فالموضوع الأصولي يخضع للتجديد، ومثاله: تجديد مضمون الأحكام التكليفية والوضعية بتقرير مفاهيمها كما هي في الماهية والحقيقة، فالحكم التكليفي حكم الشرع المجرد عن الزمان والمكان والحال، والصالح لكل زمان ومكان وحال، والحكم الوضعي هو الحكم الملابس للزمان والمكان والحال، والصالح للزمان والمكان والحال، بحسب دورانه مع الحكم التكليفي التعبدي والمعقول، كما أنّ الحكم التكليفي يشمل جميع أفعال المكلفين، تعبدية أو اجتماعية أو سياسية أو حضارية... وكذلك الحكم الوضعي يجري فيما يشمله الحكم التكليفي، وغريب أن يقتصر الدرس الأصولي في مبحث الأحكام الشرعية علىٰ بعض الأمثلة والتعريفات خارج المفهوم الكلي العام الذي يجري في سائر الأفعال الإنسانية، فأحكام الوضع تجري في العبادات، وتجري في المدنيات والاقتصاديات والدوليات والإنسانيات، ومنها السبب والشرط والمانع، فهي جارية في العبادة، كزوال الشمس ورؤية الهلال، وجارية في غير العبادة المقدرة المضبوطة بالزمان والهيئة والمقدار والوسيلة... ومن ذلك السبب في المعاملة، الذي هو دخول وقتها وقيام الحاجة إليها وانتفاء مانعها، وهذا السبب ليس مضبوطا بأمارات الكون والجبلة، مما هو ثابت منضبط غير متغير، وإنما يضبط بأمور، منها: بتقدير المكلف له، بناءً علىٰ الحاجة والمصلحة والمآل، وبامتثاله وتعبده، بتمكينه من الاجتهاد التقديري والضبط الإنساني في ضوء الواقع وأحواله ومجرياته. ولنا في هذا زيادة تدقيقات وأنظار تورد في مظانها. (وهو يعد مشروعًا بحثيًا أصوليًا متجددًا بدقة عالية وآثار نافعة، وهو أعم من المشروع الذي سبق، الذي يتعلق بالسياسة والحكم. وعلىٰ الله قصد السبيل).





٢. ويخضع المنهج الأصولي كذلك إلىٰ التجديد، من جهات كثيرة، كتجديد الوعي المنهجي في البحث الأصولي، والدرس الأصولي، والتأليف الأصولي، وتجديد المباحث المنهجية الأصولية، كمبحث الاستقراء والقياس والاستثناء والتجريب والسننية والتأصيل والتنزيل... فهذه المباحث منهجية، بمعنىٰ أنها بموضوع منهجي وأدوات منهجية وعقلية منهجية، أي: بمجموعة أطر ومسارات، هي بمثابة الطرق المؤدية إلىٰ مقصودها، وبمثابة الوسائل والمقدمات بالنسبة إلىٰ غيرها، كما أنّ هذه المباحث المنهجية كالاستقراء (وهو مثال أول)، هي مباحث موضوعية، أي إنها مباحث بحقيقة مضمونية ومحتوىٰ معرفي، فالاستقراء له مادته العلمية، وهي الأدلة والأحكام والشواهد، التي تكون مادة لإجراء الاستقراء والتتبع؛ من أجل الاستخلاص منها واستنتاج معانيها الكلية التي يعبر عنها بصيغ قواعدية موجزة في المبنىٰ مستغرقة في المعنىٰ، تقرر المعنىٰ الكلي الذي جرىٰ الاستقراء في جزئياته وأدلته وأحكامه. ومن هنا يتبين الفرق بين الاستقراء بالاعتبار المنهجي، وهو إجراء النظر في الجزئيات المستقراة واستخلاص معناها الكلي، وبين الاستقراء بالاعتبار الموضوعي، وهو حقيقته الموضوعية ومعناه وأحكامه وغير ذلك[1].

---

(١) ولذلك عُرّفت المنهجية بأنها «علم» بيان الطريق. فتحي ملكاوي، **منهجية التكامل المعرفي** (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م) ص، ١١٨. وهي في اللغة مشتقة من الفعل نهج: تقول: نَهجتُ الطريقَ: سَلكتُه، وفلان يَستنهِجُ سبيلَ فُلانٍ أي يَسلُكُ مَسلكَه، والنَّهْجُ: الطريقُ المستقيمُ. ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ج ١٤، ص٣٠٠. كما أنها مصدر صناعي للمنهج، ويختلف في معناه عن الاسم المنسوب الناتج عن إضافة ياء النسبة وتاء التأنيث، في أنّ المراد أمر آخر غير الوصف، حين نقول: يقوم الباحث بعمله بطريقة منهجية؛ أي منظمة غير عشوائية، بل يفيد المصدر الصناعي مجموعة الصفات الخاصة باللفظ، ويكون المستفاد به كالمستفاد بالمصدر في دلالته المعنوية، حين نقول يتميّز الباحث بمنهجية التفكير، كما نقول يتميّز بسلامة التفكير وصحته، وتكون بمعنىٰ؛ يتميّز الباحث بكون تفكيره منهجيا. **منهجية التكامل المعرفي**، مرجع سابق، ص ٦٨.

- ومثال ثان يتعلق بالاستصلاح والمصلحة، فالمصلحة هي المنفعة ذاتها كما هي في الماهية، والاستصلاح هو نظر المجتهد في المصلحة، بمستويات النظر الفهمي والتطبيقي والموازني والفروقي... فالفرق واضح بين الوعي المنهجي للمجتهد في معاملة المصلحة، وبين العلم الموضوعي للمصلحة، من حيث الإلمام بتعريفها وأمثلها وأدلتها من القرآن والسنة وأنواعها ومقابلتها بالمفسدة وحفظ متونها وتأليف محتواها. وعليه نقول بأن الوعي المنهجي يتعلق بالمجتهد، بعقليته وملكته ومراجعته وبراعته، وأما موضوع القضية المنهجية، كالاستقراء، فهو يتعلق بالشرع وأدلته وشواهده الواردة في الاستقراء.

- ومثال ثالث: هو الفرق بين موضوع النسب ومنهج إثباته، فموضوعه هو تشابه الفرع مع أصله، بحقيقة جبلية خلقية، وأما منهجه فهو إثباته بطرق الفراش والإقرار والبصمة الوراثية... وهذا المثال يجري في حقيقة القياس، التي هي التسوية بين الأصل والفرع والمساواة بينهما، والإلحاق بناء علىٰ ذلك. والفرق واضح بين الأمرين، فالتسوية تتعلق بالماهية الخلقية والشرعية، والإلحاق يتعلق بالمجتهد وعمله، وهو الإلحاق والحمل وغيرهما مما هو عمليات منهجية وأدوات إجرائية.

٣. ويخضع السياق الأصولي -كذلك- إلىٰ التجديد، من حيث تحديث النظر في الواقع بمختلف أحواله وتداخلاته، وتعميق التأمل في خفاياه وملابساته، ورصد محدثاته ومشكلاته، ويكون ذلك بضبط مداخله ومحركاته، وتحديث علومه ومنتجاته، وقد عَدّ العلماء تحقيق المناط أحد الضروب العالية في الاجتهاد الذي لا ينقطع إلىٰ قيام الساعة، وهو ما ذكره الشاطبي بقوله: «الاجتهاد علىٰ ضربين: أحدهما، لا يمكن أن ينقطع حتىٰ ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة. والثاني، يمكن أن ينقطع قبل فناء الدنيا. فأما الأول فهو الاجتهاد المتعلق بتحقيق المناط[1]». ويدل تحقيق المناط علىٰ أن التجديد للسياق هنا

(١) الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج٥، ص ١١-١٢. وقد عرّفه الشاطبي بقوله: «وذلك أن يكون الوصف المعتبر في الحُكم مذكورا مع غيره في النص؛ فينقح بالاجتهاد حتىٰ يميز=



المعبر عنه بتحقيق المناط، يدل علىٰ أنه من صميم الأداء الأصولي والبحث الأصولي، حيث إنه يتعلق بتجديد الواقع بناءً علىٰ الإرشاد الأصولي إلىٰ التجديد والتحديث، وقواعده المتعلقة باعتبار الواقع والمآل، واعتماد الأَوْلىٰ والممكن، واختيار الراجح والأنسب، وغيره من القواعد الأصولية الجارية بتجديد السياق وتطوير بحثه ودراسته. (والبحث الأصولي الجديد في تحقيق المناط، ينبغي أن ينصب علىٰ المجالات الحيوية العربية والقضايا الراهنة، موصولًا بعلوم الاجتماع والنفس والتربية والتنمية...؛ باعتبار التكامل والبينية بين تلك العلوم والعلم الأصولي، وهو ما نحسبه أولوية بحثية جامعية متخصصة).

٤. ويخضع التشغيل الأصولي إلىٰ التجديد، من جهة تجديد الآليات والنُظم والأفكار والأعمال، التي تُستخدَم في تشغيل الأصول وتنفيذ مخرجاتها الموضوعية والمنهجية في مجالات الإنجاز بأنواعه، كإنجاز الوعي والتنمية وتحقيق الخير وجلب النفع.

= ما هو معتبر مما هو ملغىٰ». المرجع نفسه، ج٥، ص ١٩-٢٠. وقال الشاطبي: «والثالث: هو نوع من تحقيق المناط المتقدم الذكر؛ لأنه ضربان: أحدهما: ما يرجع إلىٰ الأنواع لا إلىٰ الأشخاص؛ كتعيين نوع المثل في جزاء الصيد، ونوع الرقبة في العتق في الكفارات، وما أشبه ذلك، وقد تقدّم التنبيه عليه. والضرب الثاني: ما يرجع إلىٰ تحقيق مناط فيما تحقق مناط حكمه؛ فكأن تحقيق المناط علىٰ قسمين: تحقيق عام، وهو ما ذكر، وتحقيق خاص من ذلك العام. وذلك أنّ الأول نظر في تعيين المناط من حيث هو لمكلف ما، فإذا نظر المجتهد في العدالة مثلا ووجد هذا الشخص متصفا بها علىٰ حسب ما ظهر له أوقع عليه ما يقتضيه النص من التكاليف المنوطة بالعدول، من الشهادات والانتصاب للولايات العامة أو الخاصة... أما الثاني -وهو النظر الخاص- فأعلىٰ من هذا وأدق... وعلىٰ الجملة؛ فتحقيق المناط الخاص نظر في كل مكلف بالنسبة إلىٰ ما وقع عليه من الدلائل التكليفية بحيث يتعرف منه مداخل الشيطان، ومداخل الهوىٰ والحظوظ العاجلة حتىٰ يلقيها هذا المجتهد علىٰ ذلك المكلف مقيدة بقيود التحرز من تلك المداخل، هذا بالنسبة إلىٰ التكليف المنحتم وغيره. ويختص غير المنحتم بوجه آخر، وهو النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه بحسب وقت دون وقت، وحال دون حال، وشخص دون شخص؛ إذ النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة علىٰ وزان واحد». المرجع نفسه، ج ٥، ص٢٢-٢٥.

وعرّفه الشوكاني بقوله: «هو أنْ يقع الاتفاق علىٰ عِلّية وصف بنص، وإجماع، فَيُجتهد في وُجُودها في صورة النِّزاع... وسُمِّي تحقيقَ المناطِ؛ لأنّ المَنَاطَ وهُو الوصفُ عُلِمَ أنّه مُنَاطٌ، وبَقِيَ النظر في تحقيق وجوده في الصورة المُعيَّنَةِ». الشوكاني، **إرشاد الفحول** (دار الكتاب العربي، ط/ ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م) ج ٢، ص١٤٢.



وخلاصة ما نصل إليه في التجديد الأصولي، الذي يمثل أحد موجهات البحث الأصولي، أن هذا التجديد عملية ذهنية فردية وجماعية، ومراكمة نظرية وتطبيقية، ومقاربة سياقية واقعية، تعنىٰ بالبحث الأصولي بماهيته ومقتضياته، وبأولوياته وضروراته، وتتسم بالحيوية والتقديرية، بحسب الحاجيات اللازمة والإمكانيات المتوافرة والتحديات القائمة، وهو ما يستدعي التحفيز والتقويم، والنفير العام والخاص، المتعلق بذمم أصحابه من الشخصيات والهيئات. ويمكننا أن نقرر بناءً علىٰ ذلك أنّ تحديد الأولويات البحثية في أصول الفقه في العالم العربي وغيره، لا يمكن تحقيقه، إذا لم يقم التجديد الأصولي بمستوياته المذكورة، بل إنّ بحث هذه الأوليات، يُعدّ أحد الأعمال التجديدية الأصولية في الواقع الراهن والعالم العربي. فما هي إذن هذه الأولويات؟



■ المبحث الثاني: أولويات البحث في أصول الفقه ومشروعاته في العالم العربي

□ المطلب ١: بعض أولويات البحث في أصول الفقه في العالم العربي:

هذه الأوليات البحثية في أصول الفقه تقدم علىٰ غيرها؛ بالنظر إلىٰ أهميتها الضرورية في قضايا العالم العربي وأولوياته ومشروعاته، فيما يتصل بالبحث الأصولي وأثره في ذلك، بالمستطاع والممكن. وجدير بالتذكير إبداء ملاحظتين في هذا الصدد:

- الملاحظة الأولىٰ: أنّ هذه الأولويات كثيرة ومتنوعة، فمنها أولويات في البحث العلمي نفسه وفي تأسيس الوعي الذهني والفهم الكلي وترسيخ الإرادة العامة والخاصة الحرة الكريمة، ومنها ما هو في مجال الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ومنها ما يتعلق بالخطاب والإفتاء والتعليم والدعوة والتربية، ومنها ما يتصل بالعلاقات الدولية والتحولات الكبرىٰ في العالم والإقليم. كما أنّ هذه الأولويات اعتبارية ونسبية، يرد عليها الاختلاف والتجاذب، باختلاف البلدان والبيئات والأنظار والمصالح، فهنالك الأولويات العربية في مجموع العالم العربي علىٰ مستوىٰ القضايا العربية الكلية، كقضية الوحدة العربية في السوق والمال والسياسة الدولية والعلاقات الخارجية، فضلًا عن التراب والجغرافيا والتاريخ واللغة، وقضية الهوية والثروة والدولة، وهنالك الأولويات العربية الوطنية والقُطرية المتعلقة بالقضايا المحلية والحاجيات الخاصة بأنواعها، كبرامج الاستثمار الداخلي والحكم المحلي والتنظيم السياسي والأهلي والتعبير الثقافي والبنية التحتية والأمن الوطني والحوكمة الرشيدة...

- الملاحظة الثانية: أنّ البحث الأصولي لهذه الأولويات لا يكون بديلًا عن البحوث الأخرىٰ المعنية بهذه الأولويات، كالبحث الطبي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتقني الفني، الذي يُعنىٰ بموضوعه بموجب الاختصاص العلمي والصلاحيات المهنية وغيرها، فلا يمكن لبحث أصول الفقه أن يعنىٰ بالبحث الطبي -علىٰ سبيل المثال- من جهة موضوع البحث الطبي، الذي هو بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض، ومقتضيات السلامة والعلاج، ومفردات الطب المقررة في علم الطب، وإنما يعنىٰ البحث الأصولي بموضوع الطب، من جهة موضوع أصول الفقه ومنهجه وسياقه وتشغيله، أي:



إن أصول الفقه يتناول الطب من جهة -مثلًا- الأمر بالعلاج الذي يُفيد وجوبه ونفعه، والنهي عن الضرر الصحي الذي يفيد تحريمه وفساده، ومن جهة إقامة الصحة العمومية التي تُعدّ من التكليف الشرعي العام، الذي يُعدّ بمثابة فرض الكفاية وواجب المتخصصين ومسؤولية الدولة والأمة والإنسانية، وكذلك من جهات الموضوعات الأصولية الكلية المقاصدية والمآلية، كجهة الاستصلاح والاستحسان والاضطرار والمآل وغيره مما يُعدّ موصولًا بالطب بوجه أصولي، يقيم الوعي بأصول العلاج وغاياته ومآلاته ومصالحه، ويؤسس الفعل الطبي على بُعده الأخلاقي الإنساني، ويبقى موضوع الطب بماهيته القائمة ومقتضياته اللازمة، ولكن بوصل مع أصول الفقه، كما يوصل بأصول القانون والقيم الإنسانية وعلم النفس والاجتماع.

وعليه، يمكنني عرض أربع أولويات في البحث الأصولي تدعو إليها الحاجة الأكيدة في العالم العربي اليوم، وهي أولويات بعناوين قضايا **الأسرة والمجتمع والدولة والعلاقات الخارجية في العالم العربي**، كما أنها مطروحة بالمجموع الخماسي لموجهات البحث الأصولي (الموضوع، والمنهج، والسياق، والتشغيل، والتجديد). وهو ما أبينه فيما يأتي:

١. **الأولوية الأولى: البحث الأصولي في انتظام الأسرة:**

البحث الأصولي في انتظام الأسرة، تحكمه الموجهات الخمسة:

فالموجه الموضوعي له، يراد به موضوع أصول الفقه الذي يعنى بالأسرة من جهة انتظامها، وهذا الموضوع هو:

- كلية التكليف الشرعي الواردة في مبحث الأحكام التكليفية والوضعية، حيث عدت الأسرة حكمًا شرعيًا كليًا، ومرادًا إلهيًا، وصلاحًا إنسانيًا واستمرارًا للوجود الإنساني وتعميره، وهذا الحكم نوعان: حكم تكليفي مجرد من جهة وجوب قيامها وتحريم تفويتها، وحكم وضعي من جهة أسبابها وشروطها وموانعها واختياراتها واضطراراتها ونحوه. وإذا نحن أدرجنا الأسرة ضمن موضوع الحكم الشرعي، فإننا نكون قد اهتممنا بالبحث الأصولي الأسري، ضمن



أولوياته الراهنة، التي تتمثل في تقرير انتظام الأسرة كما وردت في الحكم الشرعي بأدلته الكلية، وفي درء ما يُحاط به من المخاطر التي تهدده، وربما تفوته بالكلية. والدراسة الأصولية للأسرة تعنىٰ كذلك باعتبار الانتظام الأسري، فعلًا إنسانيًا يتعلق به الخطاب أو الحكم الشرعي والدليل الشرعي والمقصد الشرعي، إذ ليس الفعل في أصول الفقه وفي الفقه مقصورًا علىٰ فعل الصلاة والغسل والصيام... وإنما هو فعل بمفهوم واسع، يشمل سائر ما يكون موضوعًا للفقه الإسلامي والتكليف الشرعي، كما أنه فعل جماعي وكلي وليس -فقط- فعلًا فرديًا وجزئيًا، والأسرة هي فعل جزئي من جهة أفرادها وأفعالهم، كفعل الخطبة والنفقة علىٰ الولد والمعاشرة بالمعروف، ولكنها فعل كلي جماعي من جهة عموم الأمة وكافة الإنسانية، فإذا كان يمكن أن تتخلف الأسرة علىٰ صعيد بعض الأفراد والأحوال، كأن لا يتزوج بعض الناس، أو لا ينجب بعض الأزواج، إلا أنه يمنع أن تتواطأ غالبية الأمة أو فئات واسعة من الإنسانية علىٰ تعمد ترك الزواج والتناسل، واستبداله بحالة العقم العام والأغلبي، وحياة العزوبة والعنوسة، أو إحلال زيجات فاسدة بدل الزواج الصحيح بديلًا عنها، ومنه «زواج» متحدي الجنس، و«زواجات» مستجدة مبتدعة. وهذا المعنىٰ قد أشار إليه العلماء بما يُعرف بالمندوب بالجزء والواجب بالكل[(١)].

- كلية القرآن والسنة والاستحسان والعُرف ونحوه، مما تقررت بها كلية الأسرة، وكلية مقاصدها النَسَبية والعِرْضية والتناسلية، وكلية الخصوصية والهوية والوحدة الوطنية والتعارف الإنساني، فبحث

(١) جاء في المعلمة ذكر قاعدة: «المَنْدُوبُ بِالجزءِ يكون واجبًا بالكُلِّ». وتقرر هذه القاعدة أنّ «المندوب، وهو الذي طلب الشارع فعله طلبًا غير جازم، بحيث يمدح المكلف علىٰ فعله ولا يذم علىٰ تركه، وإن كان هذا هو حكمه بالنسبة لآحاده وأفراده، إلا أنّ المكلف لو كان من دأبه وديدنه ترك المندوبات كلية، لكان تاركًا للواجب؛ لأنّ المندوب بالجزء واجب بالكل. كما أنّ ذلك لو حصل بالنسبة لجماعة معينة، بحيث اجتمعوا كلهم علىٰ ترك مندوب ما، لكانوا تاركين للواجب؛ لكون المندوب في حقّ الفرد واجبًا في حقّ الجماعة؛ لذلك يؤاخذون ويعاقبون علىٰ تركه إن استمروا علىٰ هذا الترك الجماعي». **معلمة زايد للقواد الفقهية والأصولية**، مرجع سابق، ج ٢٧، ص٤٦٩.



الانتظام الأسري في دائرة هذه الكليات الأصولية؛ يُعدّ أولوية بحثية واقعية، لكونها تعالج المخاطر المحدقة بالأسرة في سياقنا المعاصر، كما سنبين بعد قليل في الموجه السياقي لهذا البحث، ولكونها خدمة للبحث في واقعيته وتجدده وخصوبته، فيكون ذلك عونًا علىٰ استيعاب الدرس الأصولي وتعميق بحثه، بما يكون أدعىٰ للتمثل والاستدعاء، وأبعد عن حالات الملل والجفاء.

- كلية الاجتهاد الشرعي الأصولي والفقهي والموازنة العامة، بقواعده وضوابطه ومتطلباته، ومنه كون الأسرة قد وردت بأحكام العدد واللقب والضبط والتحديد في الميراث والعدة والطلاق، وقد جرت علىٰ الأعراف الحسنة، كعُرف الخصوصية والحياة الخاصة، وهو ما يُحكم بالأحكام العامة المتعلقة بالحياة العامة، ومنه مبدأ المساواة في الفضاء العام والعلاقة بالدولة، والمساواة في الأسرة والشركة والجمعية، فكلاهما مساواة، ولكنهما يفترقان لافتراق الحياتين العامة والخاصة، (وهو ما يُعدّ بحثًا أصوليًا موصولًا بالقانون والدستور والمجتمع... وقائمًا علىٰ الرؤية النظرية الكلية الأصولية الإسلامية والأصولية الغربية وغيرها).

أما الموجه المنهجي للبحث الأصولي في انتظام الأسرة، فهو بمستويات منهجية في ذلك، منها مستوىٰ الوعي المنهجي بالمفهوم الكلي للأصول والأسرة، ومستوىٰ الوعي المنهجي بالبُعد المقاصدي لهذه الأسرة التي يُراد طمسها وتفويتها، بمقتضىٰ مشروعات فكرية وسياسية وثقافية خطيرة ومدمرة، ومستوىٰ الوعي المنهجي بالبُعد الوطني في اعتبار الأسرة تحفظ الوطن ووحدته وانسجامه، وتحفظ الناشئة في هويتها العربية الإسلامية، ومستوىٰ الوعي المنهجي بمعقولية الأصول والأحكام. فمناط التكليف هو الوصف الإنساني والماهية الإنسانية وليس وصف الذكورة والأنوثة، إلا ما تقرر اعتبار الجنس في حكمه، كاعتبار الذكورة في إمامة الصلاة، واعتبار الأنوثة في الرضاعة؛ لاعتبار شرعي منوط بالجبلة والتعبد والضبط والتحديد والحكمة والمصلحة، فغياب منهج المعقول والتعبد، ومنهج التفريق بينهما لاختلاف الماهية والحقيقة وتوارد الأدلة والأحكام وترتب المصالح والمنافع؛ فهذا الغياب قد أوقع



المشكلات وأجَّل الفتوحات، ومثاله كذلك، نوط مقاتلة المعتدين بعدوانهم وبغيهم، وليس بدينهم وجنسهم أو بلدهم، ثم إنه مقاتلة علىٰ وزن مفاعلة، أي: قتل في مواجهة قتل، وليس قتلًا من حيث الابتداء والتأسيس.

وأما الموجه السياقي للبحث الأصولي في انتظام الأسرة، فهو السياق المعاصر، الذي تشهد فيه الأسرة تهديدًا حقيقيًا ومركبًا ومستمرًا، من حيث دعوات ما يُعرف بـ«النوع الاجتماعي»، و«الجندر»، التي تحولت من الدعوات إلىٰ المشروعات، ثم إلىٰ القوانين والسياسات والقرارات الدولية، ويقع التسويق لها بـ «الاستحقاقات الحقوقية والإنسانية والوطنية»، وبالقراءات الفكرية والتأويلية الدينية والعلمية والفلسفية والقانونية... وبالمنظمات والأذرع الدولية والمنابر الإعلامية والمناهج الدراسية والتشريعات والاتفاقيات... هذا فضلًا عن السياقات الداخلية والمحلية التي تشهد فيها الأسرة تراجعًا في انتظامها الشرعي والقانوني الإنساني الإيجابي، وتحولًا مفزعًا من حيث النمو الديمغرافي والمخزون السكاني والتثمير العمراني، وتضخم الظواهر المخيفة، كظاهرة العنوسة والتشرد والطلاق وغيرها. فهذا السياق في الداخل والخارج، جدير بأن يرافقه البحث الأصولي في الانتظام الأسري، برؤية أصولية كلية ومقاصدية وإنسانية، وبموضوع أصولي أسري، يمثل المعرفة الأصولية الجامعة لا الجامدة، وبعلم وعمل، وليس بمجرد الحفظ والنقل.

وأما الموجه التشغيلي للبحث الأصولي في الانتظام الأسري فهو إحداث مواطن الشغل الأصولي في مجال الانتظام الأسري، سواء بموطن الشغل العلمي البحثي التأليفي التجديدي، أو بموطن الشغل الوظيفي القضائي والتنموي والتدريبي والخيري المبني علىٰ الأصول الفقهية الكلية العالية والمقاصدية المعتبرة، ككلية التنمية الوطنية بالأسرة الصالحة المتوازنة، والتعمير الإنساني بالأسرة الفطرية السوية، وبموطن الشغل الفني التعبيري الثقافي والتعليمي، بإقامة الأعمال الفنية والمسرحية والإبداعية المبنية علىٰ الوعي بأصول الفنون ومقاصدها، وبجدلية الفنون الخادمة للمقاصد، والمقاصد الخادمة للفنون، وبالأصول المعربة عن الفنون والفنون المعبرة عن الأصول[1].

---

(١) ينظر: نور الدين الخادمي، **الفنون والمقاصد: الفنون الخادمة للمقاصد والمقاصد الخادمة**=

وأما الموجه التجديدي للبحث الأصولي في الانتظام الأسري، فهو مجموع الأداء النظري والعملي للانتظام الأسري، بتحديث وتطوير وتصحيح وربط وضبط لموجهاته الموضوعية والمنهجية والسياقية والتشغيلية. وشاهد ذلك: تجديد موضوع الأحكام التكليفية والأدلة الكلية؛ بإدراج المرأة والأسرة تحت هذه الأبحاث، بتحقيق المعنىٰ وتحرير المصطلح وتعصير المثال وتيسير الأسلوب وتعميق الوعي بشمول تلك الكليات التكليفية والدليلية للأسرة، كليًا وجزئيًا، نصًا ومقصدًا، حالًا ومآلًا. (وهذا بحد ذاته يعد مشروعًا بحثيًا أولويًا خادمًا لموضوعه في تعلقه بالعالم العربي في الوقت الحاضر).

ونبين فيما يأتي أولوية أخرىٰ في البحث الأصولي في عالمنا العربي، وهي أولوية الانتظام المجتمعي.

٢. **الأولوية الثانية: البحث الأصولي في انتظام المجتمع:**

انتظام المجتمع تكليف شرعي، يتأطر بالبحث الأصولي وفق الموجهات الخمسة، وعلىٰ غرار ما ذكرنا في انتظام الأسرة، وما سنذكره في انتظام الدولة والعالم.

وأوجه تأطيره بهذا البحث:

أ. اندراجه تحت مبحث الأحكام الشرعية التكليفية والوضعية، باعتباره حكما شرعيًا ثبت بأدلته الشرعية الجزئية والكلية، كقوله ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، ودليل فروض الكفاية والواجبات الاجتماعية العامة المتعلقة بانتظام المجتمع واجتماعه وتعاونه، واندراجه -كذلك- تحت أدلة الاستصلاح والعُرف والاستحسان. وإذا قررنا كون هذا الانتظام حكمًا شرعيًا عامًا وكليًا، فإنه يمكننا بحثه بما يخدم هذا الانتظام في العالم العربي، من حيث تأكيد هذا الحكم وتأسيس الوعي بضرورته في وحدة المجتمع العربي

=**للفنون** (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م)؛ نور الدين الخادمي، **الفنون والأصول: الأصول المعربة عن الفنون، والفنون المعبرة عن الأصول** (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، ٢٠١٨م).



وتثمير وجوده الإقليمي والدولي، وركائزه اللغوية والثقافية والدينية والحضارية، ومستلزمات مستقبله في عالم التكتلات والاتحادات، ولا شك أنّ البحث الأصولي يكون له الحظ الوافر في تحقيق هذا المقصود، كحظوظ علوم القانون والاجتماع والسياسة... وذلك بحسب الموجهات لكل علم، موضوعيًا ومنهجيًا وسياقيًا، برؤية تكاملية وبينية، وبإرادة علىٰ التجاوز والتعاون.

ب. اندراجه تحت مبحث الأحكام الشرعية الوضعية، باعتبار السبب والشرط والمانع... محددات أساسية لحكم هذا الانتظام، فالقول بكون الانتظام حكمًا شرعيًا تكليفيًا، أي باعتبار أنه واجب شرعي، يجب علىٰ مجموع الناس وأفرادهم القيام به وتحقيقه؛ فالقول بذلك يستلزم القول بورود الحكم الشرعي الوضعي عليه، بناءً علىٰ تلازم الحكمين التكليفي والوضعي، وعلىٰ شمول أحكام الشرع للاجتماع الإنساني والانتظام المجتمعي والسياسي والعالمي، فكما يرتبط الحكم التكليفي بوجوب الصلاة بحكم زوال الشمس واستقبال القبلة وانتفاء الحيض والجنابة... فإنه يرتبط -كذلك- حكم وجوب قيام الانتظام المجتمعي وتحريم اضطرابه وتفرقه وتقاتله، بحكم الوضع، من حيث السبب الذي يُعنىٰ بدخول وقت هذا الانتظام وحلول زمانه، وقيام الحاجة إليه بأشكاله ومقتضياته، وانتظار مصالحه وتحقيق ضرورياته، ومن حيث الشرط الذي يعنىٰ بالقدرات الذهنية والإرادية والمقدرات الاستراتيجية والحضارية والتقديرات السياسية والعلمية، ومن حيث المانع الذي يعنىٰ بالعوائق المحيطة بالانتظام المجتمعي العربي، والمشروعات التي تعمل علىٰ استهدافه وتفويته، ومن ذلك: مانع الطائفية المتعصبة واليمينية المتطرفة والاحتلال والاضطهاد والاستبداد...

وحري بالبحث الأصولي في وجوب الانتظام المجتمعي العربي أن يبحث الأسباب والشروط والموانع لحكم هذا الانتظام، وأن يبنىٰ علىٰ مقتضياته العلمية والعملية، كبحثه من زاوية علم الاجتماع بالرصد والإحصاء والتحليل والمقارنة... وبحثه من زاوية علم السياسية والعلاقات الدولية



بتقدير المواقف وتحليل الخارطة الجيوسياسية وإقامة العلاقات واستثمارها. هذا فضلا عن بحثه من زاوية الأصول والمقاصد والقواعد، بما يؤطره بموجب موضوعاتها ومقتضياتها، فأصول الفقه ومقاصد الشريعة وقواعدها، تمثل الأطر الشرعية العليا الموجهة للفعل الإنساني في السياسة والاجتماع والعيش المشترك والتدافع الحضاري، كما هي موجهة للفعل الإنساني في الصلاة والزكاة والنفقة والبيع والإقالة... ولا أدري من أين جاء الانفصام النكد في الفقه وأصوله بين أفعال العباد في التدين والتعبد، وأفعالهم في التمدن والتحضر، فالأفعال جميعها منوطة بأحكام التكليف وأحكام الوضع، وكل تعبدي إلا وفيه التمدن، وكل تحضر إلا وفيه التدين؛ بموجب صدق النيات وصحة الأعمال واعتماد النصوص وتحقيق النفع وانتظار الجزاء من المولىٰ عز وجل.

ج. اندراجه تحت أدلة الأصول الكلية، كالإجماع والقياس والاستصلاح... وتحت مباحث اللغة ومعانيها ودلالاتها وإعجازها وتجددها، بما يخدم العالم العربي الذي له من وصفه العربي نصيب أصولي فقهي، يتعلق باللغة التي نزل بها القرآن الكريم ووردت بها السنة الشريفة، فكيف يمكن لهذه اللغة والعالمين بها في علم اللغة والأدب واللسانيات والترجمة أو علم الأصول والقانون والسياسة، أن يطوروا الأداء الأصولي، بحثًا ودرسًا وتداولًا، في خدمة العالم العربي وهويته اللغوية والحضارية ومصالحه الحيوية المبنية علىٰ اللغة واللسان والتفكير والتعبير والتثمير والتغيير؟ ولماذا إلىٰ حد الآن لم يبلغنا نبأ تطوير الدرس اللغوي الأدبي، والاجتماعي الإنساني، والأصولي التشريعي الفقهي، لخدمة قضية العروبة، والجواب عن إشكاليات اللسانية الحديثة والتأويلية المعاصرة في تعلقها بالنص القرآني والسني، والتراث العربي والإسلامي والاجتهاد المعاصر، ومدارسة مقولات وثنائيات ومجادلات، شديدة الارتباط بالدرس اللغوي والأصولي والتعاطي الحداثي والإصلاحي معها؟ (وهو ما يمثل بحثًا أصوليًا بأولوية ضرورية وبأثر في الهوية واللغة والحضارة في عالمنا العربي المعاصر).

ولا أجدني عارضًا للموجهات المذكورة (المنهجية والسياقية والتشغيلية والتجديدية) علىٰ سبيل التفصيل في البحث الأصولي لأولوية الانتظام المجتمعي؛ التزامًا بعدم الإطالة، وفسحًا لمجال بحثها بالتحقيق والتوسع باعتبارها إحدىٰ أولويات البحث الأصولي في العالم العربي في الواقع الراهن. وأجدني مكتفيًا بالإشارة إلىٰ سياق هذا الانتظام، وهو قيام الحاجة إلىٰ التنظيم المجتمعي المدني، في مقابل التنظيم الرسمي والحكومي، وفي اتجاه اجتماع التنظيمَيْنِ لخدمة الدولة الحديثة التي لا يمكنها أن تقوم علىٰ أساس جناح الحكم والمركز من دون جناح المجتمع والفروع والمحليات، وهو ما دعا إلىٰ إقامة الحكم المحلي بإمكانياته وصلاحياته وسلطته في القرار المحلي والإدارة المحلية والاستثمار المحلي، ولأن الدولة المركزية والريعية قد بدأ تراجعها لنزعة الانفراد بالحكم والسلطة، والتفرد بالتنمية والثروة، والإفراد بالتمجيد والتغريد، والله وحده الفرد الصمد، الذي لا يفرد بالعبودية سواه.

وأما الموجه التشغيلي للبحث الأصولي في انتظام المجتمع، فهو يُعنىٰ بتأسيس الوعي وترتيب الفعل بالبرامج الوظيفية والخطط العملية لتحقيق انتظام المجمع، بإقامة الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية البلدية والقروية، والمنظمات الشعبية والقطاعية، والمؤسسات الوقفية والزكوية، وصناديق الزواج والصلح بين الناس... وتدعيم فروض الكفاية والأفراد؛ بناءً علىٰ قواعد الأصول في ذلك، بحثًا متجددًا ووعيًا مسددًا.

٣. الأولوية الثالثة: البحث الأصولي في انتظام الدولة:

انتظام الدولة هو: انتصابها واستمرارها وتحقيق أهدافها في إدارة الحياة العامة، وتحقيقها للتوازن بين الإمكانيات والحاجيات والقيم والمصالح والداخل والخارج، وقيامها علىٰ الأمر العام بما يصلحه ويناسبه ويثمره. والأصل في الدولة الانتظام، نسبة إلىٰ النظام والتنظم والتنظيم والنظم والمنظومة، فهو وضع إنساني كلي متناسق هادف، بمرجعية دينية وأخلاقية وإنسانية، وبمنهجية النظر والعمل والتقدير والاجتهاد والتجديد والتطوير، وبسياقية داخلية وخارجية، عامة وخاصة، وبتحديات وإكراهات وإمكانيات ومفاجآت. ويُعدّ انتظام الدولة من أكثر الموضوعات التصاقًا بالبحث الأصولي



في العالم العربي، في مباحث عدة، من أبرزها:

- مبحث الأحكام الشرعية التكليفية والوضعية، حيث يتأطر انتظام الدولة ضمن مبحث الحكم والحاكم والمحكوم عليه، وضمن مبحث أحكام الوضع المتعلقة بالدولة والسياسة والحكم، وهي أسبابٌ وشروطٌ وموانعٌ، تتحدد بناءً علىٰ حقيقتها العلمية وتقديراتها الاجتهادية.
- مبحث الأدلة الأصولية الكلية القرآنية والسنية، كدليل الأمر بالحكم والعدل بين الناس، وأداء الأمانات إلىٰ أهلها، ومنها أمانة الحكم والدولة، ودليل النهي عن الفساد والظلم والبغي، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].
- مبحث الأدلة الأصولية الكلية المصلحية والاستحسانية والعُرفية... ومنها: قاعدة معقولية معنىٰ الدولة في المتغيرات والوسائل والإجراءات والمصطلحات والمقاربات، وقاعدة التعبدية في الثوابت والعقيدة والنصوص والنيات والموجه الجزائي والأخلاقي والفطري... وكذلك قاعدة التعاقد والتراضي بين الحاكم والمحكوم، وتشوف الإسلام إلىٰ الشورىٰ والحوار والنقد والتطوير والتجديد، وهو ما لا يكون في منطق التغلب والصراع، بدل التداول والتدافع.

إنّ البحث الأصولي في انتظام الدولة في العالم العربي، يمكنه أن يحقق أقدارًا مهمة في تطوير نفسه؛ بما يجعله يتفاعل مع تطورات الراهن العربي في مجال الدولة والحكم، من حيث تعزيز قدرات الحكم الوطني والمحلي، وتعزيز الشراكة الحقيقية بين الشعوب والحكام، بما يدرأ النزعات الإقصائية والارتدادية والانقلابية، وبما يقوي الداخل العربي ويزهر اقتصاده واستقراره، ويعظم دور المجتمع الأهلي والإرادة العامة في الخدمة الإنسانية والفعل الخيري والقطاع الثالث، وهذا وغيره يقبل التحقق العملي إذا أقيمت أبحاثه العلمية علىٰ عمق الأصول والقواعد، كقاعدة التعاقد والتراضي التي تورث الصفاء والتعاون والمحبة، وقاعدة المعقولية السياسية والحكومية التي تثري انتظام الدولة وتحقق منتوجه ونفعه، وأما أن يظل البحث الأصولي مقصورًا علىٰ شأن الأفراد وأحوال التعبد، من دون أن يتسع مجاله ويتعمق مفهومه في

قضايا الدولة والمجتمع والعالم، فهذا لا يقدم شيئًا، بل قد يؤخر، وربما يفوت لا إلىٰ بدل.

ويتعاظم الاقتناع بإمكانيات البحث الأصولي في هذا المضمار، بسبب تطورات مشهد الدولة الحديثة، من حيث الإصلاحات الجوهرية التي ستؤول إليها، بموجب مسار الثورات والإصلاحات في بعض البلاد العربية، وبداية قيام المقاربات الجديدة في الحكم والمجتمع والإدارة العامة والتداول الواسع علىٰ الموارد والروافد. كما سيواجه هذا البحث الأصولي نزعات الجهل بطبيعة الدولة ووظيفتها، ولا سيما الجهل بمعقوليتها وإنسانيتها وحيويتها، فهي كيان يتطور وينمو، ويتقدم ويتراجع، ومن ذلك مسألة المصطلحات «دولة، أو «حكومة»، «حكم مركزي ومحلي»، ومسألة الأشكال والصور، والموضوعية والذاتية في الحاكم والحكومة والحزب والجمعية... والمعنىٰ التوقيفي التعبدي والاجتهادي المصلحي، والمطلق والنسبي والثابت والمتغير، فضمور هذه المعاني في الوعي بالأصول، قد مثل عائقًا أمام تطور الفقه السياسي والدولي، وإرباكًا لمسيرة البحث العلمي والأداء العملي، غير أنّ هذا الضمور وما يترتب عليه من العمل، لا يصمد أمام البحث الأصولي التجديدي الراهن، وهو ما يكون القيام به بمثابة واجب الوقت وفريضة العلماء، وهذا أيضًا من الأحكام الأصولية الكلية التي تزدهر بالبحث الأصولي ودرسه وتداوله.

٤. **أولويات أخرىٰ: انتظام العالم، وانتظام المجتمع الثقافي والمجتمع المسجدي، في البحث الأصولي:**

هذه أشكال أخرىٰ من الانتظام الإنساني، الذي يمكن أن يؤطره البحث الأصولي المعاصر في عالمنا العربي وعلاقاتنا الخارجية، **فانتظام العالم** يحكمه السياق المعاصر الذي يهدد هذا الانتظام، علىٰ صعيد تعاظم دعوات الكراهية والعنصرية والتحريض علىٰ العنف والتدخل في شؤون الدول، وعلىٰ صعيد ما آلت إليه الديمقراطية والحداثة من العذابات الإنسانية الكثيرة، فضلًا عن تهديد الهويات والخصوصيات والقيم والمصالح... ولهذا مظانه في البحث الأصولي من جهة الموضوع الأصولي الكلي المقاصدي الإنساني، بفسحة نظر في الأصول، وليس بضيق أفق وتناول حرفي، يغلب عليه الطابع الحرفي



الفني، وكذلك من جهة المنهج الأصولي وغيره من الموجهات.

وكذلك الأمر بالنسبة إلىٰ **انتظام المجتمع الثقافي** علىٰ مستوىٰ التعليم والفنون والإعلام والخطاب والاتصال والرياضة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والتعاون الفني وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار والمناهج... ولهذا مظانه البحثية الأصولية الموضوعية، ومنها الموضوع الاستحساني الأصولي والتحسيني المقاصدي، بسعة مدلوله وعمق دلالته علىٰ الإنجاز الحضاري والإتقان العمراني، فالاستحسان، وهو عَدّ الشيء حسنًا في بعض تعريفاته، أو الاستثناء من الأصل لمصلحة راجحة، أو العمل بأقوىٰ الدليلين، و-كذلك- التحسين، وهو التجميل والتكميل، والمعدود في مراتب ذروة التحضر وجمال المظهر وتمام الأداء وبلوغ المقاصد؛ فهذان الأصلان: الاستحسان الأصولي والتحسين المقاصدي؛ يمثلان وعاء موضوعيًا ومنهجيًا لانتظام ثقافي بمسارات العلم والفكر والفقه والاجتهاد والإرشاد والإفتاء والسياسة والمواطنة وغيرها.

أما **الانتظام المسجدي**، وهو ذلك المشهد الإسلامي المميز للانتظام الإنساني والاجتماعي داخل المساجد، فهو ضرب آخر من الوعي والفعل؛ بمقتضىٰ المعرفة بالأصول التشريعية الإسلامية وبفروعها التي هي ثمرة تلك الأصول، فهذا الانتظام يعبر عن امتلاك تلك المعرفة بنصوصها وأحكامها ومقاصدها من جهة أولىٰ، وبقيمها وآدابها في الاجتماع البشري بين المصلين في المسجد من جهة ثانية، وبأثرها الخارجي في انتظامات أخرىٰ (كالانتظام الأسري والمدرسي والمهني والمدني والسياسي والعلمائي...)؛ تترتب علىٰ الانتظام داخل المساجد بالصلاة والجمعة والدرس والتناصح والتفكر والتعبد من جهة ثالثة. وبهذا يمكنني القول بأنّ ترتيب الانتظام الإنساني علىٰ الانتظام المسجدي، إنما يقيمه البحث الأصولي الذي يُعنىٰ بما يصطلح عليه بـ «**مقصد المقصد ومعنىٰ المعنىٰ**»، وهو ذروة المقاصد المعتبرة وثمرة الأصول العالية، وهو لا يتأتىٰ لكل واحد من أهل العلم الأصولي الذين رضوا بأن يكونوا مع الخوالف، ولم يسارعوا إلىٰ تعميق النظر وترتيب الأثر، وفق الجمع بينهما في البحث الأصولي العالي ومقتضياته وثمراته، وأحسب أن انتظام العالم العربي في إطار وحدة ثقافية واقتصادية -علىٰ سبيل المثال- يمثل أولوية مهمة



في مصالح الشعوب والحكومات العربية، وأولوية مهمة -كذلك- في البحث الأصولي، بماهية موضوعية ومنهجية أصولية تقبل التحقق في الواقع وتستجيب للتخصص البحثي وتراعي المصلحة العربية وتعطي الإضافة. (ويعد بحث مقصد المقصد ومعنى المعنى؛ من أكثر الموضوعات حيوية وأثرًا في التجديد والمواكبة والمقاربة، وفي مجالات عدة، وهو يقبل التوسيع والتفريع... وبه أولويات قائمة وضرورات كبرى...).

□ **المطلب ٢: بعض مشروعات أولويات البحث في أصول الفقه في العالم العربي:**

الفرق بين الأولويات والمشروعات، أن الأولويات هي القضايا الكبرى في العالم العربي التي تحوز المرتبة الأولى في البحث الأصولي، وهي -كما ذكرنا- انتظام الأسرة والمجتمع والدولة والعالم والثقافة والمسجد. بمعنى أن يعمل البحث الأصولي على هذه القضايا الكبرى في علاقتها بالعالم العربي الذي يشهد تهديدا استراتيجيا لمكوناته ووجوده أصلًا، ومنها تهديد الأسرة الفطرية الشرعية والقانونية، وتهديد المجتمع العربي بمكوناته الإنسانية والثقافية المختلفة بـ «ألغام التقسيم والتنازع»، بالطائفيات البغيضة واللوبيات المفسدة وبعض «النخب المعتلة»... وتهديد الدولة بالأيديولوجيات والسطحيات والشهوات، وتهديد الثقافة والهوية والعلم والفقه... كما على البحث الأصولي أن يعمل بتكامل مع البحوث الأخرى الاجتماعية والسياسية والتربوية وغيرها «فالجمع أولى»، وأن يكون بسقف استراتيجي وبتخطيط وتنفيذ، بالممكن والمراكمة والإرادة، و«الميسور لا يُترك بالمعسور[(١)]».

وأما المشروعات فهي القضايا الصغرى القريبة والعملية، التي يمكن بحثها -بصورة أولوية- ضمن مشروع أصولي كبير يكون في مستوى المرحلة الحالية للعالم العربي وقضاياها الحيوية، ويتكامل مع مشروعات علمية أخرى

(١) جاء في المعلمة ذكر هذه القاعدة بلفظ: «المَيسُورُ لا يَسقُط بالمَعسور»، وصيغها: «لا يفوت الميسور بالمعسور»، «المقدور عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه»، «تعذر الإتيان بالبعض لا يمنع الإتيان بما بقي». **معلمة زايد للقواد الفقهية والأصولية**، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٤٣٥-٤٣٦.



للغرض نفسه. والمشروعات هي أشبه بالأبحاث الأصولية الموضعية (تتناول مواضع محددة)، وأقرب إلىٰ العناوين البحثية الأكاديمية المتخصصة التي تتناول ما هو أولىٰ في قضية علمية أصولية أو قضية عملية مرتبطة بالأصول. فما هي هذه المشروعات الأولية في البحث الأصولي؟

١. المشروع الأول: الأحكام الشرعية في الاجتماعيات والسياسيات والدوليات:

جرت عادة كثير من الباحثين أن يبحثوا الأحكام الشرعية في مجال العبادات وشيء من الأسرة والمعاملات، وذلك من حيث التصريح والأمثلة والمسائل، كقولهم بأن سبب الظهر هو: زوال الشمس عن كبد السماء، وأن شرطها الطهارة، وأن المانع هو: الحيض، وكذلك بالنسبة إلىٰ الزكاة والصيام ونحوهما. وهذا أمر معلوم وصحيح، ولكنه ينقصه استكمال البيان اللازم في حقيقة الأحكام الشرعية، من حيث شمول هذه الأحكام للمجالات الاجتماعية والسياسية والدولية... بتجديد النظر وتعصير الأمثلة وترتيب الأثر وملاحظة الفرق ودرك الوصل والجمع، وكذلك من حيث توسيع المفهوم الأصولي للأحكام، وفق الماهية والمقتضيات والمناهج والسياقات والمخرجات الذهنية والتربوية والتشغيلية، وليس بإدراك الماهية؛ بذكر التعريف والمثال والمصطلح فقط، وبأسلوب الاجتزاء والسطحية والحفظ، وهو ما أوقع في المعرفة المنقوصة والتمثل المبتور، والتعثر الواضح في مساحات العمل ومنابر الحجاج.

ويمكن لهذا المشروع أن يحقق مبتغياته في قضايانا العربية الحالية، من جهة ما يؤسسه من وعي أصولي عميق، يقنع الناس ويحفزهم علىٰ التجاوز والإقبال علىٰ التوافقات والإصلاحات الحقيقية، ويوسع مدارك عقولهم من أجل القبول بالاختلاف الذي هو مراد الله ﷻ في خلقه، وموضع التكليف الإنساني والأمر الشرعي بإدارته وتقليل مخاطره وتكثير ثمراته. كما أنه يقيم علم الأصول علىٰ حقيقته النظرية الموضوعية الجامعة، ويُكَوّن جيلا علمائيًا أصوليًا أصيلًا في تكوينه وعميقًا في تعايشه، غير مهاجر وغريب بالأفكار والمناهج، وموصولًا بمجتمعه وأمته، وعارفًا بتحديات عصره، ومتكاملًا مع الآخرين في العلم الاجتماعي والسياسي والدولي، بطبيعة هذا المشروع



البحثي ومساحته الاجتماعية والسياسية والإنسانية.

ومما يتفرع عن هذا المشروع: دراسة الحكم والسياسة، والمجتمع المدني والأهلي، وقضايا المدنية والمواطنة والحرية والمساواة والعقد الاجتماعي والعلاقات الدولية والخصوصية والهوية والسيادة، وغيرها مما يعد من صميم قضايا الراهن العربي في علاقة وطيدة بالبحث الأصولي المحقق والمحرر، في الأحكام الشرعية علىٰ وجه التحديد؛ باعتبار أن تلك الأحكام تتناول الأحكام التكليفية المجردة والأحكام الوضعية الملابسة، التي تتنزل أو تتعلق بأفعال الناس الاجتماعية والسياسية والإنسانية.

٢. **المشروع الثاني: الأدلة الشرعية الكلية الخادمة للكليات العربية:**

هذه الأدلة هي القرآن والسنة، والإجماع والقياس والاستحسان وغيره، وتطرح في علم الأصول بالمفهوم الكلي بالأساس، وأما التفصيل والتمثيل فعلىٰ سبيل التابعية والاندراج، والكليات العربية هي القضايا الكبرىٰ الجامعة للعرب بمستويات ذلك، مجتمعيًا وسياسيًا وحضاريًا، وبسياقاته المحلية والإقليمية والدولية، وبشبكات القيم والمصالح والإجراءات القائمة، وبمعادلات ومقاربات ونحوها.

والحديث عن البحث الأصولي لهذه الكليات في اتصالها بقضايا عربية مهمة وضرورية، حديث مركب ومتداخل ومتسع، ومع ذلك، هو جدلي وفلسفي، وتحكمه محدداته النظرية والعملية، ولكن ما لا يُدرك كله لا يُترك جله، ويكفيني في هذا المضمار أن أشير إلىٰ بعض مداخله ومجملاته، وهي علىٰ النحو الآتي:

أولا: القرآن الكريم وهو الدليل الشرعي الأصولي الكلي، وهو بحقيقة موضوعية كلية في اللغة والأحكام والقيم والمقاصد والمناهج التعليمية والتعبيرية والتربوية والتشغيلية...[1]، والسؤال البحثي الإشكالي:

---

(١) يرىٰ العلواني أنّ «المنهجية العلمية المعاصرة، والمنهج العلمي المعاصر هُما مرحلة متقدمة باتجاه المنهجية الكونية، وتلك المنهجية الكونية لا مصدر لها إلا القرآن وحده؛ لأنه -وحده- الكتاب الكوني الذي يستطيع أن يستوعب المنهجية العلمية، ويقوم بتنقيتها وترقيتها، ووضعها=



١. كيف نجعل من البحث الأصولي في هذا الدليل العظيم، الذي جاء فيه قوله ﷻ: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٩٨]، وقوله: ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، كيف نجعله ينهض بخدمة الكليات العربية في القيم العربية والمصالح العربية والسياق العربي، وكيف نجمع العرب مرة أخرىٰ كما اجتمعوا عليه في بادئ نزوله، اجتماعًا علىٰ حروفه وحدوده، وإنزاله وإعجازه وإنجازه، وكيف نتجاوز مرحلة التمثل العربي للتنزل القرآني في العصر الحديث، هذا التمثل -في بعض ناحيته- خالف أصل الوضع القرآني في لغته وقيمه ومصالحه... وخالف مدلوله في توحيد العرب علىٰ ركن الهوية اللغوية بالخصوص، وركن القيم والحضارة والمصالح الحيوية.

٢. وأيضًا كيف نواجه -بالبحث العلمي الأصولي المجدد المحرر- دعوات التشكيك في النص القرآني، بمقتضىٰ مقولات موت المؤلف ومعاني المعنىٰ وتاريخية النص ومحدودية تعاليم النص والنسخ والتعارض وغيره مما هو مطروح بحدة كبرىٰ وتوتر شديد، وما هو من صميم مباحث علوم القرآن والتفسير وأصل القرآن الكريم ضمن أصول الفقه المقررة.

٣. وأيضًا كيف نتصدىٰ للفهوم العامة السطحية للقرآن الكريم -بالبحث والدرس الأصوليين- التي آثر أصحابها حفظ متون في الأصول وتعريف القرآن وسرد مفردات علمه ونظم متونه وشرح مختصره وتدوين بياناته، من دون وعي كلي موضوعي بها، وخارج مناهج البحث والنظر والمعقول والمقاصد، وقد أثّر ذلك في الوعي بقضية الوحدة المعنوية القرآنية، وبالوحدة العربية المنبثقة عن الوعي

=باتجاه المنهجية الكونية. وهو -وحده- الذي يستوعب المنهج العلمي ويستطيع أن يقوم بتنقيته وترقيته وإخراجه من أزمته وإطلاقه، ويحميه من تهديدات ومخاطر النسبية والاحتمالية والنهايات...». طه جابر العلواني، **معالم في المنهج القرآني**، ص ٦٨، نقلا عن **منهجية التكامل المعرفي**، فتحي حسن ملكاوي، مرجع سابق، ص ٨٢.




بالقرآن في رسالته الواحدة الجامعة، وبمفهومه الكلي المقاصدي، وبمنهج الأَوْلىٰ والأنسب والأصلح، في قضايا العرب والناس أجمعين، وهو ما يستوجب البحث الأصولي الموضوعي للقرآن الكريم، وهذا نفسه الدليل الأصولي الكلي، الذي تقرر بمنهج الاستقراء، وبعقلية أصولية كلية غائية، وبمآل مصلحي عربي وإنساني.

ثانيا: السنة النبوية، وهي الدليل الشرعي الكلي بعد أو مع القرآن الكريم، من منظور الكلية لا الجزئية بالأساس، والجزئي السني يُرد إلىٰ الكلي القرآني والسني. والأصل في الأصلين القرآني والسني، هو الجمع بينهما باعتبار الحقيقة الموضوعية الواحدة، وهو أن القرآن هو الوحي المنزل، والسنة هي الوحي المبين، فيما هو وحي وتبليغ وتشريع وإفتاء، وفق ما قرره علماء التحقيق، كما جاء علىٰ لسان القرافي وابن عاشور وغيرهما؛ فقد حصر القرافي التصرفات النبوية في أربعة أنواع، فقال: «غير أنّ غالب تصرفه ﷺ بالتبليغ، لأنّ وصف الرسالة غالب عليه، ثم تقع تصرفاته ﷺ منها ما يكون بالتبليغ والفتوىٰ إجماعا، ومنها ما يجمع الناس علىٰ أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس علىٰ أنه بالإمامة، ومنها ما يختلف العلماء فيه، لتردده بين رتبتين فصاعدًا، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنهم من يغلب عليه أخرىٰ[(١)]». وتفرد ابن عاشور بذكر مجموعة أخرىٰ من مقامات التصرف النبوي، فأوصلها إلىٰ اثني عشر حالًا، فقال: «وقد عرض لي الآن أن أعد من أحوال رسول الله ﷺ التي يصدر عنها قول منه أو فعل اثني عشر حالًا، منها ما وقع في كلام القرافي ومنها ما لم يذكره، وهي: التشريع والفتوىٰ والقضاء والإمارة، والهدي، والصلح، والإشارة علىٰ المستشير، والنصيحة وتكميل النفوس، وتعليم الحقائق العالية، والتأديب، والتجرد عن الإرشاد[(٢)]».

---

(١) القرافي، **الفروق** (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) الفرق ٣٦، ج ١، ص ٣٥٧.

(٢) ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية** (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ص٢١٢ وما بعدها.



والسؤل البحثي الأصولي الإشكالي في علاقة السنة بقضايا العالم العربي، هو كيف يمكن للسنة بالمعنىٰ الأصولي الكلي لها، أن تقيم الفائت وتجبر الناقص في قضايا ومصالح عربية راهنة، وكيف يمكن للبحث الأصولي أن يتصدر لحملات أو مشروعات استبعاد السنة و«دعوىٰ الاكتفاء بالقرآن، والزعم بأنّ فيه بيان كل شيء»، ودعوات التشكيك في الكتب السنية الصحيحة كالبخاري ومسلم، والطعن في طائفة من الأحاديث والسنن، وكيف نصحح ممارسات كثيرة تُنسب إلىٰ السنة وهي ليست منها، وهي ممارسات في العبادة والهيئة الاجتماعية والخصوصية الأسرية وأشكال دعوية وتربوية وتعليمية، ليست من السنة في شيء، بل هي ربما من البدعة الواسعة، الواردة في مجال الفكر والسلوك وفي الفضاء الخاص والعام. فكيف يمكن للبحث الأصولي المجدد والمحرر في دليلية السنة وصلتها بالقرآن الكريم؛ أن يحقق ذلك وأن يرتب أثره في التفسير والاجتهاد والتنزيل؟ وما مقتضيات القول بالتفسير الموضوعي للسنة علىٰ غرار التفسير الموضوعي للقرآن؟ إذ لا يمكن فهم مدلول القرآن ومراده الكلي الموضوعي إلا ببيان سني موضوعي، كما هو في البيان السني التفصيلي في تخصيص العام وتقييد المطلق وتبيين المجمل، وقد أضحىٰ من المعلوم أن بيان السنة قسمان: أحدهما، بيان تفصيلي والثاني بيان موضوعي، كما يقتضي البحث الأصولي الكلي بيان أنواع السنة الموضوعية في السكوت والتروك والقصود، وفي المناهج والأنظار والطرائق، وفي القيم والنُظم والحِكم. ولنا في هذا شاهد نبرهن به علىٰ دليلية السنة الكلية علىٰ اجتماع العرب والناس، وهو سنة الإدارة النبوية للشأن المجتمعي في دولته بالمدينة، حيث جمع العرب والناس علىٰ دولة ناهضة وصحيفة حاكمة ومدينة عامرة، ولكن هذا التصرف النبوي السني الكلي والمقاصدي والمنهجي، بمكوناته الشرعية وأبعاده الإنسانية ومقتضياته العملية، ظل لدىٰ كثير من الحفاظ والنقلة[1]، من ذوي العلم الشرعي والسني، في عهود التراجع والضمور، أمرًا محفوظًا

---

(١) المعنىٰ الاستقرائي للحفظ هو بخمسة أنحاء: الاستظهار بالمحفوظ عن ظهر قلب، وفهمه وتدبره، والعمل به، وتبليغه، ووصله بمرتبطه. وهو ما تدل عليه شواهده الكثيرة. ومن الحفظ بهذا المعنىٰ: حفظ القرآن، وهو بهذه الأنحاء الخمسة، فهو يتلىٰ ويستحضر عن ظهر قلب، ويفهم ويتدبر، ويبلغ للناس، ويوصل بالسنة والواقع، ولكن بعض الحفاظ (النقلة) آثروا نحوا من الحفظ أو نحوين، وتركوا معناه الكلي الاستقرائي.



ومكررًا، وقد غابت عنه الحكمة وفاتت به المصلحة. ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

ثالثا: المصلحة الشرعية، وهي الدليل الشرعي الأصولي الكلي المتضمن في القرآن والسنة، من حيث كلية المفهوم، والجزئيات تابعة وزاخرة ومتجددة، والموصول بالواقع والإنسان لنفعه، ومن المصلحة الشرعية إقامة المصلحة العربية التي تكون من جنس المصالح الشرعية بضوابط ذلك ومقتضياته، ومنها عيشهم المشترك بإدارة الاختلاف بأنواعه، فالاختلاف مراد الله ﷻ في خلقه العرب وغيرهم، وفي سائر المخلوقات، فالكون متعدد والخالق ﷻ هو الواحد الأحد، وإدارة هذا الاختلاف هو موضع التكليف والابتلاء، ويُناط به الثواب والعقاب، وتترتب عليه المنافع والمفاسد، بموجب أحوال ذلك. ومن المشترك في العيش، مشترك الجغرافيا والتربة والمياه والثروات الطبيعية وتبادل المنافع والخبرات، ومواجهة التحديات الداخلية كالعنوسة والأمية والبطالة، والتحديات الخارجية كالغزو الثقافي العولمي والغلبة التكنولوجية والعسكرية، فمصالح العيش المشترك مصالح مشروعة ومنافع مطلوبة، وهي من تجليات العلم المقاصدي والفقه الأصولي والعلم الديني، وهي تحتاج بحثها وتحقيق القول فيها وتأثيثها وتفعيلها، ومعنىٰ تأثيثها: وضع ما تتحقق به من النُظم والقوانين والآليات والبرامج، وهو عمل العلماء والساسة والهيئات والمؤسسات المعنية، ويشترك فيه علماء الأصول والمقاصد، وعلماء الاجتماع والسياسة... كل حسب تخصصه وصلاحياته، ولا يكفي في هذا الصدد أن نرفع شعار تحقيق المصلحة الشرعية العربية، وإنما علينا أن نضع مكوناتها المادية والغذائية والدوائية والثقافية... وأن نقرر برامجها العملية التنفيذية ومقارباتها المناسبة والممكنة.



٣. **المشروع الثالث: الألفاظ ودلالاتها علىٰ المعاني والأحكام:**

محور الألفاظ في أصول الفقه محور لغوي بأحكامه الشرعية وإعجازه التشريعي ومنهجه المعتبر، وتجديد بحثه يشمل قضايا كثيرة، ومنها:

١. قضية الألفاظ ومعانيها، وأن الألفاظ وسائل المعاني وأوعيتها[1].

٢. قضية المنطوق ولوازمه التي تشير إلىٰ استنباطات لمعان مولدة؛ تصلح أطرًا موجهة وضوابط معتبرة لعالم الفكر ومسارات السلوك.

٣. قضية المفهوم ودلالاته علىٰ دائرة السكوت في نظم المنطوق، أو السكوت الشرعي بالقصد الابتدائي، كسكوت الشرع عن أمر مع وجود مقتضيه، فهو دليل علىٰ ألّا يُزاد فيه ولا يُنقص. ومقصده: توسيع النظر ومواكبة المستجد وتقرير الحيوية والثراء، وللدلالة علىٰ اليُسر والسعة والرحمة والرفق.

٤. قضية الإعجاز التشريعي التكليفي والإنجازي المكين، المضاف إلىٰ الإعجاز الخلقي التكويني واللغوي المتين، وكثيرًا ما يلتفت إلىٰ الإعجاز الخلقي التكويني، ويُنسىٰ الضرب الثاني المتعلق بالإنجاز التشريعي، والوعي بتكليفه وأحكامه، وهو ما يحتاج إلىٰ تأسيس العلم به بعد تجديده وتثمينه، لأنه يُعنىٰ بالإنجاز الإنساني الذي يتجدد به الإعجاز التشريعي المأمور به عبر العصور، فكما يتجدد الإعجاز القرآني والسني بالكشوفات العلمية في عالم الكون والإنسان، فإنه يتجدد -كذلك- بالكشوفات الإنجازية والأعمال الحضارية التي تدل علىٰ عظمة التشريع وصلاحيته الدائمة، وتدل علىٰ عظمة المسلمين وقدراتهم الهائلة في العمل والإنجاز، وفي تحقيق مقتضيات خاتمية الإسلام وصلاحيتها، وتجدد إعجاز القرآن والسنة في مجال التشريع

---

(١) ذكر الشاطبي بأنّ: «الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم، بناءً علىٰ أنّ العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أُصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية؛ فاللفظ إنما هو وسيلة إلىٰ تحصيل المعنىٰ المراد، والمعنىٰ هو المقصود». الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٣٨.



والأحكام والأصول والمقاصد، كما هي في مجال خلق الإنسان والحيوان والبحار والذرة والمجرة.

هذا فضلًا عن تجديد بحث الدلالات في أصول الفقه، فهو بأثر مهم في خدمة قضايا اللغة واللسان وعلاقتها بالأحكام والتشريع، وبالهوية والثقافة، وبالثابت والمتغير والتعبدي والمعقول، ولذلك ونحوه ارتباطه وأثره في قضايا عربية وإنسانية كثيرة ومنتظرة.

٤. المشروع الرابع: الاجتهاد والإفتاء والاتباع والتقليد:

تكمن أولوية البحث الأصولي في محور الاجتهاد والإفتاء والاتباع والتقليد، في مسائل عِدّة، منها:

١. مسألة الاجتهاد الجماعي المؤسسي الحالي، وإدارة الإفتاء العصري، من حيث الشروط والصلاحيات والوصل بالمؤسسات المعنية العلمية والقضائية والشرعية، وتحقيق الفتوىٰ المنتجة والاجتهاد المثمر؛ التزامًا علىٰ الأقل بمنطوق باب الاجتهاد الذي عَبّر عنه العلماء بالاستثمار والمثمر والثمرة، إشارة إلىٰ عملية النظر الاجتهادي والمجتهد والفتوىٰ أو المقاربة الاجتهادية، وهو ما يستوجب تقرير نتائج الاجتهاد الجماعي المؤسسي والفتوىٰ الجماعية المؤسسية، من دون العزوف عن الاجتهاد والإفتاء الفرديين في مجالهما وبمقتضياتهما، ومن ذلك نتائج الاجتهاد في قضايانا العربية والوطنية والإسلامية، بمنهجية تكاملية علميًا ومؤسسيًا، وبتخصصية وصلاحية، ننأىٰ فيها بالمؤسسة الاجتهادية والإفتائية عن التجاذبات الحزبية والسياسية والطائفية، وعن السطحية المعرفية والشذوذ العلمي والرغبة في الشهرة والمنفعة. ومن فروع هذا التجديد تجديد ما يُعرف بشروط المجتهد، بتحريرها وتدقيقها والإضافة إليها والتشغيل لها. ومن ذلك تحقيق معنىٰ علم المجتهد بواقع عصره، ومنها العلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي... والعلم بالمآلات والآليات والنُظم والقوانين، ومن ذلك -كذلك- صفات المجتهد وصلاحياته، ومنها معايير اعتماد خطة المجتهد والمفتي والمقبولية والمرجعية العامة والاستقلالية



والتكاملية، والتفريق بين القراء والدعاة والمفكرين الإسلاميين وبين المجتهدين المفتين، بمحددات تجمع بين العلة والحكمة، في الدلالة علىٰ تحصيل المعنىٰ والمبنىٰ، والضبط والتحديد والمعقول والمناسبة، (وهو ما يمكن اعتباره مشروعًا لبحث أصولي بأولوية مهمة وضرورة قائمة؛ الاجتهاد والفتوىٰ بين الأصالة والمأسسة).

ومن أمثلة الإنتاج بالفتوىٰ المعاصرة، تشغيلها بما يحقق نفعًا للناس، كالإفتاء بجواز أو وجوب إقامة المشروعات الزوجية والأسرية، لمواجهة العنوسة والطلاق، بأموال أو بعض أموال الزكاة والصدقات والأوقاف وربما الأموال المشبوهة والمختلطة، ببرنامج تنفيذي وخطة مدروسة، يقيمها جمع من الفاعلين المشاركين، وهم المفتي بفتواه، والغني بماله، والجمعية بإطارها الإداري والتسييري، والإمام بإرشاده، والمأذون والمحامي ببيانه، والمواطن بوعيه وعونه... وكذلك مسألة أخرىٰ جديرة بالبحث الأصولي الأولوي الإفتائي، وهي: حظ المكلف في الفتوىٰ، من حيث أمور ثلاثة: أ- بحثه عن المفتي المناسب ديانة وعلمًا وعملًا، ب- إحكام عرضه لسؤاله بما يؤهله للموضوعية والصدقية فيه، ت- تطبيقه للفتوىٰ بمقتضىٰ حاله واحتياطه ويسره. وهذا يؤسس ما يُمكن أن نصطلح عليه بموقع أو حظ المستفتي من الفتوىٰ، بناءً علىٰ شراكة فيها بينه وبين المفتي. وليس كما يُقال: «ألقها علىٰ عالم واخرج منها وأنت سالم». وهذا يصلح بحثًا أصوليًا تجديديًا بمتطلباته النظرية والعملية؛ (الشراكة في الفتوىٰ).

٢. مسألة الاتباع والتقليد: وهي ثنائية ترد في أصول الفقه، بحسب اعتبارات القائم بهما، من حيث القدرات الذهنية والعلمية علىٰ ذلك، وبحسب أمور أخرىٰ تتعلق بالاستدلال والاستدراك... والذي يهمنا في هذه العجالة يتعلق بملاحظة الواقع الراهن في عموم مجال التقليد، حيث يحتاج إلىٰ تحقيق النظر فيه وبيان أوجهه وأحواله، وضبط مساراته، بما يخدم اقتفاء أثر العلماء بمراعاة مستوىٰ المقلدين ذهنيًا ونفسيًا وعمليًا، خارج إطار التعصبات المذهبية والانتصارات الفقهية الاختلافية علىٰ حساب الوحدة الإسلامية والدليل الحاكم والمصلحة المعتبرة.

كما يهمنا الالتفات إلىٰ الاتباع من جهة أهميته وضوابطه ومخرجاته، التي منها الاختيارات الفقهية في مقابل المذهبية الفقهية، بمقتضىٰ ذلك، ومنه مقتضىٰ القضاء في الأسرة بالخصوص والتمويل الإسلامي الحديث والحج في البعثات والمجموعات، والقضايا الوطنية والوجود الإسلامي في الغرب والأقليات، وسائر قضايا الاضطرار الإسلامي والمصلحة العربية، فهذه القضايا ونحوها يصلح لها منهج الاتباع بالاختيارات الفقهية والأصولية وبفسحة النظر المقاصدي والتشريعي، وليس معنىٰ هذا؛ أن نستبدل المذاهب ونستبعد المدارس، أو أن نتنكر لتراث فقهي إسلامي زاهر وزاخر، وأن ندع الاتباع لأهله وغير أهله، ومهم جدًا أن يبحث موضوع الاتباع والتقليد والمذهبية وخلافها، برؤية أصولية تجديدية ونظرية، ومنزلة علىٰ الواقع العربي والإسلامي، وتلبسه بقضايا التنظيم العربي، والوجود الإسلامي في الغرب، والمستويات الأخرىٰ لهذا الموضوع علىٰ صعيد الدراسة المقارنية والتطبيق القضائي والإفتائي والتعايش الإنساني والتدافع الإسلامي، والتآلف المذهبي الفقهي، وغيره.

٥. **المشروع الخامس: تجديد متن أصول الفقه: (الرسالة الثانية):**

متن الأصول هو: نصه الذي يحوي موضوعه، بمحاوره ومفرداته ومسائله، بدءًا من المقدمات إلىٰ الاجتهاد. وهو النص الذي زخرت به المكتبات ولهجت به الألسنة وتداولته المجالس والمنابر عبر العصور، وقد تفاوتت آثاره وتعاقبت أجياله، بمختلف السياقات والإمكانيات.

والذي يعنينا في هذه الإطلالة تأكيد تجديد هذا المتن العلمي، بمحددات إجمالية ثلاثة: وهي تأصيل هذا التجديد، ومعالمه الموضوعية، ومقتضياته المنهجية والسياقية والتشغيلية، وهو ما أبينه بإجمال شديد فيما يأتي:

▫ **المحدد الأول: تأصيل تجديد المتن الأصولي:**

واعتباره ضرورة شديدة في الواقع المعاصر علىٰ صعيد الأداء الأصولي نظريًا وعمليًا، ومقتضىٰ شرعيًا لتجديد الدين بمعناه المحرر، وسياسة شرعية وحوكمة علمية لذلك كله، وهذا المحدد يقبل أن يكون أولوية بحثية أصولية،



تحقق القول في تأصيل التجديد بالدليل والاستقراء والتواتر العملي والعمل والعُرف... وأيضًا في تجديد التأصيل، من حيث تعميق مفهومه وتجاوز حالة المعرفة المجملة والتعريف الضيق للتأصيل. ومعلوم أن التأصيل هو الرد إلىٰ الأصول، بمعنىٰ الجمع بين الكليات والجزئيات، والمعاني والمقاصد والعمل والاستقراء والتواتر، والوصل بين النظر والعمل، ودلائل الإعجاز التشريعي والإنجازي ونحوه، مما يستوعب مفهومًا واسعًا لجدلية التأصيل والتجديد، أي تأصيل التجديد، وتجديد التأصيل، وهذه الجدلية معدودة ضمن مسائل التجديد المعاصرة.

▫المحدد الثاني: معالم تجديد المتن الأصولي علىٰ صعيد المضامين والموضوعات:

موضوعات المتن الأصولي، هي محاوره المعروفة في كتب الأصول ومدوناته، مع التفاوت في الترتيب والإسهاب والطرائق ونحوها، ومع ملاحظة أثر هذا التفاوت وقراءته التحليلية النقدية الاستخلاصية، واعتباره ضربًا عاليًا من ضروب علم الفكر وتطوره وتفاعله، وهو ما أخذه بعض العلماء بالاعتبار، فألفوا فيه مقالات موسومة بالفكر أو النظر الأولي؛ ليرصدوا فيه حركة هذا الفكر وتلبسه ببيئته وجريانه علىٰ وفق مقتضيات الزمان والمكان والعُرف والطبيعة والحاجة والضرورة والمصلحة والسياق... وهذا بحد ذاته؛ يُعدّ إحدىٰ الأولويات البحثية الأصولية، في تعلقها بعالم الأفكار وأثره في البناء والإعمار.

وهذه المحاور من حيث الإجمال الشديد هي المقدمات والأحكام والأدلة والدلالات والاجتهاد... ولكل محور أبوابه وفصوله وقضاياه ومسائله وفروعه، وهو الذي يمثل المتن الأصولي، أو المتون الأصولية المتعددة المتفاوتة والمتداخلة والمتكاملة، بحسب أنظار أصحابها ومذاهبهم وطرائق تأليفهم، ولذلك تقررت مدارس التأليف الأصولي، بمستوىٰ المنهج الموضوعي والمنهج الآلي الإجرائي، (وهذا كذلك يصلح بحثًا أصوليًا أولويًا، يعنىٰ بالبعد المنهجي في تأليف الأصول، وبالبعد المنهجي في موضوع الأصول، فأحدهما خاص والآخر عام، وإن كانا يمثلان معًا الأساس المنهجي في أصول الفقه، كما سنعلق عليه في المحدد الثالث).

ومجموع أنواع جنس المتن الأصولي، هي: المقدمات الأصولية، والأحكام الشرعية، والكليات الاستنباطية، والدلالات اللغوية، والأداء الاجتهادي ومسائله، وأضرب تجديد هذه المحاور مركبة ومتداخلة وجدلية اختلافية؛ لطبيعتها الموضوعية والفكرية، ولتفاوتها في التأليف والسياق والثراء والآثار... ولكن مع ذلك، يحسن بنا أن نشير بمجملات ونجمل بإشارات، بأن موضوعات الأصول يسعها أن تطرح بطريق ما يمكن أن نسميه **بمحاور الإنزال والإنجاز والإعجاز**، وبمنهجية التناسب والتوليف بينها، والتجديد باستمرار والشهود باستثمار.

١. **فالإنزال**، وهو المنزل من الله ﷻ والمبين من الرسول الأكرم ﷺ، وهذا يشمل النصوص والأحكام والمقاصد واللغة ومناهج ذلك، كمنهج الجمع بين المنزلات في الموضوع الواحد، بوصل المنزل القرآني بالبيان السني.

٢. **والإنجاز**، هو المؤدىٰ من الإنسان، والموصول بالإنزال الديني، وهو يشمل الأفعال والقصود الإنسانية والإرادة والوعي والإدارة والتنمية، وسائر التصرفات بمستوياتها وأحوالها الفردية والجماعية والحالية والمآلية... ويشمل الإنجاز كذلك مسرحه الواقعي المعبر عنه بالواقع بمكوناته وسياقاته وإمكانياته وموانعه، وفي علم الأصول ينص العلماء علىٰ عبارة الواقع في مباحث الاجتهاد والعُرف والعادة والمناط والمآل والسبب الجعلي، كالجناية التي تعد سببا للحكم، والشرط الجعلي والمانع الجعلي، وغيره مما يدل علىٰ حضور الواقع في إنجاز الإنسان والإنزال القرآني والبيان السني.

٣. **والإعجاز**، هو إقامة الإنجاز بما يجلي الإنزال، باكتشاف دلائله وتجديدها؛ بموجب تجدد أسبابه ومجالاته ومنتجاته، ففي الإعجاز التكويني الخلقي، تظهر عظمة الخالق في صنعه، وتظهر جهود الإنسان في صناعته وبحثه وتجاربه، وفي الإعجاز التشريعي تبرز عظمة أحكام الله وأوامره ونواهيه في انتظام الناس وإقامة النُظم، وتتجلىٰ تصرفات الإنسان ومنجزاته علىٰ وفقها؛ بمقتضيات الوعي الميسور والعمل



الممكن والصلاح المنتظر والقصد الخالص، وكما يُعنىٰ المكلف بالإنجاز والعمل، فإنه يُعنىٰ -كذلك- بالإعجاز فيما يتعلق بتصرفه وفعله، وبما يتصل بالمنزل القرآني والبيان النبوي. وأما منهجية التناسب بين الإنزال والإنجاز والإعجاز، فهي عملية وعي وفعل، تُعنىٰ بتحقيق الموافقة بين تلك المعالم الثلاثة، بمقتضيات الممكن والمصلحة والحاجة والمآل والبديل، وبمسار التجديد المستمر والشهود المستثمر. ومعنىٰ الشهود: الحضور والإدراك والعلم والاستدراك، ولهذا شواهده في الأصول وفي الفروع.

ويلاحظ في تلك المعالم، تكاملها وتناسقها علىٰ صعيد الإنزال والإنجاز والإعجاز، بمعنىٰ أن الإنزال واحد، والعالم أو الكون، هو من الله الواحد، والإنسان مخلوق ومكلف، فخلقه مناسب بالخلق والجعل للإنزال والكون، وإنجازه تطلب من المكلف مناسبته للإنزال والكون والخلق، من جهة الفهم والتمثل والعمل والتطبيق، فالمكلف مأمور بتحقيق التناسب بين أفعاله وسائر المنزلات والمبينات والمصالح المرعيات بميزان ذلك المقرر في القواعد والضوابط. ولذلك عُدّت المناسبة مطلوبًا شرعيًا من زاويتين:

- زاوية تتطابق أفعال الإنسان مع الإنزال والبيان، بميزان ذلك.

- زاوية تداخل محققات المناسبة في الإنزال والإنجاز والإعجاز، بمعنىٰ أنّ الإنزال يرد فيه الإنجاز، من حيث تضمينه وتقريره في المجموع المنزل، وبمعنىٰ أنّ الإنجاز يرجع إلىٰ الإنزال، بمعنىٰ الاحتكام إليه وامتثاله بمراده وصحة القيام به، وبمعنىٰ أنّ الإعجاز يصل الإنزال بالإنجاز. ومثال ذلك: مصلحة الغذاء، فهي مصلحة جاء بها الإنزال والبيان حكمًا مجردًا بمدركاته الجزئية والكلية، كقوله ﷻ: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ [عبس: ٢٤]، وهي مصلحة تطبيقية يعمل الإنسان من أجل تحقيقها، بَتناول الطعام المناسب وكسبه وادخاره، وهي مصلحة إعجازية، يبرز فيها جُهد الإنسان الغذائي واكتشافه المبهر لقانون الغذاء وأوصافه وأنواعه، كما يتجلىٰ فيها مفهوم الآية الكريمة، من حيث عمومه للشعب والأمة، وكونه علما تخصصيا وفنا



وظيفيا، وكونه -كذلك- مقوما أمنيا ومخزونا استراتيجيا، وهو المعبر عنه بالأمن الغذائي والسلاح الغذائي ونحوه. (ونبني علىٰ هذا الطرح مشروعَ بحثٍ أصولي في «موضوع الأمن الغذائي» أو «المصلحة الغذائية» في العالم العربي، من منظور أصول مقاصدي).

إنّ أبرز معالم الموضوع الأصولي: الكليات الأصولية الجامعة لموضوعه، الواردة بمنهجه، الجارية في سياقه، المخرجة بالتطبيق والتشغيل والتطوير، وهي من حيث الإجمال: كليات الأحكام التكليفية المجردة والوضعية الملابسة، وأدلة الإنزال والبيان، والمقاصد والغايات، واللغة والدلالات، والأفعال والواقعات، والمناطات والمآلات، والمناسبات والموازنات، باعتبار المناهج والسياقات وسائر المناهج والمدركات، (ويمكن أن نقترح بحث: رؤية تجديدية لتأليف موضوعات الأصول وترتيبها وتقسيمها، وفق المعالم الكلية الكبرىٰ المتعلقة بالأحكام والأفعال والغايات واللغة والنصوص والمناطات والإمكانيات والواقعات والسياقات والمنهجيات وسائر المدركات).

▫المحدد الثالث: مقتضيات تجديد المتن الأصولي علىٰ صعيد المنهج والسياق والتشغيل:

ومنه أولويات بحثية أصولية، تُعنىٰ بـ:

▫ الأساس المنهجي لأصول الفقه: كالمنهج الاستقرائي، والقياسي، والسُّنَني، والسببي، والتعليلي الغائي، والموضوعي، والمستقبلي... ومنه الأساس التأليفي لمتن أصول الفقه، باعتماد أساليب مبتكرة ولغة معاصرة وأمثلة حديثة، وتحرير هذا المتن مما ليس من موضوعه المحرر ولا من ثماره المرجوة، وتخليصه من الوسائل التي قد تعود علىٰ أصله بالإبطال، ومنها تعقيد التأليف وتكثير الشروح والركون إلىٰ المناقلة والحشو والتكرار، وضعف التعليل والتفكير، وضمور الوعي بالكليات والمعقولات، وملازمة التنميط بما يؤدي في أحيان



إلىٰ التثبيط[1].

◻ الأساس السياقي لأصول الفقه: كالسياق الداخلي للإنزال والبيان[2]، والسياق الخارجي الذي يُعنىٰ بالتدرج والملائمة والأَوْلىٰ والممكن والبديل والتأخير والتقديم والتنسيب.

◻ الأساس التشغيلي لأصول الفقه: كتشغيل الاجتهاد والإفتاء المنتج للتنمية والحضارة[3]، والخطاب الأصولي المنتج للعلم والعمل، والقول الأصولي المنتج للعمل والإنجاز، وكتشغيل الفنون لخدمة الأصول، أو الأصول لخدمة الفنون، باعتماد تشغيلية التعبير الفني والمسرحي والشعري والإعلامي والإنجازي، عن حقيقة الأصول الفقهية ومخرجاتها التربوية والسلوكية والمجتمعية والحضارية، وقد كنت ألمحت في درس أصولي سابق إلىٰ عمل مسرحي عن الاستحسان، يعرضه بفنون جميلة وصور ساطعة ومشهد تفاعلي يكون أبلغ وأعم وأنفع من درس فيه ومصنف، قد يأكله التقادم، ويفوت التقدم. والله

(١) فالبُعد المنهجي يختص بالبُعد العملي للفكر ضمن عناصره الثلاثة: طرق التفكير وأساليبه، وإجراءات البحث وخطواته، وحوافز السلوك ودوافعه. ملكاوي، **منهجية التكامل المعرفي**، مرجع سابق، ص ١٣. والوعي المنهجي هو «الحالة التي تعبر عن إدراك الواقع القائم ومنهج تغييره إلىٰ الواقع المنشود». وهو الوصول إلىٰ حالة من الوعي الكلي الذي يستند إلىٰ التدبر الهادف، وتحكمه رؤية كلية للعالم، ويعمل المعيار القيمي والمسؤولية الأخلاقية، ويتمدد في مساحات، ويتعمق في درجته حتىٰ يصبح «ثقافة منهجية حية» عامة قادرة علىٰ الإسهام في إصلاح واقع الأمة. **المرجع نفسه**، ص ١١٧.

(٢) «المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان؛ فالذي يكون علىٰ بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلىٰ أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها... وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرّق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلىٰ مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر علىٰ بعض أجزاء الكلام دون بعض». الشاطبي، **الموافقات**، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٦٦.

(٣) فـ«بحوث علم أصول الفقه وقواعده ليست بحوثا وقواعد تعبدية، وإنما هي أدوات ووسائل يستعين بها المشرع علىٰ مراعاة المصلحة العامة والوقوف عند الحد الإلهي في تشريعه، ويستعين بها القاضي في تحري العدل في قضائه وتطبيق القانون علىٰ وجهه». عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه**، (القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر، ط٨، د.ت) ص ١٩.



المستعان. ومعلوم أن العمل الأصولي الاستحساني، هو بالأساس متن علمي ونظم موضوعي، وهو مع ذلك منهج معتبر في إنتاجه، وسياق مرعي في تنزيله، ومقتضىٰ لأداء فني مسرحي، بكتابة السيناريو وتصوير الفيلم وإخراجه وتشغيله وبثه وتداوله والبناء عليه والتثمير به. وسبق أن دعوت في مقام علمي في غير هذا البحث، إلىٰ تأليف ما يمكن أن نصطلح عليه بـ «الأصل التعبيري» لِيُضاف إلىٰ الأصول التشريعية والفقهية الخمسة، التي هي: الأصل العقدي، والأصل الحُكمي، والأصل اللغوي، والأصل المقاصدي، والأصل القيمي. وعليه تكون مجموع الأصول ستة. وهذا نظر بأثر، واقتراح لمزيد النظر وترتيب الأثر، (وهو ما يمثل بحثًا أصوليًا رائدًا في غاية التجديد والتطوير).

ولا يشكك أحد في تكاملية هذه التشغيلية مع المنهج والسياق والموضوع والمقتضيات، وهو ما يحيلني إلىٰ اعتبار هذه التشغيلية بنظم مركب، مؤسسي وشعبي وعالمي، **يمكن تسميته بالمركب المؤسسي**، الذي يُعنىٰ بمؤسسات الدولة، **وبالتجسير الشعبي**، الذي يُعنىٰ بربطه بالهيئات الشعبية والأهلية، **وبالتوصيل العالمي**، الذي يُعنىٰ بإيصاله إلىٰ العالم بالميسور والمفيد، وعليه تتجلىٰ حقيقة التشغيلية في وصلها بالدولة والمجتمع والعالم، ومن ثمرات ذلك؛ اعتبار الدرس أو البحث الأصولي موصولًا بالتكامل المعرفي في الداخل الشرعي والخارج، وموصولًا بالنُظم القضائية والإفتائية والأكاديمية، وبالقيم والمصالح، والإجراءات والأدوات... فليس يمكن لدرس أصولي في الحكم والسياسة أن يعزل عن درس العلوم السياسية في مفردات الخطاب والممارسة والبرنامج والمصطلحات والهيئات والمخرجات... فوصل أحدهما بالآخر أمر ضروري، مع مراعاة الغالب الأصلي والمغلوب التكميلي في التخصص والصلاحية والوظيفية. كما لا يمكن لبحث أصولي في الاجتهاد والإفتاء في قضايا الشأن العام والاقتصاد التضامني والتمويل الحديث، وفي مسائل المواطنة والمساواة والعدالة... أن ينظر بعين واحدة في متن الأصول، ويغض طرف العين الأخرىٰ عن متون القانون والمالية ونُظم الدول وأعراف المجتمعات، بموجب مراعاة التخصص الأصلي والمعرفة البينية والتكاملية.



■ **المشروع الجامع: إقامة مدرسة الأصول المعاصرة: (مجمع الأصول):**

وهو المشروع البحثي الكلي الجامع، الذي يتوج مجموع الأبحاث، برؤية شاملة ونظر عميق وعمل موصول، وبمقتضيات ومسارات، وهو الذي نحسبه تجديد المائة المشروع المعقولة؛ باعتبار المحطة الزمانية الحضارية والحاجة الشديدة القائمة والحكمة البالغة المرجوة.

والله نسأل أن يكتب لنا حظًا منه وثوابًا جزيلًا نجده عنده ﷻ مدخرًا مثمرًا، اللهم آمين يا أرحم الراحمين، ويا ولي المجددين والمحققين.

وأنهىٰ كتابته، أبو طه نور الدين بن مختار الخادمي، بضاحية الدفنة بمدينة الدوحة، ضحىٰ يوم الأحد ١٧ رجب ١٤٤٠، الموافق له ٢٥ مارس ٢٠١٩.



المصادر والمراجع

١. الشوكاني، **إرشاد الفحول** (دار الكتاب العربي، ط/ ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٢. محمد أبو زهرة، **أصول الفقه** (دار الفكر العربي، د. ط).

٣. عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه** (مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر، ط/ ٨، د.ت).

٤. القرافي، **الفروق** (بيروت-لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط/ ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٥. نور الدين الخادمي، **الفنون والأصول: الأصول المعربة عن الفنون، والفنون المعبرة عن الأصول** (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ط/ ١، ٢٠١٨م).

٦. نور الدين الخادمي، **الفنون والمقاصد: الفنون الخادمة للمقاصد والمقاصد الخادمة للفنون** (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط/ ١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م).

٧. ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط/ ٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٨. **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية** (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، ط/ ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).

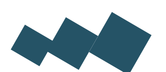
٩. ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية** (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع ، ط/ ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

١٠. فتحي ملكاوي، **منهجية التكامل المعرفي** (هرندن - فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/ ٢، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).

١١. الشاطبي، **الموافقات** (السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط/ ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

١٢. **الموسوعة الفقهية** (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط/ ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

أولويات البحث
في علم الحديث



أ.د. عبد الجبار سعيد



في أولويات البحث في علوم الحديث والسنة والسيرة

أ. د. عبد الجبار سعيد

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه والتابعين. وبعد،

فإن العديد من العلماء والباحثين يرون أن علوم السنة النبوية قد نضجت، وأنه لم يترك السابقون الأولون للاحقين شيئا، وأنه لا مجال لإضافة الجديد في علوم السنة النبوية. والأمر في تقديرنا خلاف ذلك، فمجالات البحث متعددة ومتنوعة، وفيها الكثير من الفرص للبحث والتنوع والإبداع والإضافة، علىٰ أن هذا لا يقلل من شأن جهود العلماء السابقين، التي ينبغي أن يبنىٰ عليها، لا أن يتم تجاوزها أو إهمالها. وسنحاول فيما يلي تقديم بعض المقترحات في هذا الإطار راجين أن تشكل مفتاحا للباحثين في الدراسات العليا وغيرها.

وقد اتبعنا في هذا البحث تقسيم الموضوعات المقترحة إلىٰ مسارات بحثية، بحيث نعرض في كل مسار الفكرة العامة للبحث فيه والخطوط العامة العريضة للأبحاث والأفكار، مما يعين الباحث علىٰ أن يولد من خلاله أفكارا جديدة وإضافية، غير ما نعرض له من عناوين بحثية، ومقترحات تفصيلية، ضمن المسار الواحد، ولعل هذا أجدىٰ نفعا في إبقاء الباب مفتوحا للاجتهاد والتجديد في علوم السنة والسيرة، ويلزم قبل أن نعرض للمسارات البحثية أن نقف مع المفاهيم الثلاثة: الحديث والسنة والسيرة، وبعض المقدمات الضرورية.



□ **أولاً: تعريف الحديث:**

يعرف الحديث اصطلاحا بأنه: «ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي»، واختلفوا هل يشمل لفظ الحديث ما أضيف إلىٰ الصحابي والتابعي؟ ذهب بعض المحدثين -وهو ما مال إليه بعض المعاصرين- إلىٰ أنه يشمله[1]، وترادف عندهم الحديث والخبر والأثر، وقال ابن حجر: يقال عن الموقوف والمقطوع الأثر، وذكر ابن الصلاح أن فقهاء خراسان سموا الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً.

□ **أما تعريف السنة النبوية:**

فقد ذكر الشاطبي أنها تطلق علىٰ ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ علىٰ الخصوص، مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز، بل إنما نص عليه من جهته ﷺ، كان بيانـًا للكتاب أو لا.

وذكر أيضا عدة إطلاقات للسنة، فيطلق في مقابلة البدعة، كما يطلق أيضا علىٰ ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد.

□ **أما تعريف السيرة النبوية:**

فتطلق علىٰ ما تعلق بشخص النبي ﷺ من النصوص ما قبل مولده إلىٰ ما بعد وفاته.

□ **السيرة اصطلاحًا**

- في الاصطلاح: لها دلالات متنوعة، فقد تكون مرادفة لمعنىٰ السُّنة عند علماء الحديث، وهو ما أضيف إِلىٰ النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

(١) انظر: عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث** (دمشق: دار الفكر، ط ٣، ١٩٨٥م) ص ٢٧؛ الأحدب، خلدون، **أسباب اختلاف المحدثين** (جدة: الدار السعودية، ط١، ١٩٨٥م) ج ١، ص ٢١-٢٢. وقد نسبه النووي إلىٰ أنه المذهب المختار عند المحدثين و غيرهم، انظر: النووي، يحيىٰ بن شرف، **صحيح مسلم بشرح النووي** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢ هـ) ج١، ص ٦٣.

- كما تعني السنة طريقة النبي ﷺ وهديه عند علماء العقيدة وأصول الدين، وهو من معاني السيرة. أما علماء التاريخ؛ فالسيرة عندهم هي: أخباره ومغازيه ﷺ.

وهذه الدلالات والمعاني ليست متضادة إنما هي متنوعة ومتكاملة، وبهذا نستطيع أن نقول في تعريف السيرة النبوية اصطلاحًا: هي دراسة حياة النبي ﷺ وأخبار أصحابه علىٰ الجملة، وبيان أخلاقه وصفاته وخصائصه ودلائل نبوته، وأحوال عصره. فالسيرة النبوية تشمل كل ما يتعلق بالنبي ﷺ، وأحوال عصره، وأخبار أصحابه، لأن السيرة هي: فعله ﷺ وإقراره لفعل أصحابه رضي الله عنهم(١)

- أما فروع علم الحديث فهي كثيرة، وقد ألّف ابن الصلاح كتابه «معرفة أنواع علوم الحديث» لبيان أنواع علوم الحديث وفروعه، وقد أوصلها إلىٰ خمسة وستين نوعا.

- أما حدوده فتدور علىٰ رواية الحديث وضبطه، ومدار صحته. وقد قسم المحدثون علم الحديث إلىٰ علم الرواية وعلم الدراية، فعرّف المحدثون الأول بأنه «علم يشتمل علىٰ أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها»، بينما عرفوا علم الحديث دراية: «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن».

- أهمية علم الحديث تكمن في كون الكثير من الحديث تشريعا ووحيا، فهو المصدر الثاني للتشريع، ومبينا لكتاب الله ﷻ ومفصلا لآياته، ومدار الفقه واستنباط الأحكام عليه، ومعرفا بسيرة النبي ﷺ وأحواله.

- صلته بالعلوم الأخرىٰ: يمتاز علم الحديث بصلته بجميع علوم الدين، إضافة لصلته بعلوم أخرىٰ غير دينية كعلم الطب وغيره.

ولكن علاقته بعلوم الدين بارزة وواضحة، فارتباطه بالقرآن كمفسر لآياته ومبينا لها إضافة لسبب نزولها من أهم ميادينه، وقد جعل البخاري كتابا

---

(١) السُّلَميّ، محمد بن صامل، **صَحِيحُ الأثَر وجَمَيلُ العبر من سيرة خير البشر** ﷺ (جدة: مكتبة روائع المملكة، ط١، ٢٠١٠م) ص ١٣.



خاصا للتفسير في صحيحه، وأما علاقته بالفقه والأحكام لا تخفىٰ علىٰ فقيه، وقد ألف العلماء كتبا كثيرة جمعت أحاديث الأحكام إضافة لشرحها واستنباط الأحكام الفقهية منها، أما علىٰ مستوىٰ العقيدة فبالرغم من اختلاف العلماء في حجية خبر الآحاد في العقيدة، ولكن هناك أحاديث كثيرة تتعلق بالعقيدة والتوحيد والصفات وعلم الغيب والجنة والنار، جمعت في كتب خاصة.

وأخذت الأحاديث التي تتعلق بحياة النبي ﷺ من أحواله وأيامه ودعوته وغزواته وفتوحاته علما خاصا في المكتبة الإسلامية.

وفي هذا العصر وضمن دراسات موضوعية أوجد كثير من الباحثين صلات جديدة بين الحديث النبوي وبين العلوم الأخرىٰ، من خلال استقراء ما جاء حول هذا الموضوع في السنة النبوية، مثلا الإعلام والبيئة والطب وغير ذلك.

إن أهم قضايا علم الحديث تتعلق في قبول الحديث ورده، ومدىٰ صحة نسبة الأحاديث للنبي ﷺ، وخصوصا أن تصحيح الحديث ورده أمر اجتهادي نسبي، يبقىٰ محل نظر وتجاذب بين العلماء حديثا وقديما، وهذا يقودنا إلىٰ التعرف علىٰ مناهج المحدثين.

والأصل أن العمل بالحديث وفقهه متوقف علىٰ قبول المحدثين له، فإن قُبل أصبحت قضيته عند الفقهاء ليستنبطوا منه الأحكام مع اختلاف وجهات نظرهم في العمل بكثير من الأحاديث أو العدول عنها.



■ المسارات البحثية المقترحة

□ أولاً: المسار الترجيحي المقارن:

فمن المعلوم أن علوم السنة اجتهادية، وأن آراء العلماء تفاوتت في معظم المسائل العلمية والقواعد الحديثية، سواء علىٰ صعيد المفاهيم والمصطلحات، أو قواعد قبول الرواية أو ردها، ومن ذلك قواعد الجرح والتعديل، فضلا عن تفاوتهم في الحكم علىٰ الرواة واختلافهم حول الكثير منهم بين تضعيف وتوثيق، وما نجم عنه الخلاف حول تصحيح الحديث أو تضعيفه.

مسار البحث: والذي نقترحه في هذا المسار، الحاجة إلىٰ التوقف أمام هذه الاختلافات، والترجيح فيما بينها. وتكمن أهمية هذا المسار في كونه يجلي الصورة لكثير من مسائل الحديث وقواعده التي قد ينبني عليها التغير في الحكم علىٰ الرواة والروايات، ومن ثم التغير فيما بني عليها من أحكام وأفهام ومعارف وعلوم، علىٰ أن الباحث يحتاج في هذه الدراسات أن يستقصي كل ما يتعلق بالمسائل قيد البحث، ويقارن فيما بين أقوال العلماء وآرائهم واجتهاداتهم، ويخلص إلىٰ رأي راجح وفق منهجية معتبرة واضحة ومحددة. وستتضح أهمية هذا المسار من خلال استعراضنا لبعض العناوين والموضوعات في هذا المسار ضمن علوم السنة بمجالاتها المتعددة.

منهج البحث في هذا المسار: يحتاج الباحث السالك هذا المسار إلىٰ مناهج بحث متعددة عند تناوله موضوعات البحث في هذا المسار، ومنها:

١. المنهج التاريخي التحليلي: حيث يحتاج الباحث للوقوف علىٰ أقوال العلماء والمحدثين، والنظر فيها، وتفكيكها ودراستها للتمكن من استيعابها، والترجيح فيما بينها، علىٰ رؤية معرفية واضحة.

٢. المنهج الاستقرائي التام: إذ لا بد للباحث حتىٰ يخلص إلىٰ رأي واضح في المسائل قيد البحث من تتبع أقوال العلماء كافة في المسألة، كما أنه لا بد له من جمع جزئيات المسائل كافة للخلوص إلىٰ نتائج كلية واضحة.



عناوين مقترحة للبحث في هذا المسار علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

أ. **في مجال المفهوم والمصطلح:**

□ الحديث الحسن عند المحدثين دراسة مقارنة.

قد يقول قائل لن يأتي الباحث بجديد في المسألة، ولكن الخبير بمسالك علم مصطلح الحديث، يعلم مدىٰ التفاوت بين المحدثين في مفهوم الحديث الحسن، وندرك مدىٰ أهمية الأمر إذا تذكرنا أن الحديث الحسن من الحديث المقبول، بعد الصحيح، والتفاوت الحاصل بين المحدثين، يصل حد اعتبار ما يعده الترمذي حسنا في بعض الحالات يعده البعض الآخر ضعيفا حسب شروط المحدثين؛ مما يقتضي تحرير الأمر والوقوف علىٰ أقوال العلماء والمقارنة فيما بينها.

□ الحديث المرسل بين المحدثين والفقهاء دراسة مقارنة.

وهذا من أكثر المسائل تفاوتا بين المحدثين أنفسهم، وبينهم وبين الفقهاء، سواء من حيث المفهوم أو من حيث القبول والرد والشروط. فالباحث في علوم الحديث يعلم مدىٰ التفاوت بين المحدثين أنفسهم، وبينهم وبين الفقهاء في الموقف من الحديث المرسل قبولا أو ردا، والخلاف الدائر بينهم في الموقف من مراسيل كبار التابعين ومراسيل صغار الصحابة. وما ينبني علىٰ هذا التفاوت واضح بلا شك، من حيث بناء أحكام علىٰ المرسل إذا كان مقبولا، أو عدمه إذا كان مردودا.

□ التدليس أقسامه وأحكامه دراسة مقارنة.

وهذا أيضا من المفاهيم والمصطلحات الشائكة بين المحدثين، وتفاوت الأحكام علىٰ روايات المدلسين وطبقاتهم بحاجة إلىٰ دراسة وتأمل، كذا الموقف من وراية المدلس تدليس التسوية، أو المرسل إرسالا خفيا، علىٰ ما بينهما من فروق أو تشابه، ومتىٰ تقبل رواية المدلس ومتىٰ لا تقبل، وما مدىٰ التسليم بصحة قبول رواية المدلسين إذا وردت في الصحيحين، وغير هذا من المباحث التي إذا وقفنا علىٰ المقارنة بين أقوال العلماء فيها، وحاولنا الترجيح؛ ستتغير كثير من الأحكام والمواقف من الروايات أيضا.



ب. في مجال الجرح والتعديل:

وهذا من أوسع مجالات البحث في هذا المسار، فالخلاف بين المحدثين فيه واسع وبعيد المدىٰ، ومن ذلك علىٰ سبيل المثال:

- تعارض الجرح والتعديل دراسة مقارنة بين المحدثين.

وهذا تفاوتت فيه أقوال المحدثين أيما تفاوت؛ فمن ذاهب إلىٰ تقديم الجرح علىٰ التعديل، ومن ذاهب إلىٰ ضده، وثالث يقدم الجرح إذا كان مفسرا، ورابع يقدم الأكثر عددا وهكذا، ولا يخفىٰ ما ينبني علىٰ ذلك من الحكم علىٰ الراوي، فهذا سيوثقه والآخر سيضعفه، وبناء عليه تقبل الرواية أو ترد. وهذا التفاوت بين كون التعارض صدر من عالم واحد أو أكثر.

- شروط العدالة والضبط دراسة مقارنة.

والخلاف قائم بين المحدثين فيما يطعن في عدالة الراوي وما لا يطعن، بين متشدد ومتساهل، وبين ما ينتقص من ضبط الراوي ومدىٰ هذا الانتقاص، وما الذي ينقل حديثه من درجة الصحيح إلىٰ الحسن إلىٰ الضعيف وهكذا، وما الذي يجبر هذا الخلل في الضبط ومتىٰ وكيف نجبره وهكذا.

- مراتب الجرح والتعديل دراسة مقارنة.

فكم من محدث يعد رتبة معينة حديث صاحبها حسنا وآخر يعده صحيحا، مثل مرتبة صدوق، وكم من محدث يعد مرتبة مقبول في الضعيف وآخر يعدها في الحسن وهكذا. ولعل هذه المراتب وتحرير الخلاف حولها والحكم عليها من المباحث الملحة، كون الشائع فيها أكثر من المحرر والمنضبط، خاصة أن فيما شاع منها استناد إلىٰ آراء بعض العلماء المعاصرين وانتصار لهم من تلاميذهم، وما يشوب ذلك من خلل التعصب لرأي الشيخ واجتهاداته دون تمحيص.



□ ثانيا: المسار التطبيقي:

وهذا المسار يحتاج من الباحثين اهتماما خاصا، حيث تقل فيه الأبحاث والدراسات، فالكثير منها ربما يفضل الاتجاه إلىٰ الدراسات النظرية، كونها أقل وعورة من المسار التطبيقي، والدليل علىٰ وعورة هذا المسار؛ تكرار الأمثلة علىٰ أنواع الحديث وأقسامه وغيرها مما تتداوله كتب مصطلح الحديث، فضلا عن ندرة الدراسات التطبيقية في هذا الجانب، وهذا المسار يمكن أن يشكل ميدانا فسيحا للباحثين، حيث إن كل نوع من أنواع الحديث أو كل مفهوم من المفاهيم يمكن أن تعقد له دراسة تطبيقية في ميدان من الميادين، سواء في رواة الكتب الستة أو رواتها، أو غيرها من الكتب، أو جميع كتب السنة وهكذا.

منهجية البحث في هذا المسار:

يحتاج الباحثون في هذا المسار أن يسلكوا المنهج الاستنباطي من جهة تقرير المسألة النظرية قيد البحث، ثم البحث عن الأمثلة التي تنطبق عليها المسألة أو القاعدة.

ومن الأمثلة علىٰ الموضوعات التي يمكن تناولها في هذا المسار:

□ ما كانت علته تعارض الوصل والإرسال دراسة تطبيقية.

بحيث يحرر الباحث قضية العلة وتعارض الوصل والإرسال وأثر ذلك علىٰ الرواية، ويجري دراسات تطبيقية في كتب السنة أو بعضها علىٰ ذلك.

□ ما كانت علته جمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحدا دراسة تطبيقية.

فيوضح الباحث العلة وآثارها علىٰ الرواية، ويعرف بمن كانت هذه علة في مروياته، ويستخرج الروايات التي وقع فيها هذا الأمر في كتب السنة أو بعضها.

□ المرسل الخفي دراسة تطبيقية.

فيتناول الباحث مفهوم الإرسال الخفي وضوابطه، ويعرف بمن وقع منهم هذا الإرسال، ويجري دراسة تطبيقية علىٰ الروايات في كتب السنة أو بعضها.

□ ما كانت علته أن الأصل فيه الاشتهار، ثم ورد غريبا أو من طرق محدودة.

وهذا تحدث عنه بعض المحدثين من جهة التشكيك في صحته، فإلىٰ جانب تحرير المسألة النظرية في هذه العلة، فالمسألة بحاجة للنظر في الكثير من الأمثلة التطبيقية ودراساتها من كتب السنة.

□ تعارض الحديث مع القرآن دراسة تطبيقية.

فمعلوم أن الخلاف كبير في هذه المسألة من الناحية النظرية، ولعلها من أكثر المسائل التي بحثت نظريا، ولكن الجانب التطبيقي فيها محدود جدا، وتكاد الأمثلة فيه تحصر في مثالين أو ثلاثة ضعيفة أو موضوعة ابتداء، مثل حديث ولد الزنا في النار وغيره، فالحاجة ماسة عند من يرىٰ نقد الحديث بعرضه علىٰ القرآن، وإجراء الدراسة التطبيقية عليه في كتب السنة أو بعضها.

□ الاضطراب وأثره في قبول الحديث دراسة تطبيقية نقدية.

إن من أهم علل الأحاديث؛ الاضطراب، وهو أن يأتي الحديث من عدة أوجه مختلفة متساوية ولا يمكن الجمع بينها أو الترجيح مع اتحاد مخرج الحديث. فتحرير الأمر من الناحية النظرية والخلاف بين العلماء في المسألة مطلوب، بالإضافة إلىٰ الدراسة التطبيقية والأمثلة، وخصوصا وجدت أحاديث ادعي فيها الاضطراب وهي في الصحيحين، وقد تبناها الشيخان.

- ومثل ذلك يقال في كل قاعدة من قواعد نقد متن الحديث، أو في الضوابط المنهجية لقبول الروايات أو ردها.



■ **ثالثا: المسار المعرفي الموضوعي:**

ويقصد بهذا المسار إجراء الدراسات الموضوعية للأحاديث النبوية، وتكمن أهمية البحث في هذا المجال، أنه يجسد حقيقة قابلية الدين عموما، والسنة خصوصا لمعالجة الكثير من مسائل الحياة، وتلبية حاجات الإنسان، ولا شك بأن هذا المسار أخذ حظا وافرا من الاهتمام، خاصة من طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، ولكن هذا المجال واسع وافر المعرفة لا يكاد ينضب، كون السنة النبوية،كما هو القرآن، مع إدراك الفوارق بينهما، صالحان علىٰ وجه الإجمال أن يكونا مصدرا في كل جانب من جوانب الحياة عقيدة أو تشريعا، خلقا أو سلوكا، معرفة أو حضارة، وهكذا، يضاف إلىٰ ذلك المعارف الإنسانية والتاريخية والحضارية التي يمكن أن تستنبط من السنة النبوية، خاصة إذا جمعت أو درست دراسة موضوعية. علىٰ أن الباحث يحتاج أن يبذل مجهودا خاصا في اختيار الموضوعات في هذا المسار، بحيث لا يكرر جهود غيره، لكثرة ما كتب فيه من الأبحاث.

منهج البحث في هذا المسار:

الباحث السالك لهذا المسار بحاجة إلىٰ المنهج الاستقرائي التام أو الناقص، وإن كان التام في هذه المباحث أفضل، حتىٰ يتمكن الباحث من جمع جزئيات الموضوع كافة، للخلوص منها إلىٰ النظرية الكلية العامة، في المسألة قيد البحث. مع الحذر من الوقوع في اختيار الموضوعات الفضفاضة أو الواسعة التي تنهك الباحث وتستنزفه، دون القدرة علىٰ إنجازها، خاصة أن الأوقات محدودة.

ومن الأمثلة علىٰ الأبحاث في هذا المسار:

□ السنن الإلهية في ضوء السنة النبوية.

فالسنن الإلهية أخذت حظا جيدا من البحث في الإطار النظري، وفي القرآن الكريم في الجانب التطبيقي، لكنها ليست كذلك في السنة النبوية، وقد نشرت بحثا محكما سابقا بعنوان «السنن الإلهية في ضوء السنة النبوية سنن زوال الأمم نموذجا»، وهو بحث جمع بين الجانب النظري والتطبيقي لكن



دون استقصاء، وأرىٰ أن الأمر ما زال بحاجة إلىٰ المزيد في هذا الجانب وغيره، مثل سنن النهوض الحضاري، والسنن التاريخية، أو حتىٰ السنن الكونية وهكذا.

□ التعايش مع الآخر في ضوء السنة النبوية.

وهذا الأمر مما تحدث فيه الكثيرون في ضوء القرآن الكريم، وفي الإطار النظري، لكنه في تقديري من الموضوعات التي تحتاج إلىٰ استقراء ودراسة في السنة النبوية، كونها الجانب التطبيقي في حياة المسلمين للنظرة القرآنية إلىٰ الآخر والعلاقة معه.

□ الإنسان في السنة النبوية.

فلا أظنه يخفىٰ علىٰ باحث أن الإنسان هو محور الأديان والاهتمام به، وقد نظر كثيرون لهذا الإطار في القرآن الكريم، والسنة النبوية تثبت صدق مكانة الإنسان في الممارسة النبوية العملية القائمة علىٰ القرآن الكريم. ويمكن أن يتناول الباحثون جزئيات في إطار النظرية العامة حول محورية الإنسان في القرآن، مثل تناول الاهتمام بالبناء العقلي أو الروحي أو النفسي للإنسان، وفي مراحل معينة وهكذا.

□ السيرة النبوية في القرآن الكريم.

بحيث تدرس السيرة النبوية من خلال الآيات القرآنية التي تتحدث عن السيرة النبوية أو بعض جوانبها، ودراستها، ومقارنتها بغيرها من الآيات القرآنية ذات الصلة، وتتبع أقوال المفسرين حولها. وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يوصلنا إلىٰ أهم المرتكزات التي ننطلق منها إلىٰ رسم وتحديد معالم السيرة النبوية الصحيحة؛ ذلك أن أحداث السيرة كثيرة جداً، وقد اختلط فيها الصحيح بالضعيف، مما قد يوقع بينها التعارض أو الاختلاف.

□ السيرة النبوية في الحديث الشريف.

بحيث يقوم الباحث هنا بتتبع ودراسة الأحاديث النبوية أو الآثار الثابتة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين التي تتحدث عن حدث من أحداث



السيرة النبوية، وجمع هذه الأحاديث في الموضوع الواحد ودراستها. ويعد هذا البحث مكملاً للبحث السابق (السيرة النبوية في القرآن الكريم).

□ معالم النظرية السياسية في عهد النبوة.

موضوع هذا البحث هو النظرية السياسية ومفهومها في العهد النبوي، وهل كانت الإمامة وأمور الدولة في عهد النبوة تدار من خلال نظريات سياسية أم أنها كانت تتم بتوجيه الوحي؟ ثم كيف أصبح الحال زمن الخلفاء الراشدين؟ إذ لا شك أن وجود النظرية السياسية بمعالمها الحقيقية هو الذي يحدد قوة الدولة، وقربها أو بعدها من معاني العدالة والاستقرار، ولا شك أن أمور السياسة تزداد تطوراً يوماً بعد يوم، وأن الشريعة الإسلامية بمعناها الشامل تتسع لأنواع التطورات التي قد تطرأ علىٰ العمل السياسي في الدولة الإسلامية، مما يؤكد الحاجة لهذا البحث ليقف علىٰ الثوابت والمتغيرات في مفهوم ومعالم النظرية السياسة، ويفتح الأفق واسعا لتصويب الموقف من بعض الروايات الرائجة حول أهل الكتاب والتعامل معهم.

وتجدر الملاحظة أن هذا البحث قد يحتاج المنهج الوصفي في بيان أوضاع الدولة الإسلامية وأوضاع الأقليات فيها في عهد النبوة والخلافة الراشدة، إلىٰ جانب المنهج الاستقرائي طبعا.

□ نحو بناء العلوم التربوية (أو النفسية) في ضوء السنة أو السيرة النبوية.

موضوع هذه البحوث هو العلوم التربوية وبناؤها في عهد النبوة، وكيف كانت تتم، من حيث (الوسائل، والأساليب، والمناهج، والمعلم، والتلميذ)، وهل كان يوجد من الصحابة من هو متفرغ لها، وهل يمكن اعتبار ما كان يتم في حلقات الوعظ والخطب التي كان يقوم بها رسول الله ﷺ وصحابته الكرام من هذا القبيل، بمعنىٰ هل هي متعددة الجوانب؟ وهل كانت الدروس فيها متتابعة؟ وهل كان هناك مستويات للحلقات العلمية؟ بمعنىٰ هل الحلقة الواحدة لكل من يحضر ولكافة المستويات، أم أن هناك حلقات متخصصة، مثلاً للصغار، والكبار، والنساء، والرجال؟



□ الوعي والفكر الإداري في ضوء السنة أو السيرة النبوية.

يتحدث هذا البحث حول الإدارة ومبادئها ومحدداتها في عهد النبوة، وهل كان هناك معالم معينة أو أحداث تدل علىٰ وجود تنظيم إداري، وعن الاقتصاد والتجارة المنظمة، وعن الحرف والصناعات؟ وهل كان هناك متخصصون في أعمال معينة في الصحابة؟ وهل يمكن من خلال الأحاديث التي كان يرويها الصحابة أن نتعرف علىٰ تخصصاتهم؟ فمثلاً من يهتم بالزراعة يهتم بالأحاديث المتعلقة بالزراعة، ويرويها، ومن يهتم بالتجارة يسأل عن أحاديث البيوع والتجارة ويرويها، وهكذا، وهل كانت مثل هذه الأمور موجودة ومعروفة بين الصحابة الكرام؟

□ فقه الاجتماع البشري في ضوء السنة أو السيرة النبوية.

□ فقه الإصلاح والبناء الحضاري المعاصر في ضوء السيرة النبوية.

تدور هذه البحوث حول الاجتماع البشري وشؤونه وضوابطه، وعلاقته بقيم الإسلام وتعاليمه، وعلاقته بالسنن الإلهية الجارية في حياة البشر، التي لا تتغير ولا تتبدل، والتي شبه البعض قواعدها بأنها كبقية العلوم كالفيزياء والرياضيات وغيرها، والتي تتشكل علىٰ أساسها الحياة، ثم الوقوف علىٰ آثار معرفتها في تطور الأفراد والمنظمات والمجتمعات والدول ومساهمتها في نهضة الحضارات.

□ العقوبات وأثرها التربوي في ضوء السنة النبوية.

فكرة البحث تقوم علىٰ استقراء العقوبات التي عاقب بها النبي ﷺ الناس من مسلمين وغيرهم في حياته، خاصة التي لم ترد في القرآن، وهل ثبتت هذه العقوبات عنه؟ وهل تتعارض مع رحمة النبي ﷺ ورسالته ؟ هذا البحث قد يسلط الضوء علىٰ مثل هذه الأحاديث والتي تتعارض مع ما ثبت من صفات النبي ﷺ في القرآن الكريم، ومن تلك الأحاديث: حديث العرنيين، وإقرار النبي ﷺ لصحابي طعن زوجته لأنها سبّت النبي ﷺ، وغيرها.



▫ الخطاب النبوي للآخر دراسة حديثية موضوعية.

فقد وصف الله ﷻ نبيه محمدا في القرآن الكريم بالرحمة للعالمين وبالخلق العظيم، وقد اشتهرت الأحاديث التي تدل علىٰ ذلك، ومع ذلك هناك أحاديث ليست قليلة نسبت إلىٰ النبي ﷺ في مخاطبة الآخر والتي يحمل الكثير منها لغة العنف والقتل، وقد يكون فيها أيضا الشتم واللعان، فهل فعلا هذا الخطاب ينسجم مع ما اشتهر من شخصية النبي ﷺ ومنهجية دعوته، وهل تثبت هذه الأحاديث في ضوء الميزان النقدي.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلىٰ حاجة الباحثين للإفادة من كتاب الحديث الموضوعي للدكتور خالد الشرمان، والإطار المنهجي التنظيري الذي يضعه للدراسات الموضوعية. وهو في الأصل رسالته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة اليرموك. وكذا الفهرس التصنيفي للموضوعات التي يمكن أن تدرس في السنة النبوية والذي عمل علىٰ تصنيفه أستاذي الدكتور همام سعيد، وقد أخذ منه جهدا وشوطا طويلا، وفيه الكثير من الآفاق والفوائد التي يحتاجها الباحثون.

■ **رابعا: المسار التأصيلي التجديدي:**

وأقصد بالمسار التأصيلي هنا العمل علىٰ تقعيد المسائل وتأصيلها، واستكمال الأطر النظرية في المسائل الجديدة، سواء كانت من المسائل المستجدة تماما، أو من المسائل التي لم تنضج بعض، وهذا ولا شك من أهم مجالات البحث التي تحتاج إلىٰ تنقيب وتتبع، مع مراعاة أن الدراسات الموضوعية المعاصرة للمسائل المستجدة مما سبقت الإشارة إليه في مسار الدراسات الموضوعية هي أيضا ترتبط بهذا المسار، ولكننا هنا نتحدث أيضا عن تأصيل بعض القواعد التي قد تستجد، أو المزيد من تنضيج وتحرير بعض المسائل التي بحثت ولم تستو علىٰ سوقها بعد، والعمل علىٰ وضعها في إطارها المرجعي بما يعتمد علىٰ جهود السابقين ولا يتجاوزه.





منهج البحث في هذا المسار:

السالك للبحث في هذا المسار بحاجة لسلوك المنهج الاستنباطي بحيث يحرر المسائل والقواعد النظرية، ثم يجري عليها بعض الدراسات التطبيقية علىٰ سبيل الأمثلة، أو دراسة العينات.

ومن الأمثلة علىٰ الموضوعات التي يمكن أن تبحث في هذا المسار:

- أثر المستجدات العلمية علىٰ دراسة السنة النبوية.

بحيث يتولىٰ الباحث في هذه المسألة تقرير القواعد المتعلقة بما يمكن أن تحدثه المستجدات والاختراعات العلمية علىٰ الرواية قبولا وردا وفهما، ومن ذلك مثلا المكتشفات الطبية، وأذكر لهذا مثلا تعزيز الاكتشافات الطبية لمسألة فوائد تغريب النكاح أو العكس، مع أن الروايات في هذا الجانب منتقدة ومتكلم فيها، إلا أن السؤال القائم في هذا الجانب هو، هل يمكن أن نتجاوز هذا النقد للروايات من جهة الصناعة الحديثية، ونصححها إذا أثبت العلم صحتها بصورة قطعية لا تقبل مجالا للشك، أو العكس طبعا إذا أثبت العلم خلاف ما صحت به بعض المرويات أيضا وبصورية قطعية علىٰ سبيل الحقائق العلمية، لا النظريات والافتراضات. علىٰ أن الأمر لا يقف عند الدراسة النظرية في هذا الإطار وإنما يتجاوزه لدراسة الروايات أو نماذج منها حتىٰ يؤتي البحث أكله.

ولعل من أوضح الأمثلة علىٰ هذا المجال؛ أثر ما أثبته الطب بالنسبة لمراحل خلق الجنين، أثر ذلك علىٰ فهم وتعديل فهم رواية نفخ الروح في الجنين، والتي يفهم منها أن النفخ يكون بعد ١٢٠ يوما، وقد أثبت الطب بما لا يدع مجالا للشك بناء علىٰ ما عرف من مراحل خلق الجنين، أن المراحل الوارد ذكرها في الرواية، تتم كلها قبل ال ١٢٠ يوما، مما دفع أستاذنا الدكتور شرف القضاة لدراسة الروايات والمقارنة فيما بينها، وتحقيق أن نفخ الروح يكون ما بين اليوم الثاني والأربعين والسابع والأربعين.



بالإضافة إلىٰ بعض القضايا المعاصرة وأثرها علىٰ الرواية ثبوتا وفهما، ومنها:

□ المشكلات الحديثية عند مسلمي الغرب.

فقد ذكر كثير ممن أسلم من الغرب أنه ما أن يسلم الغربي حتىٰ يصطدم مع بعض النصوص الحديثية في فهمها أو قبولها، وبعضهم لا يفرق بين الحديث والقرآن من حيث الثبوت والرتبة، وبعضهم لا يفرق بين سنة تشريعية وأخرىٰ غير تشريعية، هذا البحث يمكن أن يجيب عن هذه الأسئلة ومدىٰ قبولها أو تطبيقها في المجتمعات الغربية، وحل مشكلات كبيرة عند مسلمي الغرب.

□ الإشكاليات الحديثية عند جيفري لانغ دراسة نقدية.

طرح جيفري لانغ -وهو بروفيسور أمريكي معاصر مسلم- عدة إشكاليات وأسئلة عميقة حول الحديث النبوي من خلال كتبه الثلاثة، وهذه الإشكاليات ذات أهمية خاصة، وشكلت له صدمة، بل ذكر لانغ أنه قد ارتد بعض المسلمين الجدد بسببها، فماذا التبس علىٰ هؤلاء من الحديث النبوي؟ وكيف تعاملوا مع هذه الأحاديث؟ وما درجة صحتها؟ وما علاقتها ببيئة لانغ الغربية؟ وهل تطرح نقدا جديدا وإضافة معرفية لعلم الحديث؟

□ ظاهر الحديث النبوي في الميزان الفقهي دراسة نقدية.

ذكر الشاطبي في الموافقات أن القاضي عياض نقل عن بعض العلماء أن مذهب داود بدعة ظهرت بعد المائتين، والناظر في مذاهب الفقهاء جميعا يرىٰ أن لهم مناهج في التعامل مع ظاهر الحديث، وكثيرا من الاستنباطات عدلت عن ظاهره، إلا أنه في هذا العصر ظهر المذهب الظاهري من جديد، وخرجت فتاوىٰ خطيرة بناء علىٰ هذه الظاهرة متجاوزة مذاهب جمهور الفقهاء وأصولهم، باسم اتباع السنة والسلف الصالح، وأنهم متعبدون بظواهر النصوص، ففي هذا البحث يمكن تسليط الضوء علىٰ منهج الفقهاء في التعامل مع ظواهر النصوص الحديثية وخطورة هذا المذهب ومسلكه وأثره علىٰ الطعن في الشريعة الإسلامية.



▫ النظر المقاصدي في ثبوت وفهم الحديث النبوي.

ذكر ابن عاشور في كتابه المقاصد، أهمية علم المقاصد، وذكر من ذلك أن يكون معيارا لقبول الحديث ورده، وقد رد عدد من الفقهاء الحديث لمخالفته مقاصد التشريع، ولكن ربما اختلفت المسميات، كما اشتهر عن الحنفية رد الحديث لمخالفة الأصول أو القياس، ويذكر الشافعي عبارة «وهو حديث غير محفوظ» عندما يخالف الحديث ما هو محفوظ عنده من الأدلة. وذكر الشاطبي أن مقاصد الشريعة تعود إلىٰ أصول كلية قطعية، وهذا يطرح سؤالا هاما حول حاجة علم الحديث لعلم المقاصد لضبط الحديث وقبوله وفهمه، وهل منهج المحدثين غير كاف لتقديم حديث مقبول، وما أثر علم المقاصد في قبول الحديث ورده وفهمه عند الفقهاء؟

▫ التقنيات العصرية الحديثة وأثرها في ثبوت وفهم الحديث.

إن العلم والإسلام يلتقيان ولا يتعارضان، وقد خاطبنا الله ﷻ بعقولنا وبالعلم، فهل يمكن تسخير المكتشفات الحديثة في فهم الدين ضمن رؤية عصرية تتناسب مع معطيات العصر وترفع الحرج عن الناس وتحقق مراد الشارع، فمثلا هل يمكن اعتماد فحص الـ DNA عند التنازع علىٰ نسب ولد بدل حديث « الولد للفراش»، كما يرىٰ كثير من العلماء أن الفراش هنا بمقام القرينة وليس بمقام العقد الشرعي، وكذلك مسألة رؤية هلال رمضان، يمكن لهذا البحث أن يستقري أمثال هذه الأحاديث ودراستها وتسخير العلوم والمكتشفات الحديثة في ضوء خدمة هذا الدين.

▫ أثر قانون طبائع العمران في قبول الأحاديث وردها: دراسة تطبيقية في ضوء المعطيات المعاصرة.

فلطالما تفاخر المؤرخ ابن خلدون في قانونه طبائع العمران البشري في نقد التاريخ واسترداده، وأنه مقدم علىٰ علم الجرح والتعديل، فهل يمكن تطبيق هذا القانون علىٰ الأحاديث الإخبارية في ضوء دراسة استقرائية تطبيقية علىٰ كثير من الأحاديث التي أشكلت سابقا علىٰ شراح الحديث وغيرهم، وقد ظهرت حقائق ومكتشفات الآن تساعد علىٰ فهم طبائع عمران البشري في العصور الماضية.

□ **خامسا: المسار المنهجي المقارن:**

ويقصد بالمسار المنهجي البحث في المنهجيات العامة في التعامل مع السنة وعلومها وفروعها، وكذلك في المناهج العامة سواء في التأليف والتصنيف، أو في الجرح والتعديل والحكم علىٰ الرواة، أو في دراسة الأحاديث وتعليلها والحكم عليها، أو في الجمع والتوفيق أو الترجيح فيما بينها. ويمكن أن يجرىٰ هذا النمط من الأبحاث لمحدث أو عالم واحد منفصلا، ويمكن أن يجرىٰ مقارنا بين اثنين أو أكثر، وهكذا. وتكمن الحاجة الماسة لهذا المسار البحثي، في تمكين الباحثين من الوقوف علىٰ مناهج المحدثين، ومقولاتهم النقدية للأحاديث وللرواة، وفهم مناهجهم ومصطلحاتهم والتدقيق فيها، والترجيح فيما بينها، خاصة في الحكم علىٰ الرواة المختلف فيهم جرحا وتعديلا، وهم الأكثر بين الرواة، وكذا في الحكم علىٰ الروايات قبولا أو ردا. ولا يخفىٰ بذلك ما لهذا المسار من أهمية في ضوء ذلك.

منهج البحث في هذا المسار:

بما أن هذا المسار يقوم علىٰ النظر في مقولات المحدثين ومناهجهم، فهو بلا شك محتاج لمنهج البحث التاريخي التحليلي من جهة، ضمن محاولات الفهم لجهودهم ومقولاتهم، وهو بحاجة أيضا للمنهج الاستقرائي التام أو الناقص للوصول إلىٰ استنتاجات وتقريرات حول منهج محدث، أو مقولاته النقدية، وإن كنت أفضل في هذا المسار الاستقراء التام، كونه يجعل الباحث أدق في الوصول إلىٰ الاستنتاج الذي يريد حول منهج المحدث، وخاصة في إطار المقولات النقدية.

عناوين بحثية مقترحة في هذا المسار:

□ منهج فلان الحديثي ومقولاته النقدية.

يقوم الباحث في مثل هذا العنوان بجمع كل أو أكثر ما صدر عن المحدث، من خلال كتبه إن وجدت أو من خلال ما نقل عنه، في المصادر الحديثية الأصلية، ويعمل علىٰ دراسة منهجه وأحكامه ومقولاته سواء في التصنيف والتأليف وحده، أو في الحكم علىٰ الروايات والرواة، أو في التعامل

مع السنة وفروع علومها، أو كل ذلك مجتمعا بحسب ما أنتجه العالم قيد الدراسة. ولعل من أفضل النماذج التي أقترح القياس عليها في هذا الإطار:

- دراسة «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين» للدكتور نور الدين عتر، وهي دراسة قديمة لكنها مفيدة في بابها، بل ومتميزة أيضا.

ومثل ذلك أن يدرس مثلا أحد علماء الجرح والتعديل، فيقال:

- الإمام يحيىٰ بن معين (مثلا) ومقولاته النقدية. وهكذا.

- منهج الإمام الرازي (مثلا) في تعليل الأحاديث ومقولاته في الحكم عليها.

أو أن يقارن بين مناهج مدارس معينة، أو مذاهب معينة في الحكم علىٰ الروايات والتعامل معها، كأن يقارن بين المذهبين الحنفي والمالكي من حيث منهجهما في التعامل مع السنة عموما أو خبر الواحد خصوصا، أو منهجها في نقد متون الروايات، أو تدرس مدرسة واحدة بعينها، وهكذا.

□ منهج المحدثين بين الكم والنوع.

أثّر الكم والعدد في ولادة الكثير من المصطلحات الحديثية، سواء كان في عدد الرواة أو عدد الطرق أو عدد المعدلين والمجرحين أو علم العلل... إلىٰ غير ذلك، فما هو دور الكم في علم الحديث؟ وهل علم الحديث قائم علىٰ الكم والعدد؟ وأين مجاله وتطبيقاته في علم الحديث؟ وأين تكمن المشكلة في تطبيقيه؟ مقابل ذلك ذكر بعض المعاصرين كصبحي صالح أن علم الحديث علم تقني نوعي.

□ الحديث التحليلي الجمعي.

يأتي هذا المشروع البحثي لإعادة النظر في المنهجية المتبعة في تحليل الحديث النبوي الشريف، بحيث يجتمع علىٰ النص الحديثي مجموعة من العلماء، أولهم عالم الحديث ثم عالم الاجتماع مع عالم التربية وعالم النفس والطبيب -إن لزم الأمر- وعالم اللغة وعالم أصول الفقه وعالم الفقه، مع كل من يمكن أن يضيف للحديث رؤية جديدة متعلقة بمضمون الحديث



ومتصلة برؤية الواقع المعاصر؛ للعمل علىٰ تحليل جمعي شامل مقاصدي لغوي واقعي تربوي نفسي فقهي اجتماعي دعوي، ويمكن أن يعرض الباحث نموذجا حديثيا تحليليا تطبيقيا في البحث للوقوف علىٰ أبعاد النظرة المقصودة.

□ منهجية التعامل مع الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري.

فقد آن الأوان للعمل بعلمية وموضوعية علىٰ منهجية حقيقية للتعامل مع الأحاديث الصحيحة المنتقدة، ولعل كتاب البخاري يعد أنموذجا موائما لهذا العمل، لما يتعرض له من نقد لعدد من الأحاديث الواردة فيه، وذلك لكف اللغط القائم حول هذا الموضوع من جهة، وقطع الطريق من قبل المخلصين الغيورين علىٰ المغرضين أو الحاقدين، وللوقوف علىٰ منهجية علمية توافقية مدروسة بعناية من جهة أخرىٰ.

□ الأحاديث المتعارضة في الصحيحين دراسة استقرائية نقدية.

ذكر ابن حجر أن أحاديث الصحيحين تفيد العلم؛ لأن الأمة تلقتهما بالقبول، ثم استثنىٰ من ذلك ما وقع تجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما علىٰ الآخر، وما عَدا ذلك؛ فالإجماع حاصِل علىٰ تَسْليم صِحَّتِهِ. إذن قد يكون هناك تعارض بين أحاديث الصحيحين بحيث لا يمكن الترجيح بينهما ولا الجمع من باب أولىٰ، وإلا لما ذكر ابن حجر هذا القيد وهو من تعمق بالصحيحين، فما هي الأحاديث المتعارضة في الصحيحين؟ وكيف تعامل معها العلماء وشراح الحديث؟ وكيف تبناها الشيخان في صحيحيهما؟ لأنه يستحيل علىٰ الشارع التناقض، وأين المشكلة، وما حلها وأثرها عند المحدثين؟

□ إشكالية الفصل بين النص النبوي وفقه الصحابي.

قد أعلت كثير من الأحاديث عند النقاد وأن الأصح وقفها، مقابل من رجح رفعها لأنها زيادة ثقة، وهذه المسألة من الخطورة بحيث يتوقف عليها هل هذا النص نص شرعي ووحي أو فقه صحابي واجتهاده، هذه العلة تحتاج لتعمق أكثر ووضع ضوابط لما لها من أثر كبير في علم العلل وفقه الحديث.



□ سادسا: خطة بحثية لأطروحة دكتوراه في الحديث النبوي

ضوابطُ العدولِ عن العملِ بالحديث الصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

- مقدمة:

إن السنة النبوية تمثل المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن الكريم، فهي مبينة ومفسرة له، وقد تكون هذه الأحاديث مخصصة ومقيدة لآيات الله ﷻ في كثير من الأحكام، بل ذهب فريق من الفقهاء إلىٰ نسخ السنة للقرآن، علما أن مدار الفقه يدور في غالبه علىٰ أحاديث الأحكام.

إن هذه المركزية للحديث تدل علىٰ أهميته في صنع الحكم الفقهي، وقد مرّ الحديث النبوي بمراحل وتطورات أثرت في قبوله وفقهه، حتىٰ علّق الشافعي أخذه بالحديث علىٰ صحته، ولذلك بقي الحديث مدار بحث وتجاذب بين العلماء سواء في تصحيحه أو العمل به، وقد شكل ذلك ثروة غنية وتراكمات هائلة من المعلومة والمعرفة، يلجأ إليها الباحث في بناء معارف جديدة تطرح في عصره، ولا شك أن التعامل مع الحديث الصحيح من أولىٰ الموجبات في معرفتها في زمن شهد تيارات ومذاهب مختلفة في فهم سنة ﷺ والأخذ بها، بل ظهرت فتاوىٰ خطيرة مبنية علىٰ صحة الحديث دون النظر الفقهي أو المقاصدي فيه، وقد شكلت بعضها تطرفا أو بعدا عن الفطرة السليمة وبديهيات العقول، وربما وضعت المسلم في حرج من دينه، وكان من وراء ذلك تساؤلات هامة تدور حول المنهج في تصحيح الحديث وآليات الفقهاء وأدواتهم في فهم الحديث أو نقده، وقد يكون السؤال الجوهري والمفصلي في هذه الأطروحة: لماذا ترك كثير من الفقهاء أحاديث صحيحة من حيث الظاهر ولم يعملوا بها، وهذا السؤال المحوري قد صاغ عنوان الأطروحة علىٰ الشكل التالي: «ضوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح»، في ظل رؤية منهجية حديثية أصولية فقهية.



- **إشكالية البحث:**

إن بعض قواعد المحدثين في قبول الأحاديث وردها؛ اجتهادية ظنية اختلفت من ناقد لآخر، وتباينت الشروط في الوصول إلىٰ حديث صحيح، الذي اختلف في معاييره بين متشدد ومتساهل ومفرط، وقد خُصت مصنفات لإفراد الحديث الصحيح بالتصنيف، ولكن السؤال الافتراضي الذي يُطرح: ما هو منهج المحدثين في تصنيف منظومة الحديث الصحيح؟ هل هو منهج تقني نوعي دقيق في اختيار مادته؟ أم هو منهج كمي شمولي قائم علىٰ الاستيعاب واستغراق وفرة المادة في عصرهم؟

والسؤال القديم المتجدد هو، هل ثقة الراوي وضبطه كفيلان بتقديم حديث صحيح؟ وهل صدق الراوي وكذبه هو الطريق الأوحد لمعرفة صدق الحديث من وضعه؟

إن أفضل أنموذج للحصول علىٰ حديث صحيح ما حواه الصحيحان -البخاري ومسلم- فهما خلاصة ما يقارب ثلاثة قرون منذ نشوء الحديث، وقد ذكر العلماء أنه قلّ ما يفوتهما من أحاديث صحيحة، وقد يطرح السؤال التالي: هل عدَل الفقهاء أو غيرهم من العلماء عن أحاديث مروية في الصحيحين؟ ولماذا؟ وما هي الضوابط في ذلك؟

وهذه الإشكالية قد عرضها بعض الأصوليين كالشاطبي بسؤال مماثل، فقال: خبر الواحد إذا كملت شروط صحته هل يجب عرضه علىٰ القرآن أم لا؟

وتبدو الإشكالية أعمق عندما يروي إمام محدث وفقيه حديثا من أصح الأسانيد، ثم يعدل عنه بطريقة أصولية مبررة.

وبعد طرح هذه الإشكالية يصبح عنوان الأطروحة مشروعا ومساغـًا لمن وهل منه لأول لحظة؛ فإن العنوان «ضوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح» يفترض حديثا صحيحـًا كمقدمة، ثم ينظر لماذا عدل عنه بعض العلماء؟ وما هي ضوابط ذلك؟



- **أهمية الموضوع:**

إن أهمية الموضوع تصب في معالجة كثير من الأفهام في العصر الحالي، توقفوا عند تصحيح حديث من حيث الظاهر من جانب، وتمسكوا بظاهر النص من جانب آخر، متجاوزين كلام النقاد والفقهاء، ومن ثم العمل بالحديث لمجرد وروده في أحد كتب الصحاح.

ثم تتسم هذه الدراسة بالمقارنة بين ما نظّر له المحدثون والأصوليون وغيرهم، وبين الممارسة العملية لما في مصنفاتهم، ونقدها بناء علىٰ قواعد حديثية وأصولية وتاريخية وعلمية مؤصلة في كتب الاختصاص، ويكون القصد من وراء ذلك تقديم رؤية منهجية مكملة لجهود العلماء القدامىٰ في خدمة سنة النبي ﷺ ومعالجة بعض النصوص بفهم معاصر يصب في صلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان.

- **سبب اختيار الموضوع:**

أولا : لقد استغل كثير ممن تصفح التراث الإسلامي ولم يُحط به علمًا، كبوات بعض العلماء ليلقي التهم علىٰ هذا الدين جزافا، ويُلبِس ما ليس منه، فيحاول هذا البحث توضيح بعض المسائل التي تدور في خاطر كثير من المسلمين وغيرهم.

ثانيا: إن تقنيات هذا العصر التي يسرت انفتاح العالم علىٰ جميع الثقافات والأديان، قد فرضت علىٰ الحديث عدة تحديات، وخصوصا ممن أسلم من الغرب، فقد اصطدم كثير منهم ببعض نصوص السنة، وتساءل بعضهم -جيفري لانغ - لماذا اختلف محمد ﷺ في القرآن عن محمد ﷺ في السنة؟ وتساءل آخر -مورس بوكاي- لماذا توافقت المعلومات المتناهية الدقة في القرآن مع العلم، بينما تضاربت معلومات كثيرة في السنة مع العلم؟

ثالثا: كثير من الأحاديث قد راجت بين الناس وسلّموا بها، والتصقت بعقيدة المسلم لكونها وسمت بالصحة، وهي أحاديث مشكلة، انتقد العلماء القدامىٰ كثيرا منها، ولكنها جُردت من ذلك النقد ونسبت إلىٰ النبي ﷺ ودافع عنها من اعتقد صحتها، قاصدا الدفاع عن السنة، وقد جاءت أمثلة كثيرة في ثنايا



هذا البحث تعرض وجهة نظر أخرىٰ، تسلط الضوء علىٰ أقوال العلماء قديما وحديثا في نقدها، والتي غضّ الطرفَ عنها كثير من النقاد المعاصرين.

رابعا: افتقار المكتبة الإسلامية إلىٰ دراسات تخصصية نقدية موضوعية في كتب الحديث.

- خطة البحث:

لقد احتوت الأطروحة أربعة أبواب رئيسة، وفصل تمهيدي لتعريف مصطلح الحديث الصحيح ونشأته التاريخية، وظاهرة العدول عنه، ومكانته عند العلماء بين العلم والظن، وبين إفادته الوجوب وعدمه.

أما أبواب الأطروحة فقد تضمن كل باب ثلاثة فصول، علىٰ الشكل التالي:

الباب الأول: الحديث الصحيح بين الشكل والمضمون

الفصل الأول: السند والاتصال

الفصل الثاني: العدالة والضبط

الفصل الثالث: نفي الشذوذ والعلة

الباب الثاني: مختلف الحديث وأثره في العدول وضابطه

الفصل الأول: قاعدة الجمع

الفصل الثاني: دعوىٰ النسخ

الفصل الثالث: طرق الترجيح

الباب الثالث: مشكل الحديث وأثره في العدول وضابطه

الفصل الأول: الحديث الصحيح والقرآن

الفصل الثاني: الحديث الصحيح والمقاصد الشرعية

الفصل الثالث: الحديث الصحيح والحقائق التاريخية والعلمية

الباب الرابع: بعض مصادر الشريعة وقواعدها وأثرها في العدول وضابطها

الفصل الأول: الحديث الصحيح والإجماع

الفصل الثاني: الحديث الصحيح والقياس

الفصل الثالث: الحديث الصحيح والقواعد الأصولية والحديثية

خاتمة

فهارس متنوعة (تشمل: الآيات والأحاديث المرفوعة والموقوفة، والمصطلحات والقواعد والمسائل بأنواعها، والأعلام والفرق والأماكن، والمصادر والمراجع).

- منهجية البحث:

يحتاج هذا البحث إلىٰ مناهج متنوعة طبقا لتنوع موضوعاته وخصوصية كل فصل منه، فمعظم الفصول تحتاج المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، إذ لا بد من استقراء الكثير من المصادر والمراجع علىٰ تنوعها، ثم إحصاء مادة البحث الرئيسة من الحديث الصحيح، وفرزها وتوظيفها، وتحليل معطياتها ضمن قواعد علمية معتمدة عند أهل الاختصاص، مع المقارنة تارة بين أهل الحديث وأهل الأصول، وتارة بين أئمة المذاهب أنفسهم ومناقشة الآراء والترجيح.

- نقد المصادر والمراجع:

- الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال استقراء الكثير من الكتب المختصة والرسائل الأكاديمية فإنه لا يوجد دراسة متخصصة تحيط بأسباب عدول بعض العلماء عن بعض الأحاديث الصحيحة مع ضوابط ذلك، إلا أن كثيرا من الدراسات قد تعرضت لبعض تلك الدوافع، وبالأخص الدراسات الحديثية والأصولية، أما الدراسات الحديثية، فكان موضوعها منصبا علىٰ نقد المتن، وجاءت كرد



فعل لبعض الدعاوىٰ التي أثيرت حول قصور منهج المحدثين في نقد المتن واهتمامهم بالسند، وبنىٰ معظمهم دراساتهم علىٰ مقدمات مُسلّم بها ونتائج مُسبّقة، وعالجوا الموضوع من جانب واحد، مبتعدين عن نقد كتب الصحاح إلا ما ندر، فأوقعهم ذلك في بعض الأحيان بالتحكم والمصادرة والمفارقة.(١)

وأما الدراسات الأصولية فقد كانت منصبة علىٰ تعارض الأدلة من جهة الأصوليين، وقد خلت هذه الدراسات من التأصيل الحديثي والمقاربة بين المحدثين والأصوليين.(٢)

وقد جمعتْ بعضُ الدراسات بين الحديث والأصول، وكان الغرض منها بيان اختلافات الأصوليين والمحدثين في القواعد والمسائل الحديثية والأصولية وأثر ذلك في الفقه(٣)، وتأتي هذه الأطروحة مكملة لتلك الجهود السابقة، ومستعينة بهم، لتقديم إضافة جديدة تخدم السنة النبوية.

(١) فمن هذه الكتب -بغض النظر عن توثيق الطبعة، والتي سترد خلال البحث- الإدلبي، صلاح الدين، **منهج نقد المتن عند علماء الحديث**؛ الجوابي، محمد طاهر، **جهود المحدثين في نقد المتن**؛ خلف، نجم، **نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين**؛ صباح، عبد الكريم، **الحديث الصحيح ومنهج العلماء في تصحيح الأحاديث**؛ عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**؛ الصغير، لطفي، **التعارض في الحديث**.

(٢) ومن أهم هذه الدراسات: الشتيوي، محمد علي، **الترجيح بين الأخبار**؛ سعيد، حميدة، **التعارض بين الأدلة الشرعية ومناهج العلماء في التنسيق بينها**؛ قريسه، هشام، **الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي**.

(٣) ومن أهم هذه الدراسات: الأخزوري، بو بكر، **أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء**؛ القاضي برهون، أبو عبد الرحمن، **خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته**؛ الصاعدي، أميرة، **القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين**؛ شعبان، علي، **اختلافات المحدثين والفقهاء في الحكم علىٰ الحديث**؛ البكري، واصف، **المنهج الأصولي في العمل بالحديث عند الحنفية**.

